

علم النفس السياسي

رؤى نقدية

تأليف: كريستيان تيليغا

ترجمة: أسامة الغزولي





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923 - 1990) ود. فؤاد زكريا (1927 - 2010)

علم النفس السياسي

رؤى نقدية

تأليف: كريستيان تيليغا
ترجمة: أسامة الغزولي



مايو 2016
436

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
فاكس: 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 501 - 3

العنوان الأصلي للكتاب

Political Psychology:

Critical Perspectives

by

Cristian Tileagă

Cambridge University Press, 2015

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

رجب 1437 هـ ـ مايو 2016

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

علم النفس السياسي كحقل تأويلي

علم النفس والسياسة

وصف عالم السياسة الأمريكي تشارلز إي ميريام(*) علم النفس بأنه علم «من العشيرة» (ميريام 1924) ويكتب ماغواير(**) (1993) عن «الارتباط المطول» بين علم النفس وعلم السياسة، وهو ارتباط يقوم على التحول المتكرر في الموضوعات، والإجراءات، والنظريات. وما يشترك فيه ميريام وماغواير هو أنهما يفهمان العلاقة بين علم النفس والسياسة باعتبارها دراسة «السلوك السياسي». وقد طُرِحت «تعاريف» متباينة لهذه العلاقة. فعلى سبيل المثال يرى سيرز(***) وآخرون (2003) العلاقة

«كمشروع متعدد التخصصات، يتعين أن يكون علم النفس السياسي قادرا على أن يؤمّن الفضاء الفكري الذي يتيسر فيه التعايش بين المفهومات والتقاليد النظرية من الحقول المختلفة»

(*) Charles Merriam (1874-1953): أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، مؤسس المقاربة السلوكية للعلوم السياسية.
وتجدر الإشارة إلى أن كل الحواشي الواردة أسفل الصفحات تعود إلى مترجم الكتاب.

(**) William McGuire (1925-2007): أهم باحث في سيكولوجيا الإقناع في الأكاديميات الأمريكية في الفترة من 1955 حتى 2007.

(***) David Sears عالم النفس الأمريكي المتخصص في علم النفس السياسي والاجتماعي المولود في 1935.

بـين علم النفس والسياسـة باعتبارها «تطبيق ما هو معـروف من علم النفس البشري على الدراسـات السياسية»(ص 3). وبالنسـبة إلى باحثين غيرهم، يتصل الأمر بتبين الكيفية التي «يتوسـط بهـا الإدراك والعاطفة البشريان لإحداث أثر للبيئة في الفعل السـياسي» (ستين(*) 2002 ص 108). وبحسب لافين(**) (2010) فالعلاقة «تتحدد وفق تأثير ثنائي التوجه: وكما أن الذات تؤثر بالتوجه السـياسي، فالكيـان السـياسي للدولة يـترك علامته على مـن نكون» (ص 20 من القسـم التمهيدي، والتوكيد منقول عن الأصل).

ولا يحاول هذا الكتاب أن يطرح بدوره تعريفا إضافيا، بل يسـعى بدلا من ذلك، إلى توصيف العلاقة بين علم النفس والسياسـة باقـتراح مقاربات بديلة، وأدوات مفهوميـة مختلفـة، ورؤية مختلفـة لعلم النفس البشري والسـلوك السياسي لها جذور في فرضيات إبستمولوجية، ونظرية، ومنهجية مسبّقة نشأت عـن التحولات الموضوعيـة (بيليـغ(***) 1987، هاريه وجيليـت(****) 1994؛ ميدلتـون وإدواردز(†) 1990) والسردية (برونـر(‡) 1986؛ بولكينهورن(§) 1988) والاجتماعيـة - الثقافية (ميدلتون وبـراون(§§) 2005، فالزينر(#) 2007، وفيرتش(•) 2002) في علم النفس، وفي العلوم الإنسـانية والاجتماعية، ما تسـبب بظهور ما يمكن تسميته، بشكل عام، علم النفس السياسي التأويلي. وتوحي هذه التسمية بأن المشتغلين بعلم النفس السياسي بوسعهم أن يحوزوا مستوى عميقا من فهم

(*) Nancy Stein الأستاذة في جامعة شيكاغو المتخصصة في سيكولوجيا التعلم.

(**) Howard Lavine محرر سلسلة دراسات «علم النفس السياسي» الصادرة عن روتليدج (حتى 2016).

(***) Michael Billig أستاذ العلوم السياسية بجامعة لوفبره.

(****) Rom Harré وGrant Gillet مؤلفا كتاب «Discursive Mind».

(†) M.Middleton وD.Edwards محررا الكتاب "Collective Remembering" الصادر ضمن مطبوعات «ساج» اللندنية.

(‡) Jerome Seymour Bruner أستاذ علم النفس الأمريكي المولود في 1915 (لايزال حيا).

(§) Donald E. Polkinghorne مؤلف Narative Knowing and the Human Sciences الصادر ضمن سلسـلة «ساني» لفلسفة العلوم الاجتماعية.

(§§) Steven Brown الأسـتاذ بجامعة ليسـتر الذي شـارك ميدلتون في تأليف كتاب «The Social Psychology of Experience: Studies in Remembering and Forgetting» الصادر ضمن مطبوعات «ساج».

(#) Jaan Valsiner أستاذ علم النفس الثقافي بجامعة آلبورغ الدنماركية وأستاذ علم النفس واللغة الإنكليزية بجامعة كلارك الأمريكية والأستاذ الزائر في جامعات يابانية وألمانية وأسترالية وإستونية وإيطالية وبريطانية.

(•) James Wertsch أستاذ الأنثروبولوجيا الثقافية بجامعة واشنطن المعني بدراسة الذاكرة الجمعية والهوية.

السلوك السياسي بالبحث في مختلف النظم الاجتماعية والسياسية – الخطابية، والثقافيـة، والدلالية – بطريقتهم هم. وعندما يبحث المشـتغلون بعلم النفس السـياسي في المواقف، والعنصرية، والرأي العام، والأيديولوجية السياسـية، وما إلى ذلـك، فالمفـترض أنهم يوصّفون فرضيات مسـبّقة شـمولية وخصوصية في الثقافـة الحديثة. ويشـبّه علم النفس السـياسي التأويلي عمل المشـتغل بعلم النفـس السـياسي بعمل الأنثروبولوجي الذي يكشـف عن مختلـف الطبقات الصانعة للمعنى، تلك التي ينظم المجتمع نفسـه ويعيد إنتاج نفسـه وفقا لها (موسكوفيسي[*] 1972).

ويوصّف الكتاب أسـلوبا للاشتغال على علم النفس السياسي في أوروبا، وهو أسـلوب تخلّق عـبر الحوار مع المقاربـات الأمريكية الشـمالية، بقدر ما تخلق عـبر نقدها. وقـد طُرِح رأي مؤداه أن علم النفس السـياسي يمكـن وصفه بأنه «حقل يتمركز على الإشكاليات» واهتماماته تنشأ عن «تلك المشكلات والأحاجي الاجتماعيـة التي تظهر على مر التاريخ وفي محلات بعينها» (نيسـبت - لاركينغ وكينفـول[**] 2012، ص46). وللمشـتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسـياسي الأوروبيين تاريخ طويل من استكشاف قضايا في علم النفس الاجتماعي والسياسي ذات طابـع أوروبي مميز مثل الفاشـية والتعصب الأعمـى، ومثل الأيديولوجية والقومية، والهوية الاجتماعية والسياسـية، والقيم والمواقف السياسـية، والفعل الجمعي، والبُنى الجماهيرية والنخبوية للسياسـة وأشـكال فهمها. وبوسع المرء أن يضيف إلى هذا اهتمامات أقرب إلى زماننا تتصل بالعلاقة بين الهوية الوطنية والأوروبيـة، و«أوروبـا الجديدة»، والذاكرة السياسـية والهويـة، وبنية الأقلية الإثنيـة والتماهي الإثني، وفهم التحول الاجتماعي والسـياسي في أوروبا الغربية والشرقيـة. والمأمول أن يقدم الكتاب مسـاهمة يقتضيهـا الوقت، ويدفع بعلم النفس السياسي إلى الأمام بوضع رؤى بحثية أوروبية في موضع راسخ على أجندته الفكرية والإمبيريقية.

(*) Serge Moscovici أستاذ علم النفس الاجتماعي الفرنسي الجنسية الروماني المولد.

(**) Paul Nesbitt-Larking أسـتاذ العلـوم السياسـية بجامعة أورون الكندية وCatarina Kinnvall أسـتاذة العلوم السياسية في جامعة لوند السويدية.

وكتب علم النفس السياسي كثيرة، ولكن قلة قليلة منها هي التي تولي المقاربات الأوروبية اهتماما كبيرا. وعلى سبيل المثال، المجموعة المؤلفة من أربعة مجلدات عن «علم النفس السياسي»، وهي أحدث ما حرره هوارد لافين (2010) لا تحتوي إلا على إشارات قليلة إلى الاهتمامات السياسية الأوروبية أو المساهمات الأوروبية في علم النفس الاجتماعي. ولا يمكن التغاضي عن هذا الغياب الملحوظ لأنه يعيد إنتاج رؤية شائهة لماهية علم النفس السياسي وكيفية ممارسته، فعليا، حول العالم. وهذا الكتاب هو محاولة لإعادة التوازن بالتشجيع على الحوار حول رؤى لا تجد التمثيل الكافي في علم النفس السياسي، وعلى نحو يمكن أن يؤمّن تأسيسا جديدا للتحليلات المعاصرة للسلوك السياسي أو يضبطها. وليس الهدف تعميق الانقسامات، بل هو تشجيع رؤى تتلاءم، على نحو خاص، مع المهمة المعلنة لإنماء حوار دولي حقيقي بين تقاليد البحث في علم النفس السياسي حول العالم (هيست(*) 2012).

علم النفس السياسي التأويلي

وتترتب نتائج رئيسية ثلاث على تضمين علم النفس السياسي بعدا تأويليا. أولاها، أن ذلك قد يوسع البؤرة التقليدية لعلم النفس السياسي في تركيزه على السلوك السياسي، الذي يُفهم على نحو ضيق باعتباره إطارا نظريا ومنهجيا فردانيا. إن جانبا كبيرا من المحتوى النظري والإمبيريقي لعلم النفس السياسي المعاصر يحركه السعي وراء تفاسير لأحداث الحياة الواقعية في العالم وفي المشهد السياسي «الواقعيين». والأساس في هذه التفسيرات هو اختبار النظريات الأكاديمية المجردة، وصوغ التوقعات والنماذج التي تتصل بالسلوك السياسي بأكثر مما تتصل بأحداث وممارسات في الحياة الواقعية، وتأويلها وفق شروطها هي، مع بقاء النظرية أو النماذج الأكاديمية كمجرد دعامة. وكما أوضحت ماركوفا(**) أخيرا، فلدراسات علم النفس الاجتماعي تاريخ ينمّي استخدامات «مناهج البرهنة» ويفرضها، كنقيض لـ «مناهج الاكتشاف» (2012، ص 113). وقد

(*) Helen Haste أستاذة علم النفس السياسي بجامعة باث البريطانية.

(**) Ivana Marková (ولدت في 1938) هي أستاذة علم النفس بجامعة ستيرلينغ البريطانية.

أدى ذلك إلى عجز المختصين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي عن أن يعالجوا في أعمالهم، وعلى نحو مباشر، التناقض بين متطلبات المعرفة العلمية وملامح السلوك السياسي التي يبحثونها والتي يمكن تعريفها وتمييزها بسهولة أكبر. وكما لاحظ، وبحق، سيرج موسكوفيسي، فإن العلاقة بين علم النفس والسياسة هي علاقة ضرورية ووظيفية وإن كانت، في بعض الأحيان، تستعصي على التنبؤ وغير واضحة بالمرة (موسكوفيسي1989).

والنتيجة الثانية هي أن ذلك قد يطلق جدلا حول معنى «المعرفة العلمية» التي تمضي إلى ما وراء التجريبي أو القواعد العامة للمسح التي تحكم علم النفس السياسي المعاصر. وكما تقول ساندرا جوفتشيلوفيتش(*) فهناك «في علم النفس... اتجاه قوي إلى اعتبار معارف العوام ومفهوماتهم اليومية عوائق وصخبا وأخطاء لا بد من تنحيتها: فيجب أن تستبدل بالغيبيات والخرافات والمعتقدات الخاطئة التي يتبنونها حقيقةُ المعرفة المتخصصة أو العلمية» (2008، ص 437). ويتعين أن يكون اكتشاف المبادئ مهمة علم النفس السياسي؛ ليس فقط المبادئ العامة، ولكن أيضا المبادئ الظرفية، والمبادئ النسبية التي يقوم عليها تأويل النظم الموضوعية والثقافية والدلالية. فيتعين على المرء أن يوسع مجال البحث الاجتماعي العلمي، مبتعدا به عن طبيعة الفرد المفكر وعن النظم العقدية، ليقترب من التواصل عبر الإعلام الجماهيري، ومن التفاعل الاجتماعي، والممارسات الاجتماعية، ومصادر المعرفة العامية. وربما كان من الخطل الظن بأن مجرد استخدام «مناهج ذات كفاءة هو أمر مكافئ للبحث العلمي» (موسكوفيسي 1972، ص 21). ولا بد للمشتغلين بعلم النفس السياسي من الاستجابة للتحديات المعلنة المتمثلة بدراسة السلوك الاجتماعي والسياسي والتحديات التي يطرحها زملاؤهم العاملون في التخصصات الأخرى. وقد بدأ علم النفس السياسي الحوار مع علم الأحياء، والجينات، وعلوم الأعصاب؛ لكنه، في الوقت ذاته، يهمل حواره مع الألسنية، أو علم النفس النقدي، أو علم الاجتماع، أو دراسات الميديا، أو الفلسفة. وحتى يتسنى إثراء العمق والاتساع المميزين

(*) Sandra Jovchelovitch مديرة برنامج علم النفس الثقافي والسياسي، البرازيلية الأصل، بمدرسة لندن للاقتصاد.

للخلاصات التي يتوصل إليها والأثر الذي يحدثه في العالم «الواقعي» فهو في حاجة إلى الاعتماد على بعض فرضيات هذه التخصصات، ومسائلها ومناهجها. وكمشروع هو بحق متعدد التخصصات، يتعين أن يكون علم النفس السياسي قادرا على أن يؤمّن الفضاء الفكري الذي يتيسر فيه التعايش بين المفهومات والتقاليد النظرية من الحقول المختلفة.

والنتيجة الثالثة هي أن علم النفس السياسي بوسعه أن يقود عملية إعادة النظر في صورة الشخص والمجتمع المتضمنة في المقاربات العلمية المعاصرة، وإعادة فحص تصورات علم النفس السياسي حول العلاقة بين الطبيعة البشرية، واللغة، والثقافة. وكما تُظهر فصول هذا الكتاب فالرأي العام، والدمقرطة، والشخصية، والتحيز، والذاكرة الجمعية، وغير ذلك من أفكار يعود أصلها إلى النظرية الاجتماعية والسياسية هي مفهومات متصلة، بعديد من الطرق، بانشغالات ثقافية ولغوية، ومجتمعية. وتنشأ عن التقانات المتزايدة الرهافة لاستطلاع الآراء، والتجريب، والتصوير العصبي بُنى للأفراد «تمضي إلى «مجاراة» متطلبات البحث؛ فيصبحون وكأنهم أشخاص هم بطبيعتهم «قابلون للبحث» من ذلك المنظور» (أوزبورن وروز(*) 1999، ص392). ونحن نميل إلى أن نحصر في حالات تجريبية ونماذج معرفية صارمة ما هو بالفعل متمدد (في هذا الشكل أو ذاك) في الثقافة. (قارن بما جاء في موسكوفيسي 1972). وكما يشير موسكوفيسي فإن «النظرية الاجتماعية» التي يتبناها المجتمع هي التي يتعين علينا أن نكون قادرين على تمييزها، وتوصيفها، وتحليلها؛ فعلم النفس الاجتماعي والسياسي لا يُمارس في «فراغ اجتماعي» (تايفل 1972).

ويبدو أن فقهاء علم النفس السياسي تقصُر جهودهم عن تفحص الحياة الاجتماعية والسياسية، في العمق، ونادرا ما يشغلون أنفسهم بما أسماه أولبورت(**) «الشخص الملموس». ولا يتعين أن تنبع تحليلات علم النفس السياسي من القوانين العامة والمفهومات السيكولوجية فحسب، بل يفضل أن تنبع من حيوات (كما عيشت بالفعل) ومن ممارسات اجتماعية (كما مورست

(*) Thomas Osborne أستاذ علم الاجتماع بجامعة بريستول البريطانية وNikolas Rose أستاذ علم الاجتماع في جامعة لندن.

(**) Gordon Allport أحد مؤسسي علم نفس الشخصية وعمل لمدة طويلة كأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية.

بالفعل). ويجب ألا ينطلق المرء، فقط، من التساؤل حول مدى قدرتنا كباحثين على تبين الواقع، ولكن من التساؤل حول مدى قدرة الفاعلين الاجتماعيين على تبين الواقع الذي يخبُرونه كما هو. ويتعين علينا، كمشتغلين بعلم النفس السياسي، أن نتدبر على نحو جدي التجليات الأيديوغرافية(*) للوجود الاجتماعي، والتعامل مع الناس ومع السياسات باعتبارها نواتج لنشاطات اجتماعية وممارسات اجتماعية.

ولاتزال العلاقة بين علم النفس والسياسة في حاجة إلى تفسير؛ فهي، في ذاتها، لا تفسر شيئا. وما يتحصل لدينا منها تؤسسه، وتحد منه، التقانات التي نستخدمها لمعايرتها، وسردياتنا، وخطاباتنا، وتمثيلاتنا، وهوياتنا، وذاكرتنا الجمعية. واقتداء بموسكوفيسي، فهذا الكتاب يدفع بأن علم النفس السياسي بقي، لأطول مما ينبغي، أسير «ثقافة براغماتية» تتهرب من التجليات الراهنة، والنسبية، والخاصة للخبرة الاجتماعية والسياسية.

وهناك نقطة أخرى لا بد من توضيحها، وهي تتعلق بعلم النفس السياسي الأوروبي. فعندما يصبح علم النفس السياسي الأوروبي تخصصا تأويليا، عندئذ فقط يمكنه أن يطور نفسه كمشروع ذي قيمة. فموضوعاته البحثية ومحتوى نظرياته ليست في حاجة إلى أن تُستعار من الساحل الآخر للأطلسي؛ بل يتعين أن تعكس موضوعاته البحثية ومحتوى نظرياته قضايا التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يخصه. وفي العام 1972 حدد موسكوفيسي «تميز» علم النفس الاجتماعي الأمريكي بأنه ليس بالضرورة تقدما منهجيا أو نظريا، بل هو أقرب إلى أن يتمثل في مسألة «اتخاذه قضايا مجتمعه هو موضوعا لبحوثه ومحتوى لنظرياته... وجعلها موضوعا للاستقصاء العلمي» (1972، ص 19، التوكيد منقول عن الأصل؛ وانظر أيضا موسكوفيسي وماركوفا، 2006 للاطلاع على تاريخ تطور علم النفس الاجتماعي في أوروبا).

ويتعين أن يأخذ علم النفس السياسي الأوروبي المعاصر رسالة موسكوفيسي بعين الاعتبار؛ يتعين أن يتحول بانتباهه إلى الحقائق الاجتماعية والسياسية

(*) idiography دراسة الحقائق والعمليات العلمية الخاصة بمعزل عن القوانين العامة.

الخاصة به هو، وأن يبتدع البديهيات والفرضيات والتساؤلات الخاصة به هو والتي يأخذ منها «النتائج العلمية» الخاصة به هو (موسكوفيسي 1972، ص19).

السلوك السياسي كممارسة اجتماعية

جرى العرف على افتراض أن مهمة عالم النفس السياسي هي تفسير التمظهرات العديدة للسلوك السياسي وتعقيداته. وعالم النفس السياسي معني، عموما، بالمشكلات وبحلول لهذه المشكلات تكون صالحة بذاتها لكل أحد، في أي وقت وفي أي مكان. ومما يترتب على ذلك أن السلوك السياسي يجري تصوره باعتباره نتيجة لعمليات عمومية الطابع واعتيادية وآلية بأكثر مما هو نتاج ممارسات إنسانية اجتماعية. ويترتب على ذلك أيضا أن السلوك الفعلي يحظى بقدر متناقص من الاهتمام (بومايستر(*) وآخرون 2007؛ بوتر(**) 2012). ويبتكر المشتغلون بعلم النفس السياسي معجمات متزايدة التعقيد تستخدم لتوصيف السلوك السياسي. وقد تأسس علم النفس السياسي المعاصر المعني بالسلوك السياسي على البنية الإبستمولوجية لـ «العقيدة المبررة» في مواجهة حقيقة «خارجية» تنتظر التوصيف والتفسير. والطريق للمعرفة وضعي، وفي الأغلب الأعم فهو يقوم على نماذج معيارية للحقيقة الاجتماعية والسياسية. لكن ما يعطي علم النفس السياسي تميزه هو أنه يعالج ما تدعوه هانا آرندت «حقل الشؤون الإنسانية» (آرندت(***) 1958). فالسياسة (والسلوك السياسي) ليست بعدا يقع خارج حقل الشؤون الإنسانية هذا؛ وكل ما في الأمر هو أنها تعامل، خطأ، على هذا الأساس في بعض الأحيان. ويعالج بعض المشتغلين بعلم النفس السياسي السلوك السياسي باعتباره وحدة اسمية substantive entity (يمكن قياسها أو تصنيفها، ويمكن تقرير توزيعها إحصائيا)؛ فيما عالجه آخرون باعتباره

(*) Roy Baumeister، أستاذ علم النفس بجامعة ولاية فلوريدا، والمولود في العام 1953.

(**) Jonathan Potter رئيس قسم العلوم الاجتماعية بجامعة لوفبره البريطانية وأحد آباء التحليل النفسي للخطاب والمولود في 1956.

(***) Hannah Arendt المنظرة السياسية الألمانية المولد (1906-1957) التي اعتبرت أن الفلسفة معنية بالإنسان الفرد.

مفهوما أو فكرة، كمفهوم منشـط للاستجابات، يوجه، بأكثر مما يقرر، الخطوات التي تتخذها أبحاثهم، فهو أي شيء إلا أن يكون ثابتا أو مستقرا أو «حقيقيا».

فـلا مجال للكلام عـلى رأي عام، أو قيـم، أو انحياز، أو ذاكـرة جمعية، أو خطابيـة سياسـية، أو هويـات اجتماعية وجمعية وما شـابه ذلـك بمعزل عن الممارسات الاجتماعية للناس وبمعزل عن «العقد الاجتماعي النفسي» كما يشاهد في نسـخ من الحقيقـة الاجتماعية التي يتأتى لها أن تهيمـن على المجتمع والتي تُبنى على نحو تشـاركي، ويجري اعتناقها عـلى نحو جمعي (مقدم[*]، 2008 ص 882). ويميل المشـتغلون بعلم النفس السياسي إلى حصر أنفسهم في توصيف ما يعنيه العالم الاجتماعي والسـياسي بالنسبة إليهم، متغافلين، في غضون ذلك، عما يعنيه بالنسبة إلى الفاعلين الاجتماعيين الذين يشاركون في هذا العالم ويخلّقونه.

نظرة عامة على الكتاب

حقل علم النفس السـياسي هو حقل دائم الاتسـاع. ويطـرح الكتاب تمثيلا انتقائيـا، وإن كان متماسـكا، لحقل متنوع. وبالضرورة، لم يتيسر سـوى تغطية قطاع من الأدبيات ذات الصلة.

وفي كل فصـل مـن فصول هـذا الكتـاب محاولة للبرهنة على أن السـلوك السـياسي يتعين النظر إليه باعتباره مسألة قائمة بذاتها. وهذا يشمل استكشاف فكرة مؤداها أن السـلوك السـياسي تتعين معالجته باعتبـاره، أكثر من أي شيء آخر، حقلا ناشـئا ومتحولا من حقول النشاطات والممارسات الاجتماعية، ويتعين تسجيل تمظهراته الرمزية، والاتصالية، والاجتماعية التفاعلية التي تجري إقامتها وهدمها في العلاقات الاجتماعية بين الناس. وتناقش الفصول أيضا نطاق الأحكام الاجتماعيـة، والالتزامـات والمواقف السياسـية، والمسـائل المتصلـة بالحدود[**] والمحاسبية، التي يضفي عليها الفاعلون الاجتماعيون أهمية بالحديث أو بالنصوص. فالدلالات والرسـائل السياسية «أكثر تقلبا مما يُفْترض عامة» (إيدلمان[***]، 2001،

(*) Fathali Moghaddam أستاذ علم النفس في جامعة جورج تاون.

(**) stakes وهي الأوتاد تدق لرسم حدود منطقة لا يجوز اقتحامها.

(***) Murray Edelman (1919 - 2001): عـالم سياسـة أمريكي اشـتغل على السياسـات الرمزية وعلم النفس السياسي.

ص 82). والدلالات الذاتية والظرفية التي يسبغها الناس على السلوك السياسي هي، وعلى نحو متزايد، التي يمكن أن تتنبأ بتبعاته السياسية أو تقررها.

ويركز الفصلان الأول والثاني من هذا الكتاب على الرأي العام والقيم الإنسانية في ضوء تفهم عمليات التحول الاجتماعي والدمقرطة. فالفصل الأول يركز على الرأي العام، وعلى معضلات الأيديولوجية والتعقيد الخطابي للمواقف في سياق النوستالجيا(*) البحثية عند الاشتغال على الشيوعية، وفي سياق فهم الكفاءة الديموقراطية للأفراد. ويركز الفصل الثاني على نماذج عمومية ونوعية للقيم الإنسانية ويمد دفوعاته من الفصل الأول إلى الكفاءة الديموقراطية للأمم وانتشار القيم الديموقراطية. ويحض الفصلان المشتغلين بعلم النفس السياسي على مقاومة إغراء تطهير السلوك السياسي من المعضلات، والالتباسات والتناقضات الظاهرة.

ويقترح الفصل الثالث مناقشة علم النفس السياسي للاتسامح باقتراح مفهوم بديل عن التحيز باعتباره محصلة اجتماعية، ودراسة لخطاب نزع الشرعية ونزع الإنسانية عن جماعات الأقليات العرقية. ويقدم الفصل الرابع للقارئ دراسة التمثيلات الاجتماعية باعتبارها وحدات تكوينية لفهم الحياة المجتمعية وتصنيع الدلالات. ويؤكد الفصل أن الحقيقة الاجتماعية والسياسية «لا تملك ممرا سلسا ومباشرا للمعرفة» (جوفتشيلوفيتش 2007، ص99)؛ وبالأحرى، فهي تنتقل عبر التمثيلات الاجتماعية باعتبارها موارد ومؤسسات ثقافية لدى المجتمعات «المفكرة».

ويدفع الفصل الخامس بأن المهمة الرئيسية لعلم النفس السياسي هي تحليل الطبيعة الاجتماعية للهويات ولممارسات الجماعات. وهو يذهب إلى أن الهويات لا يجري تنشيطها فحسب، بل بالأحرى هي تُستدعى وتُعدّل بفعل السياق الاجتماعي الذي تكتسب فيه مغزاها. وينشئ الفصل طرحا معاكسا للفكرة الشائعة بأن «الهويات المفردة [بوسعها] أن تُنبئ، على نحو يُعتد به، بالسلوك، والمواقف، والقيم» (ويذريل(**) 2009 ب، ص10). ويناقش الفصل السادس

(*) Nostalgia حنين غامض وأسيف لماض انقضى.

(**) Margaret Wetherell أستاذة علم النفس في جامعة أوكلاند النيوزيلندية.

قضية الذاكـرة الجمعية واتصالها بالسرديات السياسـية وتأثيرها عليها. ويقترح الفصل مقاربة اجتماعية - ثقافية للبحث في الذاكرة الجمعية تسـاعد المشتغلين بعلـم النفس السـياسي على تحويلها إلى موضوع اهتـمام حقيقي من قبل علم النفس السـياسي. ويذهب الفصل إلى أن المشـتغلين بعلم النفس السـياسي هم في حاجة إلى دراسـة الذاكرة باعتبارها منتوجا اجتماعيا وثقافيا، ودراسة التذكر/ النسيان كممارستين اجتماعيتين وثقافيتين.

ويوسع الفصل السابع فكرة السـلوك السياسي لتغطي براغماتيات الخطاب والاتصـال، والعلاقة التبادلية بين الخطاب والسياسـة. ويذهـب الفصل إلى أن الأفعال الخطابية هي تأسـيس اجتماعي للظـروف الاجتماعية، وأن «الحقائق» الاجتماعيـة والسياسـية والممارسـات الخطابية عـلى تنوعها تعيـد إنتاج رؤى الناس، والمجتمع، والسياسـات. ويواصل الفصل الثامن المناقشـة التي تجدها في الفصل السابع بالذهاب إلى أن الخطاب السياسي في حاجة إلى أن يُدرس كنشاط اجتماعـي. ويذهب الفصلان معا إلى أن الهدف الرئيسي لعلم النفس السـياسي هو مواصلة الدراسـة المنهجية للسياسـة في حال الفعل، دراسة ممارسات الناس وتفاعلهم الاجتماعي. ويدعو الفصلان معا إلى إعادة توجيه علم النفس السياسي باتجاه البحث في كيفية أداء السياسات في الممارسات اللغوية اليومية والنخبوية، وتحديد «الشروط البلاغية» التي تمارس السياسـة، فعليـا، في إطارها. ولا يمكن القـول بوجـود «الحقيقـة» الاجتماعية والسياسـية أو «السـياق» الاجتماعي والسياسي من دون تفاعلات واتصالات اجتماعية بين الناس.

ويقدم الفصل التاسع مقاربة خطابية للاتصال السياسي وللسياسات المستندة إلى إعـلام جماهـيري. ويذهب الفصل إلى أن الاتصالات السياسـية يتعين النظر فيها باعتبارها خطابا جرى إنتاجه بعناية، باعتبارها سـياقا تفاعليا وسياق تفاعل اجتماعـي لتخليق الدلالة السياسـية. ويمكـن للتركيز على العمليـات اللغوية والاتصاليـة أن يؤمن للمشـتغلين بعلم النفس السـياسي أساسـا أكثر شـمولية ينطلقـون منه لمعالجة تركيب الاتصالات السياسـية وطبيعتهـا الدائمة التحول. ويبـين الفصل كيف يمكن للمشـتغلين بعلـم النفس السـياسي أن يتعلموا من مفهومات السلوك السياسي في دراسات الميديا، والاتصال والخطاب.

وتذهب الخاتمة إلى أن علم النفس السـياسي لن يتسنى له المضي قدما، على نحو مجزٍ، إلا إذا كف عن تجاهل ماضيه وميراثه الثري من مختلف أنحاء العالم. وينطـوي حقل علم النفس السـياسي على إمكانية المسـاهمة في فهم ومعالجة المشكلات الاجتماعية في العالم الحقيقي. ولن يتطلب تحقق هذه الإمكانية، فقط، التوصل إلى أحدث المبتكرات المنهجية أو الإصرار على استعارات نظرية من فروع علم النفس المجاورة. بل سـوف يتطلب، أولا، توسعة تعريفه (تعريفاته الكثيرة) للسـلوك السـياسي ليشـمل اللغة، والثقافة، والتمثيلات الاجتماعية، والاتصال والمقاربـات البديلة التي لا تقـل «علمية» عن مجموعة المبـادئ التجريبية أو المسحية. سوف يتطلب إعادة النظر في مفهومه عن العلاقة بين علم نفس الفرد («الطبيعة البشريـة») والأداءات الجمعية («الثقافة»). ولن يتيسر لعلم النفس السـياسي أن يصبح أنثروبولوجيا اجتماعية وسياسـية أصيلة للثقافة الحديثة إلا بالاستكشاف المنهجي لرؤية تأويلية، وتنميتها ومتابعتها.

I

الرأي العام والتركيب البلاغي للتوجهات

«يجـب أن يزيد بحث علم النفس السـياسي فيما يتوقعـه المواطنون أنفسهم من الديموقراطية، وأن يقل بحثه فيـما تتوقعـه الديموقراطية من الناس»

الإرادة الجمعية والمواطن الديموقراطي «المثالي»

«نحن الشـعب نشـعر ونعلـم أننا صرنا أكـثر أهمية مما كنا عليـه في أي وقت مضى، مع تضييـق الحاجـز الذي يفصلنـا «نحن» ويفصل نطاق خبراتنا عـن ممثلينا المنتخبين ونطـاق خبراتهم». هـذا مـا كان يكتبه عالم النفس الاجتماعـي هادلي كانتريل(*)، في ورقة بتاريخ 1942 بعنـوان «تقلبات الرأي العام»، عـن أهميـة «الـروح المعنويـة العالية» في الديموقراطيـة الأمريكيـة، وخصوصا «الروح المعنوية الوطنيـة» المتصلة بالمجهود الحربي. وما أشـار إليـه كانتريل في العـام 1942 (ولم يكـن الوحيد الذي فعل ذلـك) هو ما يأخذه

(*) Hadley Cantril: باحـث أمريكي في دراسـات الرأي العام والدعاية المضادة.

السياســيون و«خبراء الرأي العام» spin doctors[*] ومن لف لفهم كأمر مسلم به، هذه الأيام: أســاس الديموقراطية يتمثل في «الثقة بأحكام الإنسان العادي». كان كانتريل يكتب عن الشــخص، عن «المواطن» الذي «عندما تقدم له حقائق كافية، وعندما يُخلق لديه الدافع للانتباه لتلك الحقائق... فسوف يصل إلى قرار تأســس على مصلحته [مصلحتها] الذاتية كعضو في مجتمع ديموقراطي» (1942، ص151). وعندما يكتب كانتريل «نحن الشــعب» فهو يؤشر باتجاه المحاســبية السياســية الديموقراطيــة (من المواطنــين لممثليهم المنتخبين) وبهــذا فهو يضع في بؤرة الاهتمام واحدا من الآمال السياســية الأساســية - أنه يتعين أن تســود إرادة «الشــعب» ومنطقه. وتعبر كلمات كانتريل عن الإيمان بالمواطن الملم بكل شيء، والمســتقل ذاتيا، الذي يحكم نفسه بنفســه (دالتون، 2008)[**]. المواطن الديموقراطي «المثالي».

ويبين هذا الفصل كيف أن اهتمام علم النفس الســياسي بـ «الإرادة الجمعية» يتــوازى معه اهتــمام بالمواطن الديموقراطــي، وبحث عنه، وتوصيف له. ويرســم الجــزء الأول من الفصل خريطة بالدلالات والتعابــير المتباينة المتصلة بهذه الإرادة الجمعية بعد تركيزها في فكرة «الرأي العام». ثم يمضي الفصل بعد ذلك إلى توصيف الفرضيات الرئيســية وراء البحث في الكفــاءة الديموقراطية لدى المواطنين وفهمها، خصوصا ما يتصل منها بالمعرفة السياسية والتركيب السياسي.

وخُصّصت بقية الفصل لاستكشــاف فكرة مؤداها أن الرأي العام هو واحد من أكثر التعابير عن السياسات الديموقراطية إثارة للجدل. ويركز هذا الجزء على التركيب البلاغي للمواقف وعلى تناقضات الرأي التي تنشــأ في ســياق محاولات التصالح مع الماضي الشــيوعي في أوربا الشرقية. في غضون ذلك، فهــو يتحدى الفكرة القائلة إن الناس يحملون في رؤوسهم مواقف كاملة التكوين أو منجزة. ويذهب الفصل إلى أنه من المهم توضيح الكيفية التي يقوّم بها الفاعلون الاجتماعيون الحقائق الاجتماعية/السياسية، وكيف أن المواقف والخبرات السياسية تمتلك تركيبا بلاغيا شديد الوضوح. وتمضي فصول تالية من هذا الكتاب بمعالجة هذه المسائل إلى مدى أبعد، وخصوصا

(*) المسؤولون عن توجيه الرأي العام وإقناعه بأمور بعينها.

(**) Russell Dalton: مدير مركز دراسات الديموقراطية بجامعة كاليفورنيا (إيرفين).

الفصل السادس (بإحالة على الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية)، والفصل السابع (بإحالة على دور اللغة في السياسة)، والفصل الثامن (بإحالة على تركيب البلاغة السياسية). وينتهي الفصل بالدفع بأن فقه علم النفس السياسي يجب أن يكون أكثر اهتماما بما يتوقعه المواطنون أنفسهم من الديموقراطية، وربما وجب أن يكون أقل اهتماما بما تتوقعه الديموقراطية من المواطنين.

وتخلّق الانفلاقات الأيديولوجية في المجتمعات النماذج والصور الخاصة بها عن المواطنين «المثاليين» - ما يدعوه لاكوف(*) (2002) المواطنين «النموذجيين» - ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تكرس السياسات الوطنية المقولات الخاصة بها عن السياسات الأخلاقية والفعل الأخلاقي (والمواطن المحافظ «المثالي» مناقض، تمام التناقض، للمواطن الليبرالي «المثالي»)[1]. ويطرح علم النفس السياسي أفضل أمثلة البحث عن المواطن الديموقراطي «المثالي» حيث يتناغم استقرار التفضيلات والرؤى عن العالم (آنسولابيهري(**) وآخرون 2008؛ كونفيرس(***) 1964) مع الاعتقاد بإمكان الوصول بالخبرة الديموقراطية إلى حدها الأقصى برعاية التباينات الفردية (مونداك وهيبينغ(****) 2012، ستنر(†) 2005). وفي بحثهم عن المواطن الديموقراطي «المثالي» يشيّد المشتغلون بعلم النفس السياسي «خرافات مُريحة ويعتمدون عليها (ريسمان(‡) 1954)، ويشيّدون نماذج للسلوك الاجتماعي والسياسي تبرز العقلانية على حساب اللاعقلانية، والمسؤولية على حساب اللامسؤولية، والمواطنة على حساب غيرها من وسائل الانتماء والفعل في المجتمع وطرائقهما. وهناك من يذهب إلى أن هذا البحث عن الإرادة الجمعية وعن المواطن الديموقراطي «المثالي» وتوصيفهما يمثل واحدة من «التهويمات الديموقراطية الباطنية «التأسيسية، و«نموذجا زائفا» غير قابل للتحقق (ليبمان(#)، [1927] 2009).

(*) George Lakoff: أستاذ الألسنية المعرفية cognitive linguistics بجامعة كاليفورنيا، بيركلي.

(**) Stephen Ansolabehre: أستاذ علوم الحكم بجامعة هارفارد.

(***) Philip Converse (1928 - 2014): أستاذ العلوم السياسية الأمريكي.

(****) Mondak Jeff : أستاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي آت أوربانا شامبين وJohn Hibbing أستاذ العلوم السياسية بجامعة آيوا.

(†) Paul Stenner : أستاذ علم النفس الاجتماعي بالجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة.

(‡) David Riesman (1909 – 2002): عالم الاجتماع والمعلق الأشهر على المجتمع الأمريكي.

(#) Walter Lippmann (1889 – 1974): أحد أهم المعلقين السياسيين الأمريكيين في القرن العشرين.

المعرفة السياسية والكفاءة الديموقراطية للمواطنين

تبدأ دراسة الكفاءة الديموقراطية للمواطنين والمشاركة السياسية بالملاحظة السياسية التي تذهب إلى أن المواطن العادي يعجز عن تكوين وجهة نظر شاملة حول السياسة (قارن بما جاء عند كونفيرس 1964)[2]، وهناك من يذهب، وعن حق، إلى أن «المعلومات» السياسية هي «عملة» المواطنة (انظر ديللي كاربيني وكيتر[*] 1996). ويشهد المجاز الاقتصادي الذي يستخدمه ديللي كاربيني وكيتر على ميل شائع لدى المشتغلين بعلم النفس السياسي - في الاستجابة لـ «مثال» المواطن «المستنير الليبرالي» المزود بمعلومات وفيرة.

وليس هناك خلاف ظاهر في علم النفس السياسي حول الفكرة القائلة إن المعلومات السياسية تتوزع على نحو غير عادل، وأن التوزيع غير العادل يفضي إلى تفاوتات في المعلومات السياسية. وينبع هذا من فرضية أساسية أخرى: أن بعض الناس يعرف أقل القليل عن السياسة، فيما يعرف آخرون الكثير للغاية. ووفق كونفيرس، فإن المعلومات السياسية «تتباين لدى الناخبين، صاعدة من نقطة تقارب الصفر إلى ارتفاعات شاهقة» (كونفيرس، 2009، ص157). ويتحقق التعقيد السياسي بدرجة «استيعاب المعلومات في سياقها» وهو الاستيعاب الذي يُدرج، بالتالي، في نظام عقدي ذي دلالة يمتلك صلات راسخة بين جميع مكوناته. وأغلبية أعضاء الكتلة الجماهيرية لا تظهر لديهم نظم عقدية ذات دلالة ولا يعملون بها. والتصورات الملموسة، أكثر من تلك المجردة، هي ما يلفت انتباه المواطنين العاديين. ولا بد من التمييز بين «المواطن المشارك حقا» (الذي يجري توصيفه على أساس التنظيم المفهومي العالي) والأغلبية الساحقة التي لا تستطيع، إلا بشق الأنفس، الإبحار عبر المشهد السياسي أو فك ألغاز المعلومات السياسية المركبة (وتوصف على أساس التنظيم المفهومي المرتبك، والضيق، والمنخفض)[3].

وقد أدخل علم النفس السياسي المعاصر تغييرات طفيفة على بعض رؤى كونفيرس الأصلية، مع إقرارها، في الوقت ذاته. ومن الأمور المسلم بها الآن وجود تنوع هائل في الاهتمامات، والانتباه السياسي، والمعرفة السياسية لدى الكتل

(*) Michael Delli Carpini: أستاذ الاتصال بجامعة بنسلفانيا وScott Keeter مدير الأبحاث الاستطلاعية في مركز الأبحاث الأمريكي بيو.

الجماهيريـــة. ويـــرى بعض المشـــتغلين بعلم النفس الســـياسي أنـــه يتعين أن يكف المشـــتغلون بعلم النفس السياسي عن التســـاؤل عما إذا كان المواطنون «يرقون إلى مســـتوى التوقعات المثالية للمنظريـــن الديموقراطيين» وأن يبـــدأوا، بدلا من ذلك، ملاحظة أن الناس يُقْدمون، على نحو منتظم، على خيارات سياسية، وأن يسألوا عن الكيفية التي تتقرر بها هذه الخيارات، بالفعل» (دالتون وكلينغمن(*)، 2009، ص6، وانظر أيضا موتز(**) 2009). وما يحيل إليه دالتون وكلينغمن هي المناهج الإجرائية التي يستخدمها الأفراد للإبحار عبر المشهد السياسي واستيعاب دلالاته: أقصر الطرق لتحصيل المعلومات، طرائق اكتســـاب المعرفة السياســـية بالخبرة، وما شابه. وذهب كونفـــيرس إلى أن اســـتيعاب الفرد للمعلومـــات يحد منه مقـــدار التنظيم والتدفق الرســـميين وغير الرســـميين للاتصال الســـياسي، من جهة، واســـتعداد الفرد للانتباه للتدفقات القائمة للاتصالات السياسية، من جهة أخرى (قارن بما جاء عند كونفيرس، 1962). ويـــرى كونفيرس أن الأفـــراد يلجأون، والحالة هذه، إلى اســـتخدام مقاييس «معيارية» يصدرون بها أحكاما (مثال ذلك التسلسل الليبرالي - المحافظ في الولايات المتحدة، أو الطيف اليســـاري - اليميني في أوروبا) حتى يتسنى لهم «احتواء» تنوع المشـــهد الســـياسي (كونفيرس، 2006 باء؛ لاو وريدلوســـك، 2006، تابر، 2003؛ تابر ولـــودج(***)، 2006). ويمكن لوجهات النظر الفردية أن تصمد، وقد تفرض نفســـها وقـــد تختفـــي، ويتقرر ذلك في ضوء اندراجها أو عدم اندراجها في شـــبكات الاتصال السياسي المختلفة (هاكفيلت(****)، 2009؛ هاكفيلت وآخرون، 2004، 2002)[4].

دلالات الرأي العام

وكما يقول موتز فإن «أغلبية المشـــتغلين بعلم النفس الســـياسي يتمنون لو أن المواطنـــين كانت لديهم معلومـــات كاملة، ويظنون أن العملية السياســـية قد يطرأ عليها تحسن بالغ، لو أن المواطنين قُدر لهم أن يقتربوا، على الأقل، من هذا الهدف»

(*) Russell Dalton: أســـتاذ العلوم السياســـية بجامعة ميتشـــيغان وHans-Dieter Klingemann أستاذ العلوم السياسية بمركز أبحاث العلوم الاجتماعية ببرلين.

(**) Diana C. Mutz: أستاذة العلوم السياسية بجامعة ولاية أوهايو.

(***) Richard R. Lau: أســـتاذ العلـــوم السياســـية بجامعـــة روتجرز وDavid Redlawsk الأســـتاذ بجامعة آيوا الأمريكيتين، Charles Taber وMilton Lodge: أستاذا العلوم السياسية بجامعة ولاية نيويورك في ستوني بروك.

(****) Robert Huckfeldt: أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا البحثية في دافيس.

(2009، ص95، التوكيد منقول عن الأصل). وهذا يتوازى مع اعتقاد وتطلع شـائعين بين الدارسين المعاصرين للسلوك السياسي إلى إمكان حشد الإرادة الجمعية والكفاءة الديموقراطية للمواطنين، والاستفادة منها، وتقدير قيمتها الكلية ومتوسطها، بوصفها تعبيرا عن جمهور أو جماهير،وكأنها «رأي عام».

ومع تطور صناعة اسـتطلاعات الرأي، أصبح «الـرأي العام» مصدر الحجية ومبدأهـا في المجتمعـات الغربية (إيدلمان، 2001 شـوتز(*)، 1976). ومن زاوية الرؤية الخاصة باستطلاعات الرأي العام، فإن «الرأي العام يُقبَل ويعامَل باعتباره حقيقة موضوعية يمكن اكتشـافها عبر اسـتطلاعات الـرأي أو غيرها» (إيدلمان، 2001، ص53)[5].

«الرأي بالنسـبة إلى الجمهور الحديث هو كالروح بالنسبة إلى الجسد، ودراسة أحدهـما تفضي بنا، على نحو طبيعي، إلى الآخـر» (تارد Jean-Gabriel de Tarde [1969]، 2010، ص297).هكذا افتتـح تارد مقالته الرأي والمحادثة في العام 1898. وفي أربعينيـات القرن العشريـن كان غالوب وراي(**) يعتـبران الرأي العام «نبض الديموقراطيـة»، كما يشـير عنـوان كتابهما. ووفـق كونفـيرس، في ثمانينيات القرن العشرين فالرأي العام هو «ما تحاول تقديره استطلاعات الرأي العام» أو «ما تقدره بنسـبة متواضعة من الخطأ» (1987, S14). وتتداخل الدلالة المعاصرة للرأي العام، كـما تعبر عنها هيربسـت، مع «جـماع الآراء المعبر عنها مـن دون تحديد هوية» (1995، ص44).

وقد تعلق اهتمام المشتغلين بعلم النفس السياسي، فوق كل شيء، بـ «الأسس» أو بالمبـادئ التنظيمية للآراء. فلكي يتيسر فهم السـبب في أن المواطنين يختارون مناصرة سياسة بعينها على سياسة أخرى، ولماذا يعلنون أنهم، مثلا، مؤيدون لزواج المثليـين، فلا بد للمرء من فهـم المبادئ التي يقوم عليها الـرأي العام: التوجهات الأيديولوجية، (مثلا، الليبرالية في مواجهة المحافظة، اليسـار في مواجهة اليمين) أو

(*) Alfred Schutz (1899-1959): رجل البنوك والمحامي اليهودي النمسـاوي الذي أصبح أسـتاذ فلسفة أمريكيا بارزا.

(**) George Gallup (1901-1984): مؤسس معهد غالوب الأمريكي لاستطلاعات الرأي العام وSaul Forbes Rae (1914 - 1999) ديبلوماسي كندي من أصول يهودية ليتوانية، شارك غالوب في أبحاث حول الرأي العام.

السمات المميزة جينيا (مثلا، المركزية الإثنية) أو القيم (مثلا، التعبير عن الذات). وعلى سبيل المثال، ففي معرض الكتابة عن الأسس الإثنية المركز للرأي العام يذهب كايندر وكام(*) (2009) إلى أن «الأمريكيين، بدرجة ما، يصدرون عن مركزية إثنية» وأن المركزية الإثنية لها تأثيرها في الطريقة التي يفكر بها الأمريكيون في مجتمعهم وسياساتهم، وفي القضايا المطروحة للنقاش في المجال العام. ومن شأن التعرف على المبدأ (المبادئ) المنظم (المنظمة) للرأي العام أن يُكسب الآراء بنية، وتماسكا واستقرارا.

ويعد النموذج الذي يطرحه جون زوللر(**) واحدا من أوسع نماذج الرأي العام قبولا، بين المشتغلين بالعلوم السياسية. ويُفهم الرأي العام «باعتباره استجابة للكثافة والاستقرار النسبيين لتدفقات متعارضة لاتصالات ليبرالية ومحافظة» (زوللر، [1992] 2005، ص185 - 6). ووفقا لاهتمامات الناس بالسياسة، يتقرر ما إذا كانوا سيحصّلون معلومات «جديدة» أم لا، وكيف يكون ذلك، فيما يتقرر ما إذا كانوا سيقبلون بالمعلومات أم لا، وفقا لميولهم الأيديولوجية. ووفق زوللر فتلك الأفكار المبرّزة والمتاحة، بدرجة كبيرة، تصوغ المواقف التي يعبر عنها المجيبون. والسياق الذي يوصّفه زوللر هو سياق اختيارعقلاني محكوم بالمنطق، تساعد عليه يورستيات(***) معرفية منْ بينها المتاحية availability.

ويوصّف زوللر الجهاز (الفني) لتكوين الرأي والتعبير، لكنه لا يقدم تفسيرا مقنعا للكيفية التي ينحاز align (إذا استخدمنا مصطلح ليبمان) بها المواطنون (الناخبون) لشيء أو لشخص أو ضدهما. وإذا اقتدينا بليبمان فقد يكون الأقرب إلى المنطق أن نفترض أن المواطنين (الناخبين) ليسوا، فقط، منخرطين في عملية اختيار معرفي (أو في معاينة، إذا استخدمنا مصطلح زوللر). ويذهب ليبمان إلى أن «ما يفعله الجمهور ليس التعبير عن رأي بل الانحياز لمقترح أو ضده» ([1927] 2009 ص51)[6]. وتفضي محاجة ليبمان إلى خلاصة راديكالية: الجمهور مجرد «شبح» أو فكرة مجردة[7].

(*) Cindy Kam و Donald Kinder: مؤلفا كتاب الأصول الإثنية المركز للرأي الأمريكي.

(**) John Zaller: أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، لوس آنجيليس، المتخصص بدراسات الرأي العام.

(***) heuristics تقانة تساعد على التعلم الذاتي عبر التجريب.

ويتناغـم موقف ليبـمان مع موقـف بلومـر(*) ([1948] 1969) ومع موقف بورديو(**) (1979). ففي Public Opinion and Public Opinion Polling (الرأي العام واسـتطلاعات الرأي العام) يذهب بلومـر (1948، ص543)، بكل تصميم، إلى أن «الرأي العام يتخذ شكله من الإطار الاجتماعي الذي يتحرك فيه، ومن العمليات الاجتماعية الفاعلة داخل ذلك الإطار». ويكتب بلومر عن عجز اسـتطلاعات الرأي عن «الإمسـاك» بالآراء إبان تشـكلها وعندمـا تفعل فعلها في المجتمـع. وبورديو (1979) أكثر راديكالية. وبالنسـبة إليه فـ «الرأي العام»، ببسـاطة، لا وجود له. إنه «خرافـة» اجتماعية وسياسـية؛ خرافة ذات قوة مائزة، يمكن للسياسـيين، والدولة، وجماعات المصالح، وما شـابه، أن يستخدموها لمصلحتهم هم. وبالنسبة إلى بورديو فاستطلاعات الرأي، والاعتماد الزائد عليها، يخلقان بيئة سياسية «مصطنعة»، حيث لا تكون القضايا السياسـية لدى القائمين على الاسـتطلاع «قضايا» حقا، وفوق ذلك فهي ليست القضايا الحقيقية عند المواطن أو الناخب «العادي».

وبالنسبة إلى بلومر أو بورديو فالإحالة على «الرأي العام» مضللة، إذ إن الأبعاد «الحقيقية»، الفعلية، البراغماتية للمجال العام تجري التعمية عليها، بهذه الكيفية. لكن يبدو أن النشاط السياسي ذاته، والجدل العام، والتسويق السياسي وما إلى ذلك، لا يمكـن تصوره من دون (أو خارج) الإطار الـذي تطرحه عبارات مثل «الجمهور» أو «الشـعب» أو «الـرأي العام». والإحـالات البلاغية على النـاس الذين «لا تمكن ملاحظتهم» هي في قلب النداءات السياسية وصيحات الاحتشاد حول قيم، وأخلاق وسياسـات وطنية. وإشارة نيكسون الشهيرة إلى «الأغلبية الصامتة» في أنجح خطاب لـه عن حـرب فيتنام مثال على ذلك. وما احتوى عليه مـن حض: «لنتّحد من أجل السـلام» هو صيحة للحشد بهدف تحقيق مسـاندة يبدو أنها تعتمد على مجتمع غيرمرئي، مجتمع متخيل. وكما قال إيدلمان «فبالنسبة إلى أي من الباحثين عن سبب لمنـاصرة الرئيـس، تؤدي الأغلبية الصامتة الغرض منها حتـى إن لم يكن لها وجود» (1977، ص30). والبلاغة السياسـية في مختلف أنحاء العالم مثقلة بمنطوقات تحيل

(*) Herbert George Blumer (1900-1987): أسـتاذ علـم الاجتماع الأمريكي الذي ركـز على التفاعلية الرمزية ومناهج البحث الاجتماعي.

(**) Pierre Bourdieu (1930-2002): عالم الاجتماع والأنثروبولوجي والفيلسوف والمثقف الفرنسي الشهير المعني بديناميات السلطة في المجتمع.

على «النـــاس الذين لا تمكن ملاحظتهـــم»، («الجمهور»، «الأغلبية»، «الشـــعب»). وبالنسبة إلى السياسيين تطرح الإحالات، المنطوية على إشكالات، على «الشعب» أو «الأغلبية» أو «الجمهور» فرصا لوضع برامج سياســـية ولتبرير المســـاءلة عن الأفعال السياسية. وبالنسبة إلى الكتل الجماهيرية، فهي محفزات تشكل استجابات للهموم والمخاوف أو للأمل والتوقعات[8].

ويمكـــن التفكير في الرأي العـــام أيضا في ضوء وظائفه. وتميـــز نويل - نيومان[*] (1993) بين وظيفة جليّة للرأي العام وأخرى كامنة. وترتبط الوظيفة الجلية بتصور عـــن الرأي العام باعتبـــاره مرتبطا بعملية التخليق العقلانية للـــرأي وصناعة القرار في الكيانات السياســـية الديموقراطية. أما الوظيفة الكامنة فترتبط بتصور عن الرأي العام باعتباره أداة من أدوات «السيطرة الاجتماعية»، وظيفتها هي «تعزيز التكامل الاجتماعـــي وضمان وجود مســـتوى كاف من التوافق يمكـــن أن تقوم عليه الأفعال والقـــرارات» (نويل – نيومان، 1993، ص220). وبالنســـبة إلى آخرين، فيمكن فهم الرأي العام باعتباره، في آن معا، متغيرا مســـتقلا وكذلك غير مســـتقل (قارن بما جاء عنـــد فان دير آيـــك وفرانكلـــين[**] 2009) ومتطورا، في حركة طوليـــة، مع الوقت. وكمتغير غير مســـتقل فيمكن دراسته في ضوء علاقته بتأثير قادة الرأي، والجماعات المرجعيـــة، وتأطيرات الميديا، والتماهي مع القضايا، والتماهي مع الأحزاب. وكمتغير مســـتقل يمكن دراســـته من حيث تأثيره في صناع السياســـات وفي صنع السياسات. وسواء درس كمتغير مستقل أو غير مستقل، فالرأي العام يُصور بصورة الشيء القابل للتشغيل وللقياس[9].

ويحثنا باحثون آخرون على النظر إلى الرأي العام باعتباره ظاهرة «مُخلّقة»، أو «مصنوعة»، أو «مُهندَســـة». ووفق أوزبـــورن وروز (1999) فقد أدت العلوم الاجتماعيـــة (بمناهجهـــا، وتقاناتها، وفرضياتهـــا النظريـــة) دورا بالغ الأهمية في تخليق ما يدعونه «أشخاصا متشبثين بآرائهم opinionated» و«مجتمعا معجبا

(*) Elisabeth Noelle-Neumann (1916-2010): أســـتاذة العلوم السياسية بجامعة مينز الألمانية التي كتبت في صحيفة نازية في العام 1941عن ســـيطرة اليهود على الإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة وغضب عليها النازيون عندما رفضت نشر صور تظهر الرئيس الأمريكي روزفلت بمظهر سيئ.

(**) Cees van der eijk: أســـتاذ مناهج البحث في العلوم الاجتماعية بجامعة نوتنغهام وMark Frankling مدير المرصد الأوروبي للديموقراطية بمركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة بالجامعة الأوروبية.

بنفسه «opinioned»(*) (وانظر أيضا ريسمان 1954 حيث تجد رأيا أقدم وإن كان مشابها). وكما يقول أوزبورن وروز فإن «ظاهرة الرأي هي من مشغولات الإجراءات التقنية التي صممت بهدف تصوير هذه الظاهرة» (1999، ص382؛ انظر أيضا باور وغاسكيل(**) 2008). وتميل تقانات استطلاع الرأي إلى التعمية على حقيقة أن «الناس يتعلمون تبني الآراء، وأنهم يصبحون أشخاصا «متشبثين برأي»، بل ربما «معتزين باعتناقهم رأيا ما» (1999، ص392، التوكيد منقول عن الأصل) بالتفاعلات والمحادثات مع الآخرين وعبرها، في العمليات الأولية والثانوية لاكتساب الطابع الاجتماعي، وكجزء من الممارسات الاجتماعية في مختلف الثقافات. والطلب والضغط يتزايدان على الأفراد لكي يفتخروا باعتناقهم رأيا ما. ويطرح آتكينسون وسيلفرمان(***) (1997) رأيا مؤداه أننا نعيش في مجتمع «المقابلة الصحافية» الذي «يخترع» و«يُخلّق» و«ينتج»، على نحو إستراتيجي، ذاتا متشبثة برأي(10).

مفارقات الرأي: التوجهات والتركيب البلاغي

صورة المواطن الديموقراطي، تلك الصورة التي نشأت عن الاهتمامات المبكرة باستقرار النظم الديموقراطية وبالقدرة المدنية(****) لدى المواطن الديموقراطي (على سبيل المثال، بيريلسون(†) 1952 وكونفيرس 1964) وعن الاهتمامات المعاصرة بالتركيب البنيوي للأيديولوجية السياسية (على سبيل المثال، جوست(‡) وآخرون 2009) هي صورة المواطن القادر على فهم المشهد الأيديولوجي للقضايا والولاءات السياسية و«الإبحار» عبره، مظهرا الاتساق في المعتقدات والسلوكيات السياسية.

(*) في هذه الحالة يكون الرأي هو مصدرالعُجْب.

(**) Martin Bauer وGeorge Gaskell: أستاذا علم النفس الاجتماعي بمعهد علم النفس الاجتماعي بمدرسة لندن للاقتصاديات.

(***) Paul Atkinson: أستاذ البحث الاجتماعي بجامعة كارديف وDavid Silverman أستاذ علم الاجتماع بكلية غولدسميثس التابعة لجامعة لندن.

(****) القدرة المدنية لدى الفرد هي جماع الميول والمهارات التي تجعله مقبلا على العمل النشيط مع مواطنيه لحل مشكلات المجتمع.

(†) Bernard Berelson (1912-1979): أستاذ العلوم السلوكية الأمريكي.

(‡) John Jost: أستاذ علم النفس والعلوم السياسية بجامعة نيويورك.

وكما بينا فيما سلف، فإن «المثال» الديموقراطي يقوم على أن المواطنين يؤسسون سلوكهم السياسي على اختيار «قائم على معلومات»، وعلى الموازنة بين تفضيلاتهم إزاء القضايا العامة. وترتبط هذه الفكرة بالفرضية الأساسية في أي بحث يتناول الرأي العام مؤداها أن المواطنين لديهم مواقف جيدة التشكيل لحد معقول، إزاء القضايا السياسية الرئيسية، وأن الاستطلاعات يمكن استخدامها من أجل «حصد» هذه المواقف (زوللر وفيلدمان(*) 1992).

ويتوقف فهمنا لهذه النقطة، بالطبع، على الكيفية التي نعالج بها «المواقف» وما يمكن اعتباره خبرة سياسية. وعلى سبيل المثال فإن بارتيلز(**) (2003) يكتب: إذا فُهمت «المواقف» باعتبارها تقويمات موجزة ومتسقة منطقيا لأي موضوع سياسي يمكن تصوره... فإذن... سوف يرسب في الاختبار، على نحو روتيني، حتى المواطنون اليقظون الحائزون على قدر فخيم من المعلومات» (ص63). ويأتي وصف مقنع آخر من التقرير الكلاسيكي عن استطلاعات الرأي العام الذي وضعه غالوب وراي(***):

> قد يكون رجل ما غير قادر على استنطاق نص قانون بالتخصيص صادر عن الكونغرس، لكن بوسعه أن يقرر ما إذا كان موافقا على الأغراض التي من أجلها سوف يصار إلى تمريره، أو معترضا عليها؛ وقد يكون رجل ما قادرا على تفهم الأسباب الفنية التي أفضت به إلى البطالة، لكنه يدرك معنى أن يكون بلاعمل، وسوف تساهم خبرته في حل المشكلة العامة (1940، ص288).

وقد ينظر المشتغلون بعلم النفس السياسي المعاصرون إلى غالوب باعتباره مثاليا، على رغم أن التقانات التي ابتكرها هو وزملاؤه تستخدم اليوم لمقاومة المثالية، وللمحاجة ضد علم نفس سياسي يقوم على دراسة الدلالات والخبرات اليومية السياسية. لكن يبقى ممكنا الدفع بأن غالوب كان لديه إدراك قوي بأن

(*) Noah Feldman: أستاذ القانون والدين والعلوم السياسية بجامعة هارفارد.

(**) Larry Martin Bartels: أستاذ العلوم السياسية والمدير المشارك لمركز دراسة المؤسسات الديموقراطية بجامعة فاندربيلت الأمريكية.

(***) George Gallup (1901-1948): الرائد الأمريكي لتقانات العينة التي يقوم عليها استطلاع الرأي العام ومبتكر استطلاعات غالوب، وSaul Forbes Rae (1914-1999) الدبلوماسي الكندي الذي شارك غالوب تأليف التقرير الشهير «نبض الديموقراطية» (1940)عن استطلاعات الرأي العام.

من يقوم باستطلاع الرأي عندما تتجمع لديه الآراء يتجمع لديه أيضا قدر لا بأس به من معلومات ثمينة للغاية، يمكن استخدامها لموضعة هذه الآراء داخل سياق اجتماعي ذي دلالة(11).

وكما قال لين(*) (1962) فإن «أفضل فهم للرأي، أو العقيدة، أو الموقف يتحصل في سياق آراء ومعتقدات، ومواقف أخرى، إذ إنها تضيء دلالاته، وترسم حدوده، وتعدّل وتضبط قوته» (ص9-10). وبالمثل، فإن ريسمان حث علماء الاجتماع على التحرك باتجاه دراسة «أرضيات الرأي» ودراسات العوالم الاجتماعية والسياسية حيث لكل مسألة جوانب متعددة وزوايا متعددة يمكن النظر منها إلى هذه المسألة، وكل منها خالطته درجات متباينة من المعنى والتأثير» (1954، ص494).

ويشير ريسمان ولين إلى أن المواقف والخبرات السياسية تنطوي على تركيب اجتماعي وسياسي ظاهر(12). والفكرة القائلة إن الناس تحمل رؤوسهم أفكارا كاملة التكوين أو مواقف كاملة، أو «خليطا من أفكار واعتبارات ليست إلا متسقة جزئيا» (زوللر وفيلدمان، 1992، ص579)، هي فكرة يمكن القول إنها أقل أهمية من إثبات كيفية اشتباك الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم مع الأيديولوجية والكيفية التي تُظهر بها مواقفهم تركيبا بلاغيا (بيلليغ 1992, 1996, 1996؛ كوندور(**)؛ غامسون(***)، 1992؛ ولين، 1962).

ولا يمكن المضي قدما باتجاه إجابة عن التساؤل حول ما يجذب الناس إلى تموضعات أيديولوجية مختلفة، من دون تفهم الكيفية التي يُظهر بها الفاعلون الاجتماعيون التركيب البلاغي، في التعبير عن مواقفهم. وعلى سبيل المثال، فحتى الآراء السياسية التي يمكن أن توصف بأنها «قوية» (بيلليغ 1991) أو «متطرفة» (تيليغا 2005) يمكن النظر إليها باعتبارها إنجازات بلاغية مرنة. فالمتحدثون والكتاب يولون بياناتهم شطر السياق الاجتماعي والبلاغي الذي يتحدثون أو يكتبون فيه. ويمكن حشد القيم والمعتقدات المشتركة، على نحو متنوع ومرن، وهي اللحمة والسدى للرؤية الشائعة للديموقراطيات. والخطاب المجتمعي (خصوصا الكلام على قضايا حساسة) مشبع بمعضلات أيديولوجية؛ وعلى سبيل المثال، إنكار التحيز،

(*) Robert lane: أستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل.

(**) Susan Condor: أستاذة علم الاجتماع السياسي بجامعة لوفبره.

(***) William Anthony Gamson: أستاذ علم الاجتماع بكلية بوسطن، وهي جامعة يسوعية خاصة.

حيث يجري إنكار التحيز وتأبيده، في آن معا (بيلليغ، 1985، فان ديجك(*) 1987)، أو مناقضة التمييز الإيجابي affirmative action، حيث تمتزج موروثات التسامح بموروثات اللاتسامح (أغوسطينوس(**) وآخرون 2005).

وقد يكون الأجدى (والأفضل) التفكّر في المواقف باعتبارها تموضعات بلاغية إزاء مسائل مختلف حولها (بيلليغ، 1996)، نواتج لمقابلات اجتماعية - اتصالية وممارسات جمعية، بأكثر مما هي ملامح سابقة الوجود لأناس يجري التعبير عنهم، وفق الطلب، في استطلاعات الرأي (كوندور وغيبسون 2007؛ ومايرز 1998؛ وبوكتا وبوتر 2004) (انظر أيضا الفصلين 8 و9 من أجل مناقشة مفصلة لبعض تداعيات هذا التموضع، خصوصا عند تطبيقه على بحوث الخطاب السياسي).

وكما بيّن بيلليغ وآخرون (1988) فالرؤية المشتركة أوالأيديولوجية ليستا توحيديتين بل هما إشكاليتان، إذ إنهما تشتملان على موضوعات استعدائية ومعاكسة. ومن دون موضوعات معاكسة كهذه فلا يمكن أن توجد مواقف أو قيم؛ ولا يمكن أن تكون هناك محاجة.

إشكالات الأيديولوجية: الحنين إلى الماضي الشيوعي

يقدم الناس إجابات مباشرة وغير متناقضة حول معظم القضايا السياسية والمتصلة بالسياسات، ولكن فيما عدا ذلك فالمفارقات وفيرة. وظاهرة «النوستالجيا(***) إلى الاشتراكية/ الشيوعية» (إيكمان وليند 2005؛ تودوروفا وجيل 2010؛ فيليكونجا 2009؛ وويللينغر(****) 2007)[13] هي مثال على ذلك. وإحدى الملاحظات الأجدر بالاهتمام حول التصالح مع الماضي الشيوعي (وموروثه) في أوروبا الشرقية تتصل

(*) Teun Adrianus van Dijk: باحث هولندي في ألسنيات النص.

(**) Martha Agoustinos: أستاذة علم النفس بجامعة آديليد الأسترالية.

(***) النوستالجيا: الحنين إلى الماضي. [المترجم].

(****) Joakim Ekman: أستاذ العلوم السياسية بجامعة سودرتور السويدية، Jonas Linde أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرغن النرويجية، Maria Todorova المؤرخة والفيلسوفة البلغارية، Zsuzsa Gille الأستاذة المساعدة لعلم الاجتماع بجامعة إلينوي، Urska Velikonja الأستاذة المساعدة بمدرسة القانون بجامعة إيموري الأمريكية، Markus Willinger المؤلف النمساوي اليميني المولود في العام 1992 ومؤلف كتاب Die identitäre Generation الذي حاز شهرة عالمية وترجم للإنجليزية بعنوان Generation Identity: A Declaration of War Against the «68ers [هوية جيل: إعلان الحرب على من بلغوا الثامنة والستين].

بمثابرة الذهنية التي يعتبرها البعض دائمة التطلع إلى الخلف ومعادية للديموقراطية. وكما قال بريدام فإن «الموروث الذي يثبت، عادة، أنه الأكثر استعصاء على المعالجة لا يكون مؤسسيا بقدر ما يكون متعلقا بالمواقف» (2000، ص49).

وتعكس أغلبية استطلاعات/ مسوح الرأي العام في أوروبا الشرقية «الموروث المواقفي» الذي يشير إليه بريدام. فبدلا من توافق وطني صريح وعقلاني نسبيا حول التقويم الخلقي الرسمي للذاكرة الجمعية للشيوعية (المعادية لحقوق الإنسان، اللاشرعية، الإجرامية) (انظر، مثلا، تقرير تيسمانينو (2008) حول إدانة الشيوعية في رومانيا، والفصل السادس من أجل مقاربات حول الشيوعية في الذاكرة الجمعية)، ويلحظ المرء ظاهرة معاصرة لافتة ومحيرة: رؤى إيجابية شائعة حول المرحلة الشيوعية.

ويُنظر إلى الرؤى الإيجابية الشائعة حول الشيوعية، عادة، باعتبارها «متناقضة»، أو «مستفزة»، أو «مربكة للعقل»، أو «شاذة»، أو «مختلطة». وبالنسبة إلى بعض الباحثين، يمكن تفسير هذه الرؤى باعتبارها «أزمة الذاكرة الجمعية» (شتومبكا 2004، ص183). وبالنسبة إلى آخرين، تعكس النوستالجيا للماضي الشيوعي «طوبوية ارتدادية... تشوفا وتطلعا إلى العالم الآمن، والمجتمع العادل، والصداقات الحقيقية، والتضامن المتبادل / والرفاه بشكل عام، وتعبر عنهما» (فيليكونجا، 2009، ص547-8).

وتطرح فيليكونجا (2009) عدة أمثلة لمسوح متنوعة للجمهور، أجريت في أقطار مختلفة في أوروبا الشرقية، تظهر مواقف «نوستالجية» إزاء الماضي الشيوعي/ الاشتراكي القريب. ففي 1999 اعتبر 50 في المائة من السلوفاك أن النظام الاشتراكي السالف أفضل من «الديموقراطية الراهنة». وفي العام ذاته، في روسيا، تبين أن 85 في المائة من الروس آسفون على سقوط الشيوعية والاتحاد السوفييتي. وفي 2004، تراجع المعدل إلى 74 في المائة. وفي العام 2002، قال 56 في المائة من البولنديين، في استطلاعات للرأي، إن الحياة «في الماضي كانت أفضل». وفي 1995 و2003 اعتبر 88 في المائة ثم 86 في المائة من السلوفانيين، على التوالي، أن الحياة في يوغسلافيا السابقة كانت «طيبة» و«طيبة جدا». وفي تاريخ أقرب (2009)، أعلن 72 في المائة من الهنغاريين، و62 في المائة من البلغار والأوكرانيين، و60 في المائة من الرومانيين، و45 في المائة من الروس،

و42 في المائة من اللتوانيين والسـلوفاك، و39 في المائة من التشـيك، و35 في المائة من البولنديين أنهم يعيشون في حال أسوأ مما كانوا عليه أيام الشيوعية.

وتظهر اسـتطلاعات للرأي في رومانيا، قريبة العهد، أجريت بتكليف من معهد التحقيـق في الجرائم الشـيوعية وذاكرة المنفى الروماني والمعهـد الروماني للتقويم والإسـتراتيجية تناقضـات صارخة في الرأي. فعلى رغـم أن 50 في المائة يعتقدون أن الأمـور كانت «أفضل في الماضي»، قبل ديسـمبر 1989، فـإن 41 في المائة يعتقدون بالفعل أن النظام الشيوعي كان «إجراميا». وعلى رغم أن أكثر من نصف الرومانيين يعتقدون أن الشـيوعية كانت نظاما قمعيا، فإن 13 في المائة منهم فقط هم الذين يعتبرون أنهم «عانوا» في ظل الشـيوعية. وعلى رغـم أن أكثر من نصف الرومانيين يعتبرون الاطلاع على ملفات الشرطة السرية الشيوعية أمرا غير ذي بال، فإن أغلبية كبيرة تعتقد أن من تعاونوا مع الشرطة السرية يتعين ألا يشغلوا مناصب عامة.

وفي سـياق التصـورات الإيجابيـة لدى الجمهـور حول الشـيوعية، يتحول الرأي العام إلى مشـكلة اجتماعية، مشـكلة تتطلب تفسـيرا: كيـف تأتى للناس أن يتحـسروا على النظام الشـيوعي؟ كيـف أمكن للنـاس أن يتجاهلوا موروثه الإجرامـي والقمعي؟ في حدود التجربة الرومانية، يعد «الحنين» إلى الشـيوعية والآراء المتناقضة والمتنوعة، (ويُفسّر)، باعتباره «هروبا من الحرية» (تيسمانينو، 2010، أ)، «شـكاة تسـتدعى عند اللزوم»، فيما يتصل بـــ «الإحباطات اليومية الراهنة» و«أزمات الهوية» (تيسمانينو، 2010، ب). وفي تجارب أخرى، يُنظر إلى الحنين للشيوعية وللآراء المتناقضة على أنها تنبع من غياب إدارة نخبوية للذاكرة الاجتماعيـة، وغياب المعلومات والرؤى الفردية، وسـقطات الذاكرة والتشـوش العميق في الأفكار، والقيم، والرؤى، وتفسر بهذا كله:

> يفتقر الجمهور إلى فهم ناضج لـ «المقـاسـاة» التي وقعت في ظل النظام الشـيوعي. ويحتاج المرء إلى أن يشرح، حتى يتوافـر، لديه هو، فهم للطبيعة الإجرامية للديكتاتورية... فتصور المرء لنفسـه ضحية لنظام شمولي، يسفر عن تفهم كامـل للفاعليات الداخلية للنظام... وهناك خطر تخليق ذاكرة انتقائية عن الشـيوعية، تقـوم على الخبرة الشـخصية، في المقـام الأول، ولا تلقي بالا للطبيعة القمعية للنظام (ياكوب 2010).

الجديــر بالاهتمام هو أن هذه التفاســير تضــع الالتباســات، والتناقضات، والمفارقات، تحت «ســيطرة» مفهوم معياري للمجتمع، والسياســات، والأخلاق (وتمثيــل معياري للماضي القريب)[14]. لكن هذه التفســيرات تشــير، ليس فقط إلى مفهــوم معياري للمجتمع، والسياســات، والأخلاق، بــل أيضا إلى مفهوم عن الشــخص، ذي الرأس الفــارغ، أو المرتبك الفكر، المشــوش، المفتقــد إلى قدرات مدنيــة وديموقراطية، وبذلك فهــي تزودنا بتقرير غير يقينــي، ولا يعتمد عليه، وغالبــا ما يكون مضلــلا (ويمكن أن يكون لاأخلاقيا)، حول مــا يمثل، في «الواقع الفعــلي» «حقيقة «الشــيوعية. ولا يبدو أن هذه التفاســير تأخــذ في اعتبارها حقيقة أن «الآراء حول القضايا المختلف عليها هي دائما ملتبســة... وتتميز بأنها سريعــة الزوال وعرضــة لأن تتغير مع ظهور مؤشرات جديــدة (إيدلمان، 2001، ص55). والتفســيرات تطمــس تعددية الأطر الاجتماعية للذاكــرة (آلبفاكس(*)، [1952] 1992)، وتعددية الواقع، والذكريات والدلالات التي تلحق بالشــيوعية باعتبارها «أيديولوجية معيشــة». ومثل هذه التفاســير تعجــز عن التوافق مع فكــرة أن الأيديولوجية تشــتمل على تيمات متناقضة (بيليــغ وآخرون، 1988). وعلى نحو أعم، فهذه التفاســير، على ما يبدو، تقلل من شــأن الفكرة القائلة إنه ليس كل أعضاء المجتمع يأخــذون القطاع/ الشريحة ذاتها من العالم الاجتماعي والســياسي كــشيء «ثابت» على نحو لا يحتمل التســاؤل. ويمكن لهذا أن يخفي تعددية «أسس الرأي» وتنوع تجمعات وشبكات هويات التفاسير(بوكور 2009؛ غالينات(**) 2009).

وتُطرح هذه التفاســير بروحية هي أقرب إلى أفــكار كونفيرس: أن بعض الناس يعجز عن تكوين معتقدات سياســية ذات مغزى، وأن معظم الناس «بريء» (حتى لا يقال جاهل) فيما يتصل بالمســائل السياسية والأيديولوجية، حتى أنهم يعجزون عــن «إدراك» ما يربط بين مختلف المســائل أو يعجزون عن «الربط» بينها، حيثما نشــأت الحاجة لذلك، ويعجزون عن التوصل إلى تصورات أيديولوجية ذات مغزى.

(*) Maurice Halbwachs: عالم اجتماع فرنسي من أتباع دوركايم.

(**) Maria Bucur: أســتاذة التاريخ الأوروبي بجامعة إلينوي وJürgen Gallinat أســتاذ الصحة النفسية بجامعة تشاريتي الألمانية.

ودور النخبة، ودور التربية، هو غرس القيم والفضائل المرغوبة في رؤوس الناس العاديين/ المواطنين. فالجمهور «عبيط» و«قابل لأن يوحى إليه» و«يسهل التلاعب به»، ولا تتوافر لديه القدرة على فهم تعقيد الحياة السياسية. وهذا له دلالاته عند دراسة الرأي العام، والمعرفة السياسية، والاختيار السياسي. والقول إن المعرفة بالحياة السياسية أو بث المعلومات (في هذه الحالة الشيوعية) يجري توزيعهما في المجتمع، على نحو متفاوت، قد يكون صحيحا. وعادة ما يُدفع بأن المواطنين يتصرفون في عالم من انعدام اليقين، حيث تغيب «المعلومات الكاملة»: من يقرر ذلك؟ ضد ماذا؟ ولتجاوز هذا الإلغاز فإن دالتون يميز بين الخيارات العقلانية والخيارات المعقولة («الجيدة بما يكفي»). وبرأيه، فإن «الخيارات الجيدة إلى حد بعيد - ليست الخيارات الكاملة - هي أساس الديموقراطية» (2008، ص27). والتصورات الإيجابية الشائعة بين الناس عن الشيوعية هي تخمينات جيدة إلى حد بعيد، وليست تخمينات كاملة، ويمكن القول إنها لا تعكس إلا تناقضات واضحة وخبرات متنوعة.

والمواقف من الماضي القريب (وكذلك المعلومات السياسية) ليست مواقف قائمة أو سابقة الوجود، يجري بعد ذلك جمعها عبراستطلاعات الرأي، بل الأرجح أنها دوارة أو يجري تدويرها من قبل فاعلين اجتماعيين ناشطين، على مستويات متباينة من التنظيم الاجتماعي، باستخدام السرديات، والسجلات المكتوبة، والمشغولات المادية (فيرتش، 2007). وعلى رغم أن نتائج استطلاعات الرأي يمكن تفسيرها، على أسس نفسية، واجتماعية، وسياسية، فإن قلب هذه المواقف التي تبدو متناقضة، وطبيعتها، يبقيان بعيدين عن التناول. ويواجه مستطلعو الرأي والمعلقون صعوبات تنشأ عن الرغبة في تحقيق «معرفة موضوعية وقابلة للبرهنة، ببنية دلالية ذاتية» (شوتز، 1973، ص36). ولا يؤشر وجود مواقف ملتبسة ومتناقضة من الشيوعية، بالضرورة، إلى نقص في المعرفة أو الرؤية، نقص في القدرة أو في الكفاءة الديموقراطية، أو إلى تدني التنظيم المفهومي، بقدر ما يكشف عن خاصية أساسية في كيفية عمل المفهومات الشائعة، وكيفية إعادة إنتاجها من قبل الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع (بيليغ، 1996؛ ويذريل وبوتر 1980). وهذا يؤشر إلى الطبيعة السجالية للحياة الاجتماعية، حيث اعتناق الرأي هو، في الأساس عملية

ناقصـة التجهيز تقوم على المجادلة والمناظـرة. (بيليغ 1996). والمواقف والدلالات التـي يربطها العامة بالماضي الشـيوعي القريب، بعيدة عن الاتسـاق، والتجانس، والتوقع. ولا بد للباحثين من النظر إلى ما هو أبعد من تفسـير نتائج اسـتطلاعات الرأي، وصولا إلى تحليل السـياق السـجالي الاجتماعي السـالف والراهن، المتصل بتكوين آراء ورؤى حول الشـيوعية، باعتبار هذا السـياق ظاهرة اجتماعية البنية، تكتسب دلالات وتفاسير تتنوع بتنوع الأشخاص.

وضع نموذج للتنوع: الرأي العام كممارسة

وصّـف هذا الفصل الافتراضات الأساسـية وراء البحث في الرأي العام والتركيب البلاغـي للمواقف من الماضي القريب (الحنين للشـيوعية) وفهمهما. وقد ركز هذا الفصل، بالأسـاس، على الكفـاءة الديموقراطية للمواطنين. ويسـحب الفصل التالي (الفصـل الثـاني) هذه المحاجة عـلى الكفـاءة الديموقراطية للأمم وانتشـار القيم الديموقراطية. وقد دفع هذا الفصل بأن المواقف تحوز تركيبا بلاغيا شديد الوضوح. والبحـث في المواقـف باعتبارها إنجازات بلاغية هو تكملـة مائزة وأصيلة تحتاجها بشـدة المقاربـات القائمة التي تزعم أن الناس يحملون في رؤوسـهم مواقف كاملة التكوين أو مُفعّلة. وينطوي هذا البحث على إمكان الانتقال بعلم النفس السـياسي المشتغل على الرأي العام، من تركيز، يكاد يكون حصريا، على معالجة المعلومات، إلى دراسة الكيفية والسببية اللتين تجعلان الآراء محط اهتمام الناس.

ولا ريب أنه يمكن الدفع بأن التحدي «الجديد» لعلم النفس السياسي المشتغل على المعتقـدات الجماهيرية وعلى الكتل الجماهيرية هو وضع نموذج لـ «التنوع»؛ أي طرح تفسير ممنهج لتنوع الآراء، والمواقف، والرؤى، والأطر التي تتألف منها المجالات العامة الوطنية والمتجاوزة للوطنية. وحتى الآن فقد جاء الرد على هذا التحدي في صورة تعقيد متزايـد في تقانات القيـاس ؛ وعلى رغم ذلك فالأحجيات باقيـة. وفيما يطلع الباحثون بمناهج متزايدة التعقيد لقياس آراء المواطنين، فهذه المناهج لا تفضي، على نحو آلي، إلى فهـم أكثر تركيبا لمُركّبات الآراء، والمواقـف، والأيديولوجية. وبين ما يترتب على هذا أن المشتغلين بعلم النفس السياسي يحيلون على فرد/ مواطن باعتباره «متوسطا إحصائيا» أكثر مما يحيلون على فرد راهن. وإذ يفعلون ذلك، فهم يقدمون «الوطني على المحلي،

والجمعي على الفردي، والمعتاد على الفريد» (إيغو(*)، 2007، ص282)[15]. وفي هذا السياق تتزايد أهمية فهم الرأي العام وبحثه، من حيث هو أساس الحياة السياسية الديموقراطية «المثالية»، وأيضا باعتباره ممارسة.

ويستدعي فهم الرأي العام كممارسة الإحالة، ليس فقط على قياس «الذاتية الجماهيرية» والكتل الجماهيرية، لكن أيضا، وقد يكون هذا أكثر أهمية، على تخليق الذاتية الجماهيرية والكتل الجماهيرية. وكما بينا في هذا الفصل، فمن الممكن التفكير بالكتل الجماهيرية وبالذاتية الجماهيرية أيضا، باعتبارها نتاجا لمناهج العلوم الاجتماعية والإجراءات الإمبيريقية السائدة في زمن معين في المجتمع. وتنحت مناهج البحث المواطن «النمطي» أو الناخب «العادي» مستقطعة الاثنين من النسيج الوطني أو المتجاوز للوطنية. وفي بحثهم عن المواطن الديموقراطي «المثالي»، صاغ المشتغلون بعلم النفس السياسي ثقافة أكاديمية وسياسية يقع في مركزها الفرد باعتباره «متوسطا إحصائيا». والمشتغلون بعلم النفس السياسي بالغو الانشغال بالبحث عن ذلك «المتغير» المراوغ (أو عن حزمة المتغيرات المراوغة) الذي يمكن له التنبؤ بالسلوك السياسي للفرد، بل حتى، بالسلوك السياسي للجمهور. وبعملهم هذا فهم يشظون الحياة الاجتماعية والسياسية لتناسب أغراض بحثهم الموضوعي الإمبيريقي، عوضا عن تقصي الكيفية التي تُشظّي بها الحياة الاجتماعية والسياسية نفسها، وفقا لخطوط عريضة، ، ذاتوية، ونسبية، وظرفية. ويمكن الدفع بأنهم يهملون فكرة مؤداها أن ما نحيل عليه، باعتباره «الرأي العام» هو، بدوره، طارئ على السياقات التاريخية، والسياسية، والمؤسسية، والتكنولوجية التي يتفاعل معها الفاعلون الاجتماعيون، والتي تسمح لنا بالكلام على «رأي عام»، في المحل الأول.

وعادة ما تسترشد الطريقة التي تقوم عليها مقاربة علم النفس السياسي من الرأي العام وعلاقته بالسلوك السياسي برؤية معيارية للديموقراطية، والسياسة، والأخلاق. ويغلب على المشتغلين بعلم النفس السياسي الميل إلى اختبار نماذج رؤيوية للكيفية التي يتعين أن يتمظهر بها الرأي العام، أكثر من الميل إلى اختبار نماذج رؤيوية للكيفية التي يتمظهر بها، فعلا. ويتعين أن ينصرف الجانب الأكبر من التركيز إلى الكيفية التي

(*) Sarah Igo: أستاذ التاريخ بجامعة فندربيلت.

يصطنع بها الناس فهما مشتركا common sense لذواتهم وللسياسات التي يتبعونها، لا إلى ما يتعين أن تكون عليه هذه الكيفية (انظر لاكوف، 2002). وفوق ذلك، فعندما يعرب المشتغلون بعلم النفس السياسي عن توقعات متفائلة أو متشائمة حول «نوعية» الرأي العام، أو القدرة الديموقراطية أو المدنية، فهم يعبرون أيضا، وبشكل ضمني، عن أحكام قيمة بحق فئات من الناس هي «صالحة» للديموقراطية. ولا بد من أن يتذكر المرء أن «مثال» المواطن الديموقراطي لا يشمل الجميع، وفي أغلبية المجتمعات ما بعد الصناعية، فهذا المثال يستبعد الأقليات، والمهاجرين، وما إلى ذلك.

وقد جرى العرف على النظر إلى التناقضات، وغياب الاتساق، والازدواجية، والمعضلات، باعتبارها دليلا على لاعقلانية الفهم المشترك. وعلى النقيض من ذلك، فيمكن القول إن المظاهر المتضاربة للفهم المشترك (للثقافة) تمثل، تحديدا، الشرط المسبق للمداولة العقلانية داخل صفوف أعضاء مجتمع بعينه، وفيما بين هؤلاء الأعضاء. وتعني الطبيعة المعضلة للفهم المشترك أن المواقف والمحاجات السياسية يجري التعبير عنها، غالبا، على نحو متحفظ واحترازي («من ناحية... ومن الناحية الأخرى»)، ويمكن فهمها على أنها شأن بلاغي غير مكتمل التجهيز، فيما يتصل بأمور مختلف عليها. ولا يجب أن يتخلى المرء عن الفكرة القائلة إن الحكومة الديموقراطية يمكن أن تكون التعبير المباشر عن إرادة الناس. وكل ما يحتاجه المرء هو أن يدرس العلاقة على نحو مختلف. ويجب أن يزيد بحث علم النفس السياسي فيما يتوقعه المواطنون أنفسهم من الديموقراطية، وأن يقل بحثه فيما تتوقعه الديموقراطية من الناس. فلا يمكن أن يوجد رأي عام من دون جماهير، ولا جماهير من دون اتصال، ومن دون تمثيلات مختلفة للمجتمع وللشخصانية personhood تنشئ هذه الجماهير بنيتها وديمومتها (انظر الفصل الرابع عن الصلات بين المعتقدات والتمثيلات الاجتماعية والاتصال) ومن دون الإستراتيجيات الخطابية التي يوظفها الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون لاصطناع فهم لذواتهم وللواقع السياسي (انظر الفصلين السابع والثامن حول الخطاب والبلاغة السياسية). ويحتاج المرء إلى الانتقال من الفرد «كمتوسط تحصل بعملية إحصائية» (المنتوج الثانوي لعمليات مسح) باتجاه «الفرد المعضل» (الفرد الذي يكون اصطناعه لفهم ذاته ولسياساته عملية غير كاملة التجهيز من المحاجة والمناظرة)، وهو انتقال من معالجة المعلومات، للمضي باتجاه الخطاب والاتصال.

2

الذاتية الجماهيرية والقيم وتعزيز الديموقراطية

«غالبا يتوصل الناس إلى حلول وسط بين المُثل الأخلاقية والمعايير الصارمة والضغوط البراغماتية؛ فبوسعهم استخدام نُسخ من الأخلاق تناسب المقام لتبرير أفعالهم وأفعال الآخرين»

الذاتية الجماهيرية والكفاءة الديموقراطية للأمم

وفقا لما قلنا به في الفصل الأول، يسكن المواطنون والجماهير «بيئة سياسية يتواصل فيها تشجيعهم، من قبل فاعلين متنوعين، على التعبير عن آرائهم» (ستينر، 2007، ص157). وبعض الفاعلين الاجتماعيين الذين يحيل عليهم ستينر هم أكاديميون مشتغلون بعلم النفس، خبراء في استطلاع الرأي العام مهتمون بتوصيف وتوزيع الأبعاد المختلفة للسلوك الاجتماعي والسياسي الكلي: المواقف، والدوافع، والتفضيلات، والرغائب، والتوجهات القيمية، وما إلى ذلك. وقد تكون التوجهات القيمية هي الأكثر أهمية فيما يخص فهم قضايا تتعلق بالمواقف السياسية، والتحول الاجتماعي والسياسي، والمشاركة السياسية (إنغلهارت، 2009)(*).

(*) Ronald Inglehart أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميتشيغان.

ويرســـم هـــذا الفصل صـــورة سريعـــة لمختلف محـــاولات توصيـــف البنية الســـيكولوجية الشـــاملة للقيم والدلالات النفســـية لمثل هـــذه المحاولات لفهم تعزيز الديموقراطية والدمقرطة. ويستكشـــف الفصل التوتر بين النماذج الكلية والشـــمولية، والتمظهرات الخصوصية، الشرطية والســـياقية، للســـلوك السياسي. وبالتركيـــز على مســـألة تعزيـــز الديموقراطية، فـــإن هذا الفصل يبـــين كيف أن التوجهـــات القيميـــة لا يمكـــن تصورها على نحو مُـــرْضٍ، خارج إطـــار «بَيْذاتي» inter-subjective وخـــارج طرائـــق اعتيادية للتدبـــر في القيم. ولا يمكن لتعزيز «الديموقراطية الشكلية» أن يكون فعالا خارج إطار القيم الجماهيرية المطروحة مـــن قبل الظرف الاجتماعي- الســـياسي القائم. ويختتـــم الفصل بالقول بضرورة معالجة القيم باعتبارها موارد ســـجالية مشروطة بحـــالات أيديولوجية وثقافية، وبأنه يتعين على الباحثين التأكيد، ليس فقط على ملامحها الشـــمولية، بل وعلى ملامحها الخصوصية، ولاسيما الطبيعة المتشظية، والمتعددة، وغير كاملة التجهيز لبحوث القيمة، والتعبيرات القيمية، والتوجهات القيمية.

وتجري مســـاندة الفعل الاجتماعي والســـياسي، وتقويم السياسات الاجتماعية والحكم عليها، أو معارضتها، على أساس فهم يقول بأنها تعيد إنتاج قيم هي موضع اعتـــزاز، وتعوق إعادة إنتاج قيم ضارة. وبالنســـبة إلى البعض، فتعزيز الديموقراطية والقيم الديموقراطية هو المثل الإنســـانوي الأعلى. ويستكشـــف هذا الفصل حدود الفكرة القائلة بأن القوة الدافعة وراء فهم العملية الديموقراطية تتمثل في التجميع المحكـــم للتفضيلات، والرغائب، والقيم الشـــخصية، وما شـــابه ذلـــك من مكونات دراسة واسعة النطاق للذاتية الجماهيرية. وعلم النفس المعاصر المشتغل على القيم الإنســـانية هو تعبير مباشر عن هذا التوجه (إنغلهـــارت وويلزل، 2005)(*). وصورة المجتمع التي تنشـــأ عن هذه الانشغالات هي صورة كيان سياسي قادر على التعبير عـــن قيم ديموقراطية، ويســـتند أداؤه إلى مجموعة واضحة مـــن التوجهات القيمية (الديموقراطية) الجماهيرية.

وقـــد دفع الفصل الأول بوجود توجه واســـع الانتشـــار لاعتبار الناس عصيين على التنبؤ، وغير متســـقين مع أنفسهم، لدرجة تحول دون الإمساك بالتعقيدات

(*) Christian Welzel أستاذ العلوم السياسية بجامعة ليوفانا الألمانية.

الأيديولوجيــة للحياة السياســية. وغرس الــرؤى، والقيم، والتوجهــات القيمية المرغوبــة، في رؤوس الأفــراد، والجماعــات، والمجتمعــات، هي مهمــة النخب، والخبراء، وفي بعض الحالات الدولة. وبحســب إنغلهارت (2003) يرتبط الانتصار للديموقراطيــة، برباط وثيــق، مع توجهات قيمية مثل التســامح مع الجماعات المغايرة، والثقة الشخصية، والمشــاركة السياسية، والشعور بالرفاه الذاتي. ويقال إن قياســات القيــم الكلية لمثــل هذه التوجهــات القيمية، توصّــف التوجهات والمعتقدات السياسية الديموقراطية، في مجتمعات بالغة التباين ولدى مواطنيها، توصيفــا دقيقا. وعلى رغم ذلك، وكما ســيبين هذا الفصــل، فحقائق الدمقرطة بالغة التركيب، وتتطلب أطرا تفســيرية مركبة، وقد لا تتناســب، بشكل محكم، مع الارتباط (الشــامل) المتوقع بين القيم الجمعية الكلية، والثقافة السياســية، والرؤيــة الديموقراطية. وقد تعجز بعض الكتــل الجماهيرية عن إظهار النموذج المعياري لـ «الديموقراطية».

ويذهب هذا الفصل إلى أن مسألة الذاتية الجماهيرية لا يتعين اختزالها في قياسات للأعــراض المواقفية، بل يجمُل الصعود بهــا لتصبح ناتجا لمقابلات اجتماعية – اتصالية، ودراســتها على هذا الأســاس. وإن صــح أن القيم يمكن تعريفها كمســتويات معيارية معممــة، كمقاييس يســتخدمها النــاس لاختيار الأفعــال وتبريرها، ولتقويم أنفســهم والآخرين، فيتعين، إذن، أن تدرس القيم باعتبارها، وبدرجة أكبر، موارد جدالية مشروطة بحــالات أيديولوجية وثقافية: طرائق للكلام عــن الناس، والمجتمع، والديموقراطية، وما شابه، وبدرجة أقل، باعتبارها ملامح نماذج إحصائية، تنبئية، عابرة للسياقات الاجتماعية والسياسية، ولخبرات الحياة.

البنية النفسية الشاملة للقيم الإنسانية

إلى جانب التصويت، والثقة، والنشاط الاجتماعي والعضوية في مجتمع ما، فإن القيم الاجتماعية هي بعض المقاييس الأكثر شيوعا للصحة المدنية (الديموقراطية). فالقيم والتوجهات القيمية لها أهميتها الخاصة في توصيف السياســات (والتنظيم السياسي) للمجتمعات. وعلى ســبيل المثال، يصف المعلقون السياسات الأمريكية المعــاصرة بأنها مزاج ثلاثة توجهات قيمية (وهي الفردانية، والمســاواتية، وما بعد

المادية)، في حين يغلب على من يصفون السياسات الأوروبية المعاصرة الميل إلى النظر فيها، في الغالب، على أساس المجتمعانية communitarianism. ومعظم القيم هي «رموز مركبة»، بما يعني أنها تشتمل، تحت «عنوان» معين، على توجهات وفرضيات مجتمعية وقيمية مختلفة أخرى. فالفردانية الأمريكية تشتمل على فرضيات وتوجهات تتصل بالحقوق الفردية المتساوية، وبتكافؤ الفرص، وبالحكومة المحدودة، وبسياسات دعه يعمل laissez – faire وما إلى ذلك. (ليوكس(*) 1973)، كما تتصل بالفضائل (العمل الدؤوب، والتضحية). أما «المجتمعانية» الأوروبية فتشتمل على فرضيات وتوجهات تتصل بدولة الرفاه وبالسياسات التي تقودها الدولة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تاريخ البحث في القيم الإنسانية، فسوف يكون بوسعنا أن نلاحظ الانتقال من النماذج القيمية الأحادية البعد إلى تلك المتعددة الأبعاد (في ما يخص الأسس النظرية والجذور التاريخية للبحوث حول القيمة، انظر تسيروجياني وغاسكيل، 2011)(**). وقد تكون المحاولة الأكثر تأثيرا بين المحاولات المبكرة لفهم الدينامية الاجتماعية للقيمة الاجتماعية هي تلك التي طرحها روكيتش(***) (1968). وتقوم هذه المحاولة على تصور يعتبر القيم المبادئ المرشدة في حياة الناس[1]. وبالنسبة إلى روكيتش، يجري تشبيه القيم بالتصور عن الذات أو الشخصية وتحكمها علاقة الاعتماد المتبادل بين «المرغوب فيه» و«ما يستحق أن يكون مرغوبا فيه». وافترض روكيتش وجود علاقة بالغة القوة بين القيم، والمواقف، والسلوك، مع التنبيه إلى تمظهرات القيم، المعلنة والكامنة، كليهما.

وإذ يصعد من المستوى الفردي إلى مجال الأيديولوجيا السياسية، فإن روكيتش يطرح (1973) فكرة تقول بأن بوسع المرء التوصل إلى فهم أكثر تركيبا للأيديولوجيات السياسية، لو أن هذه الأيديولوجيات جرى تصورها باستخدام نموذج ذي بعد قيمي مزدوج: «المساواة» (فرص متساوية للجميع، رفاقية) و«الحرية» (الاختيار الحر،

(*) Steven Michael Lukes منظر سياسي واجتماعي أمريكي.

(**) George Gaskell وStavroula Tsirogianni من مدرسة لندن للاقتصاد.

(***) Milton Rokeach (1918-1988) أستاذ الاجتماع الأمريكي البولندي المولد.

الاســتقلال). ووفقا لرؤية روكيتش، فإن تفاوت النسب (مرتفع مقابل منخفض) في المســاواة والحرية يمكن اســتخدامه لوصف جاذبية وطبيعة الأنساق الأيديولوجية والتوجهات السياســية المختلفة: الرأسمالية (تدني المساواة وعلو الحرية)، الاشتراكية (علو المساواة والحرية)، والشــيوعية (علو المساواة وتدني الحرية)، والفاشية (تدني المســاواة والحرية). ولم يكن التنافس بين المساواة والحرية هو ما وصّف التوجهات السياســية المختلفة، بقدر ما وصّفتها أولوية قيمــة، وثباتها، ورجحانها على أخرى، بمرور الوقت[2].

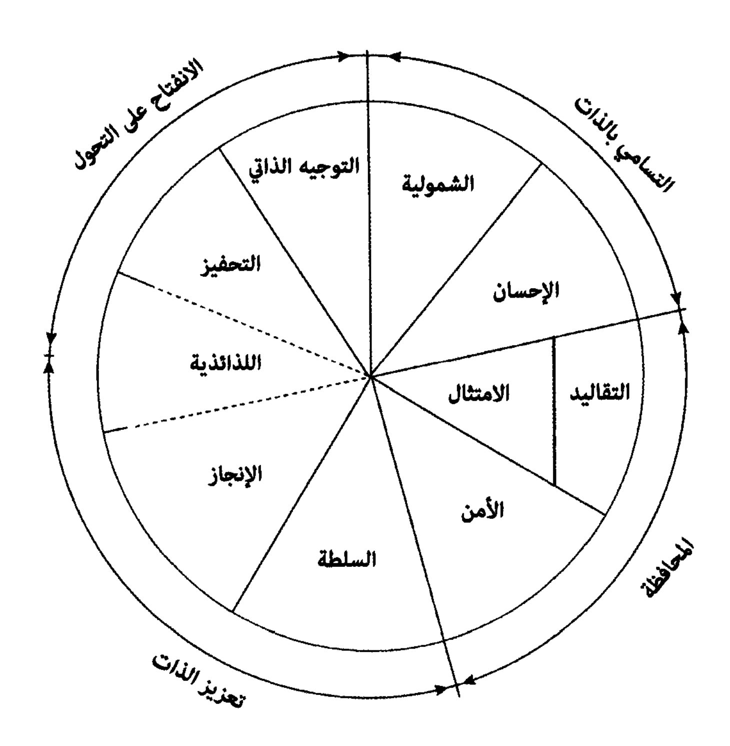
والمنظــور الذي يتبنــاه روكيتش تســتكمله وتثريه المقاربات المعــاصرة التي تركز على المبادلات بين القيم المتنافســة، وهي المبادلات الضرورية لفهم المواقف السياســية والســلوك الســياسي. وترصد البحوث المعاصرة في القيم الاجتماعية انزياحا عن ترتيب الأولويــات ووضــع أولويات لها، إلى التعــرف على «المجالات القيميــة» وفهم التمثيل البنيوي للقيم الإنسانية «الأساسية». وعلى سبيل المثال، فإن نظرية القيم عند شوارتز[*] تدفع (على ســبيل المثال، في روكاس[**] وآخرين، 2010؛ شــوارتز، 1992، 2006، 2009، وشوارتز وباردي، 2001) بأن القيم هي تمثيلات «معرفية واجتماعية للأهداف الأساسية الدافعة التي تقوم بدور المبادئ المرشــدة، في حياة النــاس». (روكاس وآخرون، 2010، ص 394). ويتشــابه تعريفُ شــوارتز، إلى حد ما، مع التعريف الذي يطرحه روكيتش، ويكمــن الاختلاف في النظر إلى القيم باعتبارها «موجــزات قيمية» ثنائية. وليس المهم هــو حمولات القيم (مرتفع مقابل منخفــض) بقدر ما هو التوافق والتنازع بينها، وهو ما يمكن خفضه، بحســب شــوارتز (1992) إلى «مجالين» عريضين للدوافع والتوجهات الغائية: حيث تسترشــد الدوافع باحترام التقاليد وبالاهتمام بالأمن الشخصي والوطني، وحيث يغلب الامتثال من جهة، ومن جهة أخرى، تكون الدوافع للسعي وراء المكاسب الاجتماعية، والسيطرة والمهابة، كنقائض للعدل الاجتماعي والنزاهة.

وكما يقول شــوارتز (1992) فهذه الأبعاد لها استقلالها النسبي، وإن برزت معا، في بعــض المجتمعات، مبينة درجة نســبية من الارتبــاط. وتكمن الأهداف الدافعة

(*) Shalom H. Schwartz أستاذ علم الاجتماع بجامعة ويسكونسن - ماديسون والأستاذ الزائر بالجامعة العبرية.

(**) Sonia Roccas أســتاذ علم الاجتماع بالجامعة المفتوحة في إسرائيــل وAnat Brdi المحاضر في جامعة رويال هولواي البحثية التابعة لفدرالية جامعة لندن.

وراء القيـم الثقافية والشـخصية. والتصنيف النوعي للقيم عند شـوارتز يرتبها في عشرة أصناف، ويسـمح، نظريا، بتنوعات وتباينات لانهائية في القيم الفردية. وتمثل قيم شوارتز العشر «مركبا دائريا» circumplex دوافعيا (انظر الشكل: 2 - 1) يقوم على نموذج من التوافق والتنازع. والتقارب بين قيمتين، من حيث الموقع على المركب الدائري هو الأساس الذي يقوم عليه استخلاص التماثل بين الدوافع التي قاما عليها؛ فكلما اتسـعت المسافة المباعدة بينهما كلما زاد التفاوت «الدوافعي». وهذا يفضي إلى تخلق العديد من الثنائيات الدوافعية. وعلى سبيل المثال، فبوسع المرء أن يلاحظ كيـف أن الانفتاح على التحول (الذي يتألف مـن التحفيز والتوجيه الذاتي) مناقض للمحافظة (الأمن، والتقاليد، والامتثال)، في حين أن التسـامي بالنفس (الشـمولية، والإحسان) مناقض لتعزيز الذات (السلطة، الإنجاز، اللذائذية).



الشكل (2 – 1) المركب الدائري لنموذج القيم عند شوارتز

تفتح بنية الدوافع/القيم التي أرساها شوارتز الطريق إلى دراسة العلاقة بين القيم والسلوك السياسي. وعلى سبيل المثال، ففي شوارتز وآخرين (2010) طرح لنموذج سببي للقيم الشخصية الأساسية، ذات التأثير في القيم السياسية الجوهرية، ما يؤثر بدوره على السلوك السياسي[3]. وفي معرض النظر في السلوك التصويتي، يذهب شوارتز وزملاؤه إلى أن «قيم الناس هي اليوم المقررات الأكثر خطرا من مواقعهم الاجتماعية (العمرية، والتربوية، والطبقية) لاختيارهم السياسي» (2010، ص 446). وعلى سبيل المثال، فما يتأسس عليه احترام القيم السياسية الجوهرية، مثل القانون والنظام، هو التناقض الدوافعي بين مركب الأمن - الامتثال - التقليد وبين مركب الإرشاد الذاتي - اللذائذية - التحفيز.

والأعمال البحثية التي تسعى إلى الربط بين القيم والخصال والاختيار السياسي تظهر هي الأخرى أولوية القيم كمرشدات نقدية للسلوك السياسي. وعلى سبيل المثال، ففي دراسة كابرارا(*) وآخرين، حول الانتخابات الإيطالية في 2001 (2006)، يتبين كيف أن «القيم تندرج تحتها الخصال عند التنبؤ بالتوجهات السياسية»(ص 24). وتوصل كابرارا إلى أن قيم الأمن اتجهت إلى الارتباط أكثر بالتصويت ليمين الوسط، في حين أن قيم الإرشاد الذاتي كانت تتجه إلى الارتباط أكثر بالتصويت ليسار الوسط. وتخلص دراسات كابرارا إلى أن القيم، وبأكثر من الخصال الشخصية، هي ما يفسر «ارتفاع معدل الخطأ» في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للتصويت ولتحولات الخيارات السياسية.

وما توصّفه نظرية شوارتز هي «عالميات» من حيث المحتوى، والبنية، والعلاقات بين القيم. والهدف النهائي هو توصيف «البنية النفسية العالمية للقيم الإنسانية» (انظر شوارتز وبيلسكي، 1978)(**). ويتناغم بحث شوارتز عن «العالميات» مع أعمال غيره من الباحثين الميالين إلى دراسة عالمية التوجهات النفسية، وبخاصة تلك المتصلة بالحداثة والتحديث، وعلاقتها بـ «متتالية النمو البشري» (مثلا، إنغلهارت، 2009؛ إنغلهارت وويلزل، 2005؛ ويلزيل 2009).

وتمثل البرامج البحثية الواسعة في «تقرير القيم الدولي»[4]. world Values Survey و«تقرير القيم الأوروبي» European Values Survey الصورة الأكثر تركيبا والمتعددة

(*) Gian Vittorio Caprara أستاذ علم النفس بجامعة سابلينزا الإيطالية.

(**) Prof. Dr. Wolfgang Bilsky أستاذ الدراسات عبر الثقافية بجامعة ويستفاليسك الألمانية.

الأبعاد للقيم الإنســانية. ومن أهم الخلاصات المنبثقة عن تقرير القيم الدولي أن توابع التحديــث يمكن ملاحظتها في انزياح واضح ومشــهود عن قيمة البقاء survival (وهو عَــرَض يتمثل بمواقف جماهيريــة تنبني على الاحتياجات والدوافع المادية والنفســية) باتجاه التعبير عن الذات والقيم الانعتاقية (وهو عرض يتمثل بمواقف جماهيرية تؤكد على الحرية، والقبول بالتعددية والمشــاركة) (إنغلهــارت وويلزل 2005). والتحول عن قيــم النجــاة إلى قيم التعبير عن الــذات هو القوة الدافعة وراء ظهور قضايا سياســية جديدة على الساحة السياسية والمحرك الرئيسي للحركات السياسية الجديدة.

وأثبت إنغلهارت وويلزل وجود انزياح باتجاه قيم متجاوزة للمادية بين جماهير تسعة مجتمعات أوروبية، في الفترة من 1970حتى 2000[5]، وتندرج تحت ما يدعوه إنغلهارت وويلزل «ما بعد المادية» اتجاهات مائزة - توجهات ليبرالية، إيكولوجية، مثالية، بحســب ويلزل (2009)، يحسن تسميتها «تطلعات للحرية». وتحتل القيم ما بعد المادية أو التطلعات للحرية موقعا مركزيا بالنســبة إلى ما يدعوه إنغلهارت وويلزل (2005) «قيم التعبير عن الذات» - وهي عرض يتمثل بقيم انعتاقية تشمل ما يلي: (أ) احترام الحرية الإنســانية؛ (ب) احترام التعبير السياسي؛ (ج) احترام عدم الامتثال؛ (د) احترام الناس الآخرين؛ (هـ) رضا بالغ عن الحياة.

ولقيم التعبير عن الــذات أهمية بالغة في فهم ديناميات الديموقراطيات الليبرالية، أو الدســتورية أو الانتخابية، والفعل الســياسي والاختيار السياسي. وترتبط هذه القيم، أوثــق الارتباط، بالتوجهــات والمؤسســات الديموقراطية. وفوق ذلــك، فهي المحركات الأساسية للسعي وراء (والحصول على) مختلف الحقوق المدنية والسياسية التي تحدد مواصفات الديموقراطية الليبرالية. والارتباط بين الديموقراطية «الحقيقية» وقيم التعبير عن الذات هو ارتباط بالغ قوة، في كل الأحوال. ويمكن لانتشــار قيم التعبير عن الذات والتوجهــات المنفتحــة عقليا (ويلــزل 2009) في مجتمع ما أن يفسر «مدى الممارســة الفعليــة للديموقراطية الليبرالية في مجتمع ما»، وأن يتنبأ به (إنغلهارت وويلزل 2005، ص 154)[6]. ويفــضي النمو الاجتماعــي- الاقتصادي إلى ارتفاع مســتويات التعبير عن الذات، ما يفضي بدوره إلى مستويات أعلى من الديموقراطية (إنغلهارت 2003).

ويتمثل جوهر مقاربــة إنغلهارت وويلزل في أن توجهات الناس تصوغها القوى الاجتماعية - الاقتصادية وأنه من المحتم أن تُســتبدل/ تنخلع القيم من المســتوى

المتدني (المادية والفسيولوجية) بقوة قيم من مستوى أعلى (تحقيق الذات نفسيا، على نحو متجاوز للماديات) (إنغلهارت 1977، 2009،1990؛ انظر أيضا إنغلهارت وآبرامسون(*) 1999). وتجعل قيم التعبير عن الذات/القيم الانعتاقية الجماهير أكثر ثباتا في مواجهة السلطة وأكثر تحديا لها. وعلى سبيل المثال، فيمكن أن يكون للقيم الانعتاقية تأثير «رافع» أو «مضخم» على الاحتجاج (اللاعنفي) (ويلزل وديوتش(**) 2011). وتمارس هذه القيم أيضا «ضغوطا صحية للمحافظة على نزاهة النخب، وعلى قبولها بالمحاسبية وعلى استجابتها لما يريده الناس» (ص203).

وبوسع المرء أن يلحظ علاقة وثيقة بين دراسة القيم الإنسانية، وذاتية الجماهير، وبين دراسة «الجمهور» أو «الجماهير». وكان عالم الاجتماع الفرنسي غابرييل تارد(***) من أعلن، على نحو يناقض تأكيد لوبون(****) على الحشود، أن زمنه كان زمن «الجمهور أو الجماهير» ([1969] ، 2010 ص281)[7]. وفي معرض التعليق على انقسام المجتمع إلى جماهير، كتب تارد عن «اختلاف الحالات العقلية»(ص 284) أو عن تأثير ما لدى الناس من «غايات ومعتقدات»؛ ويكتب المشتغلون بعلم النفس السياسي المعاصرون عن الفروق الفردية في «الانتباه السياسي»، و«دوائر القيمة» والانزياحات في التوجهات القيمية[8]. وفيما كان تارد يحاول فهم ظاهرة اجتماعية وتوصيفها، وكيفية تكوّن «تيارات الرأي» عندما يتفرق الناس، بالنظر في ماهية «الرابطة» بين هؤلاء الناس، فإن المشتغلين بعلم النفس السياسي يفترضون، من البداية، وجود رابطة ويبدون اهتماما أكبر باستخراج المعدل المتوسط لآراء عينات كبيرة من الأفراد.

وما يمثل «الصلة الرابطة بين الشخص والمجموع هو «عضو الإدراك الإحصائي» المتمثل بالاستطلاع والتجميع (نويل - نيومان 1993، ص 115). وبالنسبة إلى المشتغلين بعلم النفس السياسي، فالتعبير الجماهيري الكمي المُجمّع، عن الدوافع، والتفضيلات، والرغائب، والتوجهات القيمية، وما شابه، هو ما يشهد بوجود رابطة اجتماعية. وفي البحث عن بيانات كمية وقابلة للتقدير الكمي يستخرج المشتغلون بعلم النفس

(*) Paul R. Abramson أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية ميتشيغان.

(**) Franziska Deutsch المحاضر في مادة التحولات الاجتماعية الثقافية والفرد، بمدرسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، برنن، ألمانيا.

(***) Jean-Gabriel De Tarde (1843-1904) عالم اجتماع فرنسي.

(***) Gustave Le Bon (1938-1841) عالم فرنسي في الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا وفيزيائي هاو.

السياسي (وخصوصا الباحثين في الاستطلاعات) محتوى وتوزيع السلوك السياسي والقيم الوطنية ويوصّفونها، مستخدمين شرائح مقطعية للمجتمع الوطني (انظر روز، 2009). وتعمل القياسـات الكلية عـلى إضفاء الأهمية والطابع المحـوري على توجهات قيمية معينة. وبمجرد تقرير قيمتها الكلية، فإن هذه التوجهات القيمية تؤدي، ثقافيا وسياسيا، دور اللغة المفسرة للغة metalanguage، مؤمّنة المساندة والتبرير لـ «ذات» جماهيرية يفهـم عنها أنها تعتنـق تلك التوجهات القيمية ذاتها. وتخبرنا القياسـات الكلية للقيم أيضا بالقبول الشـامل لنماذج محـددة. وتمثل التوجهات القيميـة، في صيغتها الكلية، بنية/ تنظيما يمكن القول بتطابقه مع تصور بنية نفسـية شـاملة للقيم الإنسانية ومع طبيعة التنظيم السياسي في سياق اجتماعي - ثقافي بعينه.

التساؤل حول تعزيز الديموقراطية: تحليل لأولويات قيمية؟

كـما أوضحنـا، فيما سـلف، يقـال إن التوجهات القيميـة انعكاس لمـا تفكر فيه «الجماهـير الوطنية»؛ فهـي قيم ذات جماهيرية وطنية وليسـت قيم أفراد منفصلين. والذاتيـات الفردية يجري تجميعها وتحويلها إلى ذاتية هـي كتلة جماهيرية من دون وجه. ويعتمد الانشغال بالكفاءة الديموقراطية للدول الوطنية على افتراض وجود ذاتية جماهيرية وطنية يمكن الكشف عنها باستخدام تقانات صحيحة المعايرة، لكنه يتجاهل، في الوقت ذاته، التنوع فوق العادي الذي يميز الكتل الجماهيرية الوطنية.

وإحدى القواعد المركزية في نظرية القيم عند إنغلهارت وويزل هو القول بأن تصاعد مستويات قيم التعبير عن الذات هو من القوى المحركة الرئيسية لتعزيز الديموقراطيـة. والديموقراطية، هي ذاتها، يعاد تحديدها - فالديموقراطية «هي أكثر من مجرد نظام سـياسي. إنها طريقة للحياة تقوم على رؤية انعتاقية للعالم» (ويلزل، 2009، ص203). لكن هذه الرؤية لـ «الديموقراطية» لا يبدو أنها تظهر عنـد كل الجماهير الوطنية وكل الأمم. ولا يؤدي مجرد التعرض لقيم التعبير عن الذات، أو مجرد تعزيز هذه القيم، ولا مجرد الخبرة بالمؤسسـات الديموقراطية، على نحو يستحيل تجنبه، إلى القبول بالديموقراطية وشرعنتها (إنغلهارت، 2003). وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الشيوعية السابقة هي أوضح الأمثلة على ذلك[9]. وعلى سـبيل المثال، وبحسـب إنغلهارت وويلزل، فإن بلغاريـا، ورومانيا، والهند

هي حالات لديموقراطية شكلية formal democracy عالية المستوى، لا تقابلها مستويات عالية من قيم التعبير عن الذات. وفي حالات كهذه، تترجم المستويات العاليـة من الديموقراطية الشـكلية إلى مسـتويات متدنية، حقـا، من الفعالية الديموقراطية. ولا يثير الدهشة هنا، بحسب إنغلهارت وويلزل، أن ينبئ الضعف النسبي في قيم التعبير عن الذات بنواقص فعلية في الديموقراطية.

وتتصـل فكرة التحول القيمي مـن جيل إلى جيل، ارتباطا وثيقـا، بفهم التحولات الاجتماعية والسياسـية وبتأثير الشروط الاجتماعية – الاقتصادية. وكما يقول إنغلهارت، فـإن «التحول القيمي من جيل إلى جيل يحـدث إذا ربا الجيل الأحدث في ظل شروط تختلف عن تلك التي صاغت أجيالا سابقة – وهكذا فقيم المجتمع كله تتغير تدريجا عبر الإحلال الجيـلي»(2009 ص 225). ويكتب إنغلهارت عن «قيم المجتمع كله»، ويعالج المجتمع باعتباره معَايير قياسـية متجانسة تصوغ السلوك السياسي مفترضا أن اعتناقها شـامل وغير معرض لجدل، مـا يجعلها موزعة على نحو متسـاوٍ ومتماثل في المجتمع. وبالمثل فإن الكتابة عن «قيم المجتمع» كله تقلل من أهمية مشروعات وتمثيلات الهوية المرتبطة بمختلف التجمعات والطوائف داخل كل مجتمع. وقد برهن منظرو التمثيلات الاجتماعية على أنه لا وجـود للقيم من دون تمثيلات اجتماعية مختلفة تخص القضايا الاجتماعية والأهداف الاجتماعية. والقضايا المختلفة، من التحليل النفسي إلى الطماطم المعدلة جينيا، يجري «تنسيقها وضبطها في ضوء المشروعات المتباينة لمختلف الجماعات أو الأوسـاط الاجتماعية» (بـاور وغاسـكيل، 2008، ص 349) (لتفصيل الملامح العامة لنظرية التمثيلات الاجتماعية، انظر الفصل الرابع).

والتفسـير الأكثر شـيوعا لتدني مسـتوى التعبير عن الذات هـو أن الموروث الثقافي العريض لمجتمع ما يترك علامته على القيم الشـائعة المشـتركة، وهو ما يبقى على رغم التحول الاجتماعي والسـياسي (إنغلهارت وبيكر، 2000)[10]. وتركز تفاسير أخرى على ما دعاه شتومبكا، (2004)[*]، التحول الاجتماعي المؤلم traumatogenic social change، الذي يتميز بتبدل مفاجئ، شـامل، سريع، جذري، غير متوقـع، وصادم. ومجاز «الرضة الثقافيـة» (شـتومبكا 2004) هو واحد من طروحات عديدة حـول «حقيقة» و«تأثير» التحـول الاجتماعي السريع والمتطرف[11]. وأعراض «الرضـة الثقافية هي تداعي الثقة، والصورة المتشائمة للمستقبل، والصور النوستالجية للماضي (انظر شتومبكا، 2004)[12].

(*) Piotr Sztompka أستاذ علم الاجتماع بجامعة ياغييلونيان البولندية.

لكن تنوع والتباس التموضع الفردي لا يمكن تفسيرهما بالموروث الثقافي للمجتمع بحد ذاته، سواء اقترن أو لم يقترن بتحول اجتماعي سريع و بـ «الرضة». ويجدر التعويل عـلى الأهمية والدلالة اللتين يوليهما الأفراد والجماعات للتحول، بأكثر من التعويل على المواقف والتوجهات المتصلة بالقيمة المطلقة (جيرفيس، 2004)(*).

ولكي يتيسر فهم الجاذبية الأصلية للشـيوعية (وأيضا جاذبيتها بعد السقوط، انظر الفصل الأول لتفسـيرات متنوعة للنوسـتالجيا للشـيوعية)، فقد يحتاج المرء إلى تبني الفكرة القائلة بأنه وراء التوجهات القيمية «الشكلية» يدور «خطاب ثان»، توجه قيمي ثان. ويمسك ساتر (2012، ص79) بهذه الفكرة، على نحو باهر، عندما يكتب عن عجز المعلقين الغربيين عن إدراك جاذبية الشـيوعية: «غالبا ما افترض الغربيون أن المواطنين السوفييت عانوا جراء افتقادهم الحرية وتاقوا إلى انهيار النظام الشيوعي. وهذا تصور غير دقيق. تولد عن الاتصال بأقلية من المواطنين السوفييت اعتنقت قيم الديموقراطية، وعن افتراض أن المواطنين السوفييت لم يكن بوسعهم إلا أن ينفروا من جرائم النظام».

وحقائق «الدمقرطة»، عبر سـياقات اجتماعية - سياسـية شديدة التباين، هي حقائـق بالغة التركيـب وتحتاج إلى أطر تفسـير مركبة. وعلى سـبيل المثال، يمكن للتعرف على الأسـباب «الحقيقية للتحول الاجتماعي والسياسي أن يؤدي بالباحثين إلى تفسـير الظاهرة ذاتها بطرائق بالغة الاختلاف. والمناظرة الراهنة حول «الثورات الملونة» في أوروبا الشرقية هي المثال على ذلك. وقد قوبلت إشارة واي(**) (2008) إلى أن الأسـباب «الحقيقية» وراء «الثورات الملونة» تكمن في مسـتوى قدرة الدولة والحزب، بقدر ما تكمن في قوة أو ضعف الروابط مع الغرب بتفاسير بديلة تقوم على موجـات الاحتجاج المترابطة، المواكبة لمحاولات الدمقرطة في أماكن أخرى من العالم (بايسـنغر، 2009)(***)، أو على شعبية القيادات الاسـتبدادية أو بعد الاستبدادية القائمة (ديميتروف، 2009)(****)، أو على دور الفاعلين السياسـيين الذين استحدثوا وطوروا نموذجا جديدا للتغيير (بنس وولتشيك، 2009)(†).

(*) Lori L. Jervis أستاذ الأنثروبولوجي بجامعة أوكلاهوما.

(**) Lucan Way الأستاذ المساعد للعلوم السياسية بجامعة تورنتو.

(***) Mark R. Beissinger أستاذ العلوم السياسية بجامعة برنستون.

(****) Martin K. Dimitrov أستاذ العلوم السياسية في دارتموث كوليدج الأمريكية.

(†) Valerie Bunce أسـتاذة العلاقات الدولية بجامعة ميتشـيغان و Sharon Wolchik أسـتاذة العلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن.

وتتميــز الدمقرطة بتوجهات قيمية تعبر عن قوى تقدميــة ومحافظة، في آن معا. وتُبيّن كالتفاسر(*) كيف أن الشعبوية يمكن أن تكون، في آن معا، «تصحيحا ديموقراطيا» (عــلى أســاس التضمينيــة inclusiveness والعدالة الاجتماعية) بقــدر ما هي تهديد للديموقراطيــة (فيما يتصل بالخصومــة المعلنة). ويوضح جيك وســيغرت(**)(2012) حدود الدمقرطة بعد اليوغســلافية بالإشــارة إلى وجود شكل خاص من «الديموقراطية الانتخابية المحدودة»، التي يمكن توصيفها، باعتبارها «شــكلا هجينا مســتقرا يشــمل عنــاصر ديموقراطية وتســلطية» (ص 249). ويذهب جيك وســيغرت إلى أنه مع تزايد البلدان التي تشــملها التحليــلات المقارنة لتعزيز وترســيخ الديموقراطية، تصبح دلالة المقارنة أقل وضوحا، بالنســبة إلى هذه الكيانات السياسية ذاتها. وتحلل ستان (2012) المناظرات البرلمانية القريبة العهد في رومانيا حول غســل التاريخ، مبينة تعددية المواقع الخلقيــة والقيمية إزاء مســار يمضي من «مطاردة الســاحرات» إلى «التجدد الخلقي». وبحســب ســتان(***)، تراوح الدلالات القيميــة الملحقة بعمليــة الدمقرطة المتواصلة في رومانيــا بين التطهــير الخلقي (وقطيعة مــع الماضي)، وتأمين عدالــة تنتقم لضحايا الشــيوعية، وبين معاقبة أفراد صُوّروا بصورة مناهضي القيم الأوروبية، أو بوصفهم غير عمليين أو غير دستوريين.

وأكثر من ذلك، فإن كوروســتيليفا، (2003)(****). تطرح محاجة راديكالية بالقول بأنــه قد تكون للديموقراطية أشــكال متنوعة، مادامت هنــاك دول مختلفة، وثقافات مختلفة. وهي تستخدم مثال البيلاروس لتبين كيف يمكن للمرء أن يتصور ويحدد ملامح أنماط مختلفة من الديموقراطية تكون، في بعض الأحيان، توصيفا أفضل لبيئات سياسية بالغــة التحديد. وعنــد إجرائها البحوث حول البيلاروس، فإنها تصفها باعتبارها شــكلا بالــغ الخصوصية من الديموقراطية، يشــتمل على عناصر من الديموقراطية التســلطية،

(*) Cristóbal Rovira Kaltwasser الأستاذة بمدرسة العلوم السياسية في دييغو بورتاليس، تشيلي.

(**) Vedran Dzihic الباحث والمحاضر بمعهد العلاقات عبر الأطلسي و Dieter Segert أســتاذ العلوم السياســية بجامعة فيينا.

(***) Lavinia Stan أستاذ العلوم السياسية بجامعة سان فرانسيس خافيير الكندية.

(****) Elena Korosteleva أســتاذ العلوم السياســية بجامعة باث. - تتناغم محاجة كوروستيليفا مع ما تذهب إليه البحوث حول الأنظمة الهجين (ليفتســكي وواي 2010؛ انظر أيضا ليفيتســكي وواي 2002) حيث توصف النظم السياســية (الديموقراطية) بأنها خليط من مؤســســات ديموقراطية رســمية (تشــتمل على انتخابــات حرة ونزيهة) ومؤسسات وترتيبات غير رسمية تعمل ضدها.

مــع ملامح أكثر بروزا، من ديموقراطية «ديماغوجية» (انظر أيضا كوروســتيليفا، 2012، حول استجابة البيلاروس لــ «الثورات الملونة»)[13] وعند مناقشة تطبيق إطار الحوكمة الخارجية على سياســة الجوار الأوروبي (ENP) في دول أقل حماسا لها، مثل البيلاروس، فإن كوروستيليفا (2009) تشير إلى حدود «تراتبية»/ رأسية الحوكمة في الاتحاد الأوروبي، كنقيض لبناء شبكات أفقية من التعاون، وإلى الغياب الافتراضي لبلاغيات الشراكة الذي يعطل تنفيذ الإستراتيجية. وتبين دراسات أخرى أنه على رغم ضعف مستمر في المجتمع المــدني في أوروبا الشرقيــة (والاس وآخرون، 2012) وغياب النشــاط المدني (موندال[*] وغيرينــغ، 2003) لا توجد، على رغم هذا كلــه، اختلافات ذات مغزى بين البلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي وتلك التي لم تنضم.

وما يظهره البحث هو أن هناك حدودا لتعزيز النمط الديموقراطي (الأوروبي والعالمــي). فالتوجهــات القيمية الشــاملة، مثــل التعبير عن الــذات أو القيم الانعتاقيــة، قد لا تكون التوجهات الوحيدة أو المقدمة على غيرها، بين تلك التي يختارها الناس أو يســتخدمونها في تقويمهم للديموقراطيــة. ولا يتيسر للمرء أن يفهم هذه الحدود (أو الحواجز) ما لم يخْطُ خارجا من الإطار الذي يعتبر تعزيز الديموقراطية «واجبا»، تتعين معالجته عبر سياســات التدخل أو الفرض الرأسي/ التراتبي، وما لم يأخذ المرء باعتباره، وبكل جدية، اختلاف المسارات باتجاه ثقافة الدمقرطــة (شــين[**]، 2009)[14]. ولا يتعين أن نُفاجَأ بــأن ولاء مواطني الدولة الوطنية في العالم للديموقراطية ولمحاولات تعزيز الديموقراطية ليس ســوى كلمة تقال (إنغلهارت، 2003). وبحسب ما يذهب إليه شين وويلز[***] فإن «أغلبيات كبيرة تفضــل الديموقراطية كنظــام»، لكنها «لم تعتنق، بعــد، مجموعة المعايير والعمليــات التي تمثل بنية النظــام الديموقراطي، اعتناقا كاملا» (2005، ص 99، التوكيد منقول عن الأصل)[15]. وعندما يكتب إنغلهارت وويلزل أن هناك «منطقا تطوريــا وراء فهــم التحول الثقافي، الذي يدفع بالنــاس إلى تبني تلك القيم التي تناسب ظروفا وجودية معينة (2005، ص 38)، فهما مُحقّان. والمشكلة الوحيدة

(*) Jeff Mondak الشاعر ومؤلف الأغنيات وأستاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوي و Adam F. Gearing مدرس التاريخ بمدرسة سيتي أونورز بولاية نيويورك.

(**) Doh Chull Shin أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميسوري.

(***) Jason Wells أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميسوري- كولومبيا.

هي أن الواقع المركب للشروط الوجودية في بعض بلدان العالم يثبت لنا أن هذه القيم ليست دائما انعتاقية[16].

التعددية والسياق في التوجهات القيمية

كـما أوضحنا من قبل، فما يمثل لب علم النفس السـياسي المعاصر المعني بدراسـة القيـم هو افتراضات تتصل بثبات وأولية القيم، والاعتقـاد الذي يكاد يكون إعجازيا في علاقة سببية بين التوجهات القيمية والسلوك السياسي. لكن كثرة وافرة من البحوث تثبت أن علاقات السـببية، والثبات، والأولية هي علاقات إشـكالية، وأنه بوسـع المرء التعرف عـلى مجموعة من الروابط الطارئة، والمتعددة، والمشروطة بالبيئة بين القيم والتوجهات القيمية والسـلوك السـياسي. وعلى سـبيل المثال، فقد برهن الباحثون على قدرة الناس عـلى اعتناق توجهات قيمية متعددة مرتبطة بهويـات اجتماعية وثقافية متباينة. وقد استقصى سـتيلزل وسيليغمان(*)، (2009)، حقيقة الرابط بين الأنساق القيمية والهويات الثقافية المختلطة لدى مجموعة من الكنديين الآسيويين. وقد توصلا إلى أنه عندما كانت اسـتجابات المشـاركين تقررها هويتهم ككنديين (عندما كانت هويتهم ككنديين تجد ما يبرزها)، كانوا يميلون إلى تأكيد توجهات قيمية مثل العالمية، والتوجيه الذاتي، واللذائذية hedonism، والتحفيـز؛ فيـما كانوا أميـل إلى تأكيد الامتثال والمحافظـة عندما كانت استجاباتهم تتقرر بكونهم آسيويين. وفي واحدة من دراساتهم حول تقرير هويات الروس المهاجريـن حديثا إلى إسرائيل وجـد روكاس وآخرون (2010) ارتباطا بين أولويات القيم الشخصية وبين الهوية الوطنية. وقد لاحظوا علاقة ارتباط بين ما شعر به المهاجرون من ضغـوط تدفع بهم نحو الذوبان وبين اختـلاف التوجهات القيمية. وقد هيمن على قوة هذه العلاقة سـياق التماهي الاجتماعي: مع بلد المقر (إسرائيل) أو بلد المنشأ (روسيا). فعندما غلب التماهي مع إسرائيل عند بعض الناس كانوا أميل إلى اعتماد قيم المحافظة، وأظهروا قدرا أقل من الانفتاح على قيم التحول. وما تثبته هاتان الدراستان هو أنه بتغير سياق التماهي الاجتماعي، قد يجري تأكيد أو تثبيت توجهات قيمية مختلفة (ولبحوث مماثلة تركز على سياق التماهي الاجتماعي، انظر الفصل الخامس).

(*) Monika Stelzl أستاذ علم النفس بجامعة سان توماس الكندية و Clive Seligman أستاذ علم النفس بجامعة ويسترن أونتاريو الكندية.

وبحسـب تسيروجياني وغاسـكيل (2011) فإن نظرية القيم المعاصرة تعتمد بقوة على القدرة على توصيف ارتباطات القيمة وعلى التنبؤ بها، على أساس نماذج نظرية، ما يهدم احتمالية اعتنـاق الأفراد قيما متصارعة متناقضة. وهذا الاتجاه الراهن في نظرية القيـم المعاصرة يقلل من أهميـة تعددية المواقف والأدوار التـي تحتل موقعا مركزيا في تحليلات الهوية الاجتماعية (انظر، مثلا، بحوث كريسـب(*) وزملائه حول التصنيف المتعـدد في الفصل الخامـس). وما يتوصل إليه البحث، المرة تلـو المرة (وما يظهره لنا الواقع السياسي) هو أن الأفراد يتشبثون، بالفعل، بقيم متعاكسة.

ويطرح علينا «نموذج التوازن القيمي» (بريذويت، 2009، أ و ب)(**). مثالا جديرا بالاهتمام، حيث يسـود التصور بـأن أغلبية الناس تمتلك توجهـات قيمية متوازنة، ما يشمل توجهات قيمية تبدو متضاربة (انظر أيضا بريذويت 1994). ويقال إن مواطني دولة ما يمتلكون توازنات قيمية مختلفة (كلا من قيم المشـاركة وقيم الحماية الذاتية؛ وقيم الأمن وقيم التناغم) ومهمة السياسي ذي الرؤية هي أن «يدمج القوى المختلفة في النسيج الوطني المؤلف من مواطنين لديهم توازنات قيمية مختلفة الأنواع» (بريذويت، 2009 أ، ص 95). وبحسـب بريذويت، فبوسـع المرء التمييز بـين «الثنائيين»، (الناس الذين يتخذون مواقف تظهر التعاطف والشعور بالمسؤولية إزاء الآخرين، ومن الممكن أن يكونوا «بناة جسـور»، وهم منخرطون في التدافع الديموقراطي على نحو بناء) وبين «النسـبيين» (الناس المتشـككين في الالتزام بمواقف قيمية والذين يواصلون البحث عن عوامل ظرفية لتوجه سلوكهم السياسي).

وفوق ذلك، وكما أثبت البحث في سـيكولوجيا الأخلاق، فالناس مستعدون لإظهار المرونـة مع قيمهم، بل وللتخلي عن قيم مهمـة إن ظهرت الحاجة إلى ذلك. ولا يعمل الناس، طوال الوقت وفق معايير أخلاقية مطلقة و«مقدسة»، والأرجح أنهم، إستراتيجيا، يقومون بصوغ وتحويـل الحدود الأخلاقية وفقا لما هو «قابل للتفكير به، مراوحين بين تصلب عقابي ومرونة متسـامحة» (تيتلـوك، 2003، ص320)(***). غالبا يتوصل الناس إلى حلول وسـط بين المثل الأخلاقية والمعايير الصارمة والضغوط البراغماتية؛ فبوسعهم

(*) Richard J. Crisp أستاذ علم النفس بجامعة آستون البريطانية.

(**) Valerie Braithwaite أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة أستراليا الوطنية.

(***) Philip E. Tetlock أستاذ علم النفس، أستاذ الإدارة بجامعة بنسلفانيا.

استخدام نسخ من الأخلاق تناسب المقام لتبرير أفعالهم وأفعال الآخرين (تيليغا 2012). ولا يمكن للتصور السائد عن التوجهات القيمية أن يفسر هذا على نحو مُرْضٍ. والقيم محصورة في الفضاء الرمزي للدول الوطنية والجماهير الوطنية. وهناك افتراض لوجود توحد وطني شامل في التوجهات القيمية (أو، بالأحرى، انزياحات القيم). وهذا يعيد إنتاج فكرة جوهرية عن الثقافة والقيم الوطنية، لا تستوعب مسائل التنوع داخل النوع الواحد(*)، ولا السياقات المتعددة، والتأثيرات المتعددة، و«تركيب وظرفية السلوك الفردي وتنوعه الحالاتي» (ماكسويني، 2002، ص113)(**). وقد يكون الأجدى أن يُنْظر إلى التوجهات القيمية باعتبارها تمتد عبر مسيرة متواصلة، عبر مواقف متعددة، متنوعة أو تتبادل المساندة فيما بينها بالحوار (ماركوفا، 2000) عبر مختلف مجالات الحياة والعوالم الحية.

من التجميع إلى ألعاب اللغة

يشير قدر كبير من البحوث إلى أن التركيز الحصري على «الطبيعة الكمية الملحوظة لـ... الآمال والمخاوف (تارد[1969]، 2010، ص 201) قد يعجز عن استيعاب جوانب مهمة في التوجهات القيمية، وأنه يتجاهل تنوع مفهومات المواطنين عن القضايا السياسية والشؤون العامة. وقد جرى التدليل على أن اللاعبين الاجتماعيين والسياسيين يتبنون تماهيات/توجهات أيديولوجية وقيمية بالاعتماد على الموارد الرمزية، من قبيل المجازات، أو المفهومات الشعبية الرائجة، أو على معجم «مفردات الفضيلة» (ماكجي، 1980، ص6)، مثل «المجتمع» أو «التحول» أو «الاختيار» (إيدلمان، 2001) (انظر الفصلين السابع والثامن لبعض الأمثلة على دور معجم القيم في البلاغيات السياسية).

وقد يفرض اختلاف التوجهات القيمية ومعاجم «القيم»، اختلاف الدلالات على مجرى اليمين- اليسار (أو الليبرالي - المحافظ)(هوايت، 2011، أ و ب). وهذا يشير إلى أن دراسة القيم الإنسانية لا يمكن اختزالها في «قياسات» للقيم المُجمّعة بزعم أنها تمثل، على نحو دقيق، التوجهات والمعتقدات السياسية لمجتمعات ومواطنيها. ويميل علم النفس السياسي المشتغل على التوجهات القيمية الإنسانية إلى الاشتغال

(*) intra-variety ويمكن ترجمتها إلى تنوع التنوع.

(**) Bill McSweeney باحث بمعهد دراسات السلام الإيرلندي.

عـلى ما تتوقعـه الديموقراطية، بحسـبانها إطارا سياسـيا - أخلاقيـا معياريا، من المواطنين، أكثر من الاشـتغال على ما يتوقعه المواطنون أنفسـهم من الديموقراطية وكيفية تفسـير الإطار المعياري للديموقراطية، فعليا، مـن قبل الأفراد عبر تموقعات أيديولوجيـة ومواقف اجتماعية متباينة. وكما بينا في الفصل الأول، فإذا فُهم التعبير عن الرأي باعتباره عملية انحياز (مع أو ضد شـخص ما، أو فعل ما، أو خطاب ما)، فيمكـن، بالكيفية ذاتها، أن تُفهم القيم كانحيازات مـع أو ضد علاقات اجتماعية، وترتيبات اجتماعية، وخطابات متداولة في المجتمع.

وفي العالم المعاصر، تكون التوجهات القيمية نتائج لمناهج الاستقصاء التي يواصل الباحثـون ترقيتها، بقدر ما هي نتائـج لمواقف فردية. وفي عالم تتزايد عولمته، هناك شـعور بالثقة (بالطمأنينة) نابع من حقيقة أن قيم النيويوركيين يشاركهم فيها، إلى حد كبير، سـكان برلين[17]. لقد أنتج شوارتز وإنغلهارت وزملاؤهما، على نحو مؤثر، ظاهـرة من نوع جديد، «مجالا واقعيا» جديـدا (أوزبورن وروز، 1999، ص 386). وبالطبع، فلا مجال للشـك في أن القيـم والتوجهات القيمية «توجد» (بالمعنى ذاته الذي يقول بـ «وجود» الخصال الشـخصية) وأنه يمكن قياسها، قياسا محكما، وأنها مهمة بالنسبة إلى مختلف أنواع الفعل الاجتماعي والسياسي. والمشكلة الوحيدة هي أن وجودهـا ينبع ويتقرر عبر توظيف تقانات بحثية، بعينها، للقياس؛ وهي تقانات تتجاوز المواقف الاجتماعية الفردية وتعلو عليها. ووجود بنود في الاستبيان يُزعم أنها تقيـس توجهات البقاء أو تلك المتصلة بالتعبير عن الـذات، وبالفردية، والجماعية، والثقة، وما شـابه، يعزز فكرة وجود عناقيد من القيم، وإمكان قياسها «موضوعيا»، وأنهـا منظمة، وأنها تظهر على نحو تتنبأ به التراكيـب المفهومية والإمبيريقية التي يقيمها الباحثون.

ويمكن الدفع بأن التمييزات (بين قيم البقاء ونقيضها المتمثل بالقيم الانعتاقية، مثلا) التي يشتغل عليها الباحثون هي نتاج ما خرجت به تقانات القياس والتجميع من موقف فردي متشـظٍّ، متعدد النماذج، وملغز إزاء مُدْرك (بما يشـمل الذات). وربما كان من السـهل نسـيان أن المصطلح «قيمة» هو ذاته «مفهومٌ موحٍ» (بقدر مـا أن «الـرأي العام» هو كذلـك أيضا)- وباسـتخدامه (وبتقييـده بالاعتماد على خصائص سيكولوجية متنوعة) يمكن للنخب السياسية، وكذلك للأكاديميين، تصنيف

المعتقــدات على نحو يطرح ويعزز رؤية للعالم، واهتماما، وما إلى ذلك مما يخصهم هم وليس بالضرورة الفاعلين العاديين.

وتُفهــم القيم على أنها انعكاس لما تفكر فيه «الجماهــير»، فهي تخص «جمهورا» (تخص أمما) أكثر مما تخص أفرادا. ولا يكتفي المســحان الأوروبي والدولي للقيم بقياس الذاتيــة الجماهيريــة - بل هما يكرســانها ويصوغانها. ويمكن لمســوح القيم أن تخبرنا بالكثــير عن توزيع أو انتشــار التوجهــات القيمية في مجتمع بعينه أو على المســتوى العابــر للقوميــات، لكنها أقل قدرة عــلى البيان فيما يتصل بالمصــدر الذي تنبثق عنه التوجهــات القيمية. فالتركيــز على التحديث، والتجميع، والبنية الشــاملة يعجزها عن التوصــل إلى المصدر المحلي البالغ الأهميــة للتوجهات القيمية، وهو الحس الشــعبي الخاص بالمجتمع، والذي يشمل تاريخ التخاليط القائم على طرائق بعينها في الكلام عن المجتمع، والأخلاق، والتحول الاجتماعي، وما شــابه (لكنه لا ينحصر فيه). ولا يمكن أن تقوم نظرية قيمية من دون الاعتراف بما يمكن أن يكون له أثر في عمليات مثل حجب، وتحديد، وتشويه نشوء القيم في المجتمع وإعادة إنتاجها (وعلى سبيل المثال، فإن بيليغ، 1998، وتيليغــا، 2012، بينــا الطبيعة الدينامية، والاســتطرادية discursive، والبلاغية للقيــم). وكما قال تونيــس(*) من الممكن تصور الرأي، أحيانــا، باعتباره «ملكية عامة» للجمهور الســياسي. (انظر هارت وسبليشــال، 2000)(**). ويمكن أن تُفهم القيم أيضا باعتبارها المعايير القياسية العامة، كملكية مشاع بين الأفراد والمجتمعات السياسية.

وكــما أوضحت، فالتعبير عن الــذات أو القيم الانعتاقية، بحســب إنغلهارت، هي القيم الســيدة حقا في المجتمعات بعد المادية؛ فهي تعكــس الإرادة المعلنة والجمعية لدى «الشعب»، لدى «مواطني» الديموقراطيات، «روحا» كوكبية ودافعا للديموقراطية. واســتطلاعات الرأي هي تدريبات على معايرة القيم الجماهيريةِ المُجمّعةِ، وكذلك على التنبؤ بها. وتصحب اســتطلاعات الرأي كثرة من الافتراضات حول الكيفية التي «يتعين» أن تتصرف الاستطلاعات وفقا لها، أو النتائج التي «يتعين» أن تسفر عنها[18]. وما يتكرر حدوثه عند تلقي مســوح القيم هو تشــيؤ «القيم» في البيانــات. و«يغرق» الباحثون والجمهور المســتقبل، معا، «في هذا التشــوش في الظاهرة، والمفهــوم، والقياس» (باور

(*) Ferdinand Tönnies (1855-1936) عالم الاجتماع والفيلسوف الألماني.

(**) Hanno Hardt (1968-2002) أستاذ علوم الاتصال بجامعة آيوا، عمل في جامعة لوبليانا، بسلوفينيا.

وغاسكيل 2008 ص 349). ويفوق ما هو معروف عن التوزيع الكمي والإحصائي للقيم ما هو معروف عن ارتفاعاتها أو أعماقها النوعية.

وعندما يموضع المرء نفسه على مدْرج هو جزء من المسح الأوروبي أو الدولي للقيـم، فهـل يُفهـم هـذا على أنه تقرير عن حالة عقلية؟ (انظر فتغنشـتاين، 1953)(*). هل القيم انعكاس لإدراك مُلحّ، ومستقر، وواع لشيء خارج الشخص؟ لا يمكـن تقرير هـذه الأمور، على نحو مجرد، ولكن يمكن تقريرها باستكشـاف الكيفية التي يجري بها التوجيه الفعلي للقيم، كمفهومات لغوية عادية، والإشارة إليها واستخدامها في حالات تواصل اجتماعي. وهناك معجم عادي شامل وكفء للقيـم، وكثرة وافرة مـن الألعاب اللغويـة الاعتيادية العامة التـي تدور حول الأشخاص، والفردية، والأخلاقيات، والسياسات، والعلاقات الاجتماعية، يستخدمها الفاعلـون الاجتماعيـون بكل نشـاط. وإذا حلـل المرء القيم باسـتخدام نماذج إحصائيـة، مجردة، سـابقة التجهيز، فمن المؤكد أن المرء سـوف تفوته الألعاب اللغوية الغفيرة التي تكتسب فيها معاجم القيم (وبينها معاجم الباحثين أنفسهم) أهميتها. ويسـتخدم الناس، على نحو روتيني وخال من المشـكلات، لغة التعبير عن الذات، والتراث، والبقاء، وما شـابه، كما يسـتخدمون ما يسميه جون كولتر، (2001)(**). «لغة المسـتوى العيـاني macro level (مثلا، «الجيش»، و«البنك»، و«الاقتصاد»). إنها لغة الحس الشـعبي التي تعمل باعتبارها «مشروع تفسـير وتعبير» (انظر شوتز، 1973)(***). ويتعين أن تُدْرس القيم كأيديولوجيات وموارد جدالية محكومة بحالات ثقافية: طرائق في الكلام عن الناس، وعن المجتمع، وعن الديموقراطية، بأكثر مما تدرس باعتبارها تنبؤات تتأسس على نماذج إحصائية، أو خواص طالعة عبر التجميع، عبر السياقات وخبرات الحياة.

وينشـئ التنظيـم الاجتماعي للقيـم مواقع جداليـة واجتماعية متنوعـة، لولاها لكانت تُحْجب بجماع الاسـتجابات الفردية. ومن شـأن التفاسـير المنبثقة عن التجميع والاهتمام بالتصنيفات أن تقلل من شـأن التنوع الاسـتثنائي المميـز للتعبير الجماهيري

(*) Ludwig Josef Johann Wittgenstein (1889-1951) أستاذ الفلسفة والرياضيات البريطاني النمسوي.

(**) Jeff Coulter أستاذ علم الاجتماع بجامعة بوسطن.

(***) Alfred Schütz (1889-1959) عالم اجتماع نمسوي.

عـن القيم أو أن تتجاهله (كايندر، 2006)(*). وتوصف القيم الإنســانية بأنها اجتماعية عيانية ومتغيرات «موضوعية» ذات قدرة تنبئية، متغيراتٍ تؤثر في الطبائع، والتوجهات، والأفعال السياسية، والتوجهات السياسية الفردية، وما إلى ذلك. وهناك اعتقاد راسخ بأن القيم الإنســانية، ما لم يتم تجميعها، هي مصادر مُخفاة تســتعصي على الملاحظة للفعل الاجتماعي، تســكن أدمغة الناس. ويعرّف علم النفس الســياسي القيمي المعاصر القيم، عموما، بأنها أبعاد رمزية كلية الحضور توصّف السلوك السياسي عبر حشد من السياقات الاجتماعية - السياسية المختلفة. لكن الواقع الاجتماعي والسياسي هو، على الأرجح، أكثر تعقيدا من التعليق الأكاديمي (أو الســياسي)؛ ويتعين أن يعكس الخطاب والنماذج التي يطرحها المشتغلون بعلم النفس السياسي هذا التعقيد. ومعاجم اللغة هي ألعاب لغوية مفتوحــة البنية. وهكذا، فالمهــم هو ألا يقف الأمر عند عرض توزيــع القيم، بل يتعين أيضا أن يمتد لأشــياء تصعب رؤيتهــا أو إدراكها بالحدس، وإلى الحالات، والأطر الدلالية، والمشاعر، والظروف التي تصعب الإحاطة بها، والتي تنشأ عنها القيم وينشأ عنها التعبير عن القيم، وإلى الكيفية التي تنتشر بها القيم عبر الزمن والفضاء الاجتماعي.

قيم من؟ الشمولية والخصوصية في بنية القيم الإنسانية

ينطلق علم النفس الســياسي للقيم الإنســانية من فرضية تقول بأهمية قياس المعايير والمحكات التي يســتخدمها الناس في تفســيرهم لذواتهــم، أو للآخرين، أو للفعــل الاجتماعــي والســياسي. وكما بين هذا الفصــل، فالمشــتغلون بعلم النفس الســياسي يحاولون العثور على تطابقات بين بيانات المســح والثقافة السياسية، بين نمــاذج في البيانات والرؤيــة الديموقراطية، بين التوجهات القيميــة المُجمّعة والقيم الجمعية. لكن الحقائق الاجتماعية - السياسية المركبة تؤشر إلى فجوة أونطولوجية بين النــماذج المجمعة والأكاديمية الشــاملة وبين التمظهرات الطارئــة أو الظرفية، الفردية أو الجماعية للسلوك السياسي. وتطرح مسوح القيم رؤية للسياسة والمجتمع منقسمة على شكل مركب دائري، أو أبعاد مستقلة وموزعة عليهما، ووفقا لما تقرره علاقات الارتباط الاحتمالي. وجدوى التمييز بين التوجهات القيمية، على أساس البنية الشــاملة تتوقف، هي ذاتها، عــلى أحكام القيمة والتوجهــات القيمية. وهذا قابل

(*) Donald R . Kinder أستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل الأمريكية.

للجــدل، ويحتاج إلى قدر من النقاش تقرره القيم ذات الصلة أو التوجهات القيمية التي يحتويها أو التي يعكسها.

وقــد ذهب هذا الفصل إلى ضرورة معالجة القيم باعتبارها موارد ســجالية تغذي المنطــق التقديري للتوصيفات والأحكام الفردية والجماعية. ونحن نعلم أن كل مجتمع يبتكر المناهج الخاصة به ويتمســك بها، في اســتخداماته وفي تسوياته القيمية. والقيم، على العموم، تحيل على العلاقات بين الأفراد، وليس على التجميعات الإحصائية أو على «المواطنــين الإحصائيين» (إيغو، 2007)[*]. وكما تبين من بعض ما عُرض من البحوث في هذا الفصل، فالقيم والتوجهات القيمية هي موارد اجتماعية وسياســية، ترتبط تقليديا بعضويــة الأفراد والجماعات في المجتمع، وبالعلاقات الاجتماعية، وبالخبرة الشــخصية، والمعرفة بالمجال العام، وعلاقات القوة، والفعل السياسي الأوسع. وهذا الربط المعياري هو ما يكتســب دلالته من الفاعلين الاجتماعيين أنفســهم، في ســياق مواجهة، وفهم، وتفسير الأوجه المختلفة لماضي مجتمعاتهم، وحاضرها، ومستقبلها.

والقضيــة الأكثر إلحاحا بين ما ينشــأ عن البحــث في القيم الإنســانية، الرابط بين قيــم التعبير عن الــذات وتعزيز الديموقراطية، هو قضية تتطلــب المزيد من التفكيك. هناك ســؤال جرت العادة على ألا يُسأل: قيم من تلك التي نعززها؟ وفوق ذلك، هناك من يؤكــد على وجود علاقة مباشرة بين التوجهات القيميــة والديموقراطية؛ في حين أن «حقيقة» الديموقراطية والسلوك الســياسي الديموقراطي أكثر تركيبا بكثير. إن الطبيعة المتشــظية، والمتعددة، وغير النهائية لبحــوث القيمة وللتوجهات القيمية هي ما يجب أن يركز عليه، بدرجة أكبر، المشتغلون بعلم النفس السياسي. وقد ذهب جون ستيوارت ميــل إلى أن (كل) مجتمع يتطلب «آراء مختلفة» و«تجــارب حياتية مختلفة» (طبعة 2008 ص30). ويتعين أن يسعى علم النفس السياسي إلى المزيد من استكشاف «تجارب الحيــاة المختلفة» التي ترســخها البيئات والمنظمات الاجتماعية والسياســية المختلفة، وكذلــك تلك التجارب الحياتية التــي ينتصر لها الناس أنفســهم، أو يتغلبون عليها، أو يخلقونها، وهلم جرا. وبهذه الكيفية، ســيكون بوســع المشتغلين بعلم النفس السياسي اكتشــاف مضامين أيديولوجية معلنة وأخــرى كامنة، وأن يدركوا، على نحو أفضل، بنية السلوك والفكر السياسيين، سواء في فرضياته أو في تطبيقاته على الحياة الواقعية.

(*) Sarah E. Igo أستاذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بجامعة فاندربيلت الأمريكية؟

3

علم النفس السياسي للاتسامح: التسلطية، والتطرف، والإقصاء المعنوي

«لكي يكون هناك علم نفس سياسي شامل للاتسامح، فلا بد من الاهتمام بعمومية وشمول يوازنهما ويكملهما الاهتمام بالثقافة، واللغة، والتفاعل الاجتماعي، والطرائق الفعلية التي يجري بها تفعيل اللاتسامح وإنجازه في الممارسات الاجتماعية»

الشخصية، والسلوك السياسي، والنزوع إلى اللاتسامح

عندما يوجه المشتغلون بعلم النفس السياسي عنايتهم إلى دراسة اللاتسامح، فإنهم يظهرون انشغالا، في معظم الأحوال، بما يدعوه أولبورت(*) «الأبعاد الأفقية التي تظهر عند كل الأفراد» (1962، ص409). وقد كان أولبورت يكتب عما اعتاد علماء النفس الإشارة إليه من خصال، وميول، ومدركات، ودوافع توصّف «شخصية» الفرد. وما وصفه أولبورت باستخدام مجاز فضائي هو ما يوصفه المعاصرون من المشتغلين بعلم النفس السياسي باستخدام مصطلحات لا تختلف كثيرا، باعتباره بنية

(*) Gordon Willard Allport (1897-1967) أحد رواد دراسة الشخصية في علم النفس الأمريكي.

متعــددة الأوجه، داخلية وباقية، أو ســيكولوجية (مونداك، 2010، ص6). ويذهب هذا الفصل إلى أن تأثيرات «الأبعاد الأفقية» عند أولبورت، وإن كانت بين التأثيرات الأكثر وضوحا ودلالة، فهي ليست وحدها التي تحدد اللاتسامح. ويدفع هذا الفصل بــأن طبيعة اللاتســامح (وما يرتبط به مــن ظواهر من قبيــل العنصرية والإقصاء المعنوي) لا يمكن اختزالها في طبائع داخلية مســتقرة نســبيا أو في طبائع شــخصية قاعدية، وأن ميل المشــتغلين بعلم النفس الســياسي إلى توضيــح النمطيات العامة للســلوك الســياسي يمكن أن تجري موازنته، واســتكماله، على نحــو مفيد، بالانتباه إلى الثقافــة، واللغة، والتفاعل الاجتماعي، وإلى الطرائق التي يمارس بها اللاتســامح ويوضع موضع التطبيق، عبر أساليب الكلام مع الآخرين والتصرف معهم.

وبهــدف تطويــر هذه الدفــوع يناقش هذا الفصــل جاذبية التطــرف اليميني وتمظهراته في أوروبا الغربية، والتحامل كأداء تشــاركي، والخطاب الأخلاقي المتطرف والإقصائي ضد أقلية الروما Roma(*) في أوروبا الشرقية. ولن يتسنى للمرء أن يكتمل فهمه للتمظهرات الجمعية والظرفية للاتســامح إذا اقتصرت دراسته له على اعتباره قابلية تســندها عقلية تســلطية، فهناك حاجة إلى دراســة اللاتسامح في ذاته - كما يتمظهر، وكما يجري تفسيره وتفعيله من قبل فاعلين اجتماعيين وسياسيين، في تفاعل اجتماعــي وفي ممارســات اجتماعية، فاللاتســامح مثقل بــدلالات اجتماعية ثقافية متنوعة؛ إنه أساس النشاطات الاجتماعية وهو أيضا نتاجها.

ولعلــم النفس الســياسي تراث ممتــد ومحترم مــن البحث حــول الرابط بين الشــخصية والســلوك الســياسي (لعروض ذات صلة، انظر مونداك 2010؛ مونداك وهلبريــن 2008؛ وينــتر 2003). وقد اتخذ أشــكالا كثيرة واشــتمل على عديد من النــماذج والافتراضات النظرية. ومن أول ما انصب عليــه الاهتمام في هذا المضمار دراســة شخصيات القادة السياسيين. فمن التراجم السيكولوجية المؤثرة القائمة على التحليل النفسي لســير القادة السياسيين عند لاسويل(**)، وحتى الاهتمامات الأقرب

(*) شــعب الروما أو الروماني الذين يشــار إليهم بأســماء عديدة، يوحي معظمها، وأكثرها نزوعا إلى الإقصاء، بأنهم غجــر. ولم يتقرر أصلهم العرقي حتى اليوم، ولا يمكن التقليل، عند تقويم الاضطهاد والاســتبعاد الموجهين إليهم، من علاقــة ذلك بحرصهم على العزلة. ومشــكلتهم اليوم حاضرة ليســت فقط في أوروبا الشرقيــة بل في بلاد غرب أوروبا أيضا، خاصة إيطاليا.

(**) Harold Dwight Lasswell (1902-1978) عالم سياسة ومنظر اتصالي أمريكي.

إلى زمننا بشخصيات السياسيين (مثلا، عند تويمز وكونواي(*) 2007؛ وينتر 2011) فُهمت الشخصية باعتبارها جوهر فهم السلوك السياسي[1]. وتتصل الاهتمامات الأخرى، لدى المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي، بالربط بين الشخصية والأيديولوجية (على سبيل المثال، ماكلوسكي 1964) والتسامح السياسي (ماركوس وآخرون 1995، وروكيتش 1960) والنشاط المدني (مثلا، مونداك وغيرينغ 2003؛ مونداك وآخرون 2010) والمشاركة السياسية (مثلا، فيكيوني(**) وكابرارا 2009). وعلى سبيل المثال، فإن مونداك (2010) يستعيد تراث النموذج الخماسي العناصر (الخمسة الكبار)، والتي توصف بأنها القابلية لاكتساب الخبرات، يقظة الضمير، الانبساطية، الاستعداد للتوافق، والاستقرار العاطفي، لدراسة تأثير الشخصية على السلوك السياسي، وخصوصا فيما يتعلق بالإقبال على المشاركة في الانتخابات والمشاركة السياسية في حملات سياسية والانخراط في شؤون اجتماعية وسياسية.

وتوصل مونداك إلى وجود علاقة بين الشخصية والمواقف السياسية، تشيع على نحو خاص فيما يتصل بالقابلية لاكتساب الخبرات، ويقظة الضمير، والاستعداد للتوافق. وتسهل الانبساطية المشاركة الاجتماعية والسياسية التي تقوم على تفاعل اجتماعي، ويمكن أن يعزز الاستعداد لاكتساب الخبرات الانخراط الفردي المعرفي والاجتماعي. لكن يقظة الضمير لم يثبت أن لها ارتباطا إيجابيا بالاهتمام السياسي والمشاركة السياسية. ووجد مونداك أيضا أن الشخصية لا يبدو أن لها تأثيرا مباشرا على القرار بالتصويت (انظر الفصل السابق أيضا من أجل بحوث تدفع بأن القيم مؤشرات تفضُل الخصال الشخصية في التنبؤ بالسلوك الانتخابي). وعوضا عن ذلك، فالخصال الشخصية تؤدي دورا باعتبارها موارد لاستقرار «الأحكام السياسية» (مونداك، 2010، ص190). وعلى سبيل المثال، فإن من المرجح أن يرتبط ارتفاع مستوى يقظة الضمير بالأيديولوجيات المحافظة.

ومن الاهتمامات البارزة الأخرى تقصي الارتباط بين الشخصية والالتزام بالقيم الديموقراطية. ومن الفكرة التي تجدها عند آدورنو وآخرين (1950) حول «الشخصية التسلطية» إلى حزمة المواقف المترابطة التي ييسرها التعلم الاجتماعي،

(*) Felix Thoemmes أستاذ علم التنمية البشرية بجامعة كورنيل، وLucian Conway أستاذ علم النفس السياسي بجامعة مونتانا.

(**) Michele Vcchione أستاذ علم النفس بجامعة روما.

عنـد آلتماير (1981، 1996) والنموذج الأقرب عهدا للتفاعل بين الميل إلى التسـلط والتهديد عند سـتنر[*] (2005)، حاول المشتغلون بعلم النفس الاجتماعي والسياسي إقامة رابط واضح بين التسلطية والتحامل بإثبات وجود وانتشار الميل إلى اللاتسامح (داكيت، 2003). ونشأ ذلك عن الوعي بخطر استبدال «نمط الشخص الديموقراطي» عند أولبورت بـ «نمط الإنسـان المتسـلط» عند آدورنو. وعلى الرغم من أن دراسـة الشخصية التسلطية تعرضت لنقد شديد (انظر براون 1995؛ ومارتن 2001؛ ورويزر وويليغ، 2002) فقد وصفت أيضا بأنها «المسـاهمة التـي تنفرد بأنها الأكثر أهمية في دراسـة سيكولوجيا الفاشـية» وأنها «علامة رئيسية في تاريخ علم النفس (بيليغ، 1978، ص36)، ولاتزال تحوز إسنادا فكريا وإمبيريقيا لا بأس به (انظر وينتر، 2006، لدفاع عن وجاهة الاستمرار في تنمية متصلة للبحوث حول «التسلطية»).

العقلية التسلطية

«بعـض الناس لا يرتاحون إلى الحيـاة في ديموقراطية ليبرالية حديثة»، هكذا تفتتح عالمـة معاصرة مشـتغلة بعلم النفـس الاجتماعي كتابهـا حول ما تدعـوه «دينامية التسـلط» (سـتنر، 2005). وهـذه نقطة مماثلة لمـا يطرحه آدورنو وآخـرون (1950 [1982]) في الشخصية التسـلطية. وبتأثير من التراث السيكودينامي الفرويدي، جاءت النظرة إلى التحامل باعتبار أنه يتقرر بديناميات سيكولوجية باطنة intrapsychically determined. وعلى سبيل المثال، فمن ضمن ما اهتمت به الدراسة المؤثرة «الشخصية التسـلطية» التوثيق للكيفية التي قررت بها ديناميات الشخصية، والصراعات الداخلية التـي لم تصل إلى حل، المدى الذي مضى إليه اسـتخدام الصـور النمطية لتمييز الذات عـن الجماعات المخالفة out - groups (بجعل هذه الجماعات متجانسـة وسـلبية). وفي إطار «الشـخصية التسلطية» اعتُبرت الصور النمطية تجسيدا لاختلالات رئيسية في الإدراك الاجتماعي: وقد جرى التمسـك بها للاحتـماء من الازدواجية والالتباس، واعتُبر أنها، بالأساس، تعميمات خاطئة ومهينة حول جماعات من الناس.

وكما يشـير بيليـغ (1978) فإن «الأفـكار المنبثقة عن نظريـة التحليل النفسي، مباشرة، وجـدت طريقها إلى تقاليد النظرية الاجتماعيـة الإمبيريقية»[2] عند آدورنو

(*) Karen Stenner باحثة رئيسية، أسترالية الجنسية، في منظمة البحث العلمي والصناعي في الكومنولث.

وآخريــن ([1950]1982) (ص31) ومن مهدوا لهم، مثل فروم[*] (1942). وقد أظهر آدورنو وزملاؤه اهتماما برســم خريطة للأســاس الســيكولوجي لما انتهوا إلى توصيفه بأنه أشكال «تسلطية» من الأيديولوجيا السياسية. وانطلاقا من التساؤل البسيط نوعا حول الســبب في أن الأيديولوجيات السياســية المتنافســة تتفاوت جاذبيتها، كل هذا التفــاوت، مع اختلاف الأفــراد (آدورنو وآخرون، ص2 وما يليهــا)، فقد اهتموا بتتبع الاختلافــات الفردية في الانتماء الأيديولوجي. وكانت الفرضية الأساســية وراء ذلك أن هناك علاقة معقدة بين محتوى أيديولوجيا ما وعوامل الدينامية الســيكولوجية لبنية الشخصية. أما بالنسبة إلى آدورنو وزملائه، فالمواقف السياسية والاجتماعية لدى الفرد تتشــابك، وهي تعبير عن «توجهات عميقة الترسب في الشخصية» (آدورنو وآخرون، 1950، ص1). وقــد اهتــم آدورنو وزملاؤه بنوعية (نمط الشــخصية) الذي يولّد لدى الناس قابلية لأفكار عنصرية أو فاشــية. وقد اهتموا بتوصيف الشــخصية التســلطية للفاشي بالإمكانية. وقد نظروا إلى الشــخصية التسلطية كعرض مركب في السلوكيات، والمواقف والميول، يتألف من تسعة أبعاد، تشمل أسلوبا معرفيا بالغ التيبس، لا يسهل عليه اســتيعاب الازدواجية والالتباس، كما تشــمل التقليديــة، والانصياع والعدوانية التسلطيين، والرتابة والتدميرية (انظر آدورنو وآخرين [1950] 1982).

وما يرمي إليه آدورنو وزملاؤه هو تبيان ضرورة أن يكون من الممكن قياس التحامل بتوصيف الشخصية الفاشية (التسلطية) من دون إحالة دقيقة على جماعة إثنية بعينها - وكان أملهــم أن يتمكنــوا من طرح نظرية عامة عن التحامــل. وقد حولت تأويلات آدورنــو وزملائه المقياس - فــاء[**] إلى أداة معتمدة لقياس التســلطية (لوجهات نظر نقديــة حول الموضــوع، انظر: بيليــغ 1978، 1985، هيفن 2001؛ ســتنر 2005). لكن باحثــين آخرين (مثلا، ســيغمان[***] 1961) خلصوا إلى أنه وإن كانت أســس نظرية آدورنو وزملائه معتمدة، فليس كل تحامل متصلا بالشخصية التسلطية. وتؤمن البحوث التي أجراها بيتيغرو[****] في جنوب أفريقيا وجنوب الولايات المتحدة البرهان على أن

(*) Erich Seligmann Fromm العالم الألماني الشهير المشتغل بعلم النفس الاجتماعي.

(**) F-scale أداة معتمدة في دراسات الشخصية لقياس الاستعداد لتقبل الفاشية على المستوى الشخصي.

(***) Aaron W. Siegman (1930-2014) رئيس قسم علم النفس بجامعة ماريلاند، وهو حاخام وفقيه تلمودي، توفي في إسرائيل.

(****) Thomas F. Pettigrew أستاذ البحوث في علم النفس الاجتماعي بجامعة كاليفورنيا، سانتا كروز.

الضغوط من أجل الانصياع لوجهات النظر العنصرية، في ثقافات معينة، تبلغ من القوة درجة تجعلها ذات تأثير على وجهات النظر الشخصية. فالتسلطية لا تكفي، وحدها، لتفسير الاختلافات في التحامل وفي مستويات التأييد للتمييز العنصري.

وقد أظهرت البحوث أيضا عددا متنوعا من الثغرات المنهجية والنظرية في بحوث آدورنو وزملائه (براون 1965؛ كريستي وجاهودا 1954؛ روكيتش 1956، وانظر أيضا آلتماير 1981، وبيليغ 1978). وقد تبين وجود مشكلات في تصميم المقياس - فاء ومصداقيته، وخاصة ما يتصل بالارتباطات مع متغيرات مثل الذكاء، أو الطبقة الاجتماعية، أو مستوى التعليم، وهي متغيرات توحي، حال تفحصها على نحو دقيق، بتفاسير بديلة لأصول التسلطية. وقد وجه آلتماير (1981) انتقادات مهمة إلى المقياس - فاء. وهو يزعم أن المكونات التسعة، التي يقال إنها ما تتألف منه التسلطية، بالغة الغموض، ويقدم الدليل المؤيد لفكرة أن الدراسات التحليلية لعامل التتابع فشلت في الكشف عن الأبعاد التسعة، التي يقال إنها جوهر «التسلطية». وتتمثل الانتقادات الأكثر أهمية لبحوث آدورنو وزملائه في أنها لم تعالج سوى صنف واحد من التسلطية، وهو تسلطية اليمين. ومن هنا نشأ الرأي القائل إن الناس الذين لديهم وجهات نظر سياسية أخرى هم أيضا تسلطيون وبالتالي هم أيضا متحاملون، وتحول هذا الرأي إلى نظرية سيكولوجية عند روكيتش (1956، 1960)[3].

وقد أحيا آلتماير (1981، 1996) الاهتمام بالتسلطية والحرص على قياسها. وهو يقترح فكرة «التسلطية اليمينية» (RWA) التي تتألف من ثلاثة مكونات: الخضوع التسلطي للسلطة، والعدوان التسلطي، والمحافظة (التمسك بالتقاليد الاجتماعية). فآلتماير (1981، 1996) ينتقل بالتسلطية من كونها دينامية سيكولوجية إلى جعلها منظورا للتعلم الاجتماعي. ولم يكن مقياس التسلطية اليمينية (RWA)، الذي خلقه آلتماير، من الناحية التقنية، أداة لقياس الشخصية. ووفقا لما يقوله رينولدز[*] وتيرنر (2010) فإن مقياس التسلطية اليمينية يمكن اعتباره «قياسا لقيم مجتمعية وأيديولوجيات واسعة الانتشار بأكثر مما هو أداة لتقويم الشخصية الفردية»

(*) William M. Reynolds معالج نفسي أمريكي شهير وJohn Charles Turner عالم أمريكي اشتغل بعلم النفس الاجتماعي.

(ص177، وانظر أيضا بيليغ 1976). وقد أظهر آلتماير نفسه تحفظا حول ما إذا كان مقياس التسلطية اليمينية مقياسا للشخصية، على أي نحو من الأنحاء. وعلى الرغم من الروابط البالغة الأهمية بين مقياس التسلطية اليمينية والتحامل في عديد من الظروف ومع عينات متباينة من ثقافات مختلفة، فقد أظهرت البحوث المعملية أن مقياس التسلط اليميني لا يتنبأ بالتحامل إلا تحت شروط بعينها (لمطالعة تقرير أقرب عهدا، انظر كورس(*) وستيلزل 2010)[4].

ويذهب باحثون آخرون إلى أن إبراز الهوية الشخصية والاجتماعية مهم أيضا لفهم التحامل(انظر رينولدز وتيرنر 2010؛ وانظر أيضا هاسلام وويلسون(**) 2000؛ وفيركيوتن وهاغندورن 1998). ويمكن لزيادة التركيز على الشخصية أن يفضي إلى التقليل من «قوة وأهمية» الوضع الاجتماعي المباشر كعامل يصوغ توجهات الناس(براون 1995 ص31؛ انظر أيضا أغوسطينوس(***) ورينولدز 2010) ويرتبط هذا النقد بالتأثير الذي لم يجر تفسيره لتوجهات الناس الآخرين، ومعايير العلاقات داخل الجماعة وبين جماعة وأخرى. ويمكن التدليل على أن المعايير الحالاتية والمجتمعية، والاتصالات بين جماعة وأخرى، والعلاقات مع الآخرين، والخصوصية التاريخية للتحامل لها تأثير تفوق أهميته أي نزوع شخصي (مثلا، داكيت 1988؛ بتيغرو 1958). ويذهب البعض إلى أن التسلطية قد تكون، بالحقيقة، نتيجة تترتب على شروط اجتماعية - ثقافية وتاريخية أكثر مما هي منبثقة عن نزعات داخلية أو نماذج لتربية الأطفال[5]. وتحتفظ المقاربات المعاصرة من «التسلطية» بجوهر المحاجة المؤثرة عند آدورنو: أن بوسع المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي التنبؤ بعديد متنوع من توجهات (مناهضة للديموقراطية)، ورؤى للعالم، وآراء، بمجرد افتراض وجود نزوع مشترك، على قدر من القوة، إلى اللاتسامح (مع الاختلاف). وفكرة «التسلطية» تحيل على أناس يتأثر سلوكهم السياسي (والاعتيادي) بـ«نزعات عميقة التجذر»، ترتبط

(*) J. Christopher Cohrs أستاذ علم النفس في جامعة جيكوبز الألمانية.

(**) S. Alexander (Alex) Haslam أستاذ علم النفس بجامعة كوينزلاند الأسترالية وHannah Wilson الأستاذة بجامعة فانكوفر آيلاند الكندية وMaykel Verkuyten الأستاذ بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة يوتريكت الهولندية وLouk Hagendoorn بجامعة رادبود الهولندية.

(***) Martha Augoustinos أستاذة بجامعة آديليد الأسترالية.

بمواقــف (مناهضة للديموقراطية) معتدلة أو متطرفة. وعلى ســبيل المثال، ففي مســح عبر قومي لتوجهات لدى طلاب الكليات والجامعات بالنسبة إلى السلطة، والديموقراطية، وخيارات السياســات التربوية، يبــين فارنن وميلوين (2000) أن المســتويات المرتفعة من التسلطية تميل إلى أن تكون مرتبطة بتدني عدد النقاط فيــما يتصل بالمواقف من الديموقراطية والأممية، وارتفاعها فيما يتصل بالوطنية والعســكرية، وبمساندة الخيارات القائمة على وحدة الثقافة أكثر من قيامها على التعددية الثقافية في السياسات التربوية.

وبالنسبة إلى بعض المؤلفين، العقلية التسلطية ليست مميزة لأي مجتمع بعينه أو حقبة بعينها؛ إنها ظاهرة كونية (ســتنر، 2005). وتطرح ســتنر نموذجا «ديناميا» للتسلطية يزعم أنه تغلب على المشكلات في نموذجي آدورنو وآلتماير. فستنر تقترح نموذجا أبســط، يقوم على متغيرين وصفيين وعلى التفاعل بينهما: النزوع التسلطي وحالــة التهديــد. ويجري اختبــار التفاعل بــين المتغيرين في نطاقــات متباينة من اللاتسامح - اللاتسامح العنصري، والسياسي، والأخلاقي، ويُستكشف عبر استجوابات معمقة مع مشــاركين «تســلطيين» و«تحرريين». وتضفي ســتنر على حالات النزوع التسلطي وما يترتب عليها طابعا كونيا. وبحسب ستنر فنحن:

> لســنا بحاجة إلى اللجوء لتفســيرات تخصيصية... أو للميــول أو التقاليد الخاصة بشــعوب وثقافــات مختلفــة، أو للتوترات الجياشــة المحتدمة التي يحــول دون انفجارها قادة كاريزماتيون. الصرب غير متســامحين مع الكروات للأســباب ذاتها (أي ينبع اللاتســامح من المصادر ذاتها) التي تجعل الكروات غير متســامحين مع الصرب، وهي ذاتها التي جعلت الألمان غير متسامحين مع أولئــك الذين يطلبون اللجوء هربا من هذا الصراع الإبادي، وجعلت التشــيك غير متسامحين مع الروما، والفرنسيين غير متسامحين مع المهاجرين من شمال أفريقيا، وجعلت الكل غير متسامح مع المنشقين، والخوارج، والمجرمين (انظر ستنر، 2005، ص115).

ويوجز المقتطف الســابق موقف ســتنر. هي تشــير إلى مصدر مشــاع وإلى عملية كونية تطبق في مختلف أنحاء العالم وعبر الجماعات والبيئات الاجتماعية - السياســية المختلفة. وتقدم الاســتجوابات المعمقة التي أجرتها ســتنر مع من

وصفتهم بأنهم مشاركون «متطرفون في تسلطيتهم» و«متطرفون في تحرريتهم». وبالتلاعب بعرق المستجوِبين ونوع المستجوِب («أولي» و«شريك»)، أرادت ستنر أن ترى ما إذا كان من الممكن أن ينبئ النزوع التسلطي بالسلوك الفعلي إزاء الآخرين المختلفين. وتألفت الاستجوابات (التي أجراها مستجوِبان شريكان) من مناقشة عامة حول المجتمع الأمريكي، بما يشمل حوارا حول قضايا مثل العرق، وحقوق الأقليات، والحكومة، والتربية، وما شابه. وعلى سبيل المثال، أظهرت ستنر كيف كان المشاركون «التسلطيون» يظهرون قدرا من الترحيب بالاستجواب، عندما يتصل بهم مستجوِب أبيض، يفوق ما يظهرون من ترحيب عندما يتصل بهم مستجوِب أمريكي أفريقي الأصل. في المقابل، لم يظهر أي «تحرري» أي تردد حال اتصل به مستجوِب أمريكي أفريقي الأصل. وعندما كان المستجوِب الشريك أمريكيا أفريقي الأصل، كان «التسلطيون» يظهرون ميلا أكبر لإظهار «مزيد من العداوة» يفوق ما يظهر لدى «التحرريين» - وتأسس ذلك على الانطباعات والتقديرات التي وضعها المستجوب للمستجوِبين. وقد حكم المستجوِبون «الأوليون» والمستجوبون «الشركاء»، كلاهما، بأن التسلطيين «يقل ذكاؤهم كثيرا» عن ذكاء «التحرريين» (ستنر 2005، ص213). ووُصف «التسلطيون» أيضا، بشكل عام، بأنهم أظهروا اهتماما أقل بالمناقشة، وكانوا «أقل جاذبية، كأشخاص»، مقارنة بـ «التحرريين». وبدا، بدرجة أكبر، أن هذا هو الحال بالنسبة إلى المستجوبين «الأوليين» و«الشركاء» الأمريكيين من أصل أفريقي. وبدا أن «التسلطيين» «غير مرتاحين للكلام عن العرق» (2005، ص227) في حضور شخص أمريكي من أصل أفريقي[6].

ولاحظ المستجوِبون الأمريكيون البيض والأفارقة، كلاهما، الانفتاح العقلي لدى «التحرريين»؛ ولوحظ أيضا، وبشكل عام، أنهم أشخاص أكثر سعادة ونشاطا وإقبالا على الناس.

وتختزل ستنر التوصيفات المبنية على «الدراسة العلمية للشخصيات» لمستجوِبيها إلى «خصال»، وهي الميزات المستقرة نسبيا لدى شخص ما. وتخرج علينا بعديد من الصفات، «ماهيات» جوانية تُوصّف بها «التسلطيين»، من جهة، و«التحرريين»، من جهة أخرى. «التسلطيون» و«التحرريون» هما «شخصيتان» مائزتان بوضوح،

تصوغــان كل شيء، من ســلوك فرد إزاء فرد إلى الاســتجابات المجتمعية، وصولا إلى مشــكلات مجتمعية. وقد أظهر تحليل للمحتوى الفعلي لهذه الاســتجوابات فارقا جليــا بين «التســلطيين» و«التحرريين». وقد أظهر «التســلطيون»، عموما، «عداوة عرقيــة، وتحاملا، وتمييزا، أكثر بكثير مما أظهره التحرريون» (2005، ص240). وعلى سبيل المثال، فعند مناقشة قضايا العرق، كان «التسلطيون» أكثر ميلا إلى الإشارة إلى أن الأمريكيين من أصل أفريقي لا يتعين أن يلوموا إلا أنفسهم على تدني مركزهم في المجتمع. أما «التحرريون» فكانوا أكثر ميلا إلى الدفع بالحاجة إلى اتصالات أوسع بين الأمريكيين من أصل أفريقي والبيض، ولم يعتبروا أن العلاقات العرقية «تتدهور».

وتصر ســتنر على أن نظريتهــا عامة بالكليــة، وعلى أن للظاهــرة وجودا عابرا للثقافات، مع تعديل طفيف، يتجاوز الإشارة إلى «نحن» و«هم» و(بدرجة أقل) إلى ما يعد صوابا وخطأ «(2005، ص9). وعند الكتابة عن «التسلطيين» و«التحرريين»، فإن ســتنر تشــير ضمنا إلى ما تدعوه تناقض «الديموقراطية الأمريكية». وعلى الرغم مــما في محاجاتها من مزاعم العمومية، العابــرة للبيئات، فهي محاجات متموضعة بقوة في تنظيم اجتماعي وسياسي شديد الخصوصية، هو التنظيم الأمريكي. والصورة التي تنقلها ستنر هي أيضا صورة لـ «تسلطية» لا تتحول. وهي تمضي إلى حد الإشارة، المثــيرة للقلق حقا، إلى اســتحالة أن نتوقع أن يتغير «التســلطيون»، بالنظر إلى أن لديهم نزوعا مسبقا إلى إظهار خصال وسلوكيات كهذه (انظر وينتر، 2006). وتقترب وجهة نظر ســتنر مع وجهات نظر باحثين آخرين يقولون بوجود رابط بين الخصال الشخصية والعوامل الجينية التي تقوم عليها (فيرهيلست(*) وآخرون 2012).

وســواء في تفســيراتها الســيكودينامية أو في نماذجها التفاعليــة المعاصرة، فإن البحوث حول «الشــخصية» تواجه صعوبات رئيسية، بينها ضرورة تنظيم تحد جاد للتحاملات المجتمعية، وتبعات التسلطية: العنصرية واللاتسامح. وتحتاج التفسيرات المســتندة إلى الشــخصية إلى أن تســتكمل برؤى تؤكد على تنوع ما ينتجه ويطبقه في الحيــاة الاجتماعية والسياســية الفاعلون الاجتماعيون، والخطابــات، والدوافع، والأســباب، وماشــابه. وعلى ســبيل المثال، فقد بينت البحوث أن تســاؤلات تتصل بأمــور مثــل ما يحفز الناس على الانضــمام إلى أحزاب يمينيــة، أو العوامل المتصلة

(*) Brad Verhulst باحث في جامعة فيرجينيا كومنولث الأمريكية.

بشــعبية التطرف اليمينــي، يمكن الإجابة عليهــا بتقليل التركيز على الشــخصيات «التســلطية»، وزيادة التركيز على الأســباب والحوافز الفردية، والســير الشــخصية والبيئات الاجتماعية السياسية. ولا يكفي أن يقال إن الديموقراطية تتهددها النوازع التســلطية. فالمرء بحاجة، أيضا، إلى أن يفهم تمظهر وانكشــاف التحاملات اليومية، والمواقف المتســامحة وغير المتسامحة، والنتائج المتنوعة المترتبة عليها، من شخصية، واجتماعية، وأيديولوجية.

الجوانب الاجتماعية النفسية للتطرف والحركية اليمينية

لا تمثل الشخصية «التسلطيّة»، إن شئنا الدقة، نقيض الشخصية «الديموقراطية». فالتحليلات المعاصرة للتطرف والحركية اليمينية تؤيد هذه الخلاصة وترســم صورة مركبة للاتسامح. ويبدو أن النقاشــات الاجتماعية والسياسية المتباينة الدائرة حول مــا يجــذب الناس إلى التطــرف – ما يدفعهــم إلى «الراديكاليــة» – تتحرك بطيئا، مبتعدة عن فهم يقوم على بنى الشــخصية والنزوع إلى اللاتسامح، باتجاه التماهي الاجتماعــي ودور التصنيف الذاتي (بيرو وبوريس[*] 1999؛ رينولدز وآخرين 2007؛ فيركيوتن وهاغندورن 1998).

وقد استكشــف فيركيوتــن وهاغندورن (1998) مســتوى التحامل على الأتراك المقيمــين في هولندا. وعالجا تماهي المشــاركين على نحو يبرز إما الهوية الشــخصية (كأفــراد) أو الهوية الوطنية (كأعضاء في الجماعة الوطنيــة، كهولنديين). وتعادلت التســلطية، على نحو ذي مغزى، مــع التحامل في حالة الهوية - الشــخصية، ولكن ليس في حالة الهوية – الوطنية. وما يثبته فيركيوتن وهاغندورن هو أن بروز الهوية (الشــخصية مقابل الاجتماعية/ الوطنية) هــو أمر له دلالته، ويؤثر على التعبير عن التحامل. وهكذا يمكن ربط وقائع التحامل بالنزعات التســلطية، في بعض الظروف، لكــن ذلك غير ممكن في ظروف أخرى؛ وما يهم هو التصنيف الذاتي عند المشــارك كما تبرزه الظروف (انظر أيضا الفصل الخامس لأمثلة أخرى تؤكد على دور وأهمية ظــروف التصنيف الذاتي). وفي ظروف جمعيــة حدية، حاول بيرو وبوريس (1999)

(*) Stephane/Perreault أســتاذ الاتصــال الاجتماعــي بجامعة كيبيك، كندا وRichard Y. Bourhis أســتاذ علم النفس الاجتماعي بالجامعة ذاتها.

استكشاف دور متغيرات العلاقة الشخصية في التماهي بين أعضاء الجماعة الواحدة وفي التمييـز بينهم، وتأثيرها عليهـما. وقد أدخلت التسـلطية (إلى جانب المركزية الإثنية والحاجة الشـخصية للبنية) في التحليل باعتبارهما متنبئين ممكنين للتماهي بـين أعضـاء الجماعة الواحـدة والتمييز ضد من لا ينتمون إليهـا. ثم جرى تخليق جماعات حدية بالتوزيع العشـوائي أو بالاختيار الشـخصي. ووجد بيرو وبوريس أن المركزيـة الإثنيـة (ولكن ليس التسـلطية) تعادلت إيجابا مـع التماهي بين أعضاء الجماعـة، ومع التمييـز ضد الغريبين عنها. وفي الاتجاه ذاته، وباسـتخدام منظومة الجماعة الحدية، أجرى رينولدز وآخرون (2007) سلسـلة من التجارب ليروا ما إذا كانت الشـخصية يمكن أن تفسر التماهي بين أعضاء الجماعـة والتمييز بينهم. ولم يجدا دليلا على علاقة ذات مغزى بين قياسـات الشـخصية التقليدية والتماهي بين أعضاء الجماعة أو التمييز بينهم.

ويمثل صعود اليمين وجاذبيته في السياسـة الأوروبيـة ظاهرة محيرة. وبالتركيز عـلى العقلية التسـلطية والمتمركزة عـلى الإثنية يضيق المرء نطاق الاستكشـافات النقديـة[7] ويزعم بعض الباحثين إمكانية فهم التطـرف بالإحالة إلى عملية اختزال اللايقين[*]. ويعم الاعتقاد بأن «الأيديولوجيات اليمينة أكثر ملاءمة لاختزال اللايقين من الأيديولوجيات اليسـارية» (هـوغ وبلايلوك، 2012). وفي دراسـة تحاول ربط اللايقين بالتهديد، يفحص دوسـج وآخرون (تحت الطبع) اسـتقصاء عملية التحول إلى الراديكالية بين الشـباب الهولندي المسـلم. وقد توصـلا إلى أن أربعة متغيرات اجتماعية نفسـية هي، على الأرجح، الأقدر على التنبؤ بـ «التحول إلى الراديكالية»: الـلا يقين الشـخصي، تصور غياب العدالـة، تصور خطر محدق بالجماعة وشـعور بالقطيعة الاجتماعية.

وهنا ميل (سواء داخل المجتمع الأكاديمي أو في المجال العام) إلى تصوير التطرف باعتباره الشر السـياسي المطلق. ووفقا للرؤية الأكثر شيوعا، فالتطرف «يعني تجاوز حـدود التدابير المعياريـة التي تحدد العملية السياسـية الديموقراطية (كلاندرمانز ومايـر، 2006، ص4). لكن ما يجري تجاهله هو أن التطرف والاعتدال لهما دلالات تختلـف باختلاف الناس؛ فهما يكتسـبان الدلالات من البيئات السياسـية. ويطرح

(*) uncertainty reduction إحالة على نظرية اختزال اليقين عند تشارلز بيرغر وريتشارد كالابريز (1975).

هوبكنز وكاهاني – هوبكنز (2009) مثالا على ذلك، عندما يفحصان الدلالات المرتبطة بـ «التطرف» و الاعتدال» عند الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم. فهما يحللان خطابات الجالية المسلمة ويبرزان تنوع بُنى الهوية الذاتية والاجتماعية، وبُنى «التطرف». ويبينان الكيفية التي ترتبط بها بُنى الهوية الذاتية والاجتماعية بمشروعات الفعل الجمعي، التي، بدورها، تدفع لمقدمة الصورة، علامات قياس اجتماعية – ثقافية مختلفة، وتبرز هذه العلامات التي في ضوئها «يكون الحكم على نسخ جانحة... من الهوية ويجري التعرف على التطرف» (ص111). ويحشد المتحدثون المسلمون الذين يخضعهم هوبكنز وكاهاني – هوبكنز للتحليل بُنى مختلفة من «التطرف» (مثلا، باعتبار التطرف مناقضا للإسلام) لمساندة مشروعات الهوية المسيسة ولتحريك المحاجات السياسية ضد البُنى الجوهرانية للهوية المسلمة (لمناقشة تفصيلية للهوية الجمعية والمسيسة، انظر الفصل الخامس). ويبرهن هوبكنز وكاهاني – هوبكنز على أنه لا يمكن مقاربة التطرف والاعتدال مقاربة مجردة، بل يجمل بالمقاربة أن تكون جزءا من نشاطات وتفاسير اجتماعية يمثلان جزءا منها، وبالتخديم على وظائف اجتماعية محددة.

وعلى الرغم من أن علم النفس السياسي حقق تقدما يعتد به في فهم الجوانب الأكثر شكلانية في التطرف (ارتباطه بالتسلطية، والمركزية الإثنية، والمكانة الاجتماعية - الاقتصادية)، فما نعرفه عن الكيفية التي يفسر بها الأفراد أنفسهم تطرفهم، وراديكاليتهم، واعتدالهم، هو أقل من ذلك. وقد سعت دراسات استكشافية إلى معالجة هذا الخلل في التوازن. خذ، على سبيل المثال، القضية النظرية حول الكيفية التي يقرر بها الناس أن ينضموا لمنظمات شبه عسكرية في أيرلندا الشمالية. وفي استجوابات مع أفراد استخدموا العنف في محاولة لتحقيق أهداف سياسية، إبان الصراع في أيرلندا الشمالية، يبين فيرغسون وزملاؤه (فيرغسون وآخرون، 2008) كيف أن الانضمام للتنظيمات شبه العسكرية ينطوي على عملية عقلانية لاتخاذ القرار كنقيض للاعقلانية الاستجابة التي يحركها نزوع عميق إلى العنف أو تحركها «البيئة». ويُظهر فيرغسون وزملاؤه كيف أن الأفراد يبادرون إلى اتخاذ قرار السعي إلى اكتساب عضوية جماعة مسلحة بعد شهودهم حادثة على جانب من الخطر. وفوق ذلك، فإن فيرغسون وزملاءه يبرهنون على وجود أكلاف

سيكولوجية تتصل باقتراف أعمال عنف (فيرغسون وآخرون 2010)، وعلى أن الناس واعون تماما بهذه الأكلاف. ويرتبط العنف (وفي هذه الحالة الراديكالية) بمشروعات الهوية الفردية والجماعية، ويجري تثبيته داخلها. وفي الاتجاه نفســه أجرى بيرغيس وآخرون (2007) استجوابات مع أعضاء سابقين في الجيش الجمهوري الأيرلندي وفي منظمات حقوق مدنية ســلمية. وتكشــف الاســتجوابات عن صورة مركبة للكيفية التي يخبُر بها الأفــراد الحياة اليومية في مجتمع يكون فيه احتمال التهديد بالعنف المســتقبلي كامنا تحت السطح. ويبين بيرغس وزملاؤه كيف يستخدم الناس معجم «الطائفية» لتفســير خبراتهم اليومية. وهم يلحظون توترا، «خوفا من الآخر» يجري التعبير عنه، في التفاسير الصادرة عن أعضاء سابقين في الجيش الجمهوري الإيرلندي. وهما يبينان أيضا كيف يرتبط إنهاء الارتباط بالجماعات شــبه العســكرية بالكبرياء والشعور بالذنب، في آن معا.

وفي دراســتهما الكاشفة عن حيوات الناشطين من أقصى اليمين في أوروبا، يعالج كلاندرمانــز ومايــر(*) (2006) التطرف اليميني كحركة اجتماعيــة. وقد أجريا 150 اســتجوابا معمقا مع مشــاركين نشــطين في منظمات يمينية في هولنــدا، وبلجيكا، وفرنســا، وإيطاليا، وألمانيا. ويزعم الكاتبان أن «صورة» المتطرفين اليمينيين تختلف عــن صور من يصوت لأحــزاب اليمين أو من لديهم تعاطف عــام معها. ولا يصور كلاندرمانز وماير التطرف باعتباره الشر الســياسي المطلق، ويتخذان موقفا معاكسا للرأي الذي يندفع إلى وصف التطرف على أســاس حزمة توجهات تشمل التسلطية، والعزلــة الاجتماعية، والافتقار إلى التعليم، وانعــدام الأمان الاقتصادي. وفي المقابل، ينطلــق كلاندرمانــز وماير من فكرة مؤداها أن المشــاركة في منظــمات أو حركات يمينية هي «عقلانية على نحو يماثل عقلانية الاشتراك في أي حركة أو منظمة أخرى» (ص7). وهــما يبينان كيــف أن كل منظمات اليمين متماثلة؛ ويبرهنان على اختلاف «الدوافع» و«المحفزات» التي تدفع إلى الاشــتراك وإلى الفعل الســياسي. على سبيل المثال، في إيطاليا تمثل «الاســتمرارية» التاريخية والتناغم الأسري ملمحين متكررين في الهوية الفاشية. وتقدم فرنسا نموذجا مختلفا تماما؛ إنها أكثر تنوعا، ولديها «تراث

(*) Bert Klandermans و Nonna Mayer مؤلفا Extreme Right Activists in Europe: Through the Magnifying Glass.

يمكن البناء عليه هو الأقدم والأكثر تنوعا» (ص13). وفي بلجيكا، القومية الفلمنكية هي دافع أكثر قوة من الزينوفوبيا(*)، في حين يبني الناشطون الألمان هوياتهم حول القومية كهوية جمعية.

وتتضارب الصورة التي يرسمها كلاندرمانز وماير مع تفاسير الشخصية التسلطية. ولا يعني هذا أن التحامل أقل إثارة للخوف، لكنه يعني فقط أن مصدر هذا التحامل يتعين البحث عنه في موضع آخر. حتى عندما يتبين أن المتطرفين اليمينيين تسلطيون ولديهم مركزية إثنية، فهذه الملامح يكون ارتباطها بالشخصية أضعف من ارتباطها بالسيرة الذاتية، والتاريخ، وبالبيئة الشخصية والتنظيمية. والتفاسير المعتمدة على داخلية الفرد لا تقدم تقريرا مستوفيا لتنوع السلوكات السياسية، خاصة تلك المرتبطة بالتطرف، والحركية، والمشاركة، وما شابه. ومن الأهمية بمكان أن نتفهم فاعلية الأفراد: وقدرتهم على تفعيل ذواتهم وتفعيل الآخرين؛ قدرتهم على تحديد مواقعهم ومواقع الآخرين؛ وقدرتهم على أداء دور نشط في ترسيم الحدود لتمركزهم الأيديولوجي.

التحامل والإنجاز الاجتماعي

وكما بين القسم السالف، فإن شرعنة الوضع القائم والأيديولوجيات المتطرفة واليمينية ليست في كل الأحوال إعادة إنتاج لذاتها عبر الافتقار إلى المرونة لدى العقلية التسلطية. وتستكمل الدراسات التحليلية للخطاب العرقي هذه الملاحظة ببيان كيف أن الشرعنة العرقية للتشكيلات الاجتماعية ولعلاقات القوة غير المتكافئة يمكن أن تكون، في آن معا، ليبرالية وتسلطية، من حيث الشكل (انظر بيليغ 1991؛ وكوندور 2006؛ وفان ديجك 1984؛ وويذريل وبوتر 1992). فالخطاب العنصري مرن وليس خلاصة بُنى منيعة نسبيا لشخصية تسلطية أو دوغمائية. ويمثل التحامل جوانب بلاغية وأيديولوجية (بيليغ 1985، 2012).

وكما أسلفنا، فإن محاجة ستنر تقوم على فكرة مؤداها أن بعض مواطنينا هم «مواطنون ناقصو الديموقراطية» (2005، ص1). وهناك طائفة واسعة من المواقف التي تعد ضارة بالديموقراطية الليبرالية، ويمكن توصيف هذه المواقف بالالتفات إلى

(*) xenophobia كراهية المختلفين والغرباء.

الشخصية. ونحن لسنا بحاجة فقط إلى تفهم النزعات الجوانية «الأساسية» التي ربما كانــت كامنة «وراء» هذه المواقف، بل إلى تفهم الظروف الاجتماعية والممارســات الاجتماعيــة أيضا التي يجري فيها تفعيل هــذه المواقف، وأداؤها أداء قويا، وكيفية تحققها بالتعاون، وبالمساجلات، وفي إطار اجتماعي.

ويمكن للعرقية في الحياة اليومية أن تؤدي دورا محوريا في إنتاج التحامل واللاتسامح. وفي تحليلها للغة اليومية للعرقية البيضاء تثبت هيل(*) (2008) أن اللغة والثقافة هما المكونان الرئيســيان لطيف من الافتراضات المسبقة، ولأشــكال من التعبير عن العرقية ومن الممارســات اليومية لها. ويقال إن الدلالات الرائجة التي نلصقها بالعرق والعرقية، باللغــة والطريقة التي نســتخدم بها اللغة، جزء لا يتجزأ مــن الكيفية التي تعمل بها العرقيــة وتكرس بها نفســها في المجتمع. وتحيل هيل على دور الفهم الثقافي المشــترك وعلى التفاعل الإنســاني، وعــلى التضمينات، والافتراضات المســّبقة، «عــلى الدعوات، ومفاتيح الألغاز، ونوبات الصمت، والاســتنتاجات التي يدفع باتجاهها المحتوى الحرفي لنــص مــا» (2008، ص33). وهي تبين، على ســبيل المثال، كيف أن المجــازات العرقية والمحاكاة الهجائية للكنات الإسبانية والعربية ولهجات اللاتينو(**) في الخطاب الأمريكي اليومــي يصعب تحديها (وبعضها لا يُنظــر إليه حتى باعتباره تعبــيرا عن «العرقية») بســبب تجذرها في عادات خطابية طقســية راســخة وعادات اجتماعية، وفي نظريات شــعبية عن العــرق والعرقيــة. والأمثلة على «النســخ» اللغوية الخاصــة بالأمريكيين الأصليين، والأمريكيين من أصل أفريقي، من الإنجليزية والإســبانية الأمريكية (ومعظم هذه الأمثلة ســخرية مضمرة من لغة هؤلاء الناس ومن شــخصيتهم) تطرح باعتبارها أمثلة على عرقية بيضاء غير مرئية، وإن كانت «ضارة». وبحســب هيل، فهذه أشــكال مســتترة من العرقية التي لا يبدو أنها بحاجة إلى تفســير، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الممارسة اللغوية الأمريكية الناطقة بالإنجليزية.

وما يتعرض للســخرية هنا ليس فقط لغة الأقليات الإثنية، بل شخصيتها وطابع وجودهــا أيضا. وفي الخطاب اليومــي الأقليات الإثنية «تجــري تنحيتها عن النمط المعتــاد» (فيركيوتن، 2001) واختزالها في «جواهر» جمعية. وربما كانت أيديولوجية

(*) Jane Hassler Hill أنثروبولوجية أمريكية مؤلفة كتاب «اللغة اليومية للعرقية البيضاء».

(**) هم الأمريكيون المتحدرون من أصول أمريكية لاتينية.

اليميـن المتطـرف إحدى البيئـات الأكـثر إنتاجية للتعبـير عن التفكـير التحاملي «الجوهري» بأولئـك الذين يوصفون بأنهم الآخرون. ويحلل هولتز وفاغنر (2009) المشـاركات في نقاش على الإنترنت بين أعضاء جماعة من اليمين المتطرف ويُظهران خطابـا عرقيا مختلفا موجها إلى جماعات مسـتهدفة «مفضلـة»: اليهود والأفارقة/السـود. وفي أسـلوب ينتمي إلى تراث التآمرية يُنظر إلى اليهـود باعتبارهم فاعلين «فوق بشريين» في مجال التحكم والسـيطرة على العالم. أما «السـود» فيُنظر إليهم باعتبارهم خطرا على «نقاء» العرق الألماني.

ويذهب هولتز وفاغنر(*) إلى أن الخطابات التحاملية تركز على «جواهر» الجماعات المحددة، ناسبة إليها صفات خاصة بالجماعة، غير قابلة للتحول، وثابتة. ويُفهم ضمنا أن «النزعة الجوهرية» لا يمكن أن يكون لها سوى تأثيرات سالبة وقمعية. وفي دراسة بالغـة التميز يبين فيركيوتن كيف أن حديث النزعة الجوهرية يمكن أن تكون له آثار قمعيـة وتقدمية، في آن معا. ففي نقاشـات جمعية حول المجتمـع الهولندي يظهر أعضاء منتمون إلى الإثنية الهولندية وأعضاء منتمون إلى أقليات إثنية، قدرا من المرونة في تعريـف أفكار النزعة الجوهريـة، وفي تطبيقها على الجماعـات الإثنية. ويذهب فيركيوتن إلى أن النزعة الجوهرية ليسـت بالضرورة قمعية، بل إنها، بالأحرى، «مورد سـجالي مرن يتنوع تعريفه واستخدامه وفقا للمهمة التفاعلية المطروحة» (ص374). ويبرهن فيركيوتن على أن أعضاء الجماعة الرئيسية وأعضاء الأقليات العرقية بوسعهم، جميعا، اسـتخدام الكلام الجوهري، غير أنهم يخضعونه لاستخدامات مختلفة. وعلى سـبيل المثال، فمن الممكن أن يمثل «نزع الجوهر» الثقافي استراتيجية نافعة للأقليات الإثنية لتحدي التمثيلات والتوصيفات التصنيفية السالبة من جانب الجماعة الرئيسية ومقاومتها (ليودار(**) ونيكفابيل 2000).

وفي نقاش مائز حول الخطابات العامة المتصلة باللجوء وطالبيه (رسائل موجهة إلى الصحف القوميـة البريطانية من أفراد من الجمهور) يبيّن لين ولي(***) (2003)

(*) Peter Holtz وWolfgang Wagner أستاذا علم النفس الاجتماعي بجامعة يوهانس كيبلر النمسوية.

(**) Ivan Leudar أستاذ علم النفس البريطاني من أصل تشيكي وهو متقاعد كأكاديمي لكنه باحث في علم النفس ومـمارس للفنـون البصرية، وقد شـارك JirČi Nekvapil وآخـرون في بحث حول «فضاءات ووجوه في الدراسـات النقدية للإرهاب».

(***) Nick Lynn و Susan J. Lea باحثان في قضايا اللجوء بجامعة بلايموث البريطانية.

كيف أن طالبي اللجوء يُكتب عنهم بطريقة تبرر معاملتهم على نحو مختلف ولا إنساني. ويلاحظ لين ولي الاستخدام الموسع لصياغات تستند إلى حالات استثنائية وإلى تساؤلات بلاغية بدفوع تساند معاملة طالبي اللجوء باعتبارهم «مشكلة». وقد جرى ربط قضية أخلاقية هي النزاهة (نزاهة طالبي اللجوء ونزاهة الدولة) بالتمييز بين طالبي اللجوء «الزائفين» و«الحقيقيين». ويستخدم خطاب النزوع الأصلي لشرعنة خطابات عرقية، ووظيفته هي جوهرة الخواص المميزة لجماعات اجتماعية، ولـ«التمييز» بين الذات والآخر، بين المنتمين إلى الجماعة والخارجيين. وجرى تخليق بنية لطالبي اللجوء باعتبارهم نزاعين إلى «الانصياع إلى طبيعة إجرامية موروثة، شرهة ومراوغة» (ص447). ويلاحظ لين ولي كيف أن «النزوع» ليس بنية بالغة الرسوخ، بل إنه، بالأحرى، بنية خطابية وإنجاز. وباستخدام إحالات وصفات معينة لنزعة جوانية للفعل أو السلوك، على نحو معين، يبين لين ولي كيف أن كاتبي الرسائل يؤسسون بنية «شخصية» خصوصا لأناس يُنظر إليهم باعتبارهم غير جديرين بالعيش في المجتمع البريطاني.

وفي الاتجاه ذاته، وبالتركيز على خطابات الهجرة في هولندا، يثبت فيركيوتن (2005) أن الفاعلين الاجتماعيين لديهم ميل إلى استخدام صور مجازية مألوفة، وطرائق متاحة ثقافيا للحديث حول الخيار، والجدارة والتعددية الثقافية، للتمييز بين فئات المهاجرين: المهاجرين «الحقيقيين» كنقيض للمهاجرين «الاقتصاديين»، و«الباحثين عن فرصة» و«العمالة المهاجرة». وهو يبين أيضا كيف أن الحكم الاجتماعي- السالب والموجب معا- على التعددية الثقافية تصوغه الطريقة التي «تعرّف» بها أصناف المهاجرين، على أساس «نزعات» معينة للتصرف على نحو خاص.

وإنكار التحيز في الحوار أحد أكثر الإجراءات شيوعا في إدارة التحيز في الكلام (كوندور وآخرون 2006؛ فان ديجك 1992). وعندما يدرس المرء الانحياز باستخدام منهجيات تعتمد على المقابلات الاجتماعية (مثلا، استجوابات شبه مرتبة(*) semi-structured أو ذات نهاية مفتوحة، فئات تمثيلية) فإنه يتعين عليه معالجة هذه المقابلات باعتبارها تفاعلات اجتماعية قائمة بذاتها. وهذا أمر تترتب عليه نتائج معينة في البحث والتعبير، وفي إنكار الانحياز أو التخفيف من حدته، في الحوار

(*) استجوابات غير كاملة التجهيز، بحيث يتسنى للمستجوِب إضافة بعض الأسئلة في أثناء الاستجواب.

الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، في المحادثات المتعددة الأطراف (الاستجوابات أو الجماعات الممثلة) قد يمارس المشاركون أنفسهم «ضبطية» التعبير أو القمع إزاء الكلام المتحامل (انظر كوندور وآخرين، 2006). ويمكن معالجة معظم هذه المقابلات الاجتماعية كمقابلات حوارية حيث يجري غرس الكلام المتحامل، بكل أمان، داخل «التصميم المرهف لرقصات الإيلاف اليومي» (كوندور، 2006، ص15).

وفي سلسلة من الدراسات (كوندور، 2006؛ كوندور وآخرون، 2006) يبين كوندور وزملاؤه كيف يتصور المرء الكلام المتحامل كإنجاز تواطؤي[8] وهم يبينون كيف أن التعليقات الإشكالية (الزينوفوبية) المتداولة شفاهة يجري «الدفاع» عنها أو التنكر لها، ليس فقط من جانب منتجيها، بل من جانب المشاركين الآخرين في المحادثة أيضا. وتعامل الاتهامات المحتملة والفعلية بالتحامل، حواريا، فيما قد تسعى نماذج المحادثات إلى «التهرب» من الاتهامات بالتحامل. ويتحقق ذلك عبر إزاحات لضمائر المتكلم (من «أنا» إلى «نحن» أو من «أنت» إلى «نحن»)، أو عبر تصحيحات وجبورات، أو عبر تفعيل مواجهة بلاغية ضد فكرة مؤداها أن شريك المحادثة هو من النوع المتحامل، والذي يعد سلوكه نتاج «نزعة» لديه. وتعتمد التقارير المنطوية على تحامل من جانب المشاركين على تعزيز المشاركين الآخرين في المحادثة لمواقفهم، أو للنزول بها إلى الحد الأدنى، أو لتلوينها، وفي أحيان أخرى على تزويدها بمفتتح محادثاتي مناسب، أو على السماح لها بأخذ الكلمة و/أو الاحتفاظ بها. وما يثبته كوندور هو أن الخطاب التحاملي يتولد عن مناسبة في التفاعل الاجتماعي[9]. ولا تكمن المسؤولية عن الجهر بالنفور الإثني والعرقي في شخصيات الناس. فالجهر بالتحامل لا يمثل التعبير المرصود على نحو متصل للمدركات، والمشاعر، والتوجهات الداخلية، وما شابه. والتحامل العام هو بالأحرى فعل تواطؤي وإستراتيجي.

الإقصاء المعنوي والتعصب: نزع الشرعية ونزع البشرية

كما سبق أن قلنا، فإن ستنر تستخدم الاستجوابات المعمقة مع أشخاص «تسلطيين للغاية» و«تحرريين للغاية» لتعطي نظريتها ملامح مميزة، استكمالا للنتائج التجريبية. وهي تزعم أنه بالتركيز على «الخصال» يكون المرء قادرا على التمييز بين توجهات الأفراد «التسلطيين» و«التحرريين». وعلى الرغم من أن التمييز

قــد يبقى قائمــا في بعض الظروف، فإن حالة التحامل البالــغ والإقصاء المعنوي تعد مثالا جديرا بالاهتمام على إعادة صوغ هذه الخلاصة.

وقــد صــدرت، في عهد قريــب، نداءات تدعــو إلى تحرك «متجــاوز للتحامل» (ديكســون(*) ولافــين، 2012) ومتجاوز للتمييــز التقليدي بــين العرقية «القديمة» و«الجديدة» (بيهرسون(**) وليتش 2012). وهذا التحرك يترتب عليه بالأساس الأخذ بعــين الاعتبار وجود أنماط مختلفة من التحامل وفكرة أن ظواهر التحامل ليســت كلا متماثلا (وليست الجماعات المستهدفة بدورها متماثلة). فالكلمات ليست مجرد كلمات، الكلمات «تجرح» (ماتســودا(***) وآخرون) وتترتب عليها آثار أيديولوجية تتصل ببنية تضع الناس خارج النظام الأخلاقي المتحضر.

وخطاب الإقصاء المعنوي الموجه إلى شــعب الرومــا أو الغجر في أوروبا هو حالة لها علاقة بموضوعنا. وعلى سبيل المثال، فإن تيليغا (2005، 2006، 2007) يبين كيف أنه فيما يتصل بالروما كلا المؤيدين والمعارضين للسياسات اليمينية يعبرون عن آراء بالغة التحامل. وهو يشــير إلى «توافــق» حول خطاب إقصاء خلقي ضد الرومــا في أوروبا (وهو خطاب يختلف عن الخطابات التحاملية ضد الأقليات الأخرى) حيث ينكر إنســانيتهم، ويضعهم خارج حدود تطبيق القيم، والقواعد، والاعتبارات الخلقية (أوبوتو(****) 1990).

وهنــاك رابطة مؤكــدة بين التحامل ونــزع الشرعية ونزع البشرية، من دراســات تاجفل(†) الأقدم عهدا (مثلا، تاجفل 1969) وحتى التحليلات الاجتماعية الســيكولوجية الأقرب عهدا (مثلا، باسشــيان وهاسلام 2011؛ هاســلام ولونان(‡) 2012؛ ليينز وآخرون 2003، موســكوفيسي وبيريز 2005). وعلى سبيل المثال، استخدم تاجفل مصطلح «نزع الشــخصية» للإحالة على شكل «أكثر اعتدالا» من أشكال نزع البشرية عن غير المنتمين للجماعــة (تاجفــل 1981، أ) من دون تفصيــل فيما يتصل بالمتتاليــة الرابطة بين نزع الشــخصية ونــزع البشرية. وقد انحصر نزع الشــخصية، في الغالب، في نزع شــخصية

(*) John Dixon من الجامعة المفتوحة، ميلتون كينز، وMark Levine من جامعة إكستر، بريطانيا.

(**) Samuel Pehrson أســتاذ علم النفس في جامعة سانت آندروس الإسكتلندية وColin Wayne Leach أستاذ علم النفس في جامعة كونيتيكت الأمريكية.

(***) Mari J. Matsuda أستاذ العلوم السياسية بجامعة هاواي.

(****) Susan Opotow أستاذة علم النفس الاجتماعي بجامعة نيويورك.

(†) Henri Tajfel (1919-1982) أستاذ علم النفس الاجتماعي البريطاني البولندي المولد.

(‡) Steve Loughnan أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة ملبورن الأسترالية.

الذات (كــما في نظرية التصنيف الذاتي، مثلا) وفُهم على أنه «عملية إدراكية تقع، على نحــو ما، خارج نطاق اللغــة» (بيليغ، 2002، ص184). وما لايقر به المشــتغلون بعلم النفــس الاجتماعي والســياسي صراحة، في بعــض الأحيان، أنه «في المقــام الأول، وعلى نحو حصري أحيانا، نحن نستخدم الخطاب الخلقي للانفصال عن الآخرين ولإقصائهم» (غراومــان(*)، 1998، ص47). ولا بد للمرء من تقصي الكيفية التي قد تميل بها الطرائق الخاصة في الكلام إلى نزع الشــخصية (وأحيانا نــزع البشرية) عن «الآخر، وكيف يُنجز نزع الشــخصية ونزع البشرية، فعليا، في التفاعل والــكلام على «الآخرين». وما يدعوه علماء النفس الاجتماعيون التجريبيون «الإنســانوية» Humanness ليس مجرد «بعد أساسي في الإدراك الاجتماعي» (هاسلام ولونان، 2012، ص91) لكنه أيضا إنجاز خطابي. فليس هناك وجود لبعد واحد للإنســانية يمكــن تفعيله، لكن المحللين، بالأحرى، يجدر بهم أن يوضحوا «المتتالية الرابطة بين التحامل والتعصب أو بين نزع الشــخصية ونزع البشرية» (انظر بيليغ، 2002، ص183). وعوضا عن تصور الاشــتغال على نزع الشرعية ونزع البشرية، باعتبارهما انعكاسين لما يحمله الناس داخل رؤوسهم، فيمكن إثبات أن الناس يستخدمون طرائق في الكلام تنزع الشخصية، وتنزع الشرعية، وتنزع البشرية عن جماعة معينة، لتكييف وصوغ طبيعة الأفعال، والأحداث، ولتكييف وصوغ مسؤوليتهم ومسؤولية الناس عنها.

وكــما أوضح تيليغــا (2005، 2007) فنزع البشريــة Dehumanisation يمثل شــكلا متطرفا من نزع الشــخصية، وهي عملية تقع في اللغة وعبرها، هي مســألة «تطبيق» سياقي وخطابي لنظام خلقي، بما هو مناقض للنظام النفسي - الجواني. وفي تحليله لاستجوابات شــبه مرتبة مع مهنيين من الطبقة الوسطى من الروما، تناقش قضايــا يثور حولها «جدل» عام يتصل بالتحامــل والقضايا ذات الصلة بالتحامل في مجتمــع الروما، بيّن تيليغــا أن الخطاب المتحامل والتمييــزي الموجه ضد الروما لا يصدر عن المتطرفين سياسيا فحسب، بل يأتي من كل ألوان الطيف المدني والسياسي الرومــاني. فكل من السياســيين «المناصرين» للسياســات المتطرفــة و«المعارضين» لهــا يصفون الروما بأنهــم موجودون حيــث لا ينبغي لهم، ومتجاوزون للســلوك

(*) Graumann Carl-Friedrich (1923-2007) أستاذ علم النفس الاجتماعي والرئيس السابق لاتحاد علم النفس الألماني (DGPs).

المتحـضر، متدنّـون، منفّرون (أو مثيرون للنفور) (انظـر تيليغا، 2006 للاطلاع على مثـال). وهذه التوصيفات تمثل مـوارد رمزية لإعادة إنتاج نزع الشرعية عنهم، نزع الشخصية (وبالنهاية نزع البشرية). ويجري تكريس إشكالية سلوك الروما و«طريقة حياتهم» بالإشـارة إلى حالات متطرفة وسـلوك اسـتثنائي. فهم يصورون بصورة من يتجاوزالحدود الخلقية(والفضائية)، وكنتيجة ترتبت على ذلك، فهم يصنفون، نمطيا، باعتبارهم «مادة موجـودة حيث لاينبغي لها». ويُنظر إليهـم باعتبارهم منتهكين للأعراف الاجتماعية والخلقية، بما يضعهم خارج ما يعتبر مقبولا.

وبتكرارية تفـوق المعتاد، يجري تصوير الروما باعتبارهم «مشـكلة» من دون «حل». وتقدم الأدلة أيضا على أن الحلول العقلانية لـ «المشـكلة» لم تُجْدِ. والرسالة الضمنيـة هنا هي أنه لا وجود لحل عقـلاني للتعامل معهم «هم». ومع تصويرهم بصورة «المشكلة» التي تطالب بحل، فلم يعد يُنظر إلى الروما ككيانات ذات أخلاق، وحرموا من أن يكون لهم موقعهم المعنوي المسـتقل في العالم، وبالنسـبة إلى بعض الناس هم «حثالة المجتمع»، وبالنسـبة إلى آخرين هم ليسـوا فقط أقذارا، بل هم «القذارة» ذاتها. وتسـتخدم مجازات متباينة تتصل بالفضـلات (قذارة، حثالة، وما شـابه) للإشـارة إلى البقايا البشرية. وتصنيف الروما باعتبارهم فضلات، باعتبارهم متدنين، يعني تجاهل خصالهم البشرية المنظورة والإشـارة إلى خلاصة ذات دلالات اسـتئصالية. ويبين تيليغا كيف أن الخطاب التحاملي المتطرف تجري إدارته بعناية: فالفرضيات المنطوية على الاسـتئصال موجودة فيه، ومعلنة، لكن الخلاصة ليسـت كذلـك. فالخلاصة شيء لا يمكـن تقريره مباشرة، والرغبـات اللاأخلاقية والمحظورة اجتماعيا تكمن تحت سطح أيديولوجيات الإقصاء المعنوي.

وعندما يفكر المرء في نزع الشرعية، ونزع الشخصية، ونزع الإنسانية كممارسات خطابية، فربما يتعين عليه أن يأخذ في اعتباره أن الحوار بين المُستجوِب والمستجوَب قد يخلق الأمور المسـكوت عنها الخاصة به. وكما قال بيليغ (1999)، الحوار يؤمن المـوارد لعمليـة «قمع اجتماعي» بالنسـبة إلى طائفة محددة مـن الناس، نصنفها «نحن» المسـتقرين، المتحضرين، وما شـابه، باعتبارها موجودة حيث لا ينبغي لها، باعتبارها متدنية، وبشـعة ومثيرة للرثاء، ونحاول وضعها وراء حدود المعقول ووراء «الوجود» المعنوي في العالم.

ويمكــن النظر إلى التحامل البالــغ باعتباره إنجازا تفاعليا، أكــثر مما هو تعبير عن نزوع عرقي جواني. ويحتاج المرء إلى أن يأخذ بعين الاعتبار المحيط الاجتماعي (وفي هذه الحالة، الاستجواب البحثي الاجتماعي) الذي يجري فيه التعبير عن المواقف (العنصرية أو غيرها). ويمكن للمرء أيضا أن يمضي بالتحليل إلى ماوراء حدود الأنشطة المشمولة في الاســتجواب - المحادثة (كوندور 2006؛ ويذرويل 1998، 2003) ليضعها ضمن التاريخ الخطابي، البيئة الاجتماعية، السياسية الأيديولوجية. والتفاسير التي حللها تيليغا (2007) ليست، في بنيتها الداخلية نازعة للشخصية، أو نازعة للشرعية، أونازعة للإنسانية. وعلى ســبيل المثال، في بعض الظروف لم يكن هناك إنكار مباشر لإنسانية الروما، لكنهم كانوا على الرغم من ذلــك يقدمون باعتبارهم «الصنف غير الصحيح» من الكائنات البشرية (رورتي، 1989) وفي «المــكان غــير الصحيــح». وفي حين اعتُبروا متدنــين، واعتبروا مادة «في غــير مكانها»، فإن الروما لا يصورون باعتبارهم منتســبين إلى «المجتمع» الأخلاقي ذاته الذي يضم الجماعات الأخرى (الرومانيين، والهنغاريين، وجماعات الأقليات الإثنية الأخــرى). وتتميز خطابات التحامل والاختلاف البالغ بنــوع من الغياب: فليس للروما وطن قومي كغيرهم من الأمم. وبهذه الكيفية، فإن التحامل البالغ يحتوي على «القوة التمييزية» المتصلة بغياب فضاء قومي، ويشير إليها ضمنا.

توسعة مجال علم النفس السياسي للاتسامح

ذهب هذا الفصل إلى أنه لكي يتيسر فهم طبيعة اللاتسامح، والتحامل، والعرقية، فــلا بد للمــرء من توجيه عناية فائقة إلى ما يقوله الناس، إلى الكيفية التي يمكن أن تجعل من التحامل أو اللاتســامح، في بعض المناســبات، إنجــازا خطابيا تواطؤيا أو قضيــة توصيفات نازعة لشرعية الناس ونازعة لإنســانيتهم. وكان من آمال أولبورت (1954) أن يتيــسر «تحرير» الشــخص من نــير التحامل الإثني والســياسي، والأمل بالنهاية هو جوهر الليبرالية.

وقد يظن بعض المشــتغلين بعلم النفس الســياسي أن أولبورت كان من الممكن أن يغبط المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي المعاصرين على ما لديهم من تقانات متعددة المســتويات وتنبؤية، وهذا ما لن نعرفــه أبدا، أما ما نعرفه (أو ما يمكننا اســتنتاجه، على الأقل، من كتابات أولبورت) فهو دراســة «طبيعة التحامل»،

بالنسـبة إلى أولبورت، تضمنت دراسة قائمة بذاتها، بالأسـاس، للبيئة الاجتماعية - الثقافيـة التي تنمو فيها التوجهـات التحاملية، والتي يجري فيهـا إنتاجها وإعادة إنتاجها. وهـذه البيئة هي ما تهمله التقانات المتعددة المسـتويات والتنبؤية لدى المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي المعاصرين.

وقد ذهب هذا الفصل إلى أن الملامح السيكولوجية المحددة للاتسامح والإقصاء المعنوي لا يمكن اختزالها في نوازع عقلية جوانية أو في طبائع أساسية في الشخصية. ولا يمكـن للمرء أن يسـتوفي فهم تمظهـرات التطرف، أو جاذبيـة التطرف اليميني وتمظهراتـه في أوروبا الغربية أو خطاب الإقصاء المعنوي البالغ ضد الروما في أوروبا الشرقيـة، إذا درس اللاتسـامح باعتبـاره نزوعا أو عقلية تسـلطية. فلا بد من أخذ اللاتسـامح مأخذ الجد ودراسته في ذاته باعتباره أمرا يجري إظهاره على نحو نشط، وتفسـيره، والدفاع عنه، وما إلى ذلك، ضمن أنشطة اجتماعية متنوعة، وكجزء منها. ولكي يكون هناك علم نفس سـياسي شـامل للاتسامح فلا بد من الاهتمام بعمومية وشمول يوازنهما ويكملهما الاهتمام بالثقافة، واللغة، والتفاعل الاجتماعي، والطرائق الفعلية التي يجري بها تفعيل اللاتسامح وإنجازه في الممارسات الاجتماعية.

وتميل البحوث حول «العقلية التسلطية» إلى التركيز على نمط اجتماعي ما، على نمط معين من الأشـخاص، يكون، كما تقول سـتنر، «غير قادر على التعامل ببساطة طبيعية أو بكرم مع أولئك الذين ليسـوا من قرابتـه أو من نحلته» (2005، ص1). لكـن ما تهمله هذه المقاربة هو أن كل مجتمع ينتج، على نحو متصل، مخزونا من التحامـلات، والخبرات والمعارف البدهية التي يسـتخدمها الناس العاديون لتفعيل التمايـزات بين «نحـن» و«هم». ولايمكن اسـتنباط هذا المخزون مـن التحاملات ببساطة من «الشخصية» أو من التنظيم الجواني لعمليات عقلية. وعوضا عن ذلك، فـلا بد أن ينظـر المرء في المحل الـذي تتموضع فيه هذه التحامـلات، وأين يوجد «بيتهـا»، إذ إن «بيتها» هـو التنظيم الاعتيادي للممارسـات الاجتماعية واللغوية. فالتسـامح واللاتسـامح ليسا مجرد ملحقين للشـخص المنفتح العقل كنقيض كامل للشـخص المنغلق العقل، بل هما أقـرب إلى أن يكونا موتيفتـين تقليديتين topoi حواريتين تغطيان كامل الطيف السـياسي والأيديولوجي، من اليسار إلى اليمين، من الليبرالية إلى المحافظة.

4

التمثيلات الاجتماعية للشؤون والمعتقدات السياسية

«يمكن لنظرية التمثيل الاجتماعي أن تساعد علم النفس السياسي على تحرك يتجاوز المناظرات (الثنائية) حـول التنظيـم النخبـوي مقابل التنظيـم الجماهـيري للمعرفـة، وحـول البنية مقابـل الوظيفة في الممارسـات الاجتماعية، والشـكل مقابـل المضمـون في التمثيـلات الاجتماعيـة، باتجاه تحليل دينامي وتكاملي لهذه المسـائل، تحليل لا ينكر علاقتها بالمعرفة المشتركة»

من النظم العقدية للتمثيلات الاجتماعية

هناك توافق معلن، في علم النفس السـياسي، عـلى أن أداء مجتمـع سـياسي لوظائفـه مرتبط بأنـواع وتباين المعتقدات التـي ينميها الفاعلون الاجتماعيـون (النخبـة والكتـل الجماهيريـة)، فيـما يتصـل بالأمـور السياسـية ذات المغـزى، أو بالأيديولوجيـات، وبكيفيـة تنظيـم هـذه المعتقدات بالنسـبة إلى الآخرين. وكما يقول دواز وسـتايركليه[*] فإن «أداء مجتمع سياسي لوظائفه الديموقراطية يتسـم باتخاذ مواقف مجابهة إزاء موضوعـات ذات أهميـة اجتماعية» (2002، ص 153). ويرسـم هـذا الفصل الخطـوط العريضة لبعض القضايا التي تنشـأ عن محاولات توصيف

(*) William Doise أسـتاذ علـم النفـس الاجتماعـي بجامعة جنيـف وChristian Staerklé أسـتاذ علـم النفـس الاجتماعي بجامعة لوزان.

التنظيم الاجتماعي للمعتقدات، مع تأكيد على الروابط بين الاتصال، والهوية والمجتمع، والبُنى الشائعة للتصنيفات السياسية.

وإذ يفعـل ذلك، فهـذا الفصل يعـرض المنطلقات الرئيسـية لنظريـة التمثيلات الاجتماعية، كنظرية للاتصال الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية. وفكرة سيرج موسكوفيسي عن «التمثيل الاجتماعي» واحد من المفهومات التي اسـتُخدمت لبلورة فكرة المجتمع كـ«نظام للمعرفة» ولـ «التفكُر». وينتهي الفصل بمناقشـة المسـاهمة الأصلية لنظرية التمثيلات الاجتماعية في تفسير تباين وتنوع المعرفة الاجتماعية والسياسية، والتوترات، والتغيرات والتحولات في الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة.

وعندمـا يلتفت المرء إلى الدراسـة العلميـة للمعتقدات، يجد نفسـه في مواجهة السـؤال: كيف لنا أن نتفكر في المعتقدات بطريقة يمكن أن تفسر التموقع العدائي إزاء موضوعات ذات أهمية اجتماعية؟

وقـد كان فيليـب كونفـيرس واحدا مـن أوائل الباحثـين الذين أظهـروا اهتماما بالتوصيـف المنهجي لمـا دعاه «النظـم العقديـة». وورقة كونفـيرس «طبيعة النظم العقديـة» التي نشرت في ماس بوبليكس Mass Publics (1964) هي الورقة التي قد يُعـزى إليها التأثير الأكـبر في الطريقة التي تطور بها علم النفس السـياسي، كفرع من فروع الدراسـة الأكاديمية في الخمسين سـنة الأخيرة. فقد أثرت في المشتغلين على الرأي العام والأيديولوجيا السياسـية، لكن تركيزها الأصلي بقي تركيزا تطبيقيا: تقويم الكفاءة المعرفية / السياسية للمواطنين العاديين.

ووفق كونفيرس، فالنظام العقدي يعرّف باعتباره «تهايؤ الأفكار والتوجهات التي تترابـط فيها العناصر معا بنوع مـن الانحصار أو الاسـتقلال الوظيفي» (كونفيرس، 2006، ص 3). وتتألـف النظـم العقديـة من «عناصر - أفـكار» «تتنوع من حيث الخاصيـة التي ندعوها المركزيـة، محكومة بالدور الذي تمارسـه في النظام العقدي ككل» (كونفـيرس، 2006، أ، ص 4 - 5). و«العنـاصر - الأفـكار» المتعددة، في نظام عقدي ما منتشرة اجتماعيا... وتميل إلى الانتشـار في «مضمومات» درج المستهلكون عـلى النظر إلى كل واحدة منهـا كوحدة «طبيعية»، لأنها تقدم على أنها كذلك («إذا آمنت بهذا، فسـوف تؤمن أيضـا بذاك، لأن الارتباط قائم على هـذا النحو وذاك») (2006، أ، ص 8 - 9).

وهو يكتب عن «الشخص المطلع على الأمور» وعن «المواطن المنخرط حقا»، ذلك الذي يستوعب معلومات ظرفية ليفك تعقيد الصلات بين مناطق مختلفة من السياسة والسلوك السياسي[1]. ويتقرر ما هو معروف أو غير معروف، وما يمثل جزءا من النظم العقدية وما ليس جزءا منها وفق تدفق المعلومات التي تتقرر إتاحتها، في وقت بعينه، باتجاه الشخص. وانطلاقا من فرضية أن المعلومات المتصلة بالسياسة يجري توزيعها بين الجمهور العام بالقدر نفسه من التفاوت الذي يتصف به توزيع الثروة (كونفيرس، 1962، ص 582)، فهو يمضي لافتراض أن تنظيم المواقف الأكثر تحديدا على نحو يجعلها نظما عقدية واسعة الانتشار سوف يكون أقل حضورا مع تحرك المرء «من القلة الأكثر تعقيدا باتجاه القواعد الشعبية» (ص 30). والجغرافيا السياسية عند كونفيرس هي جغرافيا «سلسلة الجبال»، أو جغرافيا «العنقود المشوش من الأهرامات» التي تظهر «حفرا تحديديا حادا وتمييزا بين العقائد، من قمة نخبوية لقمة نخبوية، وإن بقيت القواعد الجماهيرية متشابكة، بدرجة من الاستفاضة تجعل من المستحيل تحديد النقطة التي ينتهي عندها هرم ويبدأ الآخر (ص 66).

وتعكس مقاربة كونفيرس اتجاها عميق الجذور بين المشتغلين بعلم النفس السياسي إلى البحث عن نماذج قابلة للتوضيح، وللتمييز، من التفكير والسلوك السياسيَين (يسهل قياسها، وعقد المقارنات والمقابلات بينها، على سبيل المثال) وتحديدها، وتوصيفها، في إطار الوظائف المعرفية للفرد، مع تنحية النماذج الملتبسة، الأقل تحديدا، والأقل تمايزا، الناشئة عن العمليات الاجتماعية [2]. وتعبر منطقة قمة النخبة عن اهتمام (عميق) بالنظام، والتنبؤية، والقياس الدقيق، للتفكُّر السياسي والسلوك السياسي؛ أما «القاعدة» فمتروكة للخطل، والتشوش، والتحيز، والالتباس.

وفي السعي وراء العمومية، ووراء «خريطة» عادلة لتوزيع المعرفة السياسية والانخراط السياسي، فإن رؤية كونفيرس لا تترك مساحة واسعة لفكرة أن المعرفة السياسية (المعرفة الثقافية والاجتماعية) ترتبط بسياق إنتاجها، وتحتاج إلى أن يجري تمثيلها، وبناؤها، ونقلها، حتى تؤدي وظيفتها باعتبارها معرفة «مشتركة». ويمكن استكمال رؤية كونفيرس، على نحو مجد، بمقاربات سيكولوجية اجتماعية تتقاسم الاهتمامات ذاتها إزاء تنظيم وتوزيع المعرفة الاجتماعية والسياسية. ويمكن أن تمتد فكرة كونفيرس عن النظم العقدية حتى تتصل بفكرة سيرج موسكوفيسي عن «التمثيلات الاجتماعية»

(SRs)، التي تُفهم على أنها بُنى معرفية مشــتركة حــول قضايا يجري حولها الجدل في المجتمــع، وهي توجه تموقع الفرد والجماعــة، والمجتمع عند الحكم على جوانب ذات أهمية من تلك القضايا الاجتماعية[3].

العالم السياسي باعتباره نسق «تفكُّر» و«معرفة»

وفي مناسبات عديدة يقول المشتغلون بعلم النفس السياسي من الأوربيين بالطبيعة الاجتماعيــة للتفكر، وبأهمية التفكر في الحياة الاجتماعية والسياســية، ويبرهنون على ذلك. ويُنْظر إلى المجتمع على أنه يفكر مع نفسه، والأكثر أهمية أنه يفكر بنفسه. ويحيل سيرج موسكوفيسي إلى هذه الظاهرة باعتبارها «المجتمع المفكر» (موسكوفيسي، 1961، 1984). فالتفكــر ليس مجــرد خاصية جوانية للكائنات البشريــة، بل هو بعد تكويني في المجتمــع. وبمعالجة التفكير والاتصال باعتبارهما تناقضــا بين صحيحين وباعتبارهما حواريين (مثلا، بيليغ، 1996؛ ماركوفا، 2006؛ موســكوفيسي، 1984)، نجح المشــتغلون بعلــم النفس الســياسي الأوروبيون في تبيان الكيفية التي يكتســب بهــا أداء المجتمع السياسي والتاريخي لوظيفته ســمة التموقع السجالي والحواري المتواصل، إزاء أهداف ودلالات اجتماعية لها قيمتها الاجتماعية. فالناس يتفكرون، إبان سجالاتهم مع آخرين، أو مع أنفســهم. والتفكر الاجتماعي «جهد مشترك»، يجري فيه إخضاع قضايا الساعة، والعلاقات الاجتماعية، والمعرفة الاجتماعية، لرصد علائقي دقيق.

ومجــاز «المجتمع المتفكــر» يطرح إزاحة رؤيويــة، من الأيديولوجيــات والنظم العقديــة التي أقام بناها أفــراد إلى معتقدات اجتماعية، «آراء مــذرورة»«tomized opinions» (بيليــغ، 2008)، ومعرفــة تقوم على فهم مشــترك. وهــذا يطرح نقلة في الرؤية حول دراســة الفهم المشترك في ذاته، دراســة المنطقة الأقل تنوعا عند القواعد الجماهيرية لأهرامات كونفيرس التي تتداخل عند القاع. وعندما يفعل ذلك فهو يضع التفكــر الاجتماعي في لب رؤية جديدة لعملية الاتصال (بيليغ، 1987؛ موســكوفيسي، 1961؛ رومتفايت، 1968). وفكرة موسكوفيسي عن «المجتمع المتفكر» هي حركة ضد فكــرة أن «أغلبية المجتمع لا تعــدو أنها تعيد إنتاج أفكار نخبــه، وطلائعه، وتقلدها ولا شيء غير ذلك» (موســكوفيسي، 1988، ص 224). وتؤشر فكرة المجتمع المتفكر إلى تنوع طرائق إنتاج المعرفة في المجتمع، وتوصيلها، وبثها، والســجال بينها. وهي تكرس

انتقــالا من «التفكير حول العالم إلى التفكر في العــالم» (1988، ص230). والعلاقة بين النخب والكتــل الجماهيرية هي مجرد طريقة واحدة بين كثرة من الطرائق التي تدار بها المعرفة في المجتمع.

وكما قال موسكوفيسي فإن «حياتنا العامة تعج بانفجارات الأوهام، وبأيديولوجيات تخليطيــة، ومعتقــدات شــجرية» arborescent beliefs (1988، ص242). فالمعرفة الاجتماعية ليســت مركزة أو موزعة «عند القمة» فقط، فهي، بالأحرى، تمثل شبكة من العلاقات الاجتماعية، والممارســات، والمؤسســات، والجماعات المتشابكة، وتقوم عليها. وهــي تمتد عــبر متتالية تمضي من الحقائــق العلمية عند العلماء، والمعرفة السياســية المحددة عند النخب السياســية، إلى الكيفية التــي تنتج بها جماعات أخرى (من صناع الدلالات) معرفتها وتمثيلاتها (الخاصة بها).

ولا يأخذ موســكوفيسي «المجتمع المتفكر» كشيء مســلم بــه. فهو يحثنا على التفكر في طبيعة المجتمع المتفكر، وعلى استكشــاف التضمينات الإبســتمولوجية، والنظريــة، والمنهجية للتعامل مع المجتمــع باعتباره نظاما للتفكــر. فـ «المجتمع المتفكر هو المشهد الذي تتشكل فيه التمثيلات الاجتماعية، وتتأكد، وتنتشر ويجري تدويرها، والتنازع حولها، والذي تكتســب فيه التمثيلات الاجتماعية استقلالا ذاتيا، داخــل العملية. وما تشــير إليه فكرة «المجتمع المتفكر»، ضمنيــا، هو الانتقال من معالجة المعلومات إلى تخليق وإنشاء الدلالات الاجتماعية. ويُدْرس الإدراك والتفكر الاجتماعيــان، تقليديا، على أســاس التحيز، وأخطاء المحاجة، وما شــابه. ويُنظر إلى التفكر الطبيعي اليومي على أنه يعكس رؤى ســاذجة، وارتباطات موهومة، وصورا مقولبة، وخطأ، وتشوشــا، وانحيازا. وببساطة فهو يُنظر إليه على أنه لاعقلاني. هناك اســتخفاف خطير بالتفكــر الطبيعي كظاهرة جديرة بالدراســة بذاتها. وتعبر إيفانا ماركوفا (2008، ص477) عن الطبيعة المهمة والبناءة للتفكر الطبيعي بالنســبة إلى الحياة الاجتماعية:

> التفكــر الطبيعي هو التفكر في الحياة اليومية التــي تهيأ لها كل البشر. إنه التفكر الذي يســتخدم المعرفة التي تتقاســمها الجماعات الاجتماعية؛ وهو يركز على التفاعلات والعلاقات البشرية، وبالتالي فهو يتخذ أشــكالا متباينة. ولأســباب

> تعـود إلى ظـروف اجتماعية، فهو يرغـم البشر على أن يتخـذوا المواقع الخاصة بهـم ويدافعوا عنها؛ إنه التفكر الذي يقاضي الفعـل، ويقوّمه، وينتقده، ويطرح مقترحات بشأنه. ويستخدم التفكر الطبيعي المعرفة والمعتقدات التي تولدت عن خبرات ثقافية وتاريخية راسخة، ويستنبط ويستنتج بناء عليها.

ففـي أي نوع من «العوالم» نعمل نحن البشر؟ وفق موسـكوفيسي، فبوسـع المرء أن يميز بين عوالم توافقية وأخرى متجسـدة. ويماهي موسـكوفيسي (1981) العلم مع المعرفة المتجسـدة، والحيـاة اليومية مع المعرفة التوافقية[4]. وفي عالم توافقي تسـمح الوظيفـة الاتصاليـة للفكر بـ «تدفـق متواصل للمداولات بين الأشـخاص الذين تبقى آراؤهـم وأمزجتهم في انثيال دائم» (موسـكوفيسي، 1988، ص233). وتعيد المحادثات اليومية، ومجموعات التركيز التي ينشـئها السياسـيون، إنتاج عـالم توافقي. وهذا عالم يعمل بقوة الثقة، الثقة في المعلومات المتداولة وفي الناس الذين يطرحونها للتداول.

وفي المقابـل، ففي العالم المتجسـد توجد بنية ويوجد اتسـاق جرى التيقن منه في المعرفة الاجتماعية (خاصة ما يتصل بالناس، والأحداث، وما شابه). فالمعلومات تنظم في شـكل إطار تمثيلي «موحد». والقواعد التقليدية لإنتاج المعلومات وتداولها هي قواعد موثـوق بها، وما ينبثق عن العـوالم المحققة يتعين أن ينصاع لمـا اتُّفق عليه من طرق تقليدية، وتدابير مقررة ومقولات معرفية[5].

التمثيلات الاجتماعية: نظرية عن الاتصال الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية

صاغت نظرية التمثيلات الاجتماعية (SRT)[*]، على مدى السنوات الخمسين الأخيرة، وغالبـا في أوروبا، نظرية لعمليات الاتصال الاجتماعـي، والمعرفة الاجتماعية، والتحول الاجتماعي (جوفتشـيلوفيتش، 2007؛ ماركوفـا، 2000). ونظرية التمثيلات الاجتماعية هي مقاربة بنيوية تبدأ مع، ومن «العلاقة بين الإدراك الفردي، والإدراك «الاجتماعي»، (أي المشـترك على المسـتوى الاجتماعي من معرفة، وأيديولوجية، ومعتقدات، وخلافه) وموضـوع للمعرفة الاجتماعية (ماركوفـا، 2000، ص 433 - 434). ومن منظور كهذا، فإن «التمثيل» ليس مرآة أو انعكاسـا لموضوع اجتماعي، بل هو بالأحرى عملية إعادة

(*) Social Representation Theory.

بنـــاء وخلق. وهو يتضمن كلا من إعادة بناء معرفة يجري اقتســامها اجتماعيا (ثقافيا، وتاريخيا) وتخليقها وابتكارها في نشاط الفرد (2000 ص433 - 434).

وتتجــاوز نظريــة التمثيــلات الاجتماعيــة في حركتهــا نوعين من الإبســتمولوجيا الإســتاتية، باقتراح إبستمولوجيا دينامية وحوارية: الإبســتمولوجيات الفردانية، حيث يُعــوّل على العلاقة بــين العارف (من حيــث التمثيلات الجوانيــة للظاهرة) وموضوع المعرفة؛ وثانيا، إبستمولوجيات جمعية تهتم بالعلاقة بين التمثيلات الجمعية، باعتبارها حقائق اجتماعية، وموضوع المعرفة. وعلى رغم أن أفكار موسكوفيسي الأولى استلهمت فكــرة دوركايم عــن «التمثيلات الجمعيــة»، فنظرية التمثيــلات الاجتماعية المعاصرة تعمل وفق افتراض يقوم على دراسة الفهم المشترك بذاته، والعلاقات بين ثالوث نظرية المعرفة (الأنا – البديل – الموضوع) (انظر أيضا ماركوفا، 2000). وقد روج موسكوفيسي للانتقال من «التمثيلات كوسيلة للتعرف على الأشياء إلى التمثيلات كوسيلة لتشييد بنية الواقع». وتتطلب دراسة مناظرات، واختلافات، وحوارات الحياة الاجتماعية والسياسية، واستكشاف التشظي المتفاقم للمعرفة و«الذات» العارفة جهازا إبستمولوجيا، ونظريا، وإمبيريقيا جديدا. وفي قلب هذا الجهاز فكرة التمثيلات الاجتماعية.

ويتصــف تاريخ مفهــوم «التمثيــلات الاجتماعية» وتحولاتها بتعقيــد يحول دون اختزالها في تعريف واحد. ووفق موسكوفيسي، فنظرية التمثيلات الاجتماعية تستهدف كشــف الغطاء عن الروابط الحميمة التي «توحد الســيكولوجيا البشرية مع المســائل الاجتماعية والثقافية المعاصرة» (موســكوفيسي، 1998، ص 241). ولا تختلف صياغات موســكوفيسي عن تعريفات أخرى يستخدمها المشتغلون بعلم النفس السياسي لدراسة الميكانيزمــات التــي «توحــد» علم النفس مــع القضايــا والعمليات السياســية. لكن موســكوفيسي لا يتوقف عند العلاقة. فهو يتساءل: هل يكون وصفنا لهذه العلاقة نقدا أم مجرد إعادة إنتاج للنظام العلمي، الاجتماعي، السياسي القائم؟ وسؤال موسكوفيسي هو ســؤال عميق، ســؤال لا يحتاج مجرد إجابة، بل هو، بالأحرى، يحتاج تدبرا عميقا: يتعين أن نتساءل عن هدف المجتمع العلمي، ما هو، هل هو مساندة النظام الاجتماعي أم نقده؟ هل هو تأمله أم تغييره؟ (موسكوفيسي، 1972، ص 23).

وقد سعت نظرية التمثيلات الاجتماعية إلى أن تكون انعكاسا لبعض ما وقع تحديده والاتفاق عليه من وظائف اجتماعية للتمثيلات المتصلة بممارسات وخطابات اجتماعية:

«تأسـيس واقع اجتماعي ونظم اجتماعية، مُشـغّل التحولات السياسـية والاجتماعية، والتوسـط الرمزي لتحقيق اسـتدامة الهوية الاجتماعية والرابطـة الاجتماعية، وصوغ الحساسـيات والممارسـات في الثقافة الجماهيرية (جودوليـه 2008، ص 415)[*]. وقد استُخدمت نظرية التمثيلات الاجتماعية في دراسة عدد من الظواهر الاجتماعية: الموقف العـام من التحليل النفسي في فرنسـا في خمسـينيات القرن العشرين (موسـكوفيسي، 1961، 2008)، فهم الجمهور للعلم (باور وغاسـكيل، 1999)، تفاسـير الصحة والمرض وفق المفهومات المشـتركة (هيرزليتش، 1973؛ جودوليه [1989] 1991، جُوف، 2002)[**]، المخاطرة (جـوف، 2003)، المعرفة والمجالات العامة (جوفتشـيلوفيتش، 2007)، البيولوجيا الحيوية الحديثة (باور وغاسـكيل، 2008)، الهويات الاجتماعية والتمثيلات الاجتماعيـة للجندر (دوفـين، 2001)[***]، المجتمع والتمثيـلات الاجتماعية (هووارث 2006)[****]، حقـوق الإنسـان (دوازوسـتايركليه، 2002؛ دواز وآخـرون 1993؛ دواز وآخرون 1999).

ومـع الوقت، صـارت التمثيلات الاجتماعية يُنْظر إليهـا باعتبارها «تنظيما عقلانيا وديناميـا للمعرفة واللغة القائمتين على «فهم» مشـترك» (ماركوفـا، 2000، ص430). وبالنسـبة إلى موسـكوفيسي، فالتمثيـلات الاجتماعيـة هي تفاسـير صيغت على نحو جمعـي لظواهر غير مألوفة ومركبة، لتحول هذه الظواهر إلى شـكل مألوف وبسـيط (موسـكوفيسي، 1988)، وهي تخـص «محتوى التفكر اليومي ومخـزون الأفكار الذي يسـبغ التساوق على معتقداتنا الدينية، وعلى أفكارنا السياسية، والصلات التي نخلقها، على نحو تلقائي ونحن نتنفس (1988، ص 214). وبالنسـبة إلى باور وغاسكيل (1999) فهي فضاء بيني، وسيط يربط بين الأشياء، والذوات، والأنشطة (ص 167)[6].

وفي إطـار نظريـة التمثيلات الاجتماعية، فـإن فكرة «التمثيـلات» لها توجه مزدوج: فردي واجتماعي – ثقافي. لكن هذا لا يعني أن التمثيلات الاجتماعية هي مجرد ظاهرة إدراكية (تشبه إلى حد ما رسوما بيانية أو سيناريوهات) بل بالأحرى

(*) Denise Jodelet أستاذة علم النفس الاجتماعي بمعهد الدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة بباريس.

(**) Claudine Herzlich مؤلفة فرنسـية في موضوعات «الصحة والذات من منظور علم الاجتماع» وRosalind Joffe رئيسة ومؤسسة سيكوتش للتدريب على التعايش المثمر مع مرض مزمن.

(***) Gerard Duveen (1951 - 2008) أستاذ علم الاجتماع بجامعة كيمبردج.

(****) Howarth Caroline أستاذة بمعهد علم النفس الاجتماعي بجامعة لندن.

لها دور تؤديه، وهو دور إدراكي - واقعي - مؤسس لممارسات. وكما أثبت الباحثون في التمثيلات الاجتماعية، فـ«التمثيلات حاضرة بقوة في ممارسات اجتماعية معينة، عند تأسيس الهويات والدفاع عنها ضد خطر «الآخر» « (هووارث، 2006، ص73). ويظهر تحليل جودوليــه ([1989]1991) للتصورات وردود الفعل إزاء «الجنون» في المجتمع الفرنسي، وتحليل جوف (2002) للمخاطر والتمثيلات الاجتماعية حول الإيــدز كيف أن التهميش والإقصاء هما نواتج لممارســات اجتماعية، تســتند إلى تمثيــلات اجتماعية للآخر («المجنون» و«مريض الإيدز»)، وتبين دراســة جودوليه كيــف أن التمثيــلات الاجتماعيــة للجنــون، باعتبــاره معديا، تحكم الممارســات الاجتماعية: الأكل، والاغتسال، والتلامس الجسدي. وفي موقف أكثر راديكالية يقال إن التمثيلات الاجتماعية لا تؤثر فقط في الفعل الاجتماعي والممارسات الاجتماعية، بل هي بالأحرى بانية ومؤسســة لممارســات اجتماعية، تســتخدم كأدوات توجيه للفعل في العالم وإزاء العالم (هووارث، 2006)[7].

الاتصال والهوية والمجتمع

كيف تأتى أن تتركز المعاني المتعددة للحياة الاجتماعية في صور ندعوها التمثيلات الاجتماعيــة؟ لكي يفهــم المرء هذه العملية فهو بحاجــة إلى أن يبدأ بمفهوم للحياة الاجتماعيــة يعتبر أنها نُظِّمت كحوار جدالي مع النفــس ومع الآخرين، مع مركزية الاتصــال والعلاقات الاجتماعية (بيليغ 1996؛ غيلســبي وآخــرون، 2008؛ هووارث 2010؛ جوفتشــيلوفيتش، 2008، 2010). فالحقيقة الاجتماعية والسياسية لا بد من إنتاجهــا كبنية ولا بد مــن نقلها بالاتصال. واللغة مهيمنة عــلى الحياة الاجتماعية، وهي الوسيط الذي تتشــكل به وعبره العلاقات الاجتماعية، والدلالات الاجتماعية، والتمثيــلات الاجتماعية. والمقابــلات الاتصالية، والإســتراتيجيات والأنماط الاتصالية تتبــادل الاعتماد مع التفكــر الاجتماعي. فهي تتكون عــبر التفكر الاجتماعي وهي ذاتها تحوّل التفكر الاجتماعي (ماركوفا، 2000، ص 451).

و«الكيفية التي تنتج بها الأنماط الاتصالية المختلفة نظما تمثيلية مختلفة» لها أهمية مركزية بالنســبة إلى نظِرية التمثيلات الاجتماعية (جوفتشيلوفيتش، 2007، ص46). وقد كـان هذا هـو التوجـه البذري عند موســكوفيسي (1961، 2008) في

La Psychoanalyse: son image et son public[*]. وقــد حــاول أن يبين كيف نظرت الجماعات الاجتماعية/ الأوســاط الاجتماعية المختلفة (الكاثوليك والشيوعيون) إلى التحليل النفسي، وكيف تعاملت معه صحافة الطبقة المتوسطة الحضرية في فرنسا في خمسينيات القرن العشرين. وكانت الرؤى الرئيسية عند موسكوفيسي تشير إلى أنه لكي يُفهــم التحليل النفسي فقد تعين عليه أن يتحول من شيء غير مألوف إلى شيء مألوف. وقد أحال موسكوفيسي إلى الربط anchoring والتجسيد objectification باعتبارهما العمليتــين الإدراكيتين اللتــين أُنجز عبرهما ترويــض علم النفس. وعلى ســبيل المثال، فالصــورة المجــردة والغريبة لـ «المحلـل النفسي» جرى النزول بها إلى مســتوى الفئات والصــور المعتادة للكاهن والطبيب، التــي قامت بدور الرابط. وباســتخدام المجازات وغيرها مــن الخصوصيات اللغوية للتحليل النفسي جرى تجســيد التحليل النفسي؛ أي جرى تحويله من مجموعة تصورات مجردة (ليبيدو، كبت) إلى خبرات ملموسة.

وفي عملية التمثيل، اســتوعب «الفهم المشترك» دلالات العلم المجرد وامتلكها. وقد أثبت موســكوفيسي أن العمليات الاتصالية مثل الذيوع diffusion، والترويج، والبروباغاندا هي أمور بالغة الأهمية بالنســبة إلى الاســتجابات الشديدة الاختلاف للتحليــل النفسي. وقد وُصف الذيوع بأنه إســتراتيجية اتصاليــة تناط الأهمية فيها بالآراء والــدلالات التي لدى جمهور المتلقين (وكانت هذه هي الحال بالنســبة إلى التوزيع الواســع النطاق للصحف التي طرحت وجهات نظر الطبقات الوســطى في الحــضر). وكان الهدف هو مجــرد الإبلاغ، وكانت المحصلة صــورة للتحليل النفسي تتسم بالتعاطف، مصدرها وسط اجتماعي مطلع على التطورات الجديدة في العلم. أما الترويج فكان الإســتراتيجية الاتصالية المستخدمة أساسا في الكنيسة الكاثوليكية التــي كانت ترمي إلى الترويــج لرؤيتها للعالم ومناهضة كل رؤية للعالم من شــأنها تحدي النظام العقدي الخاص بها. وكانت مهمة الترويج هي احتواء النظم المعرفية البديلة. وأعيد تقديم التحليل النفسي على أســاس مــن المعتقدات الدينية والصور الدينية التي لا تتصادم مع الدوغما المقبولة لدى الكنيســة. وتمثلت البروباغاندا في الإســتراتيجية الاتصالية التي تبناها الوسط الاجتماعي الشيوعي لطرح صورة للعالم ترفــض التحليل النفسي باعتباره منافســا مشروعا للنظام العقدي. وعبر اســتخدام

(*) التحليل النفسي: صورته وجمهوره (1961).

عبارات وشعارات وغير ذلك من المخزون جرى اعتبار التحليل النفسي «علما أمريكيا إمبرياليا» وغريبا على القيم الفرنسية[8].

والتمثيلات الاجتماعية تنشأ في عمليات الاتصال وفي الوقت ذاته فهي تنتقل كنص وكحديث. ويمكن استخدامها كوسيلة اتصال، وكذلك كموضوعات للمحادثة، والمناظرة، وما شابه (غيلسبي، 2008). وعلى سبيل المثال، فقد أظهرت دراسات تمثيلات جماعات الأقلية كيف أن التمثيلات، السالبة غالبا، تستخدم وسيلة للاتصال وكذلك كموضوعات للنقاش، والمناظرة والمحاجة.

ويمكـن فهـم العرقيـة والتحامل البالـغ، باعتبارهـما «نظامين تمثيليـين» يجري فيهـما تفعيل السـيطرة وعلاقات القوة غـير المتكافئة، عبر عدد متنـوع من بُنى عن الناس، والنوازع، والممارسـات، وما شـابه (هووارث[*]، 2006؛ تيليغا، 2005). والغرض التمثيـلي الرئيـسي، والتأثير الأيديولوجـي للعرقية هو فصل الآخـر، وإقصاؤه معنويا، ونزع الشـخصية، وفي الحالات القصوى، نـزع البشرية عنه (تيليغا، 2007). وكما يقول موسـكوفيسي (2011) فإن «أوضح الملامـح المميزة للأقلية هو لب تمثيلها» (ص 454). وفي حالة شـعب الغجر/ الروما، وهو إحدى أكبر جماعات الأقلية في أوروبا، فإن «اللب المجـازي»، أي لب صورتهـم لدى الآخرين، جرى تضبيطه على أسـاس تيمة المرتحل / المقيم (موسـكوفيسي، 2011). وتؤدي تيمـة المرتحل / المقيم دور إطار منظم للتمثيل الاجتماعي لشـعب الروما، والتفكر اليومي حول من هم الروما، وكيف يتصرفون، وما شـابه. فتيمة المرتحل / المقيم هي، في آن معا، «نواة اللب» لتمثيل اجتماعي سـالب، وهي أيضا دليل إرشادي نافع، أداة توجيهية للإبحار عبر الجغرافيا الاجتماعية للعلاقات بـين الجماعـات. ويكثف البعد المرتحـل / المقيم وفرة من المعـارف الاجتماعية حول الروما. وفي التفكر اليومي فإن التيمة الأساسـية للمرتحل مقابل المقيم ترتبط بدلالات اجتماعيـة أخرى: النظافة مقابل القذارة، أسـلوب عيش في العالم، نزوع (مسـبق) إلى التصرف على نحو معين، وهلم جرا.

وتعمل كل هذه العناصر معا، لتصوغ تمثيلا اجتماعيا بالغ التحديد والسـلبية عن الروما (موسـكوفيسي، وبيريـز، 1997، 2005؛ تيليغـا، 2005). ودور هذا التمثيل هو تشويه وحجب الحيوات الحقيقية والتحديات التي تواجه بها الروما. ودورها هو زيادة

(*) Caroline Howarth أستاذة علم النفس الاجتماعي بمدرسة لندن للاقتصاد.

السيطرة على الروما من قبل جماعات الأغلبية. وعندما تؤدي التمثيلات هذه الوظائف فإنهـا «تصبـح أيديولوجيـة» (جوفتشـيلوفيتش، 2007، ص 114). والعرقية، كتمثيل اجتماعي، تصور التفاوت في مسـتويات القوة باعتبـاره «طبيعيا»، وتعمل على حجب «الواقع» الفعلي للعرقية وما يترتب عليها.

وتبين أعمال كارولين هووارث (2004، 2006) حول التمثيلات والاختلافات المعرقنة، كما يجري تفعيلها بالنسبة إلى قضايا الإقصاء في المدارس، كيف أن صغار التلاميذ السود في المدارس البريطانية يمكنهم تأسـيس التمثيلات الخاصة بهم لما تعتبره المدرسة سلوكا، «مثيرا للمتاعب»، خصوصا ذلك الذي ينشـأ عن التصنيف العرقي «أسـود». فبوسـع التلاميذ ذكر هذه التمثيلات بالوصف، أو اسـتخدام هذه التمثيلات، تحديدا، على نحو نشـط لمقاومة محاولات إقصائهم من قبل المدرسة. وبوسـعهم أن يخبروا الباحث، أو مدرسـيهم، أو آباءهم في البيت بأن «التمثيـلات المعرقنة» لما هم عليه ولما هو متوقع (أحيانا) منهم عمله، هي، تحديدا، ما يحكم الطريقة التي يعاملون بها في المدرسة.

وتشـير هووارث إلى إدراك سـياسي معين لدى السـود الصغار. فهم يظهرون وعيا بوجود التمثيلات المعرقنة ولدورها كأدوات مؤسسية ورمزية لدى المدرسة. وهذا الوعي بالعمليات السياسية في المدرسة هو الذي يسمح لهم بأن يتبينوا ما يترتب على أفعالهم وأفعال الآخريـن، وأن يفهموه، ويتكيفـوا معه. وحجة هـووارث مقنعة، فالتمثيلات الاجتماعيـة (المعرقنة) هي أدوات خطابية ورمزية في أيدي المدارس والتلاميذ السـود الصغار، في آن معا. فهي ليسـت أشـياء سـاكنة (هووارث، 2006)، بل هـي، بالأحرى، وسـائل سياسية يمكن بها للمرء أن يقاوم، أو يرفض مجموعة من الممارسات المؤسسية التي يمكن أن تسـفر عن صور مختلفة للذات، أو معاملة غير عادلة، أو الأسـوأ من كل هذا، عن إقصاء مؤقت أو دائم. فالتمثيلات المعرقنة تفعل الاعتراف بالبيئة الاجتماعية والسياسية (وهو في هذه الحالة متصل بالإقصاء المدرسي)، وتسهّل التوصل لفهم أعمق للبيئة باعتبارها «نظاما معرفيا، يشـتمل على الهويـة الذاتية، وتمثيل الذات، والكيفية التي تمضي بها عملية الإقصاء، وكيف يمكن لها أن تؤثر في الأشخاص ذوي الصلة.

التمثيـلات الاجتماعيـة هـي قضايـا اتصـال حيـة، بالنسـبة إلى الفاعلين الاجتماعيين، وللمؤسسات، والمجتمعات. وهي تنقل وتكرس الهويات الاجتماعية واهتمامات المجتمع.

وتبين الدراسة البذرية عند جودوليه ([1989]1991) عن التمثيلات الاجتماعية للجنون، في المجتمع الريفي الصغير في إيناي لوشاتو Ainay - le – Chateau الفرنسية، كيف أن الانتماء والمعرفة وجهان للعملة ذاتها؛ فليس بوسع المرء أن يفهم أحدهما بمعزل عن الآخر. وقد وثّقت جودوليه بعض القضايا التي تنشأ عندما يواجه مجتمع ما برنامجا لـ «الاحتواء الاجتماعي» للأشخاص المختلين عقليا في المجتمع. ومن خلال هذا العمل بينت كيف أن الصحة والمرض هما نظام تأويلي، وبينت أهمية وجود إطار تأويلي عام تتأسس عليه معرفتنا الثقافية المكتسبة اجتماعيا وممارسات المجتمعات (جوف، 2002). وحتى يتسنى للمجتمع قبول «الاختلاف»، فإن «غير المألوف» (المرض العقلي) يتطلب شرحا ويحتاج إلى أن يجري تحويله إلى شيء «مألوف». وقد أوضحت جودوليه كيف يؤثر تمثيل اجتماعي للجنون، يحتوي أفكارا عن العدوى، والصحة العامة، والمرض، والآخرية otherness، والنظريات الشائعة بين العامة عن أصول الخبال، وتمثيلات لعناصر مختلفة داخل الشخص (المخ، الجسد، الأعصاب)، في الطريقة التي يتصرف بها المجتمع (احتواء وإقصاء) إزاء المريض عقليا.

وفي دراسة لها، عن التمثيلات الاجتماعية لجماعة من المحرومين في لندن، تبين هووارث كيف أن التمثيلات المختلفة للذات وللجماعة (أي تلك التمثيلات التي تصور الناس من ذلك الحي باعتبارهم مجرمين، وجانحين، ومصدر تهديد، مقابل تلك التمثيلات التي تصورهم بصور أفضل؛ تلك التمثيلات التي تنشأ خارج المجتمع، مقابل التصورات الذاتية عن الذات والجماعة) يمكن أن تتنافس وتتطور في فضاء جدالي (هووارث، 2006، وانظر أيضا هووارث، 2002). والقضايا التي اشتبكت معها هووارث تجد تعبيرا واضحا عنها عند جوفتشيلوفيتش، عندما تذهب إلى أنه «قبل أن يتيسر لنا أن نفكر في أننا نمتلك معرفة نكون قد انتمينا، بالفعل: فالانتماء، لا المعرفة، هو مبدأ كل شيء» (2007 ص48).

وبفضل رؤى جودوليه وهوورث فهناك الآن اتفاق راسخ على أن التمثيلات لا وجود لها خارج «مشروع، أو سياق براغماتي، لجماعة اجتماعية تكون التمثيلات فيها مفهومة» (باور وغاسكيل، 1999، ص168). وبالتركيز على الاتصال والهوية تتضح مرونة المعرفة الاجتماعية وارتباطاتها بالهوية الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. ويمكن لمجموعة متنوعة من السلوكيات الاجتماعية والسياسية التي توجهها ديناميات متنوعة

(التعاون مقابل الـصراع، علاقات القوة المتماثلة مقابل علاقات القوة غير المتماثلة) أن تسـفر عن تكوُّن أنماط مختلفة من المعرفة الاجتماعية والسياسـية، كما يمكن أن تؤكد عددا متنوعا من الهويات الاجتماعية (انظر أيضا الفصل الخامس).

البحث في المعرفة السياسية في الحياة اليومية

كيف للناس أن يفهموا أشياء لا يملكون خبرة مباشرة بها وأشياء أو ظواهر مجردة، وغريبة، وغير مألوفة لهم؟ يفعلون ذلك بتكوين تمثيلات اجتماعية للاسـتخدام اليومي. فالمجازات، والنظريات، والدلالات الرمزيـة، التي تلحق بأحدث تطورات العلم، والمخ، والاقتصاد، والحواسـيب «يجري دمجها في طرائق الحياة اليومية لفعل الأشياء [وللكلام عن الأشـياء] وهي تشكل المحيط الاجتماعي الذي نتفاعل في إطاره» (1988، ص216). لكن ما الذي يجعل نظرية التمثيلات الاجتماعية نظرية في المعرفة الاجتماعية؟ بالنسبة إلى جوفتيلوفيتـش (2007) فإن ما يجعلها كذلك هو تصور المعرفة باعتبارها «جمعية وتشـكيلية، دينامية ودائمة التجلي كشـكل قادر على إظهـار عقلانيات تتعدد وفقا لما يتطلبه تنوع لا ينتهي من الحالات المميزة للخبرة الإنسانية» (ص70).

وتطـرح نظرية التمثيلات الاجتماعية إطارا لفهم حشـد وتنظيم المعرفة في الحيـاة اليومية. وهذا الحشـد والتنظيم ترفده «مـوارد متنوعة، وينطوي على اهتمامـات متعددة، ويوضح أن لا أحد يفكر وحده» (باور وغاسـكيل، 2008، 344). وتقوم عمليات الحشـد والتنظيم على سلسـلة من المبـادئ الأولية، إن شـئت تسـميتها كذلك. أولها، أن المعرفة نوع من الفعـل الاجتماعي. وثانيها، أن كل معرفـة اجتماعية (وبالتالي سياسـية) هي تعبير عن عـوالم حياة ذاتية، وليسـت انعكاسـا أو تصويرا لها. فالتمثيلات الاجتماعية ليسـت نسخا عقلية لميكانيزمات جوانية مـا أو لواقع خارجي. وثالثها، أن المعرفة الاجتماعية وثيقة الارتبـاط بالعلاقات بين الناس، والمجتمعات، والممارسـات. ورابعها، أن أشـكالا مختلفة من المعرفة الاجتماعية (عند النخب وعند الكتل الجماهيرية، والعلمية منها والقائمة على مفاهيم شـائعة، وما شـابه) يصوغ بعضهـا بعضا، مع أدائها لوظائـف اجتماعية مختلفة واسـتجابتها لمشروعات هويـة فردية ومجتمعية مختلفة، وصوغها لهذه المشروعات[9].

وأكثر ما يهتم به المشـتغلون بعلم النفس السـياسي المعنيون بالمعرفة الاجتماعية، وبالمعرفة السياسـية بالخصوص، هو كيفية قياس هذه المعرفة، وكيفية تفسير وجودها أو عـدم وجودها، موضوعيا. ويسـود الاعتقاد بأن الطريقـة الوحيدة لذلك هي بنزع المعرفـة الاجتماعية والسياسـية من محيطها الاتصالي الاجتماعي. وعلى سـبيل المثال، فإن زوللر يذهب إلى أنه «مع التسـليم بأن المعرفة السياسـية هي أفضل مقياس متاح للوعي السياسي، تبقى هناك أسـئلة عديدة حول كيفية القياس الأفضل للمعرفة ذاتها »([1992] 2005، ص 336). وبالنسـبة إلى المشتغلين بعلم النفس السياسي المهتمين بـ «قياس» التوجهات السياسـية والمعرفة السياسية، فهناك منهج جرى تجريبه واختباره. خذ على سبيل المثال وصفة كونفيرس (2006، ب ص 304):

> خذ نصف دزينة من بنود كهذه، ويستحسن أن تكون معها خلطة طيبة من الأسـئلة السهلة والصعبة، وسوف يكون بوسـعك الاطمئنان إلى أن لديك قياسـا بالغ الإحكام، من النوع الذي يضمـن أن يجعل أولئك الذين يحصلون عـلى درجـات ممتازة مختلفـين تماما عن أصحـاب الرصيد المتدني. وسـوف يكونون أقرب كثيرا إلى احتمال تفهم الإحالات الأيديولوجية، وإلى الربط الذكي بين الحقائق السياسـية، وإظهار توجهات سياسية أكثر استقرارا. وطبيعي أنك إن اسـتطعت أن تؤمن من عشرة إلى عشرين من هذه البنود فسـوف يكون هذا أفضل، لجهة إحكام القياس.

وإن اتُّبعت «الوصفة» حرفيا، فسـوف تكون النتيجة مُحْكمة وسوف تسمح بعقد مقارنـات، والتوصـل لخلاصات سـببية. و«وصفة» كونفيرس هي أقـرب إلى أن تكون وصفة لدراسـة (وتخليق) عالم سياسي غير مجسـد وطريقة فريدة، أحادية التوجه، في المعرفـة. وإذا افترضنا وجـود طريقة واحدة فقط للمعرفة، وهي طريقة سـتكون، في المجتمعات الرأسـمالية المتقدمة المعاصرة، معرفة مرتبطة بالعلم، ومتخصصة وتقنية، معرفة نخبوية، فإن الدراسـة الاسـتقصائية للمعرفة السياسـية وللتمثيلات السياسية تصبـح تدريبا على إعادة إنتاج النظام (النخبوي) القائـم، أو مقارنة الجديد والطارئ، بالمعياري، بالنموذجي، الذي لا يرقى إليه الجدال. وبمجرد اتباع «وصفات» القياس فإن المرء يخاطر بالتقليل من قدر التركيب المميز للمعرفة السياسـية والتمثيلات السياسية، وكذلك الإمكانات السـجالية الثرية والمتعددة المسالك الضاربة بجذورها في النشاطات

الاجتماعيــة، والثقافية، والخطابية، التــي يفعّلها الناس العاديون إبــان تفاعلاتهم مع بيئاتهم الاجتماعية والسياسية.

والمناظــرات حول أفضــل الطرق لقيــاس المعرفة السياســية (على ســبيل المثال، الاختبــارات العامة للمعرفة السياســية مقابل الإجراءات الأكثر تحديــدا) تغيب عنها طبيعة المعرفة السياســية، وأصولها، وارتباطاتها بالمجتمع، والتاريخ والهوية الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية والسياســية الأوســع. وتســتتبع دراســة المعرفة السياسية فهم «كيفية إنتاج معرفة جديدة وكيفية إدخالها في النســيج الاجتماعي» (جوفتشيلوفيتش، 2007، ص 44) وكيفية الاســتمرار في إنتاجها، وتحويلها في العلاقات الاجتماعية وكجزء منها. وليست دراسة المعرفة الاجتماعية والسياسية هي وضع قوائم بالأشياء التي تتألف منها، ولا هي توصيف العمليات الإدراكية والعاطفية التي تكمن وراءها، ولا هي نتاج تنظيم دقيق للأســئلة في عمليات المســح. فهي، بالأحرى، تشــتمل على دراســة كيفية التعبير عن العوالم المعيشــة الذاتية والبَيْذاتية في تفاعلات اجتماعية وعلاقات اجتماعية هي أساس إنتاج المعرفة، وإعادة إنتاجها، وتحويلها، وكيف تصوغ هذه العوالم المعيشة الهويات، للذات، وللآخر، وللمجتمع، وكيف تستخدم للفعل في العالم وبالعالم.

وما يحتاج إلى أن يُدرس ليس المعرفة السياسية في ذاتها بل نظم المعرفة، والتمثيلات الاجتماعيــة للمعرفة، وهي التي تتغير، وتتحــول، وهي تنتقل من محيط إنتاجها لتعُمّ بيئــات مختلفة. ويتعين أن تتركز الدراســة على الكيفية التي يفكــر بها أفراد معينون ومجتمعات معينة حول العالم الســياسي الخاص بهم، وكيــف يكون للتفكر ذاته إطار من «الأفــكار، والتمثيلات، والمعتقدات الجمعية التي ترســم آفاق جماعة من الناس» (جوفتشيلوفيتش، 2007، ص 41).

والمعرفة السياســية ليســت، ببســاطة، مســتقرة في عقول المواطنــين، والناخبين العاديين، وما شــابه، جاهزة للتحصيل عبر استطلاعات الرأي. فالصورة الضمنية للعارف المدرك (المنعزل) تعيد إنتاج بحث المشــتغلين بعلم النفس الســياسي عن صنف مثالي من المعرفة السياســية. ويكشــف الوعي السياسي الراقي عن التطابق بين حقائق وقيم السياســة، والمدركات والمعتقدات الفردية. ويكشف الوعي السياسي المتدني عن غياب هذا التطابق. وهذه رؤية تفصل الفاعل الســياسي عــن محيطه، أو محيطها فلا يجب التهوين من شــأن المعرفة المحليــة والمتمركزة على ذاتها الفرديــة بالقضايا الاجتماعية

والسياسية، ببساطة، أو تصنيفها باعتبارها جهلا، أو تشويها، أو خطأ أو افتقارا للعمق، أو افتقــارا للتبصر فيما يخص «الإحالات الأيديولوجية» والمشــهد الســياسي[10]. وليس الأفــراد، والجماعات الاجتماعيــة، والمجتمعات، مجرد أوان «تترقــب أن يملأها الخبراء بالمعرفة والممارســات الراقية»: إنهم الذوات الأيديولوجية النشطة (بيليغ، 1991)؛ فهم يفكرون لأنفســهم ومع الآخرين. وإذا تصادف أن أشــكال التفكر عندهم لا تناســب مشروعات ونماذج المشتغلين بعلم النفس السياسي أو النخب السياسية المحركة للقضايا السياســية، فلا يعني هذا أن استنتاجاتهم وتفكرهم غير صحيحين في ذاتهما. وبالنسبة إلى أغلبيــة الفاعلين السياســيين، أولئــك الذين يموقعهم كونفــيرس باعتبارهم القواعد الشعبية «المشوشة»، فإن المجتمع، والسياسة، والدلالات السياسية هي، بالحقيقة، نظم «معرفة» و«تفكر»، مستقرة، ومتنقلة، مركز وهامش، في آن معا.

تمثيلات الشأن السياسي: بُنى المقولات السياسية

إحدى طرائق فهم الأفراد، والجماعات، والمجتمعات لثقافتهم السياســية ودراستها تكون عبر إقامة الروابط بين المعرفة السياسية وبين دلالة المقولات/ المفهومات السياسية. وتقرير دلالات المقولات السياســية له القدرة على تَقْنِية «الفكر والفعل السياســيين في اتجاهات معينة» (كونولي، 1993، ص1).

ولكي يدرس المرء المعرفة السياسية والثقافة والممارسات السياسية لمجتمع معين يتعين عليه أن يعرف أو «يعيد طرح» المقولات السياسية، وأن يربطها بشبكة أوسع من المفهومات والممارســات السياســية، وبلغة وثقافة ذلــك المجتمع. وفوق ذلك، فالمــرء بحاجة إلى أن يفهم ما تعنيه المقولات السياســية للناس العاديين. فمقولات سياســية مثل «الثورة»، و«الحرب»، و«الديموقراطيــة»، و«الديكتاتورية» و«حقوق الإنســان»، و«الثقة» وما شابه، تنطوي على ثروة من الدلالات الرمزية والاجتماعية، وتكثفها. فهذه المقولات لا تطلع علينا بلافتات معلقة على ظهورها، ولا هي موضع تعريف مقبول عالميا.

وعلى ســبيل المثال، فمن الطرق التي شاعت بين النخب والناس العاديين في أوروبا الشرقية عندما حاولوا تفهم ثورات 1989 إعادة تمثل الأحداث باســتخدام سلســلة من التداعيات المرتبطة بعناصر مألوفة («الثورة»، كرمز ســياسي مجرد، له تاريخه الخاص)

وغير مألوفة (ما «وقع» بالفعل في 1989). وبالإحالة إلى المفهوم الاجتماعي والسـياسي للثورة، يلاحظ بيوتر شتومبكا (1994) أن المفهوم ينتمي إلى خطاب مجتمعي، وكذلك، وفي الوقت ذاته، إلى خطاب سوسـيولوجي. وعلى مستوى الخطاب المجتمعي، فالفهم المشترك يتشبع به: فهو «يتطور ليصبح صورة مركبة مثقلة بتقويمات والتزامات عاطفية، يمكن تسـميتها «خرافة الثورة» (ص 302). وعلى مستوى الخطاب السوسيولوجي، فهو «يتطور ليصبح بنية نظرية مركبة، تؤسس افتراضات تفسيرية. وعادة ما تسمى «نظرية الثورة» (شتومبكا، 1994، ص 302). وكلا المعنيين، المجتمعي والعلمي، معتمدان لدى أعضاء المجتمع بوصفهما موارد لربط وتجسيد دلالة المقولات الاجتماعية والسياسية.

ويجدر بنا أن نشـير هنا إلى أنـه في التقارير التي نقلت أحـداث الأيام الأولى من موجـات الاحتجاج الثوريـة في العالم العـربي في 2010، لم يكن خارجـا على المألـوف، بالنسـبة إلى الصحافيين البريطانيـين، أن يقارنوا مـا كـان يحـدث في ميـدان التحـرير في القاهـرة بما حـدث في 1989 في ميـدان الجامعة في بوخارسـت. فأدت الثورة المألوفة (الرومانية) دور الروابط لفهم النضال من أجل الحرية في العالم العربي.

وتطرح بيئات سياسـية أخرى أمثلة يمكن فيها للارتـدادات إلى الدلالات المألوفة جعل غـير المألوف مألوفا. خذ، مثـلا، الحرب، الظاهرة السياسـية المعاصرة الكونية الانتشـار. إن محتوى التمثيـلات المتصلة بالحرب في العراق وبصدام كشـف/ كثف في تيمات «الحرب على الإرهاب» و«أسـلحة الدمار الشـامل» مجموعة الممارسـات المطلوبـة للحد من خطرٍ تَمَثَّل في عدو «متخيـل». فالعودة إلى دلالات مألوفة وصور مألوفة من حروب أمريكية وصراعات سابقة في المنطقة سهلت تأسيس حالة توصف بالمشروعيـة لحـرب أخرى. وبالكلام على «صدام المتسـلط» جرى ربط «الحرب على صدام» بمشروع الولايات المتحدة لحماية حقوق الإنسان في الخارج، وبأفكار ومشاعر تتصل بذلك. والكيفية التي تتخلق بها التمثيلات السياسـية هي أمر ذو شأن عظيم. ففـي كل موضـوع تمثيلي «هناك واقع كامـل يتعين تفكيكه؛ وهـو واقع تألف من معارف، وأناس، وممارسـات ظهرت مـن قبل، وراحت تعزز وجودهـا، تدريجيا، في نسـيج الموضـوع وفي واقعيته (جوفتشـيلوفيتش 2007 ص 111). وعبر «تبسـيط» علاقات القوة ذات الصلة بأفكار جديدة مثل «الحرب على الإرهاب» والمختزلة فيها، أنجزت الإدارة الأمريكية تطبيع الحرب.

وقد مرت فكرة «الديموقراطية» في أوروبا الشرقية والغربية (ماركوفا، 2001، 2004) بعملية دقيقة مشابهة للربط والتجسيد (انظر أيضا الفصل الثاني للبحوث حول الدمقرطة). وقد بينت ماركوفا وزملاؤها أن الاختلاف في تمثيلات الديموقراطية ينشأ عن اختلاف الحقائق الاجتماعية والخبرات الجمعية. وقد بينوا كيف أن ربط الديموقراطية بالبيئة السياسية المحلية وبالخبرات الديموقراطية السابقة هو، أكثر من أي شيء آخر، تحرك موجه نحو تثبيت تمثيل اجتماعي للديموقراطية، في حين أن تجسيد الديموقراطية - عبر تخليق دلالة جديدة - يكون موجها نحو التحول.

وما بينته كل هذه الأمثلة، حتى الآن، هو أن تمثيلات المقولات السياسية تنطوي على إمكان مساندة النظام الاجتماعي/ السياسي، وإعادة إنتاجه، وتحديه، ونقده؛ وفوق ذلك، فهي تنطوي على إمكان ترسيخه أو تحويله. ومن حيث الجوهر، فهي تعبر عن العلاقة المتبادلة بين الظروف الاجتماعية والبنية الاجتماعية للواقع.

وقد أظهر باحثون آخرون اهتماما بالتنظيم المعرفي الشائع/ المشترك للمقولات السياسية. ففي مشروع بحثي موسع درس ويليم دواز وزملاؤه حقوق الإنسان باعتبارها تمثيلات اجتماعية (دواز 2002؛ دواز وستايركليه، 2002، دواز وآخرون، 1999)[11]. وباستخدام تحليل إحصائي متعدد المستويات، أراد دواز وزملاؤه أن يبينوا كيف تجد المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المساواة، الحرية، الكرامة، الأمن، الحماية المتكافئة في ظل القانون، حرية الحركة، حرية التعبير، الحق في الراحة والفراغ، الواجبات نحو المجتمع) طريقها إلى مدركات الناس وتمثيلاتهم للحياة الاجتماعية. هل هناك فهم مشترك للإعلان يتحصل من مستجوَبين متباينين في أصولهم الثقافية؟ ما توصل إليه دواز وزملاؤه هو أن التعريفات الرسمية واليومية لحقوق الإنسان تنظم على نحو شائع في البلدان المختلفة، على رغم أن الفهم الشائع لم يحل دون اختلاف التموضع الفردي بالنسبة إلى حقوق الإنسان. وعلى رغم الاتساق العام في المواقف من حقوق الإنسان، فإن قوة هذه المواقف قد تتباين. ولا يتبنى الأفراد المشتركون في المرجعيات، بالضرورة، المواقف ذاتها. وقد يختلف الأفراد وفقا لقوة تمسكهم بآراء، وتوجهات، وصور مقولبة متباينة (دواز وستايركليه، 2002). ومن أهم ما توصلوا إليه أن حقوق الإنسان ترتبط بالقيم. وقد ارتبطت المساندة القوية لمبادئ العالمية والتناغم الاجتماعي، على نحو منتظم، بمواقف أكثر انحيازا لحقوق الإنسان.

ولم يكـن ما حـاول دواز وزملاؤه أن يوصّفـوه مجموعة من التوجهـات الفردية المتباعدة التي قد تتباين قوتها وتترابط فيما بينها (كما يمكن أن يكون متوقعا أو يمكن التنبؤ به من جانب منظري التوجهات) بل، بالأحرى، تمثيلات اجتماعية، «نماذج عقدية جـرى ربطها مجتمعيا» (دواز وسـتايركليه، 2002)، وتترتب عليها نتائج بالغة الأهمية بالنسـبة إلى الطريقة التي يدرك بها الأفراد، والجماعات، والمجتمعات العالم السـياسي. وكانت الملامح المركزية للتنظيم المشـترك للتمثيلات الاجتماعية لحقوق الإنسـان هي التيـمات المتصلة بالفعالية السياسـية للحكومـات والأحزاب السياسـية، وبالخيارات القيميـة والمدركات/ الخبرات بالصراع السـياسي (دواز وآخرون 1999). وما أثبته دواز وزمـلاؤه هو أن التمثيـلات الاجتماعية لحقوق الإنسـان تميـل إلى أن يكون تنظيمها متمحورا على مرجعيات مشـتركة، معرفة مشـتركة داخل مجتمـع، من قبيل بدهيات الفهم المشترك، أو الشعارات السياسية الواسعة الانتشار، أو القواعد القانونية الأساسية (إلتشيروث وآخرون، 2011، ص 744)(*).

وفي دراسـة للتمثيـلات الاجتماعية حول حقوق الإنسـان (دواز وآخـرون، 1998) أجريـت على 849 من الناشـئة في جنيف، تتراوح أعمارهم بـين الثالثة عشرة والحادية والعشرين من العمر، وجه دواز وزملاؤه إلى المشـاركين سؤالا بسيطا ذا نهايـة مفتوحـة كـ «منذ عدة سـنوات وحقوق الإنسـان موضوع يتكرر طرحه للنقاش. فماهي، برأيك، هـذه الحقوق؟»، وقـد ميزوا أربع فئـات من الأفـراد/ أربعة أنماط مـن التموقعات الاجتماعية إزاء حقوق الإنسان: عمومية، وتحررية، ومحددة، ومساواتية. 23.5 في المائة من المشـاركين صنفوها كحقوق عمومية (مثلا، حرية العبـادة، حرية المعتقد والديانة؛ حريـة التعبير؛ حريـة الرأي؛ حرية الحركة) ؛ 14.5 في المائـة صنفوها باعتبارها تحررية (مثـلا، أن يفكر المرء فيما يريد ويمضي إلى حيث يريد، وأن يخرج عندما يريد)، 36.5 في المائة اعتبروها محددة (مثلا، الحق في السـكن، الحق في حيازة ملكية، الحق في امتلاك ثياب، الحق في الطعام والشراب، الحق في عدم النوم في العراء)، و25.7 في المائة اعتبروها مسـاواتية (مثلا، يتعـين أن يتمتع الجميع بالحقوق ذاتهـا، كل الناس يولدون ويموتون متسـاوين؛ يتعين التعامل مع الرجل والمرأة بالتسـاوي). ومع تقدم المراهقين في السن والخبرة المدرسية يجري الانتقال، وفقا لما خلص إليه المؤلفون، من التعريفات الشخصية

(*) Guy Elcheroth محاضر بجامعة جنيف.

والأكثر تركيزا على الذات لحقوق الإنسـان، إلى التعريفات المأسسـة لحقوق الإنسان. وقد ارتبط التوجه الاتصالي السياسي بتعريف موسع وأكثر مبدئية لحقوق الإنسان[12].

وفي دراسـتهما للجـدل في فرنسـا حـول حجاب المسـلمات يسـاند جيلي[*] وسانشـيز - مـازاس (2006) (جزئيا) فكـرة دواز، بالقـول إن التمثيلات الاجتماعية المشـتركة هي جزء أساسي في الدمقرطة. وقد بينا الكيفية التي يمكن بها للناس حشد نسـخ متباينة من التمثيلات المتصلة بحقوق الإنسـان. فبعـض الفاعلين الاجتماعيين لجأوا إلى حقوق الإنسان بهدف تبرير إجراءات تهدف إلى تعزيز حماية الأفراد ضد أي شكل من أشكال السـيطرة المجتمعية، في حين لجأ آخرون إلى حقوق الإنسان لتأكيد الحقـوق الأصلية للأفـراد للتعبير عن هويتهم الثقافيـة والدينية» (ص 388 - 389). ومثل جماع الانفعالات المتشـابكة النمط المعيـاري، على رغم أن ذلك لم يترتب عليه أن التمثيلات الاجتماعية لحقوق الإنسـان، لدى المشـاركين لم تكـن متمحورة حول مرجعيات مشتركة. ووفق المؤلفيْن، فدراسة حقوق الإنسان يرتبط بها بعد أخلاقي: إذ يتعين أن تكون المناظرات حول حقوق بعينها من حقوق الإنسـان قادرة على تأسيس «مجتمع بوسـعه أن يعيش انقسـاماته الخاصة، على نحـو ديموقراطي، من دون أن يلغيها أو يضفي عليها طابعا راديكاليا» (ص 408)، ورسالة جيلي وسانشيز مازاس هي رسالة متفائلة. لكن الواقع السياسي أكثر راديكالية ولا يأبه دائما للمناظرات الدائرة في أوساط النخبة أو في أوساط القواعد الشعبية، حول حقوق الإنسان.

وقد استقصى باور وغاسكيل (2008) وجهة نظر الجمهور الأوروبي حول التكنولوجيا الحيوية. وتركز أبحاثهما على الاتصال الرسـمي (تحليل مضمون للصحف وعينة بيانات من مسـح أجري على المسـتوى القُطْري) وغير الرسـمي (محادثات عامة، مجموعات تمثيليـة). وأثبتا أن تمثيـلات التكنولوجيـا الحيوية الحديثة تقوم عـلى تمثيلات العلم والتكنولوجيا[13]. والطرح الذي تجده عندهما يتصل، في جوهره، بالتمثيلات الاجتماعية للمسـائل الاجتماعية الجديدة (أي الأغذية والمحصولات المسـتحدثة، والاستنساخ، وما شابه) باعتبارها أساسا لنشوء مواقف إزاء التكنولوجيات الجديدة.

ويبين باور وغاسكيل (2008) كيف أفضت النقاشات حول محاولات تخليق بندورة معدلـة جينيا إلى اسـتحداث «نظرة غير مألوفة إلى هذه النبتـة المعتادة» (ص 341).

(*) Gély من جامعة لوفان الكاثوليكية البلجيكية وMargarita Sanchez - Mazas من الجامعة الحرة في بلجيكا.

ويشـير باور وغاسكيل إلى أنه لكي يتسنى للمرء اسـتيعاب النقاشات يتعين عليه، أولا، أن يفهـم كيف جرى تمثيل موضوع المناقشـة، أولا (هل البنـدورة خضار أم فاكهة؟)، وأسـس التكنولوجيا الجينية والمناقشـة حول الإنتاجية مقابل سـلامة الغذاء/ الصحة العامـة. فالبنـدورة المعدلة جينيا، كموضوع لم يكن له وجود سـابق، تتقرر محددات وجودهـا، وتُفْهم، وتوضع في سـياقات دلالية متنوعة وذات صلـة بعلم الوراثة، وعلم الزراعة، والتصورات اليومية (المسلم بها). فتكتسب البندورة المألوفة والواسعة الانتشار «كـثرة من الهويات والتمثيلات الممكنة، وبهذه الكيفية فهي تصبح قضية دخول جديد واكتسـاب صورة عامة جديدة» (باور وغاسكيل 2008 ص 342). ويبين باور وغاسكيل كيـف أن الجدال حـول البندورة المعدلة جينيـا ينتقل من تمثيـل موضوع اجتماعي محايـد، ومألوف إلى تمثيل موضوع جديد وغريب. وتصبح البندورة موضوعا سياسـيا عندما تتحول المناقشـة إلى أولئك الذين تخدم مصالحهم الهندسة، والحقوق، والمخاطر الصحية المرتبطة بالموضوع، أو مسؤوليات جميع أطراف العملية.

التمثيلات الاجتماعية وعلم النفس السياسي

حـاول هذا الفصـل أن يبين كيف يمكن أن تصبح دراسـة التمثيـلات الاجتماعية موضوعـا جديـدا وملائما للاهتمام من قبل علم النفس السـياسي. وتكمن المسـاهمة المائزة لنظرية التمثيل الاجتماعي في علم النفس السياسي في التحفيز على إعادة تحديد بعـض الجوانب التي تتصل بعلم النفس السـياسي المعاصر: طبيعة المعرفة الاجتماعية والسياسـية وعمليات الاتصال. ويحتاج علم النفس السـياسي إلى أن يفعل المزيد لفهم العلاقـة بين العمليـات الاجتماعية والممارسـات الاجتماعية. ويمكـن أن تؤمن نظرية التمثيـلات الاجتماعية لعلم النفس السـياسي مـا يحتاجه مـن أدوات نظرية لتحليل الروابـط بين الوظائف الإدراكية الفردية والعنـاصر الاجتماعية العامة التي قد تؤثر في الطريقة التي يفكر بها الناس والتي يدركون بها التفاعل بين المجتمع والسياسية.

وكـما بين هذا الفصـل، فالتمثيـلات الاجتماعية ليسـت مجرد انعـكاس لواقعنا الاجتماعي أو السـياسي، فهي تؤسـس واقعا اجتماعيا وسياسيا هو محل اتفاق بَيْذاتي. فالعالم الاجتماعي والسـياسي ينشـئ بنية الأفراد، والجماعـات، والمجتمعات، بقدر ما ينشـئون هم بنية العالم. والتمثيلات الاجتماعية هي أحجار البناء لمثل هذا التشـييد.

والتمثيلات الاجتماعية، بحد ذاتها، هي أنواع من الفعل الاجتماعي، وهي تنشئ العلاقات بين الأفــراد، والجماعات، والمجتمعات، وتهدمها، بمثل ما تؤســس ماهية «الاجتماعي» و«الســياسي» لدينا، وتقرر المســارات الممكنة والقائمة للتفاعــل الاجتماعي وللهويات الاجتماعية. والتمثيلات الاجتماعية، وخصوصا تلك المتصلة بالمقولات السياسية، تجسد وتحدد الخبرة بالواقع الســياسي والممارســات السياســية، مقررة حدودهــا، ودلالاتها بالنسبة إلى الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، وعلاقتها بالممارسات الاجتماعية الأخرى.

وعبر تركيزها على «الوحدة» الدينامية بين العمليات الســيكولوجية والممارســات الاجتماعيــة، تبدو نظرية التمثيلات الاجتماعية مناســبة لتفســير تباين وتنوع المعرفة الاجتماعية والسياســية، وتوترات الحيــاة الاجتماعية والسياســية الحديثة وتدفقاتها. وهذه هي بعض المســائل التي ســعى موســكوفيسي لاستكشــافها في كتاب «التحليل النفــسي» La Psychoanalyse. ومواصلة الســير على الدرب ذاتــه، وإن بطرح مدارك جديدة، هو طريق علم النفس الســياسي لإظهار أهميته المتزايدة في دراســة المســائل الاجتماعية والسياســية. ويمكــن لنظرية التمثيــل الاجتماعي أن تســاعد علم النفس الســياسي على تحرك يتجاوز المناظرات (الثنائية) حول التنظيم النخبوي مقابل التنظيم الجماهيري للمعرفة، وحول البنية مقابل الوظيفة في الممارســات الاجتماعية، والشــكل مقابل المضمون في التمثيلات الاجتماعية، باتجاه تحليل دينامي وتكاملي لهذه المسائل، تحليل لا ينكر علاقتها بالمعرفة المشتركة.

وبلفــت الانتباه إلى الثبــات والتحول، وإلى التعاون والــصراع، والابتكار والمقاومة، يمكن لنظرية التمثيلات الاجتماعية أن تســاعد المشتغلين بعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلماء السياسة على فهم الحياة الاجتماعية والسياسية باعتبارها موضوع خبرة بَيْذاتية. ويمكن لعلم النفس السياسي أن يستفيد من تركيز على أشكال التفكر التي تكرس الواقع الخاص بها، والتي يجري تحويلها وبثها في الاتصال الاجتماعي.

وقد لا تتطابــق نظرية التماثل الاجتماعي مع النموذج والممارســة في علم النفس الســياسي الآن، خصوصا في أمريكا الشمالية. ويحتاج علم النفس السياسي نظرية عامة حول المعرفــة الاجتماعية. ونظريــة التمثيلات الاجتماعية قادرة عــلى تأمينها. ويمكن دراسة قضايا التخليق السياسي لتواصل العملية الاجتماعية، ونمو معرفة سياسية وإدراك سياسي، على نحو مجز، اعتمادا على علم نفس سياسي للمعرفة الاجتماعية مستلهم من

نظرية التمثيلات الاجتماعية. والمعول عليه في السياسـة ليس وظيفية الإدراك الفردي، أو صنع القرار على أسس عقلانية، فقط، ولكن أيضا المعرفة الاجتماعية والسياسية التي ينميهـا الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، ويتملكونها ويبثونها؛ المعول عليه ليس فقط مفهومات النخبة بل أيضا مفهومات العامة عن السياسة.

وأي «قـراءة» للعـالم السـياسي تنطوي على أمـور عديدة: العلاقـات الاجتماعية والممارسـات السياسـية، عادات وتقاليد الثقافـات (الوطنية)، والهويـات الاجتماعية، والعاطفة والتأثير. وعلم النفس السـياسي بحاجة إلى أن يكون قادرا على صوغ تفاسـير نقديـة ومنطوية عـلى إمكانات تحويليـة للروابط بين النظم النفسـية والسياسـية. والمشتغلون بعلم النفس السـياسي بحاجة إلى فتح مناقشة نقدية حول جدوى نظرية التمثيلات الاجتماعية وأهميتها بالنسبة إلى دراسة السلوك السياسي والتأثيرات المتباينة لمسائل التخليق السـياسي لتواصل العملية الاجتماعية، والانخراط السياسي، ودمقرطة السياسة. ولأن هذا هو ما جرت عليه الأمور بالنسبة إلى علم النفس السياسي الأوروبي، فمن المرجح أن تثبت نظريـة التمثيلات الاجتماعية أنها برنامج بحثي تقدمي ومبتكر لعلم النفس السياسي في مختلف أنحاء العالم.

5

من الهوية الاجتماعية إلى الهوية السياسية: فهم الذات، والعلاقات بين الجماعات والفعل الجماعي

«إذا كان علم النفس السياسي يدّعي الاهتمام بدراسة العملية السياسية الديموقراطية، فيتعين عليه، إذن، أن يدرس، بمزيد من الاهتمام، الكيفية التي تُنتَج بهـا الهويات الاجتماعية والجمعية في سـياقات مـن الفعل الاجتماعي والسياسي»

فهـم السـلوك السـياسي: مـن التراتبية الاجتماعية إلى التصنيف الاجتماعي

منــذ مولــده كفــرع من فــروع الدراســة الأكاديمية، وعلم النفس الســياسي معني بتطوير نماذج ســيكولوجية (واجتماعية) لفهم الســلوك الســياسي. ومن الكتابــات المبكرة والكلاســيكية وصولا إلى المقاربات المعــاصرة، طور علم النفس السياسي نظرياته وروج لها وأدخل عليها تحويلات، ليوصّــف الكيفية التــي تنظم بهــا المجتمعات، اجتماعيا وسياســيا. ويرسم هذا الفصل الخطوط العامة للعلاقة بين التصنيف الاجتماعي والتعبئة الاجتماعية، وكذلك العلاقة بين الهويات الجمعية

والفعل الجمعي. ويذهب هذا الفصل إلى أنه باستكشاف الرابط الذي يقيمه الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون بين الهويات والفعل الاجتماعي، يمكن للمرء أن يتوصل إلى فهم أفضل للسلوك السياسي كشكل مركب من الممارسة الاجتماعية. وباستخدام أمثلة من بيئات وسياقات اجتماعية متنوعة، يبين هذا الفصل الكيفية التي تنشأ بها بُنى الهويات (يعاد إنشاؤها) في سياق ممارسات اجتماعية ويعاد تخليقها لإدارة حالات اجتماعية وتنظيم فعل اجتماعي (جمعي).

تتطلب الرغبة المتزايدة في الحصول على اعتراف من المجتمع، وعلى شرعية، وعلى تحول اجتماعي، وعلى تأكيد للهوية والقدرة على الاختيار، فهما سيكولوجيا اجتماعيا ديناميا لهذه العمليات. ويطرح الفصل تعليقا على الطبيعة التمثيلية الجامعة (cross-sectional) للهوية، وعلى تعددية التماهيات والتموقعات الاجتماعية، كاستجابة للتصنيف الاجتماعي، أو كأثر ترتب عليه. وينتهي الفصل بمناقشة موجزة للحاجة إلى وضع فكرة الهوية في مركز اللغة النظرية والإمبيريقية لعلم النفس السياسي.

وينتصر هذا الفصل لدور التصنيف الاجتماعي، ويبين أهميته، لجهة فهم السلوك السياسي كبديل أكثر دينامية لنماذج السلوك السياسي التي تجد لها أصولا في المبادئ السيكولوجية والاجتماعية المتصلة بالسلطة، والسيطرة، والتراتبية الاجتماعية. ونظرية السيطرة الاجتماعية (SDT) هي واحدة من أكثر النظريات تمثيلا لهذا التوجه، ومن أكثرها تأثيرا على النظريات الاجتماعية. ووفقا لهذه النظرية، فمن الصعب فهم السلوك الاجتماعي والسياسي من دون تبين مدى قبول الأفراد بأن ينشئوا تراتبيات اجتماعية أو أن يحافظوا على تلك التراتبيات ومدى رغبتهم في ذلك.

ووفقا لما يذهب إليه أنصار هذه النظرية فإن «جميع المجتمعات المعروفة المنتجة لفائض اقتصادي مستقر.. تميل إلى أن تكون منظمة باعتبارها تراتبيات اجتماعية تقوم على جماعات» (سيدانيوس وبراتو(*)، 2003، ص 207). وتتساءل نظرية السيطرة الاجتماعية «لماذا تميل المجتمعات الإنسانية إلى أن تكون منظمة كتراتبيات تقوم على جماعات» (سيدانيوس وآخرون 2004 ص 847) وكيف يجري إنتاج القمع الاجتماعي، وكيف تبقى التصورات المتصلة بالتفاوت الاجتماعي القائم

(*) jim sindanius أستاذ علم النفس بجامعة هارفارد، درّس في جامعات أمريكية وأوروبية أخرى، وFelicia Pratto أستاذة علم النفس بجامعة كونيتيكت.

على جماعات وتديم بقاءها (براتو وآخرون، 2006؛ سيدانيوس، 1993؛ سيدانيوس وبراتو، 1999، 2003؛ سيدانيوس وآخرون، 2004). وتطرح نظرية السيطرة الاجتماعية رأيا مؤداه أن الأفراد الذين يظهرون تفضيلا عاما للبُنى التراتبية على البُنى الديموقراطية يعيدون إنتاج التراتبيات القائمة على مجموعات. وتؤشر نظرية السيطرة الاجتماعية إلى وجود ميل «ارتقائي» إلى تكوين تراتبيات اجتماعية تقوم على الجماعات والسلطة (سيدانيوس وبراتو، 1999). وتتقدم نظرية السلطة الاجتماعية بطرح مفاده وجود دفع شامل ومنتشر للتراتبية الاجتماعية، بغض النظر عن موقع الجماعة (تيرنر ورينولدز(*)، 2003)[1].

وعلى رغم ما يقال من أن التركيز هو على تحليل «التفاعلات بين مختلف مستويات التحليل - أي على الطريقة التي تسهم بها القوى السيكولوجية، والاجتماعية - الثقافية، والمؤسسية، معا، في إنتاج القمع الاجتماعي وإعادة إنتاجه» (سيدانيوس وآخرون، 2004، ص 846)، فإن تركيز نظرية السيطرة الاجتماعية ينصب، إمبيريقيا وبشكل أساسي، على ما يشار إليه باعتباره «الميل إلى السيطرة الاجتماعية»(**) (SDO) (هنري(***) وآخرون، 2005؛ سيبلي(****) وداكيت، 2010؛ سيبلي وليو،(†) 2010). وبالنسبة إلى نظرية السيطرة الاجتماعية فإن الأشكال المتنوعة من إدراك وفهم تراتبيات السيطرة والتفاوت بين الجماعات ليست مرتبطة بهوية الجماعة عند الفرد، ومصالحها وموقعها في البنية الاجتماعية بقدر ما هي نتيجة دافع ارتقائي وخصلة/توجه فردي. وتضع باريتو وزملاؤها (1994) معالجة نظرية للميل إلى السيطرة الاجتماعية باعتبارها درجة تفضيل المرء للتفاوت بين الجماعات الاجتماعية، باعتبارها من «متغيرات الشخصية» التي يمكن أن تنبئ بتوجهات اجتماعية وسياسية. ولبعض الفروق الفردية في هذا التوجه جذور في عوامل الانتخاب الارتقائي القائم على الجماعة (سيدانيوس وكيرزبان، 2003)(‡).

(*) John C. Turner وKatherine J. Reynolds أستاذان بمدرسة علم النفس، الجامعة الوطنية الأسترالية في كانبيرا.

(**) Social Dominance Oricntation.

(***) PJ Henry أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة نيويورك، أبوظبي.

(****) Chris G. Sibley أستاذ بمدرسة علم النفس بجامعة أوكلاند.

(†) James H. Liu أستاذ صيني - أمريكي - نيوزيلاندي في علم النفس بجامعة فيكتوريا بنيوزيلاندا.

(‡) Robert Kurzban أستاذ علم النفس بجامعة بنسلفانيا.

ويمثل الميل إلى السـيطرة الاجتماعية الأسـاس الذي تقوم عليه سيطرة جماعة الأغلبيـة والسـلوك التمييزي، وهو وثيـق الارتباط بالعرقية. ويسـتخدم الميل إلى السـيطرة الاجتماعية لتفسـير عديد متنوع من الظواهر الاجتماعية والسياسـية: فقضايـا وديناميـات التعددية العرقية الإثنية يقع إدراكها على أسـاس السـيطرة الإثنيـة (سـيدانيوس وآخرون، 1997) أو على أسـاس التفاوت الإثنـي بين الأقلية والأغلبية في التوجهات القومية (سـتايركليه وزملاؤه، 2010). وفوق ذلك، فتنظيم السـيطرة الاجتماعية يصوغ دينامية التحيز بين الجماعات (لافين وآخرون، 2002). وعلى سـبيل المثال، فباستخدام مدرج تنظيم السـيطرة الاجتماعية يثبت جوست وطومسـون(*) (2000) أن «السيطرة المسـتندة إلى جماعة» و«معارضة المساواة» تلعبان دور المنبئ المسـتقل بالمركزية الإثنية وبتوجهات السياسـة الاجتماعية بين كل مـن الأمريكيين الأفارقـة والأمريكيين الأوروبيين. وعوضا عـن ذلك فإن عرضا أعلى(**) قريب العهد، حول السـيطرة الاجتماعيـة والانتصار للتراتبية القائمة على أساس الجماعة (لي وآخرون، 2011)، يقرر أن تنظيم السيطرة الاجتماعية هو «بنية موحدة» (ص 1046).

ويمكن الدفع بأنه سـواء كان تنظيم السيطرة الاجتماعية أو لم يكن بنية ثنائية العنـصر أو موحـدة، فهذا الأمر أقل أهمية من فهم ما يعكسـه التنظيم: الشـكل الشامل للتفاوت القائم على الجماعة. ويزعم لي وزملاؤه أن صلاحية تنظيم السيطرة الاجتماعية عابرة للثقافات، وأن «التفاوت بين الجماعات في التوجه نحو السـيطرة الاجتماعيـة ليس بدعة مصدرها المجتمعـات الفردانية» (2011، ص 1050). وعلى الرغـم من ذلك، فإن تيرنر ورينولدز يذهبان إلى أن تنظيم السـيطرة الاجتماعية لا يتعين تصوره باعتباره «متغيرا فرديا ثابتا يخص الاختلاف ويتمتع باسـتقرار نسـبي، ولكنه يعكس أشـكالا محددة من التفاوت على أسـاس الجماعة. والأفضل أن يُفهم باعتبـاره توجها جماعيا، يتنوع وفقا للتصنيف الذاتي في سـياقات معاصرة، باعتباره دلالة الانتماء لعضوية الجماعة، دلالة موقع الجماعة والعلاقات بين جماعة وأخرى»

(*) Eric P. Thompson الأستاذ بجامعة واشنطن.

(**) meta-review هـو العرض الذي يسـتفيد من عروض وأبحاث أخـرى في الفرع المعرفي ذاته ويصدر عن جهة بحثية أرقى.

(2003، ص 202؛ وانظر أيضا شميدت وآخرين، 2003). ويمكن للتركيز على «الفروق الفردية» في التوجه إلى السيطرة الاجتماعية أن يحجب التفاوض الفردي والقائم على الجماعة حول الواقع الاجتماعي والخصوصية الحالّة للسوابق والنتائج المترتبة على سياسة العلاقات بين الجماعات (هَدي[*]، 2004؛ رايشر، 2004).

ما أهمية الفروق عبر المجتمعية في فهم ومساندة التفاوتات والأوضاع القائمة، المستندة إلى الجماعة، وتفسير التحول المجتمعي عبر الزمن؟ تحت أي ظروف تترجم العضوية في جماعة إلى تمييز، أو توافق، أو صراع؟ تحت أي شروط تفضي الهويات الجماعية إلى الفعل الجمعي أو تحول دونه؟ ما دور التصنيف الاجتماعي والذاتي والسياق الاجتماعي في هذه العملية؟ متى وكيف تسعى جماعة مُسْتَتْبَعة إلى تمايز «إيجابي» في العلاقة مع الجماعات المسيطرة؟

هذه أسئلة لا يمكن لنظرية السيطرة الاجتماعية، وحدها، أن تقدم عنها إجابات شافية. فنظرية السيطرة الاجتماعية تختزل فهم السلوك السياسي في توجهات شاملة /دوافع سيكولوجية، طارحة رؤية للسلوك الاجتماعي والسياسي، حيث يكون الصراع بين الجماعات، وتوجهات الجماعات بعضها إزاء بعض، وما شابه، وعلى نحو غريب، سابقة على (بأكثر مما هي نابعة من) طبيعة التصنيف الاجتماعي والذاتي والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين (تيرنر ورينولدز، 2003)[2]. ولا تبدو النظرية آخذة بنظر الاعتبار، على نحو كامل، أن توجهات الجماعات شأنها شأن هويات الجماعات، تصوغ البُنية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي بمثل ما يصوغانها، وبالتالي فلا يقف الأمر عند حدود أنها مشتقة منهما. (رايشر وآخرون، 2010).

فالناس ينشئون توجهاتهم ويعيدون إنتاج التوجهات إزاء الذات والآخرين، وإزاء مسائل اجتماعية (مثل انعدام المساواة أو سيطرة الجماعة) بالاعتماد على التصنيف الاجتماعي واهتمامات التماهي الاجتماعي التي تنشأ في سياق العلاقات بين الجماعات (تايفيل وتيرنر، 1979). وتعالج نظرية السيطرة الاجتماعية الهويات الاجتماعية وعملية التصنيف الاجتماعي باعتبارها من

(*) Leonie Huddy أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستوني بروك بنيويورك وStephen D Reicher (Steve) Reicher أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة سانت آندروز الاسكتلندية.

ملامح «العالم الموضوعي» (آنتاكي[*] وآخرون 1969) بأقل مما تعالجها باعتبارها من ملامح الفعل الإنساني، وكيفية تصنيف الناس لذواتهم وللآخرين.

التصنيف الاجتماعي والهوية الاجتماعية

ولا يعود تركيب السلوك السياسي، والسلوك بين الجماعات، وتوجهات الجماعات والتوجهات البَيْجماعية إلى تركيب توجهاتنا السيكولوجية (وأسسها «البيولوجية») بقدر ما يعود إلى تركيب، وطارئية الحياة الاجتماعية والسياسية وبنيويتها وديناميتها. وهذا القول هو تبصر ينبع من أفكار أصبحت أساسا لعلم نفس أوروبي متميز وأصيل (مثلا، إسرائيل وتايفل، 1972؛ موسكوفيسي، 1972؛ موسكوفيسي، وماركوفا 2006؛ وتايفل 1972) جزءا من رغبة أوسع وتحرك باتجاه تحول مجتمعي وسياسي داخل علم النفس الاجتماعي. وقد يكون واضحا الآن، وأكثر من أي وقت مضى، مغزى الاهتمام الملهِم عند هنري تايفل بفكرة أنه «لا وجود لشيء يدعى فراغا اجتماعيا في الشؤون الإنسانية» (1972، ص 81)، خاصة عندما يكون المرء مهتما بدراسة العلاقات البيْجماعية والتحول الاجتماعي من زاوية رؤية علم النفس الاجتماعي حقا.

وقد كان تايفل أول من تبين التأثيرات (المثيرة للدهشة) للتصنيف الاجتماعي البسيط ورسم خريطتها. وكانت «الخبرات الدنيا للجماعة، كما صار يشار إليها، هي الخطوة الأولى لتأسيس فهم، يقوم على علم النفس الاجتماعي، لعمليات الفرز والإدماج، وتخليق تمايز سيكولوجي بين الجماعات. وقد كان «الباعث» على تفضيل الزملاء من المنتمين إلى الجماعة (من داخل الجماعة) والانحياز لهم والتمييز ضد أولئك الذي اعتبروا من الآخرين (من خارج الجماعة) هو التصنيف التعسفي للجماعات. وظهر الانحياز لمن هم من داخل الجماعة في جماعات تكاد تكون بلا قيمة (انظر تايفل وآخرين، 1971، مثلا). وعلى سبيل المثال، فقد أثبتت التجارب أنه في مهمة تقرير نقطة (point allocation) ينحاز المشاركون لجماعتهم ويمارسون «التمييز» ضد الجماعة التي لا ينتمون إليها. وهكذا فقد ظهر برهان قوي على أن مجرد شعور المرء بالعضوية في جماعة تقف موقف النقيض من جماعة أخرى يمكن أن يترتب عليه تمييز بَيْجماعي.

(*) Charles Antaki أستاذ اللغة وعلم النفس الاجتماعي بجامعة لوفبره البريطانية.

وقد بدأ الاشــتغال على عمليــات الفرز والإدماج مع كامبــل(*) (1956). الذي لاحــظ أن تعزيز التناقض بين الجماعات كان من أهم مظاهر إنتاج الصور المقولبة. وقــد مضى تايفل وويلكــس بهذه الفكرة إلى مدى أبعد ليســتخلصا منها مجموعة مــن النتائــج الاجتماعية المترتبة عليهــا. وقد لاحظا أنه عنــد الحكم على مجموعة من المحفزات المادية (مجموعة خطوط) كان المشــاركون عرضة لأن يقعوا في أنواع بعينهــا من «الأخطاء»: الإدماج داخل الجماعة والفرز بين الفئات. وتوصلت تجارب لاحقة إلى النتائج ذاتها (دواز وآخرون، 1978؛ إيزر، 1971(**) ؛ ماغارتي(***) وبيني، 1988). وقــد طرحت تفاســير عديدة على امتــداد الطريق إلى ديناميــة الهويات الاجتماعيــة في الســياقات البيجماعية. وعلى ســبيل المثال، فقد ثبــت بالتجربة أن الأخطــار التي تتهدد الهويات الاجتماعية للنــاس تقابل بمحاولات لفرز المنتمين إلى الجماعــة، على نحــو إيجابي، عن غير المنتمين إليها (مثــلا، بورهيس وجايلز، 1977؛ بريكويل، 1978). وعلى رغم ذلك فقد يحدث أن يتبين أن التماثل (سواء في المكانة او التوجهــات) يعزز التجاذب بين الجماعات (بــروور وكامبل، 1976). وجرت أيضا مقاربات لقضايا تتصل بديناميات الهويات الاجتماعية لدى الجماعات الأدنى مكانة، الجماعات المُســتَتْبعة. وعلى ســبيل المثال، فإن تايفل وتيرنر (1986) يشيران إلى أن التخلي عن الهوية الاجتماعيّة الراهنة أو العثور على أبعاد مختلفة للمقارنة وتعزيز هــذه الأبعاد (انظر لومان، 1966، كمثال كلاســيكي) قد يكون اســتجابة ممكنة في حالات تدني الاحترام للذات لدى التابعين لجماعة مستَتْبَعة.

وقد زادت أهمية عمليات التصنيف الاجتماعي عندما خطت بها نظرية الهوية الاجتماعيــة (براون، 1995؛ تايفل، 1981 ب؛ تايفل وتيرنر) والتصنيف الذاتي (تيرنر، 1999 ب؛ تيرنــر وآخرون، 1987) خطوة إلى الأمام. وتجاوزت تلك خطوة إلى الأمام، تجاوزت جوانب القصور الإدراكية في البحوث الســابقة إلى تأكيد أكبر على الســياق الاجتماعــي للتفاعــل الجماعي والمســائل المرتبطة به المتصلة بالســلطة، والمكانة، والفرز بين الجماعات الاجتماعية (بيليغ، 1976؛ تايفل، 1978).

(*) Donald Campbell (1996-1916) الاستاذ الأمريكي لعلم النفس الاجتماعي.

(**) J. Richard Eiser أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة شيفيلد البريطانية.

(***) Craig McGarty أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة ويسترن سيدني الأسترالية.

وقد وجدت نظرية السيطرة الاجتماعية ونظرية التصنيف الاجتماعي نفسيهما ناشطتين على جبهتين مترابطتين. الأولى، جبهة إدراكية، حافظت على تماسك جميع الفرضيات المتصلة بالعمليات الأساسية للتصنيف والفئوية. وكانت الفكرة وراء ذلك هي أن العالم بيئة بلغ تعقيدها درجة تُعْجِز الأفراد عن فهمها من دون آلية لتبسيطها وترتيبها (هاملتون وترويلر، 1986). ووفقا لهذا الرأي، فالتصنيف يمثل عملية تكيف أساسية (أولبورت، 1954؛ برونر، 1957). والثانية، جبهة «دوافعية»، بدأت كنظرية للدوافع تتصل باحترام الذات، نشأت عن فكرة أن تقدير المرء لذاته يتقرر عبر المقارنات داخل الجماعة. ووفقا لهذا الرأي، عُرِّفت الهوية الاجتماعية باعتبارها «تلك الجوانب من الصورة الذاتية لدى المرء المنبثقة عن الفئات الاجتماعية التي يتصور أنه ينتمي إليها» (تايفل وتيرنر، 1986، ص 16). وسوف تتخلق لدى أعضاء الجماعة حوافز لتعظيم الفروق بين الجماعات بتفضيل المنتمين إلى الجماعة، ولتأكيد التمايز الإيجابي لجماعتهم، على أساس من أي بعد ذي قيمة[3].

وينعكس الانزياح عن الهوية الشخصية إلى الهوية الاجتماعية في انزياح سلوكي من الفعل البَيْفردي إلى الفعل البَيْجماعي (تايفل وتيرنر، 1979). ويفرض بروز الهوية الاجتماعية من يعامل باعتباره من الجماعة ومن يعامل باعتباره من خارجها. وتمضي نظرية السيطرة الاجتماعية إلى حد الإشارة إلى أنه من دون التصنيف الذاتي، فإن السلوك الجماعي لا يكون ممكنا. فالسلوك الجماعي يعتمد على عمل من أعمال تعريف الذات. وسوف يقرر التصنيف الذاتي غير الموضوعي الكيفية التي يرى بها الفرد الآخرين، من حيث الهويات الاجتماعية المتاحة والبارزة.

وقد نقلت التطورات المعاصرة/الحديثة المتصلة بنظرية الهوية الذاتية والتصنيف الذاتي التركيز من الإدراكية التي ميزت النسخ السابقة إلى تعزيز فهم هوياتي الأساس للسلوك السياسي وللفعل الإنساني، مع تركيز على العلاقة التبادلية بين الفئات الاجتماعية، والواقع الاجتماعي، والفعل الاجتماعي والسياسي (انظر، بين آخرين، كريسب وهيوستون، 2007؛ أونوراتو وتيرنر، 2004؛ رايشر، 2004؛ رايشر وهوبكنز، 2001؛ رايشر وآخرين، 2010). والفرضية الأساسية في دافع كهذا أن أشكال الهوية الاجتماعية وأشكال الفعل الاجتماعي تشترك في السياق والحدود والدلالة. وكما يقول رايشر وهوبكنز فإن «التصورات حول الفئة هي انعكاس حساس ومتغير

للعلاقـات المتحولة بين الجماعات في عالمنا الاجتماعي» (2001، ص396). وأهم من ذلك أن الهوية الاجتماعية يجري صوغها كمفهوم «يتوسـط بين السياق الاجتماعي والفعل الذي تقوم به الذوات البشرية» وليس باعتبارها «حقيقة سيكولوجية تقرر الحقيقـة الاجتماعية» (رايشر 2004، ص933)[4]. وتحاول نظرية الهوية الاجتماعية الإبقاء، ليس على تركيز تايفل، قبل كل شيء، على التمييز، بل بالأحرى على المقاومة. ووفقـا لرايشر، فاهتمام تايفل «لم ينصب على حتمية السـيطرة بـل على إمكانية التحول» (رايشر، 2004، ص 931؛ انظر أيضا بيليغ، 2002).

وقـد وجهـت التطورات الحديثة في نظريـة الهوية والتصنيف الـذاتي اهتمامها إلى الكيفية التي نصف بها أنفسـنا والآخرين، إلى كيفيـة تأثير هذه التصنيفات على الأحـكام والأفعال، والكيفيـة التي نطور بها الهويات الاجتماعية والسياسـية الملائمة لعضوية الجماعات، وبنوع التبعات التي يرتبها التصنيف الذاتي على الفعل الاجتماعي والسـياسي. وتقوم دراسـة هذه الاهتمامـات على فكرة أن العـالم الاجتماعي هو في حال سـيولة دائمة، وأسـاس التصنيف الاجتماعي يكمن، تحديدا، في الحركة المتصلة وإدراك الذات هو «عملية مشروطة بالسياق» ومتغيرة بدرجة كبيرة» (أونوراتو وتيرنر 2004). وبحسب رايشر «لا وجود لشكل مُسلّم به للتصنيف الاجتماعي أو للعلاقات بين الفئات، يظهر في جميع السـياقات، ولا لسـياق بعينه، يجـري ترتيب فئاته، على الـدوام، إلى الفئات ذاتها والعلاقـات الفئوية ذاتها (رايـشر، 2004، ص 924-925). وفي عالم من الأيديولوجيات المتصارعة، والضغوط المؤسسـية والسياسية، والتفاوتات البنيوية والاجتماعية فإن عملية التصنيف هي عملية دائمة الانزياح. وتشير الإحالات العامية والأكاديمية إلى الاسـتيعاب/الإقصاء الاجتماعي، والسيطرة الاجتماعية، والفرز والدمـج، وتفهرس عـددا متنوعا من الأفعال الاجتماعية المحـددة. ولكي يتفهم المرء هـذه الأفعال، فلا بد له من استكشـاف «كيفية انتاج تعريفات الذات في السـياق» (رايشر، 2011، ص 391). ويحضنا تراث الهوية الاجتماعية على التركيز على خصوصية العالم الاجتماعي والسـلوك الاجتماعي وتعددية التصنيفات الاجتماعية والتعريفات الاجتماعيـة (وارتباطهـا بسـياق اجتماعـي). فالـذات، والجماعات، وكذلـك العالم الاجتماعي، ليست مفهومات واحدية أو ثابتة بقدر ما هي نظم علائقية مركبة يمكن تعريفها (ودراستها) على مستويات متنوعة من التعميم.

التصنيف الاجتماعي المتعدد والهويات المتعددة

يـبرز البحث في قضايا التنوع الاجتماعي والثقـافي، والتعددية الثقافية، وقضايا التمييز والتسامح، للعيان تنوع المواقع، والهويات، والعوالم الاجتماعية التي يسكنها الناس. فالخبرة بالمجتمع، والانتــماء للجماعة، والتماهي الاجتماعي، تُفْهم على أنها تتصل، بالأســاس، بما يتعــرض له الفاعلون الاجتماعيون من «تعدد في الاســتنهاض، والتصنيف، والترتيب، والتســجيل، والتقييد، والتجنيد، وغالبا ما يكون ذلك بطرائق بالغة التناقض والتضارب» (ويذريل، 2009، أ ص4). ولا يمكن للمرء أن يفهم التنوع الاجتماعي والثقافي والتعددية الثقافية، وقضايا التمييز والتسامح من دون أن يأخذ في اعتباره المظاهرات والتفاعلات المتنوعة بين الأفراد وما يترتب عليها بالنســبة إلى إدراك الذات والآخر، من دون تساؤل حول الكيفية التي تكون بها الهوية فاعلة (at play) أو داخلــة في اللعبة (in play) بالنســبة إلى الفاعلين الاجتماعيين (ميرينو[*] وتيليغا، 2011).

والهويــات لا تنشــأ خــارج الســياقات الاجتماعيــة. فالعلاقــات البَيْجماعيــة، والبَيْثقافية، والبَيْإثنية (وما يتصل بها من قضايا تعريف الذات والجماعة) ليست في موقــع علاقة جوهرية مع المنتمين إلى الجماعــة، كنقيض للتمييزات الموجهة إلى غير المنتمين، لتعريف الــذات وللتماهي الاجتماعي المقررين بالفعل. وكما يذكرنا رايشر (2004، ص934) فــإن «أحد المنطلقات الأساســية لتراث الهوية الاجتماعية أننا نملك قدرا متنوعا من الهويات الاجتماعية الممكنة، وأننا حين نتصرف على أســاس أي من الهويات الاجتماعية المكرســة، فنحن نتصرف على أساس المعتقدات، والمعايير والقيم المرتبطــة بتلك الهويــة»[5]. والمهم هو أن يتفهم المرء كيف تقــوم البُنى الاجتماعية للفئــات الاجتماعية/العُضْوَوِيّــة، وكيف أن العالم الذي غالبا ما يعد حقيقة مســلما بهــا من التصنيــف الاجتماعي والإثني هو عــالم متعدد، بأكثر مما هــو مفرد، وأنه يتواصــل إنتاجه، والتفاوض حوله، والتنازع عليه، عــبر أفعال متعددة من التصنيف الاجتماعي. وعندما يفعل المرء ذلك فيتعين أن يكون قادرا على أن يوصف، ليس فقط الكيفية التي بها تدخل الهويات الاجتماعية نســيج العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وتخرج منهــا، ولكن أيضا الكيفية التي يموقع بها الفاعلون الاجتماعيون

(*) María-Eugenia Merino الجامعة الكاثوليكية في تيموكو، تشيلي.

أنفسهم والآخرين، وما هي الأفعال الاجتماعية والتبعات الاجتماعية التي تترتب على ذلك. ولاتزال الدراسـات التي تشـتغل على الطرائق التي تُعَرِّف بها الأقليات الإثنية هويتهـا وتفسرها (خاصة أعضاء الجماعة الخاصة بها) نادرة، نسـبيا، في علم النفس الاجتماعي والسياسي (ولكن انظر ليودار ونيكفابل(*)، 2000؛ ميرينو وتيليغا، 2011؛ فيركيوتـن، 1997، 2003، 2004، 2005؛ فيركيوتن ودي وولف 2002). وعلى سـبيل المثال، فـإن فيركيوتن ودي وولف، (2002) يبينان كيـف أن أعضاء الأقليات الإثنية (الصينيين المقيمين في هولندا) ينشـئون نسـخا مختلفة مـن الهوية في تفاعلات مع أعضاء جماعتهم هم، بحشـد موارد خطابية وثقافية متنوعة، وبطرح تفاسير تعتمد، في آن معـا، الحتمية (دلالة المظهـر، امتلاك صفات إثنية حاسـمة أو الافتقار إليها، وأهميـة الإيلاف(**) المبكر) والفاعلية(***) فيما يتصـل بهويتهم كأعضاء في جماعة أقلية (الدور النشيط والبناء للذات الشخصية في بنية الشخصية).

وتبـين ميرينو وتيليغا (2011) كيف أن فئة الأقليـة الإثنية المابوتشي(****) في تشيلي لا يشار إليها، فقط، إشارة إثنية معيارية، بقدر ما تكون الإشارة إليها تأسيسا نشيطا لها عبر استخدامها في سياقات تفاعلية. ويدير البالغون من المابوتشي قضايا التعريـف بالذات والتماهي الجماعاتي باسـتخدام مرن لمـا يفهمونه من معارف مرتبطة بالفئة، وخصائص، وأنشطة ترتبط بـ «كون» المرء مابوتشيا وبـ «شعوره» بذلك. ويبين فالنتاين(†) وسـبورتن (2009)، في دراسـة عن إنهاء التماهي والتنكر للهوية عند شباب اللاجئين الصوماليين في المملكة المتحدة، كيف يمكن أن تتوسط السـياقات الفضائية والاجتماعية المختلفة، والمـؤشرات الإثنية المختلفة، مثل لون البـشرة، أو اللكنة أو الملبس في تقرير الثقل المقـرر لما يجري تصوره من «أهمية

(*) Dr Jirî Nekvapil الأستاذ بجامعة تشارلز التشيكية وAngela de Wolf من جامعة أوترخت الهولندية.

(**) socialization، كـما جاء في قوله تعالى «لإيلاف قريـش» وفسره القرطبي بقوله «لتأتلف» قريش، أي تتوحد وتجتمع على ممارسات بعينها. والمقصود في النص الأصلي «العملية التي بها يتعلم شخص ما، وخاصة الطفل، السلوك بطريقة مقبولة في مجتمعه – أكسفورد أدفانسد ليرنرز».

(***) agentic هـو المنظـور المشـتق من نظرية المعرفة التي ترى الناس ينظمون أنفسـهم ويفكرون لأنفسـهم بأنفسهم وليسوا مجرد كائنات عضوية يحكمها رد الفعل وتصوغها قوى البيئة أو الدوافع الداخلية.

(****) Mapuche جماعة من السكان الأصليين في جنوب وسط التشيلي وجنوب غرب الأرجنتين.

(†) Tim Valentine أسـتـاذ علـم النفس بجامعة غولدسـميثس البريطانية وDeborah Sporton الأسـتاذة بجامعة شيفيلد.

ومتاحية لهويات بعينها، لدرجة تبرزها أو تطمسها، على نحو خاص، في فضاءات بعينها» (ص 171). وما عند المسلمين من «حديث عن هوياتهم الدينية والوطنية يكشف أيضا عن صورة مركبة من التماهي الاجتماعي» (هوبكينز، 2011؛ هوبكينز وكاهاني هوبكينز، 2004، 2006؛ هوبكينز وآخرون، 2007). ويشير هوبكينز وكاهاني هوبكينز (2004) إلى أبعاد متنازع عليها واستراتيجية لتأسيس الهوية بالإحالة إلى الكيفية التي يجري بها الكلام عن الهوية المسلمة في بريطانيا بطرائق مختلفة «بحيث يتيسر الترويج لمفهومات مختلفة عن المصالح الجمعية» (ص 339). ويمكن بناء نسخ من الهوية المسلمة حول فهم لمشترك متسام، وكذلك حول شعور بتميز جماعة فرعية. ويبين هوبكينز وكاهاني هوبكينز كيف أن الهويات يجري بناؤها، دائما، في سياق من التبرير والنقد وكيف أنها تخدم المصالح الاستراتيجية لتمثيل الذات.

وفي جميع هذه الدراسات، تُفهم قضايا التعريف الإثني للذات والتماهي الاجتماعي الإثني كنتيجة لعدد متنوع من العمليات البناءة التي تعبر عن تعريفات سائلة وسياقية للذات وللجماعة. وما تبينه هذه الدراسات، ليس فقط الكيفية التي يتحدث بها المشاركون عن هوياتهم الإثنية كأقلية والتي بها ينشئون هذه الهويات، ولكنها تبين أيضا كيف أن التصنيف الاجتماعي الإثني بعيد عن أن يكون عملية مفردة، بل هو أقرب إلى أن يكون عملية متعددة وعقلانية. وأعضاء جماعة الأقلية هم أنفسهم مدركون إلى حد كبير لما تنطوي عليه بُنى الهوية من دلالات بالنسبة إلى تعريف الذات والآخر وهم أنفسهم منتجوها، والمتنازعون حولها، ومن يبثونها، على نحو نشيط.

ويؤيد البحث التجريبي الاجتماعي النفسي داخل تراث الهوية الاجتماعية والتصنيف الذاتي أيضا الفكرة القائلة بأن العلاقات البَيْجماعية، والبَيْثقافية، والبَيْإثنية (وما يتصل بها من قضايا تعريف الذات والجماعة) تعتمد على تصور التصنيف الاجتماعي كسياق متعدد عابر للفئات. وبحسب برُووَر (2010) فالأفراد في مجتمعات متنوعة ومركبة «لديهم عضويات انتماء متعددة بَيْجماعية، هي، موضوعيا، فئات متقاطعة» (برووِر، 2010، ص12؛ انظر أيضا روكاس وبروور، 2002)[6].

ودراسة التنوع الاجتماعي والثقافي أمر يعنينا. فالتنوع ينطوي على اعتراف بأن الأشخاص يجري فرزهم وفقا لأبعاد اجتماعية كثيرة لها دلالاتها (بروور، 2010، ص11؛ وانظر أيضا عزي(*) وآخرين 2011). وتطرح الحياة الاجتماعية علينا أمثلة بالغة الكثرة حول تشابك العضويات المتصورة وحول التصنيف عبر فئات عديدة. وقد أثبت علم النفس الاجتماعي التجريبي أيضا وجود مثل هذه الظاهرة في المختبر. وعلى سبيل المثال، فإن هول وكريسب يبينان (2005) كيف يمكن لطرح معايير متعددة للتصنيف الاجتماعي أن يخفف التحيزات البَيْجماعية (كريسب وآخرون، 2001؛ كريسب وهيوستون، 2000، 2006، 20007)[7]. وقد أفضى النظر في الطرائق البديلة التي يمكن بها تصنيف الناس إلى تخفيف التحيز، وارتبط ذلك النظر بتقويم أكثر إيجابية لغير المنتمين إلى الجماعة (قارن شميدت وهيوستون، 2010). وقد تبين، على سبيل المثال، أن التعرض للتنوع يشجع على التماهي مع الفئات السائدة. وفي دراسة أجريت في إيرلندا الشمالية أثبت شميدت وآخرون (2010) أن من يعيشون في أحياء مختلطة كانوا أكثر قابلية للتصنيف الذاتي على أساس فئة مشتركة داخل الجماعة (إيرلندي شمالي) من أولئك الذين يعيشون في أحياء تقوم على الفصل.

ويمكن أيضا أن يفضي تحسين المواقف من المنتمين إلى جماعات أخرى (ما يدعى «إعادة التصنيف») إلى تخفيف التحيز (غايرتنر(**) ودوفيديو، 2000). وقد كشف البحث التجريبي عن أشكال/استراتيجيات متباينة لإعادة التصنيف: تمثيل الهوية المزدوجة والجماعة الواحدة (دوفيديو وآخرون 2007، 2009؛ هوبكنز 2011). وبالنسبة إلى دوفيديو وزملائه (2007) فإن جماعات الأغلبية وجماعات الأقلية تظهر تفضيلات مختلفة بالنسبة إلى هذه الاستراتيجيات. فأعضاء جماعات الأغلبية أكثر ميلا إلى «اعتماد إعادة التصنيف باعتبارهم جماعة غالبة» (دوفيديو وآخرون، 2007، ص 305). في حين قد يختار أعضاء جماعة الأقلية هوية مزدوجة و«بالتحديد تلك التي قد تعكس هوية الجماعة الفرعية لديهم كما تعكس الصلة بالجماعة المشتركة، في آن معا» (ص 312). ومما يترتب على التصنيفات الاجتماعية المتعددة أن التسامح مع الجماعات الأخرى

(*) Assaad E. Azzi أستاذ علم النفس والاتصال البيشخصي بجامعة بروكسيل الحرة.

(**) Samuel Gaertner أستاذ علم النفس الاجتماعي، جامعة نيويورك وJohn Dovidio بجامعة ييل.

تكــون له مظاهر متباينة كثيرة. وقد أثبتــت رايجفاغ [*] وآخرون (2009) كيف يمكن أن يؤثر السياق الاجتماعي والتصنيف الاجتماعي على مدركات المهاجرين. فحيثما كانت كاثوليكية المهاجرين البولنديين بارزة، أظهر الأيرلنديون الشماليون البروتســتانت توجهات أقل ترحيبــا إزاء المهاجرين البولنديين. وتذهب فان دير نول [**] وآخرون (2010) أيضا إلى أن التســامح مرتبط بالسياق. وقد بينوا كيف مال من شــملهم بحثهم من الهولنديين إلى أن يأخذوا بعــين الاعتبار «الجوانب المختلفــة لما طُلب منهم أن يتســامحوا معــه والمعنى المقصود بالتســامح المتوقع منهم» (فيركيوتن، 2010، ص 151). وقد توصلت فان دير نول وزملاؤها إلى أن من شــملهم بحثهم عبروا عن توجهات منحازة تجاه المسلمين، وإن أظهروا قبولا لبعض نشــاطات بعض أعضاء تلــك الجماعة، في بعض الحالات. وبوســع المرء أن يميز بين التحيز ضد المسلمين وكذلك اللاتسامح إزاء نشاطات عامة من قِبَل أعضاء الجماعة ذاتها كبعدين منفصلين.

الهويات الاجتماعية والحشد والتضامن الاجتماعي

وكما يتبين من كثرة من الأمثلة من البحث النفسي الاجتماعي والســياسي اليوم فالتنظــير والتحليل المتصــلان بالهوية، كموضوع ثابت، كشيء هو ببســاطة موضع اتفــاق، يتزايد تعقيدهــما (بونويل وســتوكوي، 2006؛ رايــشر وهوبكينز، 2001؛ ويذريل، 2009، أ وب). وهناك تحرك ابتكاري اشــتدت الحاجة إليه، باتجاه «كيفية تجميــع الأفراد، وتعريفهم، وموضعتهم... والكيفية التــي بها تجيز الهويات الفعل الاجتماعي، وتنبئ به، وتوجهه» (ويذريل، 2009، أ ص 1). نحن نعيش في عالم يمثل فيــه التعبير عن الهوية وتعقيد الهوية ملمحــا للحيوات والحكايا في الحياة العادية وفي الميديا، في آن معا. ومن الجدل حول مسقط رأس الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أو اعتناق الســياسي الأمريكي ميت رومني عقيدة المورمون، إلى أعمال الشــغب في أغسطس 2011 في لندن أو الأزمة المالية الراهنة في أوروبا، يجري النظر إلى الهوية، وتأسيســها، وتأسُّسُــها ذاتيا، باعتبار ذلك «طارئا وإن كان منظــما، ومفتوحا وقابلا

(*) Wendy van Rijswijk باحثة في مصلحة السجون البريطانية.

(**) Jolanda van der Noll أستاذة علم النفس المجتمعي بجامعة فيرن، لاهاي.

للتنبؤ به، في آن معا» (ويذريل، 2009 ب، ص4 - 5). هناك رابط حميم بين إنشاء الهويات والفعل الاجتماعي. وقد تكون إعادة الإنتاج التلقائية للهوية الوطنية، والحشد الجمعي، والسلوك المساعد ذو التوجه الاجتماعي وسلوك الحشود هي الأمثلة الأوضح على مثل هذا الرابط.

وبشكل يومي، يعاد إنتاج الدول الوطنية كأمم، ويعاد إنتاج مواطنيها كمواطنين، بطرائق باهتة على نحو ممل. وقد دعيت هذه الظاهرة «الوطنية المملة» (بيليغ، 1995)، وهي فكرة تبدأ بافتراض أن السيادة الوطنية ليست شيئا بعيدا في الحياة المعاصرة، بل هي حاضرة في كلماتنا البسيطة، في الخطابات المألوفة التي نأخذها كأمور مسلم بها (بيليغ، 1995، ص 126). وعادة ما يقال إن الرمزية الوطنية تستثير الرابطة السيكولوجية بالأمة ككيان مجرد (شاتز ولوفين، 2007) وأن بوسع المرء التمييز بين نوعيات مختلفة من الانتماء الوطني (شاتز وآخرون، 1999). لكن ما يشهده المرء هو الكيفية التي تتمظهر بها الوطنية في الممارسات الخطابية والاجتماعية التي يأخذها المرء كأمور مسلم بها (وداك وآخرون، 1999)[*]. وينشئ المجتمع ويجسد ممارسات روتينية تعيد إنتاج الأمة باعتبارها أمرا مسلما به. ويمثل علم الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي المرفوع فوق الساري، وإن لم يلحظه أو يبالي به معظمنا، تذكرة دائمة بالسيادة الوطنية والهوية الجمعية. والممارسات الروتينية في الميديا، وصياغات الأخبار الوطنية، وتقرير الطقس الشائع، والعناوين الرئيسية عن الرياضة هي كلها مواقع خطابية لإعادة إنتاج تلقائية للأمة. فالكلمات الروتينية («نحن»، «لنا»، «هنا») والتمثيلات البصرية، والرموز، والمجازات الفضائية، هي «راية «تعلن عن الوطن (آبيل وآخرون، 2006؛ وولورك، وديكسون، 2004؛ يومول وأوزكيريملي، 2000)[**].

وتعتمد فعالية البلاغة الوطنية على بنية الأمة باعتبارها أمرا لا يمكن المساس به. والسياسيون شديدو البراعة في تجسيد الهويات الوطنية، مقدمين إياها باعتبارها طبيعية أو مسبغين عليها السرمدية عبر إحالات إلى التاريخ (أودوهارتي

(*) Ruth Wodak أستاذة دراسات الخطاب بجامعة لانكاستر البريطانية.

(**) Jacqueline (Jackie) Abell المحاضرة في علم النفس بجامعة كوفنتري البريطانية وErnest Wallwork من جامعة سيراكوز الأمريكية وUmut Özkirimli أستاذ العلوم السياسية بجامعة لوند السويدية.

وأوغسطينوس، 2008؛ تيليغا، 2008). ويمكن لتعريفات الفئات الوطنية وبُناها أن تصوغ الفعل السياسي. وعلى سبيل المثال، ففي أعمالهما المتصلة ببناء المصلحة الوطنية في اسكتلندا، لاحظ رايشر وهوبكنز (2001) كيف أن السياسيين استخدموا الهوية الوطنية لتأمين القيم التي يمكن أن تتأسس عليها المصالح الوطنية وتُرتجى. وعلى رغم أن كل السياسيين استدعوا الهوية الاسكتلندية، فلم يجمع الكل على الفهم ذاته لمعنى أن يكون المرء اسكتلنديا. وعلى سبيل المثال، فإن صورة الاسكتلنديين باعتبارهم صامتين ومستذلين جرى ربطها بمساندة مشروعات سياسية تتصل بالاستقلال وبأن يكون لاسكتلندا صوت. وكان هناك اتفاق ظاهر حول الصفات الوطنية المرتبطة بكون المرء اسكتلنديا (واستخدم هذه الصفات الأعضاء الاسكتلنديون في كل من حزبي العمال والمحافظين). لكن هذه المحاجّة الظاهرة كانت تخفي أيضا، كما قال رايشر وهوبكنز، «خلافا عميقا حول طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تميز المجتمع الاسكتلندي (ص 389)»[8].

وتعتمد فعالية البلاغة الوطنية أيضا على الخطابيات المستخدمة لتوسعة حدود الجماعة الأم. والعلاقة بين الحشد الجمعي (السياسي) ومقولات سياسية مثل الهوية الوطنية هو مسألة تتصل بموضوعنا. يطرح رايشر وزملاؤه (2006) تفسيرا للهوية الاجتماعية في سلوكيات المساعدة في حالة محددة، هي تعبئة البلغاريين ضد ترحيل اليهود في الحرب العالمية الثانية. وبالتركيز على تحليل وثائق جرى الاستشهاد بها في «هشاشة الخير» لتودوروف(*) للاعتراض على قانون الدفاع عن الأمة (الذي صيغ وفق نموذج قوانين نورمبورغ السيئة السمعة)، يكشف رايشر وآخرون الدور المحوري لثلاثة أنماط من الحجج (التي تتدرج من القومية إلى العالمية). أولا، حجج مقولة الاستيعاب التي تموضع اليهود كجزء من الجماعة الأم أكثر مما هم جماعة خارجية منفصلة (اليهود بلغار؛ اليهود زملاؤنا المهنيون؛ اليهود إخواننا في الإنسانية). وثانيا، حجج فئة المعايير التي تطرح فكرة مفادها أن سلوكيات المساعدة هي جانب أساسي في هوية الجماعة الأم (البلغار إنسانيون؛ يتعين على السياسيين أن يعتنقوا القيم المكرسة في الدستور البلغاري؛ يتعين أن تتصرف الكائنات البشرية بطريقة

(*) Tzvetan Todorov مثقف فرنسي من أصول بلغارية كتب عن مأساة اليهود تحت ضغط النازيين على حكومة بلغاريا إبان الحرب العالمية الثانية.

متحضرة وإنسـانية). وثالثا، حجج مقولة المصلحة التي تذهب إلى أن الجماعة الأم سـوف تنزل بها نتائج سلبية إذا اضطهد اليهود (سـوف تتأذى بلغاريا والبلغار إذا اختاروا إقرار تدابير معادية للسامية؛ سوف تعجز الكنيسة عن إقناع يهود بالتحول إلى المسيحية).

وبحسب رايشر وزملائه، فالتوجه السائد (وليس الحصري) في المحاجة يقوم على اسـتنفار الهوية الوطنية («نحن البلغاريين»). وتؤمن الأيديولوجية المملة للسيادة الوطنيـة (بيليغ، 1995) للمتحثـين موارد خطابية وجدالية قوية لتبرير اسـتيعاب اليهود في الهيئة السياسـية الوطنية. وقد أثبت رايشر وزملاؤه وجودَ علاقةٍ مراوغةٍ بين امتلاك هوية وطنية (وامتلاك طرائق للكلام على السيادة الوطنية) وبينَ التعبئة والتضامـن الاجتماعي. وقد توسـط الكلام على السـيادة الوطنية، وإنشـاء حدود المقولات (الاسـتيعابية) الوطنية وتوسعتها في تحقق الحشد الجماهيري الفاعل ضد ترحيل اليهود في بلغاريا في أربعينيات القرن العشرين.

وقد أثبتت معالجات تعريفات المقولات في الدراسات التجريبية كيفية الارتباط الإيجابي بين اسـتيعاب المقولة وترسيم حدود الجماعة الأم وبين سلوكيات المساعدة ومداخـلات المُشـاهد. وعلى سـبيل المثال، بيّن لافـين وآخـرون (2002) كيف أن المُشـاهدين أميل إلى مساعدة الضحايا الذين يوصفون باعتبارهم من الجماعة الأم. ووثـق لافين وزمـلاؤه (2005) الرابط بين المداخلة في الطـوارئ والهوية. فالغريب الجريـح اللابـس قميص كرة القـدم الذي تشـجعه الجماعة الأم أقـرب إلى تلقي المساعدة من واحد يرتدي قميص فريق جماعة غريبة /فريق منافس أو قميصا من دون علامة[9]. وكما قال لافين وزملاؤه فإن «استكشـاف الدلالات الاجتماعية لحالة التدخل، على أسـاس الطريقة التي يتفهم بها المشـاهدون العلاقات بين الفئات في السـياقات الاجتماعية هو الذي يساعد على ظهور فهم جديد لسلوكيات المساعد» (2005، ص 452).

وقد وسع لافين وطومسون (2004) فهم الهوية الاجتماعية ليشمل دور المقولات الاجتماعية في ترجيح المسـاعدة عقب كوارث طبيعيـة. وتعتمد احتمالات التدخل عـلى «ما إذا كانت الكوارث، أيا كانت بشـاعتها، تبـدو باعتبارها أحداثا وقعت في مناطق الجماعة الأم ولأناس ينتمون إليها» (ص241). وفي دراسة أخرى (سوباشيتش

وآخــرون، 2011)(*) بدا أن التضامن مع الجماعات المحرومة (العاملين المســتغلّين) متصل بالتماهي مع الضحايا وبالهوية الاجتماعية الاستيعابية[10]. ويثير تفهم قضايا الحشــد والتضامن الاجتماعي مســائل التماهي الاجتماعي مع الجماعة الأم. وكلما كان التماهــي مع الجماعة واضحا ومباشرا، وكلما روعي التوســع في ترســيم حدود الجماعة الأم، زاد ميل الناس إلى المساعدة.

وتبين أعمال دروري ورايشر (2000)(**) حول علم النفس الاجتماعي المتصل بســلوك الجموع كيــف يتصرف أفراد الجموع على أســاس الهويات الاجتماعية الرئيســية. ويجري تحليل الأحداث التي انخرط فيها الدهماء باعتبارها مقابلات بَيْجماعيــة. فهي تبين أهميــة فهم طبيعة الجماعيــات والهويات الجمعية على أساس المراحل المختلفة من الأحداث الجماهيرية والتصنيف الاجتماعي الدينامي. ويذهب ســتوت وآخــرون (2001)(***) إلى أن «الزعارة/ الشــغب» في نهائيات كأس العالم في 1998 كانت تفســيرا ضيقا للمشــاركة في اضطراب جمعي. وبأخذ التوجهات الفضائية والزمانية وتفســيرات المشاركين، أثبت ستوت وزملاؤه كيف أن «عملية متواصلة من التفاعل بين الجماعات والتفاعل داخل الجماعة الواحدة قامــت بوظيفة توليد ثــم تحويل طبيعة» الهوية الجمعية «للمشــجعين» (ص 367) وكيف، وهو أمــر ينطوي على تناقض، «أصبح الفعل العنيف بحق أعضاء الجماعــة الغريبة يُفهم باعتباره مشروعا، بل في بعض الأحيان ضروريا، بالنســبة إلى أولئك الذين ســبق لهم اعتباره غير لائق» (ص376). وفي دراســة إثنوغرافية حول أعمال الشــغب التي ثارت احتجاجا على ضريبة الرأس في المملكة المتحدة في 1990 يقدم ستوت ودروري (2000) تفسيرا لدور عمليات التصنيف الدينامية في مراحــل مختلفة من الأحــداث المتتالية. ويقول المؤلفــان إنه «في كل مرحلة من الحدث، عكســت إحداثيات فعل الدهماء تطبيقا عقلانيا للأبعاد التعريفية للهوية الجمعية (بالنســبة إلى ضريبة الرأس Poll tax، أولا؛ وبعد ذلك، بالنسبة إلى الفعل غير المشروع من جانب الشرطة» (ص 266). وما تثبته الدراسة هو أنه

(*) Emina Subašić الجامعة الوطنية الاسترالية، كانبيرا.

(**) John Drury محاضر في علم النفس الاجتماعي في جامعة ساسيكس البريطانية

(**) Clifford Stott من جامعة آبرتاي البريطانية.

عندما يتغير سياق التفاعل الاجتماعي يتغير أيضا التصنيف الذاتي: ففي المراحل المبكرة من الحدث كانت الهويات الاجتماعية للمشاركين تتحدد على أساس اعتراض ضد الحكومة؛ وفي مرحلة لاحقة تحددت هذه الهويات في ضوء الأفعال غير المشروعة من جانب الشرطة.

الهويات الجمعية والمشاركة والفعل الجمعي

نحن نعيش في زمن تثير فيه صور المحتجين في ميدان التحرير، وفي حركة «احتلوا»(*)، وفي حركة «الغاضبون»(**) الإسبانية وما شابه عديدا متنوعا من الصور والتمظهرات لنوع من الهوية الجمعية. وقد أُعلن المحتج الكلي الحضور، في ديسمبر 2011، «رجل العام» في مجلة تايم الأمريكية التي كتبت ما يلي: «لم يكن بوسع أحد أن يعرف أنه عندما يشعل بائع فاكهة تونسي جوال في نفسه النار في ميدان عام، فإن ذلك سيثير احتجاجات تسقط ديكتاتوريين وتبدأ موجة تمرد عالمية. وفي 2012، لم يقف الأمر عند حدود جهر المحتجين بشكاواهم؛ لقد غيروا العالم».

و«الثوار» في ميدان التحرير، و«المحتلون» في وول ستريت، و«الغاضبون» في مدريد هم هويات جمعية مُفَعّلة أصبحت موضوعا لجدل وتعليق في المجتمع والميديا. وهم يبينون كيف يتأتى للأفراد أن يعبروا عن الفاعلية، والطاقات السياسية، والنضال من أجل التحول الاجتماعي ويسيطروا عليها. وتتخلق الهويات الجمعية (السياسية) ويجري تأكيدها باشتراك المرء في أفعال سياسية وبأدائه لها، وبإظهار المرء مواقف لفظية، وثقافية، وسياسية مرتبطة بذلك[11].

ونحن نعيش أيضا في زمن تتعرض فيه أفعال الجماعات والمجتمعات للتسفيه أو يُنْظر إليها، من جانب صناع السياسات أو السياسيين، باعتبارها أعمالا خطيرة. وفيما يلي مقتطف من بيان الموقف الذي اتخذه رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، الذي كتب في قسم «التعليقات الحرة»[12] من الغارديان الإليكترونية يقول:

(*) Occupy الفرع الدولي لحركة احتلوا وول ستريت.

(**) indignados حركة الاحتجاج التي فجرتها الأزمة المالية في إسبانيا في 2008.

> القضية الكبرى هي جماعة الشباب المُسْتبعد، الساخط، الواقف خارج التيار الاجتماعي الرئيسي والذي يعيش في ثقافة اختلاف مع أي قوانين أو سلوكيات لائقة.. وبحسب خبرتي فإنهم يمثلون مشكلة محددة تماما تتطلب حلا محددا وعميقا.. وهذا أمر يصعب قوله، وأنا مدرك بالطبع أن هذا هو أيضا تعميم. لكن الحقيقة هي أن كثرة من هؤلاء الناس جاءوا من عائلات نزل بها اختلال وظيفي عميق، وتعمل وفق شروط كاملة الاختلاف عن بقية المجتمع، سواء من الطبقة المتوسطة أو الفقيرة.

ويرسم تعليق بلير صورة عالم اجتماعي تقوم بين جماعاته حدود غير قابلة للاختراق، وتحكم مجتمعه تقسيمات صارمة؛ إنه مجتمع التناقض بين «نحن» (المواطنين المستقيمين المتحضرين) و«هم» (الأفراد والعائلات من المشوشين). ويمكن اعتبار دعوة بلير تعبيرا مميزا عن رؤية للمجتمع وللعلاقات الاجتماعية لا تأخذ باعتبارها الفكرة القائلة بأن الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين ينشئون، على نحو نشط، هويات شخصية وجمعية بأكثر مما يطبقون، على نحو سالب، بعض التوصيفات الثقافية أو السياسية للهوية. ويبدو أنه عجز عن إدراك الطبيعة المتعددة للهوية والانتماءات المركبة التي يعبر عنها الناس ويلحقونها بالعلاقات الاجتماعية.

وقد كان أحد الأسئلة المركزية حول أعمال الشغب في أغسطس 2011 في المملكة المتحدة هو: من هم المشاغبون؟ وهذا هو السؤال الذي حاول توني بلير الإجابة عنه. وكان الافتراض السياسي المبدئي المنتشر أن المشاغبين كانوا، إلى حد بعيد، من الأعضاء الشبان في العصابات السوداء (ممن لهم صحيفة جنائية). وقد تحدى بحث بعنوان «قراءة أعمال الشغب» أجرته صحيفة الغارديان (بالتعاون مع مدرسة لندن للعلوم السياسية والاقتصادية) هذه الرؤية بإظهار تنوع المشاركين في الشغب[13].

وبينت الدراسة أنه على رغم زيادة عدد المشاركين السود[14]، عموما، فقد تباينت الإثنية على نحو ملموس من حي إلى الآخر. وعلى سبيل المثال، فالأشخاص الذين أجريت معهم استجوابات في سالفورد ومانشستر كانوا، غالبا، من البيض، في حين كانت هناك نسبة أكبر من الأقلية الإثنية (السود والآسيويين) أو من الخلاسيين،

في مناطق أخرى. وكذلك فقد أعلن 32 في المائة ممن جرى استجوابهم أنهم لم يسبق أن صدرت بحقهم أحكام إدانة.

ويؤيد التقرير الذي أدى مهمة مستقلة (2011)، والذي دبجته لجنة المجتمعات والضحايا المعنية بالشغب (خمسة أيام في أغسطس) التي حققت في أسباب الشغب، وجهة النظر القائلة بأن مثيري الشغب لم يمثلوا جماعة متجانسة من الأفراد نبعت أفعالهم من الأسباب ذاتها. وخلصت اللجنة إلى أنه «ما من جماعة واحدة مسؤولة» (ص13). ووفقا للتقرير، فإن 42 في المائة من المشاركين في الشغب كانوا من البيض، و46 في المائة كانوا من السود، و7 في المائة من الآسيويين، و5 في المائة صنفوا تحت بند إثنيات أخرى. وحدد التقرير خمس فئات: أعضاء في الجريمة المنظمة، معتدون عنيفون ارتبطوا بإشعال الحرائق وبالهجمات العنيفة ضد الشرطة، و«نهّابو آخر الليل»، وانتهازيون («أناس تفاعلوا مع اللحظة»)، و«متفرجون» (وأناس تصادف وجودهم). وجدير بالاهتمام أن الإثنية تراجعت مكانتها هنا، إبان رسم الإطار الاجتماعي للمشاغبين. ويزعم التقرير أن هذه لم تكن اضطرابات عرقية وأن غالبية المشاغبين الذين جرت إدانتهم، لاحقا، لم يكونوا أعضاء عصابات.

والتفت تقرير «قراءة أعمال الشغب»، أيضا، إلى تناقض بين ما كان يقوله «المشاغبون» وبين ما اعتبرته الحكومة السبب الرئيسي في الشغب: ثقافة العصابات. وبدلا من شغب أثارته العصابات، التفتت الدراسة إلى ظهور شعور بالمعيّة بين أناس صنفوا باعتبارهم «أعضاء عصابات»: «شعور بعدو مشترك، قضية مشتركة، هو الذي جاء بأعضاء عصابات من مختلف الرُّبُوع - عصابات تُعَرّف، جزئيا، بالدفاع عن الرَّبْع وبالعداء لأولئك المنتمين إلى مناطق أخرى - للتعاون طوال مدة استمرار الاضطرابات» (15).

ولا يمكن فهم طبيعة هذه الأحداث خارج إطار سيكولوجي اجتماعي يبرز الاستنهاض(*) المتبادل للهوية الجمعية والفعل الجمعي. ويدور الصراع السياسي، وكذلك التوافق السياسي، حول مقولات الهوية والمشاركة. وكما يقول كلاندرمانز

(*) interpellation يمكن ترجمتها إلى التداعي، وهذا مصطلح صكه الفيلسوف الماركسي الفرنسي آلتوسير ليشير به إلى قدرة الأيديولوجية المهيمنة على توجيه الفرد، عندما تتحول إلى قوة داخلية مضمرة يستنهضها النداء ممن هم رموزها المعترف بهم، كأشخاص أو مؤسسات.

(2003) فقد «أصبحت مشــاركة الحركات طريقة شــائعة في العمل الســياسي» (ص 670). وقد جرى تخليق الحركات الاجتماعية والسياســية الكبرى وتوجيهها وقيادتها عبر إنشاء وتكريس المقولات. ويعيد التركيز على الهوية الجمعية تأكيد دور ودلالة الفاعلية عند الفاعلين الاجتماعيين.

ويعــبر رايشر عن هذه الفكرة تعبــيرا صحيحا عندما يكتــب قائلا إنه «قد يكــون من الأفضل النظر إلى الهويــات باعتبارها مشروعات» (رايشر، 2004، ص 935). وإظهار الهوية الجمعية، وتوصيف المقولات، والاستشــهاد بها في التعليق الاجتماعــي والإعلامــي (عندما يقال، مثــلا، «ثوريون»، «ســاخطون»، «عائلات مضطربة»، «أعضاء عصابات»، وما شابه) هما لحمة السياسة وسداها. فالسياسة هي تخليق الهويات، والجماهير، والولاءات، وحشد أشكال من التفاعل السياسي الخــلاق، وصوغ هويات جمعيــة جديدة. ويمكن للمنتمــين إلى جماعات عالية المكانة أو متدنية المكانة، أو لخليط من الفريقين، أن يقدموا على الفعل الجمعي (فــان زوميرين وأير2009؛ فان زوميرين وكلاندرمانز، 2011)[*]. والناس تشــارك لأسباب متباينة (كلاندرمانز، 2003).

ومن أهم ما قيل في اســتبانة العلاقة بين الهويــة الجمعية والفعل الجمعي أن الاســتعداد للانخراط في فعل جمعي يتعاظم عندما تصبح الهوية الجمعية مسيسة (ســايمون وكلاندرمانز، 2001). وعلى ســبيل المثال، ففي دراســة عــن التأييد الذي يلقاه الإســلام الســياسي والفعل الســياسي بين الجيــل الثاني من الأتــراك والمغاربة المقيمــين في أوروبا توضح فلايشــمان وآخرون (2011)[**] كيــف تؤدي التصورات حول التمييز إلى تســييس شــباب المســلمين الأتراك والمغاربة بزيادة استعدادهم للانخراط في فعل ســياسي. ولا يوجد «شــكل إجمالي» واحد للمســلمين السياسيين. فما يعد مسلما سياســيا هو «نتاج مستويات التفاضل في المساندة للإسلام السياسي و/أو الفاعلية السياســية» (ص 645). وبالتركيز عــلى الأطر المفهومية لدى الفاعلين الاجتماعيين بالنســبة إلى «الاعتدال» و«التطرف»، يبــين هوبكنز وكاهاني هوبكينز (2009) كيف أن توصيفات المســلمين للهوية، في كلمات تلقى في أوساط الجاليات،

(*) Martijn van Zomeren مــن جامعــة VU أو Vrije Universiteit الهولنديــة وAarti Iyer مــن جامعــة كوينزلاند الاسترالية.

(**) Fenella Fleischmann من مركز البحوث الاجتماعية في برلين.

«تعكس مشروعات الهوية الخاصة بهم وأشكال الفعل الجمعي التي يرغبون في تنظيمها» (ص 111). وتبدو البُنى المختلفة لـ «التطرف» (مثلا، باعتباره منافيا للإسلام) باعتبارها دافعة لمجادلات اجتماعية وسياسية ضد تأسيس «معيار يمكن به الحكم على الصور الجانحة أو المشوهة من الهوية والتعرف على التطرف» (ص 111) وضد البُنى الجوهرانية للهوية المسلمة.

وبينت دراسة أجرتها وِلْز (2009)(*) حول حملة أجور المعيشة لمواطني لندن(**) كيف أن الفعل السياسي ومساندة التغيير يمكن أن يغذوهما تخليق هويات متسامية، وكذلك إدارة التنوع في عاصمة متعددة الثقافات. ووفقا لما قالته ولز فإن الأشكال المختلفة من «ترقية الهوية» وإدارة الفعل السياسي قد جرى استخدامها. وشمل ذلك إحلال التماهيات الجديدة محل الانقسامات، وتعزيز التعايش بين التماهيات المتعددة الطبقات، عبر مقولات متسامية («المجتمع الأوسع» أو الجماعة القومية المتخيلة). وترى ولز أن مسائل السياسة، والحشد، والتمكين الفردي والجمعي، والتحول الاجتماعي يمكن إدارتها عبر إدارة الهوية الاجتماعية. ويعتمد الفعل السياسي من أجل التحول الاجتماعي على إدارة التماهي الاجتماعي عبر اختلافات الخبرة.

والتعريفات التي تبدو مختلفة للهوية تنطوي على مؤثرات على أشكال وتمظهرات الحشد والفعل الجمعيين[16]. ويطرح علم النفس الاجتماعي المشتغل على الاحتجاج (كلاندرمانز، 1997؛ كلاندرمانز وآخرون، 2008) مزيدا من الرؤى الكاشفة للعلاقة بين الهوية الجمعية، والتماهي الاجتماعي، والفعل الجماعي. وعلى سبيل المثال، فإن سايمون وآخرين(***) (1998؛ انظر أيضا دي ويرد وكلاندرمانز، 1999)(****) يرون أن التماهي مع أعضاء في منظمة حركية هو أمر بالغ الأهمية. ويؤدي التماهي القوي مع جماعة ما إلى ترجيح المشاركة.

(*) Jane Wells من مدرسة الجغرافيا بجامعة كوين ماري، لندن.

(**) London Citizens Living Wage Campaign حركة أسسها أرباب عائلات في شرق لندن في 2001 بهدف تحسين الظروف المعيشية للعاملين وتعزيز مؤسسة الأسرة.

(***) Bernd Simon أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة آلبرشتس المسيحية في كييل بألمانيا.

(****) Marga De Weerd باحثة هولندية.

وبحســب سـايمون وكلاندرمانز (2001) فهناك رابط بين مـا يدعوانه «هوية جمعية مسيســة» والنضال من أجل الســلطة عبر الفعل السياسي. وطبقا لما تجده عنهـما فلا بـد من فهم الهويــة الجمعية المسيســة باعتبارها «شــكلا من الهوية الجمعية التي تســتند إليها المحفــزات المعلنة لدى أعضــاء الجماعة للانخراط في مثــل هذا النضال من أجل الســلطة» (ص 323)[17]. والغضب واحد من المحفزات المنصوص عليها عادة للمشاركة في الفعل الجمعي. وعلى رغم ذلك، فوفقا لما يقوله ستيرمر وسايمون (2009)[*] فدور الغضب والمشاركة هو دور محدود في الاحتجاج. ولا يفعل الغضب فعله إلا بالنســبة إلى «الاحتجاج العدائي» (لتقليص الســلبية في وضــع الفرد) ولكن لا دور له في الاحتجاج الوظيفي (لإنجاز أهداف جمعية). وكما يقــول المؤلفان، فالأهم هو ترجمة الغضــب (إزاء الظلم الجمعي، مثلا) إلى هوية جمعية مسيّسة.

وتترتــب على تأكيــد الهوية الجمعية المسيّســة أمور كثــيرة. فالهوية الجمعية المسّيســة تؤمّن لـ «أعضاء الجماعة منظورا ذا دلالة بالنســبة إلى العالم الاجتماعي ومكانهم فيه» (ســايمون وكلاندرمانز، 2001، ص 327). وعلى سبيل المثال، فوفقا لما يقوله كلاندرمانز وآخرون (2008) فالفعل الجمعي والمشاركة من جانب المهاجرين (وهم يحولون الســخط إلى فعل) يمكن إشــعالهما بشــعور بالاندماج في المجتمع، وبإنشــاء هوية جمعية مسيســة ترتبط بالقدرة على الفعل في مواجهة المظلوميات (انظر أيضا ســايمون وغرابو، 2010 حول تســييس المهاجرين الروس في ألمانيا). وقد تبين أيضا أن المشــاركة في الاحتجاج تعمق التماهي وتدفع باتجاه التمكين الجمعي (دروري ورايــشر، 2009). وقــد أثبت كلاندرمانــز وآخــرون (2002) كيف أمكن لشعور بالهوية الجمعية لدى مزارعين من إسبانيا وهولندا أن يحفز على الاستعداد للمشــاركة في احتجاج للمزارعين ويتنبأ به. وقد استكشف فان ستكلنبورغ وآخرون (2009) ما إذا كانت الديناميات التحفيزية لدى المحتجين الأفراد قد خففها السياق الاجتماعــي للحركة. وأشــارت النتائج إلى إجابة بالإيجاب. وبحســب ســتكلنبورغ وزملائــه فإن «الرغبة في التعبير عن وجهة النظــر الفردية، عندما تتعرض قيم المرء للانتهاك، تؤثر على الحوافز التي تدفعه للاشتراك في الاحتجاج» (2009، ص 831).

(*) Stefan Stürmer باحث في الجمعية الألمانية لعلم النفس.

وتتوقف قوة «تسييس» أو «حشد» الهوية الاجتماعية (أو «دفعها للتطرف»، بالنسبة إلى البعض) على الطرائق التي تنشأ بها الهويات الجمعية، وعلى السياق الاجتماعي الذي تظهر فيه أو يجري العمل بمقتضاها فيه. وهذه عملية تتأدى على مستويين: على مستوى الأفراد المشاركين في فعل جماعي (أناس، ناشطين في حركات اجتماعية) وعلى مستوى أولئك الذي يرغبون (وهم عادة السياسيون، وجماعات الضغط، وما شابه) في التأثير على الفعل الجمعي لأغراض سياسية. وفي ساحة السياسة، تلتقي المصالح السياسية (انظر هَدي، 2003) مع الهويات والمصالح الجمعية. والتسييس نتيجة للتفاعل بين الاثنين. وعلى سبيل المثال، فيمكن أن يفضي تسييس «جريمة من جرائم الكراهية» إلى تغير أو تحول في تصورات أعضاء الجماعة عن التمييز. وتشير إحدى النتائج الجديرة بالاهتمام إلى فكرة مؤداها أن بعض التعبيرات عن التحيز يصعب إرجاعها إلى تفاوتات بين الجماعات وبالتالي فهي تثير قدرا أقل من الشعور بالغضب، ومن الاحتجاج، والفعل الجمعي (انظر إليمرز[*] وباريتو، 2009).

استكشاف الهويات والفعل الاجتماعي

دفع هذا الفصل بأن الهوية الاجتماعية والجمعية هي الفيصل في كثرة من الطرائق التي ينشأ بها الفعل الإنساني. والهويات تُنتج بالتفاعل مع الآخرين، في إطار علاقات بين جماعة وأخرى وعلاقات داخل الجماعة. والفعل الاجتماعي هو من «وظائف السياق لأن تفعيل العمليات الاجتماعية يتوقف على متغيرات اجتماعية» (رايشر، 2004، ص921). وعوضا عن الادعاء بأن السلوك البيجماعي يتقرر، في كليته، بتوجهات التراتبية الاجتماعية وتوجهات السيطرة الاجتماعية، فلا بد من أن تكون لدى المشتغلين بعلم النفس السياسي القدرة على بيان الشروط التي تفضي إلى تخليق الهويات الاجتماعية والجمعية وتأكيدها، وبيان الكيفية التي تتبادل بها الهويات الاحتواء والتيسير. والرؤية التي تحتوي تراتبية اجتماعية وسيطرة اجتماعية هي التي تُعرّف

(*) Naomi Ellemers أستاذة علم النفس الاجتماعي والمنظمات في جامعة ليدن وManuela Barreto أستاذة علم النفس التنظيمي بجامعة بورتو البرتغالية.

فكرة الهوية وتعمل معها، باعتبارها نتاجا للسيكولوجية الفردية، والتقييد المجتمعي والسياسي. ولكن الحياة الاجتماعية والسياسية تعكس مواقع كل من الهوية المستقرة والسائلة. وأساس السلوك الاجتماعي والسياسي هو الجهد المتواصل لتكوين مواقع الهوية، والدفاع عنها، ورفضها، وتأكيدها؛ وفي قلبه تكمن عمليات التصنيف الاجتماعي والتماهي الاجتماعي. وتعكس الهويات الاجتماعية وارتباطها الدقيق بالفعل الاجتماعي والبنية الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي، والثقافة التي هي جزء منها.

وإنشاء الهويات وإعادة إنشائها يحدثان في سياق ممارسات اجتماعية ويجري إنتاجهما لإدارة حالات اجتماعية، ولتنظيم فعل «جمعي». ويجسد الفاعلون الاجتماعيون بأفعالهم ويطورون مفهومات عن علاقات بَيْجماعية (تشمل السيطرة، والتفاوت، والاستيعاب، والإقصاء، وما شابه). وتصادق البُنى المختلفة للهوية على مسارات معينة للفعل وتيسرها. ولا بد لبحوث علم النفس السياسي من أن تكون قادرة على توصيف وفهم العلاقة الاجتماعية النفسية بين الكيفية التي يجري بها تخيل وتنظيم الجماعات الاجتماعية والمجتمعات، وأنماط، وأشكال الأفعال الجمعية السياسية والاجتماعية، التي تترتب على ذلك. ولا بد لبحوث علم النفس السياسي من أن تكون قادرة على أن تشمل وتطور رؤى للسلوك الاجتماعي والسياسي، لا تكون فيها الأسبقية للصراع البَيْجمعي، والمواقف البَيْجمعية، وما يماثلها، على طبيعة التماهي الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، بل تكون نابعة منها ومؤسِّسَة لها. والمهمة الأولية لعلم النفس الاجتماعي المشتغل على الهوية هي طرح فهم لـ «الكيفية التي يتوصل إليها الناس للتشارك في فهم العالم وللعمل فيه» (رايشر، 2011، ص 392؛ وانظر أيضا هوبكنز، 2011). وكثيرا ما يُفترض أن «المجتمع منقسم على نحو واضح إلى ثقافات، ومجتمعات وجماعات متجانسة، لها حدود خارجية ذات علامات خارجية واضحة، حيث تتميز هذه المجتمعات بعدد كبير من الخواص المشتركة والأساسية والتقاليد الثقافية ذات العلامات الواضحة» (ويذريل، 2009 ب، ص 9). ولا بد للمشتغلين بعلم النفس السياسي من مقاومة إغراء عزل المقولات الاجتماعية والسياسية ومعالجتها باعتبارها مقولات متمايزة، ومستقرة، وأحادية البعد.

وهذه رؤية مهمة يمكن لها أن تسهم، على نحو يعتد به، في البحوث حول الأسس السيكولوجية لسياسات الهوية.

وتعتمد الديموقراطية الصحيحة على التساؤل حول الكيفية التي تُنْتِج بها المقولات المتصلة بالذات والآخر، والانقسمات السياسية، والمقولات السياسية، والهويات الاجتماعية والسياسية، ذات الصلة بالأنشطة السياسية، والحشد والفعل الجمعيين، وتُعيد إنتاجها. وهذا هو الشغل الشاغل لدى الفاعلين الاجتماعيين من النخبة ومن العامة، في آن معا. وإذا كان علم النفس السياسي يدّعي الاهتمام بدراسة العملية السياسية الديموقراطية، فيتعين عليه، إذن، أن يدرس، بمزيد من الاهتمام، الكيفية التي تُنْتَج بها الهويات الاجتماعية والجمعية في سياقات من الفعل الاجتماعي والسياسي. وتعيد الهويات الاجتماعية والجمعية، والمقولات السياسية، إنتاج القيود الخارجية (الاجتماعية والسياسية)، وكذلك فهي تنظم الفعل الاجتماعي والسياسي من الداخل. وإذا أخذ المرء المقولات والهويات السياسية كأمور مسلم بها فهو يخاطر بالانزلاق إلى سياسات محافظة وغير ديموقراطية. وإذا اعتبر المرء أنها ذات نهايات مفتوحة وتنطوي على دينامية للانزياح فهو يفتح الطريق لسياسات ليبرالية وتقدمية.

ويمكن للرؤى الكلاسيكية عند تايفل وتيرنر، والتطورات الحديثة في الهوية الاجتماعية، ونظرية التصنيف الذاتي، وعلم النفس الاجتماعي المعني بالفعل الجمعي، أن تزود علم النفس السياسي بحافز متحول في البحث في العلاقات البَيْجماعية، وفي تكوّن الهويات الاجتماعية والسياسية، والفعل الجمعي. ويتعين أن يعتمد هذا الحافز الجديد على جانبين مهمين: (أ) طريقة ابتكارية للتفكير في الجماعات ودورها في البنية والتنظيم الاجتماعيين، والرابط بين سلوك الجماعة والهوية الاجتماعية المشتركة؛ (ب) أسلوب جديد في التفكير في العلاقات البَيْجماعية، باعتبارها حقائق سيكولوجية، «تعبيرا عن الكيفية التي يعرّف بها الناس أنفسهم اجتماعيا وتعبيرا عن فهمهم لحقيقة العلاقات البَيْجماعية القائمة بينهم» (تيرنر، 1999 ب، ص19).

ويستتبع هذا الحافز الجديد فهما للطبيعة المقطعية للهوية؛ والشبكات المعقدة للتماهيات الاجتماعية التي يصوغها الأفراد داخل مقولات الهوية وعبرها،

وتعددية التموقعات اســتجابة للتصنيفات داخل الجماعة والتصنيفات البَيْجماعية. وإذا كان لعلــم النفس الســياسي أن ينجز دراســة مُرْضية للكيفيــة التي يمكن بها للسلوك السياسي (والسلوك الاجتماعي، بشكل أعم) أن يصبح أداة لإنتاج، وتحويل، وتغيير، العلاقات الاجتماعية، ففكرة الهوية، بالتالي، يتعين أن تكون جزءا مركزيا من لغته النظرية والإمبيريقية.

6

الذاكرة الجمعية والسرديات السياسية

من نموذج الذاكرة الأرشيفية إلى الخبرة المعيشة

تقع الذاكرة في مركز الخبرة الإنسانية. الذاكرة هي ما يجعلنا بشرا. الماضي هو موقع للمعنى الاجتماعي. هذه مقولات يتفق معها معظم علماء النفس. وتستند صدقية هذه المقولات إلى سؤالين أساسيين: (أ) كيف تُدرس الذاكرة على نحو يجمع بين التناقض والتفاعل، بين الحفظ والفقد، بين التذكر والنسيان، ويشمل العلاقة بين الذاكرة، والهوية، والسردية؟ و(ب) كيف يكون التوفيق في التمييز بين الذاكرة كمَلَكة فردية، والذاكرة كظاهرة جمعية أو اجتماعية. ويرسم هذا الفصل صورة عامة لبعض القضايا التي تنشأ عن محاولات متباينة للتوصل إلى إجابات عن هذين السؤالين، وخاصة الإجابات التي لها اتصال خاص بعلم

«لكي يتيسر التغلب، بنجاح، على الازدواجية بين الذاكرتين الفردية والاجتماعية، يحتاج المرء إلى أن يعتبر الذاكرة نتاجا اجتماعيا وثقافيا، وأن يعتبر التذكر/النسيان ممارسات اجتماعية وثقافية»

النفس السياسي. ويطرح هذا الفصل المبادئ الرئيسية لمقاربة اجتماعية - ثقافية للبحث حول الذاكرة الاجتماعية، مع تركيز على السرديات السياسية، والتذاكُر، والذاكرة الوطنية المتصلة بأحداث اجتماعية - سياسية وبالتوافق مع الماضي. وينتهي الفصل بصورة عامة موجزة للنتائج المتضمنة (والتوصيات) لعلم نفس سياسي معني بالذاكرة الجمعية.

وفي كتابه «دلالة النهاية» يكتب الروائي البريطاني جوليان بارنز: «مع تضاؤل عدد الشهود على حياتك، تتضاءل إمكانية الإسناد، وبالتالي يتضاءل اليقين بالنسبة إلى ما أنت عليه أو ما كنت عليه». ويعبر هذا المقتطف، في إيجاز، عن عارضية الذاتية. وما يُلمح إليه هو أن الزمن البيوغرافي(*) لا يتطابق تماما مع الحقيقة البيوغرافية، لكنه يتطابق مع إعادة الإنشاء، على نحو تعددي، للماضي/ للزمن الذي يتكشف للناس. وما وجده بارنز، كما وجدته كثرة منا، هو أن ما ندعوه «الذاكرة الفردية» المتصلة بحياة المرء تبدو، ظاهريا فحسب، «ملكية» تخص الذات. وبدلا من ذلك، فنحن نجدها موزعة على نحو يتجاوز شخص الواحد منا، وربما «يتجاوز رأس المرء» (برونر، 2001)، وتتوسط فيها العلاقات الشخصية والاجتماعية، والبيئة المادية. وعلاقتنا بالماضي وبالآخرين هي أمر غير مكتمل. وذكرياتنا (وهوياتنا) ليست الجوهر الكامن داخلنا، بل هي أقرب إلى أن تكون نتيجة تخليقات وزملات للذات بالنسبة إلى شبكات من أنشطة موزعة ومُوَسّطة. ذكرياتنا تتموقع داخل فضاءات عقلية، ومادية، وثقافية. وتاريخنا الشخصي والجماعي، وتعريفنا لذواتنا وللآخرين، والمشغولات والموضوعات التي نقابلها أو ننتجها، والنسق الثقافي الذي نأتلف داخله، وما إلى ذلك، هي كلها أمور تشير إلى الذاكرة باعتبارها عملية علائقية عند التقاطع بين الأطر الفردية والاجتماعية للمعنى.

وعندما يلتفت المرء إلى الدراسة الأكاديمية والعلمية للذاكرة، تواجهه مشكلة مفهومية وإبستمولوجية: كيف للمرء أن يبدأ بالتفكر في الذاكرة، وكما يقول براون فهذه «ليست مجرد مسألة إقرار بالتعريفات والمفهومات التي وقع الاتفاق عليها، بل هي تساؤل حول الكينونة التي تحيل عليها الكلمة» (2008، ص262؛ انظر أيضا دانزيغر، 2008). ومن الطرائق الأكثر رسوخا للتفكر حول الذاكرة طريقة تقوم

(*) biographical المتصل بسيرة شخص ما.

على فكرة أن الذاكرة هي تشــفير، وتخزين، واســتعادة المعلومات، فكرة الذاكرة باعتبارها أرشيفا. وبحســب بروكماير (2010) فإن «الفهم الغربي، سواء في الحياة اليوميــة أو في العلم، يفترض وجود مادة معينة، حقيقة بيولوجية، نيورولوجية(*)، وفضائية(**) للذاكــرة - شيء ظاهر - في العالم»(ص6). ويُنظر إلى الذاكرة باعتبار أن محلهــا العقل، «في الرأس» وفي مخ الفرد. ولها تخطيط دقيق نتج عن التفاعل الصارم، الذي لا يهدأ، لعمليات التشــفير والاستعادة، والتنشيط والمتاحية، وتتابع حالات عقلية مختلفة. والأرشــيف واحد من مجازات «نعيش بها»، إن كان لنا أن نستخدم كلمات لاكوف وجونسون (1980)، مجاز مؤسس لدلالات يومية وعلمية للذاكرة تدور حول اســتمرارية ورســوخ الذاكرة. ويمكن لعلــم الأعصاب المعاصر (بتقانات التصوير لديه) أن يطرح علينا «صورا» فعلية لكيفية عمل العقل. ومجاز تشــفير - تخزين - استعادة الذاكرة للمعلومات، مقرونا بالقدرة الإيحائية للصورة هو الأكثر قوة (وإيحاء) بين كل ما لدينا.

ويطرح نموذج «تشــفير- تخزين - اســتعادة» المعلومات عدة مشــكلات حول إدراك مفهومات الذاكرة. وهناك اتجاه لاختزال الذاكرة في كيان «فيه من الصلاحية والجاذبية مقدار ما فيه من القوة، وهو قوي بحسب قدرته على تخزين («ادخار») المعلومات في غرفة تخزين هي بالنهاية تحتوي كل شيء»(بروكماير، 2002، ص16). وهناك اتجاه أيضا لاختزال الذاكرة في مشــكلات الخبرة والاســترجاع. والمهم بالنسبة إلى العلــوم الإدراكية العصبية هو «التطابق» بين الخــبرة والتمثيل، أي «التخزين» وما يليه من «استرجاع» الخبرة في الفُرَج المادية للمخ، ومنها. ويحتل الوعي الفردي (ونشــاط المخ) مركز الصورة؛ وكل شيء آخر هو ظاهرة ثانوية. و«الاســترجاع» هو عادةً المتغير التابع، في حين تنشط العوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة.

وإحدى أهم النتائج المترتبة على هذا أن السياقات الاجتماعية للخبرة تبقى، ليس فقط من دون تفسير، بل وأيضا من دون مصادقة (أوليك، 1999، ص34). فلا وجود لفهم يثبّت الناس في ســياقات اجتماعية وهم يتذكرون وينســون. ولا وجود لفهم يكون الناس فيه هم من يفعلون التذكر والنسيان، وليست عمليات آلية أو إنشائية

(*) Neurological عصبية.

(**) spatial باعتبار أنها تشغل فضاء أو مساحة ما.

في الأمخاخ. ولا تلقى الخبرات المعيشـية - الأطر والممارسـات الثقافية والمشغولات المفتوحة، العابرة، المشـبعة اجتماعيا وثقافيا، التي يتفكر الناس، ويُنشئون علاقاتهم مع الآخرين بها وعبرها - اهتماما في ذاتها. فنموذج الأرشـيف مغروس في ثبات، في رؤية فردانية ووضعية للطبيعة الإنسـانية. وكـما يقول بروكماير، فما ينقص نموذج الأرشـيف هو رؤية «الكائنـات البشرية باعتبارهم أشـخاصا يتذكرون وينسـون، منغرسين في سياقات مادية، وثقافية، وتاريخية من الفعل والتفاعل»(2010، ص9).

وقد انتهـت التوجهات الخطابية (هاريه وجيليـت، 1994)، والسردية (برونر، 1986)، والاجتماعيـة الثقافيـة (فالزيـنر وفان دير فـير، 2000)إلى خطوات مهمة خطاهـا الباحثـون باتجاه دراسـة الذاكرة المنغرسـة في أطر ثقافية (مشـغولات، علامات، ونظم رمزية - لغة وسردية)(انظر أيضا هاماك وبيلسـكي، 2012). وأقرب إحياء لثقافة الاحتفال، الاستخدامات العامة للمتاحف والنُّصُب التذكارية، وتضخم الاعتذارات السياسية عن أخطاء سابقة تتحدى هي الأخرى فكرة الذاكرة باعتبارها أرشـيفا للماضي. ولكن، على رغم كل الرؤى النقدية التي تطرحها المقاربة السردية، والخطابيـة، والاجتماعية الثقافية، فرؤى كهـذه غائبة على نحو ملحوظ عن أجندة علـم النفس السـياسي. فالتركيز منصب عـلى الذاكرة الفردية وعـلى نماذج الرؤية المنغرسـة في نموذج الأرشيف، على نحو راسخ: فالذاكرة تُدرس، إما باعتبارها ملحقا لصنع القرار العقلاني (هاسـتي وداوز، 2010؛ راو وريدلوسك، 2001)، أو باعتبارها موردا للإدراك المحفّز (تابر، 2003)، أو كنتيجة لـ «نماذج أونلاين» لمعالجة المعلومات (لافين، 2002).

وأحـد الأمثلة على ذلك هو الإيلاف السـياسي، حيث يتباطأ المشـتغلون بعلم النفس السـياسي في التعرف على ظاهرة الإيلاف الاسـتذكاري[1] واستيعابه باعتباره جزءا لا يتجزأ من الإيلاف السـياسي (ولكن انظر أيضا سـابيرو، 2004). وتنشـأ عن الإيلاف الاسـتذكاري «مجتمعات اسـتذكارية» (آنـدروز، 2007؛ زيروبافل، 2004) ويكون وسـيطها «ممارسـات اسـتذكارية» (أوليك وروبنز، 1998) على مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي[2].

والعائلات تنـدرج ضمن أطر الإيلاف الاسـتذكاري. فيمكن للإيلاف السـياسي المبكـر أن يتحقق، كإطار للذاكرة الاجتماعية، عبر العائلة. فأعضاء العائلات الأصغر

ســنا يتعلمون، ليس فقط كيف يكون التذكار والنسيان، ولكن أيضا ما يتعين تذكره أو نسـيانه. ويتعلم الناشــئة أو البالغون الأكثر شبابا التعبير، وكذلك الكبت، التذكر وكذلك النسيان، ويدركون ما يمكن وما لا يمكن التفوه به في صحبة المهذبين، داخل العائلــة وخارجها (بيليــغ، 1999). وكذلك يجري إدخالهم وإشراكهم في النقاشــات حول القضايا السياســية الراهنة، أو حول تاريخ مضى. والاســتعادة العائلية للماضي والمحادثات التي تدور حوله هي أدوات وآليات التثاقف والإيلاف السياسي للأطفال والعائلات (فيفوش، 2008؛ وانظر أيضا ريغني، 2008). وبالمثل، يثبت بايز وآخرون (1997) أهمية أن تكون المعرفة والمواقف مشتركة، خاصة داخل العائلة، فيما يخص الحرب الأهلية الإســبانية. وقد بيّن بايــز وزملاؤه كيف يمكن لوجود مناخ اجتماعي يتآلــف فيه الناس أن يعزز إعادة التقويــم أو التفكر القصدي والملتزم حول حدث اجتماعي - سياسي.

وتبين دراســة بيليغ (1998)، لحديث العائــلات البريطانية حول العائلة المالكة البريطانية، كيف يكون الحديث عن واقعة بعينها في تاريخ الأمة (التتويج، مثلا) هو أيضا فرصة لربطه بتاريخ العائلة ذاتها. وقد بين بيليغ أنه عندما يجري سرد الأحداث التاريخية أو عندما تتموقع العائلات إزاء أعضاء الأسرة المالكة، فإن العائلات يسردون تاريخهم هم، ونتيجة لذلك فهم يمارسون الإيلاف السياسي كعائلات.

وقد بينت دراســة قام بها غوردون (2004) كيف نشــأت «هوية سياســية عائليــة» - «ديموقراطية» و«مؤيدة لآل غور» - إبان محادثة عائلية في أســبوع الانتخابــات الرئاســية الأمريكية في العــام 2000. وتحقق ذلــك بتخليق تقارب أو تباعــد خطابي مع المرشــحَين (جــي. دبليو. بوش وآل غور) («ذلك الشــخص دبليو W» ضد «آل«AL»، كإشــارة إلى أعضاء العائلة باعتبارهم «ديموقراطيين»، باســتخدام أوصاف ســلبية لجــورج دبليو بوش والمحيطين به، مــع التأكيد على حوادث مذلــة ومحرجة (مثل اعتقــال جورج دبليو بوش بتهمــة القيادة أثناء الســكر). وتبين هذه الدراسات أن الإيلاف الســياسي يمارس عندما نؤدي أفعالا اجتماعية ونكشــف عن مواقف لفظية، وثقافية، وسياسية مرتبطة بها. والإيلاف الســياسي عمليــة متواصلة يجري إنتاجهــا عبر الإيلاف الاســتذكاري، إبان حكي القصص وبالتفاعل مع الآخرين.

والمثال الآخر هو ذلك المتصل بدراسة الاستذكار الجمعي لأحداث اجتماعية - سياسية. وهنا يجد المشتغلون بعلم النفس السياسي الكثير مما يمكن قوله، على رغم أنهم عالجوا الذاكرة الجمعية باعتبارها الذاكرات الفردية المُجَمَّعة لأعضاء جماعة ما، وهو ما يدعوه أوليك (1999) «الذاكرة المُحَصَّلة»[3]. ويركز القسم الأعظم من البحث على قابلية «أحداث تثير الشجون» لأن تبقى في الذاكرة، ولأن تُسْترجع (فينكناور وآخرون، 1997). وعادة ما يقال إنه لكي يكون حدث سياسي ما قابلا للبقاء في الذاكرة، ويكون له أثر باق، يتعين أن يثير خبرة عاطفية يعتد بها(مثلا، اغتيال جون إف. كنيدي، الحادي عشر من سبتمبر، موت الليدي ديانا).

ويزودنا بينيبيكر وآخرون (1997) بمثال آخر على الكيفية التي حاول بها المشتغلون بعلم النفس السياسي مقاربة الذكرى الجمعية للأحداث الاجتماعية - السياسية. وفي كتابهم، تعالج الطبيعة الاجتماعية لتخليق وصيانة ذكريات جمعة عن أحداث اجتماعية - سياسية بعديد من الطرائق. وعلى سبيل المثال، فإن كونواي (1997) يدرس الذاكرة الجمعية على أساس الذاكرة الأوتوبيوغرافية[*]. فالإنشاء، والتشويه، والنسيان (مثلا، بومايستر وهاستينغز، 1997) أو الإنشاء والانتقال للذكريات الجماعية (مثلا، إيغارتوا وبايز، 1997؛ إينيغويز وآخرون، 1997) هي قضايا أخرى جديرة باهتمام دارسي الذاكرة. وهذا التراث من الدراسة القائمة على علم النفس الاجتماعي لأحداث اجتماعية - سياسية يميل إلى التركيز على عوامل فردية أو اجتماعية، يُنْظر إليها باعتبارها ذات تأثير في عملية تكون الذاكرة الفردية. وتبدو هذه الرؤى الخاصة، وهي تفعل ذلك، متجاهلة لأهمية التركيز على حالات فعلية تنشأ فيها ذكريات عن أحداث اجتماعية - سياسية ذات شأن ويجري تثبيتها داخل الأطر الجمعية للمعنى.

وفي بعض الأحيان لا يكفي أن يقال إن الذاكرة الاجتماعية تعكس تأثير العوامل الاجتماعية في الذاكرة الفردية، كما يقول بينيبيكر وزملاؤه (1997). فالدلالات التي يلحقها الناس بالماضي والطرائق التي يستخدمها الناس وينشئون بها نسخا معينة من الماضي، في سياقات جدالية متنوعة، يمكن القول إنها أكثر تركيبا مما تسمح به المواقف السابق ذكرها. ولا تتمثل المسألة، ببساطة، في كيفية توسط الذاكرة، أو

(*) autobiographical المتصلة بالسيرة الذاتية.

العاطفة، أو الإدراك للماضي (على المستوى الفردي والجماعي/ الجيلي، معا). ويجوز أيضا التركيز على استكشاف السياقات السجالية التي يجري فيها التفاوض حول تمثيلات الماضي، والموارد الخطابية والثقافية التي تستخلص لمصلحة الصوغ الفردي والعام لمعنى الأحداث الاجتماعية - السياسية. ولا يجوز أن يكون الهدف، فقط، توصيف وظيفة الذكريات الجمعية على أساس عمليات سيكولوجية داخلية. ولا يتعين تفسير الذكريات الجمعية عن أحداث اجتماعية - سياسية باستخدام نماذج مجردة مكرسة سلفا للكيفية التي يتفاعل بها الإدراك، والعاطفة، والتمثيل، والخبرة ويقرر بعضها بعضا، بقدر ما يتعين توصيفها في صياغتها الفعلية العامة، وبما تنطوي عليه من آثار بالنسبة إلى الاهتمامات السياسية والأيديولوجية.

مقاربة اجتماعية ثقافية من البحث في الذاكرة الجمعية

كما بيّن الفصل الأول، فالرأي العام لا يسكن رؤوس أفراد جاهزا لتحصيله عبر استطلاعات الرأي، بل هو، بالأحرى، يتخذ شكله من «الإطار الاجتماعي الذي يتحرك فيه ومن العمليات الاجتماعية الفاعلة داخل هذا الإطار» (بلومر، 1948، ص 543). ولرؤية بلومر جذور في فكرة عبّر عنها، في وقت أسبق، عالم الاجتماع الدوركايمي موريس آلبفاكس، حول الكيفية التي يكتسب بها الناس ذكرياتهم. وقد كان آلبفاكس يؤمن بأنه في المجتمع يكتسب الناس ذكرياتهم، في الأحوال العادية. وفي المجتمع أيضا يسترجعون، ذكرياتهم ويدركونها ويحددون موضعها (آلفباكس [1952]، 1992، ص 38). وما يلمح إليه آلفباكس هو وجود نظام فردي طبيعي «مدرك» للأحداث، والناس، والعلاقات الاجتماعية، والعواطف، والمدركات، يمكن للعامة من أعضاء المجتمع أن يدركوه بشكل كامل وأن يجعلوه متاحا لهم وللآخرين[4]، ونظام اجتماعي وجمعي: معتقدات، وتمثيلات، وممارسات جماعية ومؤسسية تنتجها وتعيد إنتاجها اللغة، والعادات، والطقوس الاجتماعية، لمجتمع ما.

ولم يكن آلفباكس الوحيد الذي اهتم بتبيان الكيفية التي تُشَكِّل وتكتسب بها الأطر الفردية والاجتماعية الذكريات، والكيفية التي تنشأ بها الدلالات الاجتماعية والثقافية. وفي «التذكر» درس فريدريك بارتليت ([1932] 1995) أيضا كيف تتألف الدلالات الثقافية واهتم بـ «مشكلات التذكر وتقريرها الفردي والاجتماعي» (ص 314)[5].

ويساند كل من آلفباكس وبارتلت الرؤية الحاضرية للتذكر، حيث يصبح حفظ الذكريات وفقدها تشييدا وإعادة تشييد نشيطين للماضي من زاوية رؤية حاضرية. ويعامل الاثنان الذاكرة الاجتماعية كمقبس لزوايا الرؤية الاجتماعية، وللتمثيلات الاجتماعية وللهويات الاجتماعية/ الثقافية. وقد فتحا الطريق لزوايا رؤية اجتماعية ثقافية، وتأويلية حول الذاكرة الجمعية تبسط رؤية للحياة الاجتماعية يخلّق فيها الأفراد عوالم حياة ويستخدمون، بنشاط، ألعابا لغوية «مشبعة» بحضور مضمر وظاهر للآخرين، وموارد علائقية، وخطابية، وحوارية، وأدوات سردية، وأطر اجتماعية أرحب لصنع الدلالة ولتأويل الدلالة.

ومثل هذه الرؤية ينطوي على أمور ثلاثة. أولها، أن المرء يتعين عليه أن يكون قادرا على توصيف الظروف (السياسية، والاجتماعية الثقافية، والخطابية) التي تصبح الذاكرة الجمعية في إطارها شأنا عاما: بأي كيفية تصبح «الذاكرة»، بالفعل، «أمرا ذا بال» بالنسبة إلى الناس (براون 2008؛ كامبل 2008؛ ميدلتون وبراون 2007). وهذا يستدعي معالجة الذاكرة الجمعية باعتبارها «عملية علائقية عند تقاطع مديات مختلفة للعيش» (ميدلتون وبراون 2005 ص7). وأفضل تقويم للذاكرة الجمعية هو ذلك الذي يقوم على أساس التفاعل بين مواقع اجتماعية، ورؤى، ومصالح متعددة الأوجه. وأفضل فهم للذاكرة الجمعية يكون ضمن تدرج يمتد من تخليق، وتداول، وتوزيع/ إعادة توزيع الدلالات الشخصية والمجتمعية، من تفاعلات وجها لوجه وفي جماعات صغيرة، إلى استخدام «أدوات الذاكرة» الرسمية (أوليك 2007؛ فيرتش 2007). وإن صح أن الذكريات تنتمي إلى ماض «بَيْذاتي (ماض «يَخْبُرُه» المرء و«يعيشه» مع الآخرين وفي علاقة معهم) فمن القبول أن تدرس الذاكرة الجمعية من منظور الدلالة التي تأسست على نحو بَيْذاتي وممارسات صنع الدلالة.

وثانيا، فإن تأويلات الماضي القريب وأشكال فهمه هي موضع اهتمام الأكاديميين المحترفين، بقدر ما هي موضع اهتمام الناس العاديين. وفي ممارسات اللغة وعبرها يسبغ كل من الخبراء الأكاديميين وعامة الناس معنى على الذاكرة الجمعية وينشئون تمثيلات للتاريخ القريب (المضطرب). ويستخدم الأكاديميون المحترفون والناس العاديون مشروعات تأويلية (عامة وخاصة، عالموية وفَرْدَوية) ويطبقونها على فهم

المـــاضي القريب وعلى تأويله. والمهمة الرئيسـيــة لمقاربة اجتماعيـــة ثقافية للذاكرة هي توصيف تنوع الممارسـات التأويلية ودراســة الطبيعة الإشكالية، والمتناقضة في الغالب، لعملية اتخاذ مواقف (بيليغ 1996).

وثالثا، فالذاكرة الجمعية لا تعكس، ببســاطة، ولا تعبر عن «نظام مغلق للكلام على العـــالم» بل بالأحرى، «تيمات معاكســة، تنشـأ عنها النقاشـات، والمجادلات، والمعضلات، على نحو متواصل» (بيليغ وآخرون، 1988، ص6). وقد قارب المشتغلون بعلـم النفس الســياسي الذاكــرة الجمعية بالاهتــمام بتوثيق العمليـات الإدراكية والعاطفيـــة الفرديـــة، واســتقرارها ودوامهـــا، لكنهم عجــزوا عن تفســير ظرفيتها، وظهورها المرتبط بالسياق والمعتمد على السياق. فالذاكرة الجمعية ظرفية، وبَيْذاتية وبَيْنصية. وبوسع المشــتغلين بعلم النفس السياسي أن يتعلموا من الأنثروبولوجيين، والإثنوغرافيين، وبعض مؤرخي الثقافة ممن أشاروا إلى الالتباسات الخلقية والأهواء المتصلــة بالذاكرة (الجمعية) والتي غالبا ما تنبع من فكرة أن الذكريات (الجمعية) المتصلة بـــ «حقائق» اجتماعية وتاريخية يمكن أن يرســيها أكاديميون وسياســيون، ومواطنـــون عاديون، وما شـــابه، داخل أطـــر اجتماعية وشـــبكات تأويلية مختلفة (بوكـــور، 2009؛ غالينـــات، 2009). وتصـــدر الطبيعة «الجمعيـــة» الأصيلة للذاكرة الجمعية من كونها صيغت باللغة (السردية والمحادثاتية) وعبرها. فالسردية ممارسة بشريـــة، وأداة اجتماعية، و«ممارســـة ثقافيـــة فريدة» (بروكمايـــر، 2010، ص 22) للتموضـــع الاجتماعي والزمنـــي للأفراد، والجماعات، والأمم، واســـتجابة لتحدٍّ كهذا (فيرتش، 2011).

ويمكـــن أن تصبح أهمية المنظور الاجتماعي للثقافـــة في فهم الذاكرة الجمعية أكثر وضوحا إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى بعض الاهتمامات المركزية في البحوث الحديثة في علم النفس السياسي حول الذاكرة الجمعية: دراسة السرديات السياسية كمشروعات للذاكرة والهوية، الاحتفال والذاكرة الجمعية المتصلة بأحداث سياسية، والتوافق مع الماضي.

السرديات السياسية باعتبارها ذاكرةً ومشروعاتِ هوية

على أي نحو يهتم الناس، حقيقة، بالذاكرة هو الســؤال المركزي لفهم السرديات السياســـية. وكما يقول كامبل (2008) الذاكرة مهمة لأنها الأســـاس الذي يقوم عليه

(وعبْره) شعورنا بهوية سياسية. ووفقا لهذا الرأي، فالهوية السياسية تصاغ على نحو عقلاني، ويعني إنجاز هوية سياسـية البحث عن (والامتياح من) ماضٍ قابل للسرد. وغالبـا (وعـلى نحو متسرع) ما يُفترض أنه أمر طبيعي تمامـا أن يكون لدى الأفراد والجماعات هويـة (هويات) أو ذاكرة (ذاكرات)، وغالبا ما يُنسى أنه عبر الإنشـاء، أو التفـاوض، أو مقاومة الهويات يتيسر للأفراد اكتسـاب ذكرياتهم، أو جعلها ذات معنى، أو استدعاؤها.

أما بالنسـبة إلى الأفراد والمجتمعات معا فالذاكرة الجمعية هي «الماضي النشط الـذي يُكوّن هوياتنا» (أوليـك، 1999، ص335). وتنطبق هـذه الفكرة، بقدر أكثر صرامـة، على البحـث في الذاكرات الجمعيـة للأمم. فالأمم يتعـين عليها أن تخلق التواريخ الخاصة بها وتأويلاتها لذواتها - فالأمم ليسـت «مُتَخيّلة» فحسب بل هي أيضـا مجتمعات تأويلية (بيليغ، 1995). ويتعـين أن تعيد سرد ماضيها، وحاضرها، ومسـتقبلها، من دون انقطاع، وأن تواصل إعادة إنتاج نفسـها كدول وطنية في عالم دولي مـن الأمـم. والديموقراطيات المعاصرة تتعرض، وبانتظـام، لما يدعوه بيير نورا «موجات مد الذاكرة» (نورا، 1998): رجعات لماض مكبوت (مثلا، الماضي الكولونيالي، الماضي الشـيوعي)؛ البحث المتكرر عن الجذور والموروث الوطني؛ الأهمية المتزايدة للاحتفالات التذكارية وللمتاحف. فللذاكرة الجمعية وظيفة إيجابية مهمة للمجتمع الديموقراطي: «ضـمان العدالة، وتحقُّـق إمكانات المجتمـع الديموقراطي، وتأمين استمراره» (ميستال، 2005، ص 1،320).

ولكي يتيسر أداء هذه الوظيفة يتعين أن تتخذ شكل سردية تخدم مشروع هوية ما. ويمكن للذاكرة الجمعية، باعتبارها سردية، أن تؤدي وظيفة «ممارسـات ثقافية منظّمة ومتناغمة orchestrated لضمان إعادة إنتاج نظام سـياسي بعينه (ميستال، 2005، ص 1،332). لكن الذاكرة، والأشـكال المختلفة لسردها، يمكن أن تمثل تهديدا للتماسـك والتوافق الاجتماعيين. فالسرديات السياسـية تُثبّـت الوظائف التقدمية والمحافظة، معا، للذاكرة الجمعية للمجتمعات الديموقراطية.

ويمكـن أن تنضوي الوظائف السـالبة والموجبة، معا، للذاكـرة الجمعية تحت العبارة العامة «سياسات الذاكرة». وعبارة «سياسات الذاكرة» كمصطلح هي مظلة لتمظهرات وتمثُّلات مختلفة للذاكرة، سـواء تلك المتجذرة في خبرة معيشة أو الرموز

والتمثيلات الأكثر رسـمية (آسمان، 2008؛ حسـين، 2003؛ أوليك، 2007). وغالبا ما يُسـتخدم المصطلح كاسـم مميز لعمليات العدالة الانتقاليـة في مجتمعات تتحول إلى الديموقراطيـة (مثلا، دي بريتو وآخـرون، 2001)، لصدامات سردية حول صروح الذاكرة ومواقعها وللدلالات الجمعية الملحقة بها (مثلا، فيرتش، 2008)، والصراعات حـول الدلالات التي تطرحها «مجتمعات اسـتذكارية» لأحداث ذات أهمية وطنية (مثلا، فيرتش 2002؛ فيرتش وكاروميدزه، 2009)، والمقاومة الاسـتذكارية من جانب الأقليـة أو الجماعـة المقموعة أو العداوات بين خطابات تاريخية رسـمية وطرائق عامية لتوليد المعنى ولتمثيل الحقيقة (مثلا، آندروز، 2007).

ومن جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتايد(*) إلى أوروبا الشرقية ما بعد الشيوعية وسّطت السرديات الوطنية/ السياسـية تمثيلات تمكينية وتقدمية للتاريخ القريب، ولمشروعات الهوية، وللفعل السياسي، وكذلك مُقيّدة ومحافظة، في آن معا. وعملية تخليق سرديات سياسـية رسمية عادة ما توجه أو تصحب العملية السياسية وتساند مشروعات الهوية الوطنيـة (أوليـك، 2007). وإذا كانت الأمم «مجتمعات متخيلة» من ذاكرة ونسـيان (بيليـغ، 1995) فيتعـين علينا أن نأخذ فكرة «الجمهـور» أو «الذاكرة الوطنية» مأخذ الجد. وليس هذا مجرد شيء تمتلكه الدول الوطنية بل هو، بالأحرى، شيء تخلقه الدول الوطنية مـن «السرديات الكـبرى» التاريخية عن الجماعة الوطنيـة ومن «السرديات الصغيرة» للأفراد (راو وآخرون، 2002). وتتشارك الذاكرة الوطنية والسرديات السياسية المحيطـة بها في المـشروع المتواصل غير المكتمل لهوية الجمع الوطني. وتوسـط منابر عامـة متنوعة، مثل الاحتفالات التذكارية العامة، والمتاحف، والنُّصُب، ولجان الحقيقة، وما شـابه، الصراع حول الذاكرة الوطنية والتفاوض بشـأنها للمساعدة على تأمين ماض قابل للاستعمال يخدم مشروعا للهوية (فيرتش، 2007، ص 650).

الاحتفالات التذكارية والذاكرة الوطنية المتصلة بأحداث اجتماعية سياسية

ولـكي يدرس المرء تكـوُّن الذاكرة الجمعيـة، يتعين عليه أن يدرس ممارسـات الاتصـال، ونقل الدلالات المجتمعيـة التي تيسر التذكر المشـترك (كونرتن، 1989). وكثرة من الممارسـات من هذا القبيل، التي يُنظر إليها عادة باعتبارها تقليدية، هي

(*) apartheid الفصل العنصري.

بالحقيقة اختراعات تخدم غايات سياسـية وأيديولوجية معينة (هوبزبوم ورينجر، 1992). فاحتفالات اليوبيل الملكي، ويوم سـقوط الباسـتيل، والألعاب الأولمبية هي كلها اختراعات قريبة العهد تحاول أن تسبك وتسهّل تخليق هويات جمعية لتثبت وتعزز دلالة اجتماعية وسياسية. وكما يقول كونرتن فمقصدها هو الطمأنة ومزاجها نوستالجي (1989، ص 64).

ووفقا لنورا (1998) يشـهد المـرء انتقالا غير ملحوظ «مـن التأريخ إلى التذكُّر ومـن التذكر إلى الاحتفال»(626). ومن أكثر الممارسـات الاجتماعية انتشـارا وقوة الاحتفالات التذكارية.

فالاحتفالات التذكارية واحدة من وسـائل توجيه الانتبـاه العام لحدث ما عبر إنشـاء خبرة أو عاطفة جمعية. وكما لاحظ بينيبيكر وباناسيك فإن «تخليق وصيانة ذاكـرة جمعية أو تاريخية... يشـمل الـكلام والتفكر المتواصلـين حول الحدث من جانـب الأعضاء المتأثريـن في المجتمع أو الثقافـة» (1997، ص4)[6]. وعلى رغم أن العبارة الطقسية «نحتفل اليوم بذكرى + حدث» قد لا تبدو أكثر من تكرار لطقوس مشـابهة سـبق أداؤها، فيمكن أن يُنظر إلى الاحتفالات باعتبارها شاهدا دائما على حقيقة أن «الحدث كان حدثا حقيقيا، بشـحنة عاطفية حقيقية وأهمية حقيقية» (فريجـدا، 1997، ص111). فهي تضـع الحدث وتأويلاته فـوق التأويلات الذاتية، لتكرسه «كحقيقة موضوعية في العالم»(1997، ص 111).

وبالنسـبة إلى الاحتفـالات الوطنية، ومصدرها، بالأسـاس، أفـراد ذوو واجبات تمثيلية، فبوسع المرء أن يتبين محاولة طرح رؤية «تمثيلية» (إنسينك، 1996)، تكون أحيانا غير مختلف عليها.

ويشـمل الغـرض الرئيسي مـن الاحتفـالات التذكارية بناء نسـخة «توحيدية ومتماسـكة للماضي» (ميسـتال، 2003، ص127). ويمكن أن تسـتخدم الاحتفالات التذكارية أيضا كفرص للرد على النقد، ولبناء (إعادة بناء) مواقع للشرعية والتمثيلية المشروعـة، لـ «المصادقة» على نسـخة مفضلة من الأحـداث ومن التاريخ. وطقس الاحتفـالات التذكاريـة جـزء لا يتجزأ من تأسـيس «حقيقة» سياسـية وتاريخية. فالأحداث الاجتماعية السياسـية، مثل الثورات، أو سقوط الشيوعية، لا تتحدث عن نفسـها؛ هـي في حاجة إلى أن تُكرّس كموضوعات للاحتفـال، حقيقية وذات دلالة.

وقد يوضع معنى ما يجري الاحتفال بشأنه في سياق سجالي، سياق تبرير ونقد (بيليغ 1996؛ تيليغا 2008)[7]. وخطابات الاحتفالات التذكارية تتواصل مع مختلف أصناف الخطاب السياسي (الخطابات الاقتصادية النيوليبرالية، الخطابات الفردانية والجمعانية عن العدالة، خطاب الأولويات الوطنية، وما إلى ذلك).

ولا تسمح خطابات الاحتفالات التذكارية بتعددية الرؤية حول الأحداث، بل هي أميل إلى تشجيع «الالتزام الدوغمائي بتفسير واحد - واحد لاغير، للماضي» (فيرتش، 2002، ص125). وعلى سبيل المثال، فقد أنتجت طقوس الاحتفالات التذكارية المتصلة بالحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الحدث باعتباره «دالا» يوحد «حقلا سياسيا - أيديولوجيا» مستقرا، غير مختلف عليه (انظر لاكلاو، 1993). وقد أصبحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بديهية غير قابلة للتساؤل. وهذه عملية مشابهة لتلك التي حددها بارت(*) ([1957]، 1993، ص143) عندما كتب عن «الخرافة». وعند «الانتقال من التاريخ للطبيعة»، تكتسب الأحداث السياسية «بساطة الجواهر» essences؛ فالخرافة «تنظم عالما يكون بغير عمق، عالما منفتحا على اتساعه ويتمرغ في الحدث، فهي تؤسس وضوحا مغتبطا: تبدو الأشياء كأنها تعني شيئا في ذاتها».

وفي أوروبا الشرقية ما بعد الشيوعية، للاحتفالات التذكارية وسرد الأحداث المتصلة بأحداث سياسية ذات دلالة وطنية (خصوصا تلك المرتبطة بانهيار النظام الشيوعي) دور مركزي في إنشاء السرديات السياسية التأسيسية والهوية الوطنية. وعلى سبيل المثال، فقد تسبب الاحتفال بذكرى الثورة الرومانية في برلمان رومانيا بصراع حول المغزى المنسوب إلى الأحداث (ثورة حقيقية؟ انقلاب؟). وواحدة من الطرائق التي تفاوض بها الرئيس السابق إيون إيليسكو (شخصية دار حولها الجدل في ديسمبر 1989) حول هذا الأمر في سلسلة من خطابات الاحتفال تمثلت بالقول إن «الحدث» ينتمي إلى فئة «الثورة» السياسية، التي لها «وجود» تاريخي لا يمكن إنكاره، ولها خواص أو ملامح بالغة الخصوصية. ويوجه الأفراد والمجتمعات أنفسهم إزاء الذاكرة الاجتماعية عبر تأسيس المعنى النوعي لحدث اجتماعي سياسي ما، بجعله «بارزا» كحدث «قابل للاستعادة» و«قابل للحكي» وبالاشتباك مع آخرين

(*) Roland Barthes (1915-1980) مُنظر أدبي وفيلسوف فرنسي.

في... المناظرة» (ميدلتون وبراون، 2005، ص2). وفي المقتطفين (1) و(2) يرد إيليسكو علـى انتقاد متصاعد مـن المجال العام الليبرالي حول التوصـل إلى حقيقة الأحداث (لمزيد من التفصيل انظر تيليغا 2008).

المقتطف (1)

الثورة الرومانية أنجزها الشعب الروماني، وهي ملك للشعب الروماني. لم تكن الثورة الرومانية فعلا مصطنعا، تقرر في ما لا أعرفه من المكاتب، من قبل ما لا أعرفه من منظمات تخريبية. الثورة الرومانية، شـأنها شـأن كل الثورات، عمومـا، وكما في كل البلدان، كانـت في العام 1989 نتيجة أزمة عميقة للنظام القديم ولاسـتحالة أن تطرح الحكومة حلولا واقعية ومقبولة للمشكلات التي كان يواجهها الشعب الروماني (18 ديسمبر 2003).

المقتطف (2)

تغير الثـورة، على نحو جـذري، النظـام السـياسي والاجتماعي وتكرس اسـتحالة العودة عن التحولات الأساسـية في المجتمع، وغني عن القول أنها لا تحل، من لحظة البداية وعلى نحو نهائي، كل المشكلات. فهي تفتح باب التطور وتؤمن المقدمات لطرح الحلول (21 ديسمبر 2000).

وفي حالة إيليسـكو، فإن تأسـيس الدلالة التصنيفية لأحداث ديسمبر باعتبارها «ثورة» يسـاعد على التغاضي عن المساءلة السياسية عن أفعال سابقة، وعن معرفة الحقيقـة، وينزع الشرعية عن الأصوات الناقـدة. وكما قال إيلدمان فـ «التصنيفات تسـبغ المعنى على مـا هو ملحوظ وماهو مفـترض... وتصوغ ما نـرى وما لا نرى في العالم السـياسي» (إيلدمان 1977، ص23). وبحسـب إيليسـكو، فإن «الطبيعة» والسـمة الاسـتثنائية لـ «الأحداث» هما ما يتعين أن يشـير إلى الكيفية التي يمكن بهـا للأمة أن تتذكر وتعيد بناء الماضي القريب، عـلى نحو جمعي. وإذ يفعل ذلك، فهو يفصل الثورة الرومانية عن خصائصها المختلف حولها، ما يسـمح بإعادة صوغ التأويلات العامة المتنوعة للأحداث والسـيطرة عليها. وفي سياق كهذا، فالتوصل إلى الحقيقة بشـأن الماضي هو مقولة تنتمي إلى المعرفة الخاصة: الحقيقة لايمكن إلا أن تكون إمكانية لا واقعا حالاً. وكما بين تيليغا (2008، 2010)، فالصراع حول «قواعد»

مفهومات الخطاب السياسي «المختلف عليها أساسا» (كونوللي، 1993) هو ما يؤدي دورا محوريا في فهم الكيفية التي تنشئ بهـا المجتمعات ذاكراتها والتي بها يجري تكوين «مجتمعات الذاكرة»، ويعاد إنتاجها وبثها.

التوافق مع الماضي: موروث النظم السلطوية السابقة

وضع سقوط الشيوعية والانتقال إلى الديموقراطية مجتمعات أوروبا الشرقية في موضع الحاجة إلى صوغ ذواتهم وإعطاء تفسير لها وللتحول القريب، الصاخب غالبا، الذي مروا به. وتشـير التمظهرات المتنوعة (بين نجاحات وخيبات) لسياسة الذاكرة في أوروبا الشرقية (مواقف ومناظرات حول طبيعة ووظائف الديموقراطية، والعدالـة، والتصالح مع الماضي، والمحاكمات، وقرارات العفو، وقوانين الإدانة، وما شـابه) إلى ما اكتنف القطيعة النظيفة والنهائية مع الماضي الشيوعي القريب من نزوات وصعوبات (غالاسينسكا 2010؛ ستان 2006؛ تيليغا 2009 ب. فاسكييفيتش 2010).

وتمثلـت إحدى الطرائق التي جرى بها فهم موروث التحول الاجتماعي والسـياسي (سـقوط الشـيوعية) وما ترتب عليه في تحقق هذا الفهم عـبر تخليق صور وتمثيلات مُقْنعة للماضي الشيوعي القريب. وبين المقولات المقترحة حول الحقيقة كانت محاولات المسـؤولين/ النخبة «الإمسـاك» بالماضي الشـيوعي و«التوافق معه» وتفسـير موروث النظام الشيوعي وطبيعته (مثلا تيسمانينو 2008)[8]. وأقصى ما طمحت إليه المحاولات الرسـمية بتمثيل الماضي القريـب كان تأمين ذاكرة جمعية، عقلانيـة وتوليفية، فريدة وموحدة، لتوليد معرفة (تاريخية) لا سـجالية ورؤى منظورات للكشـف عن الحقيقة قادرة على اجتياح الخبرات أو الرؤى الفردية، العامية (تيسمانينو، 2007).

وفي أغلب الدول الشـيوعية السابقة أفضت محاسبة ماض شيوعي شرير ومؤلم إلى بعد بالغ القوة في اسـتعادة العافية وإعادة كتابة الذكريات والتاريخ الشـيوعي عبر أصوات الضحايا، والكشـف عن الجلادين وفضح طبيعة ومدى ما جرى اقترافه مـن جرائم (انظر سـتان، 2007؛ تيسـمانينو، 2008). وكان ذلـك يعني أيضا طرح السـؤال: هل ينطوي الماضي الشـيوعي القريب على أي نوع مـن الحبكة؟ أم هل ينتمـي إلى فئة خاصة من الأحداث تجعل من الضروري النظر فيه «باعتباره يتجلى

في قصة واحدة فقط، وباعتباره غير قابل إلا للحبك بطريقة واحدة فقط، وباعتبار أنه لا ينطوي إلا على نوع واحد من الدلالة؟» (هوايت، 1992، ص38). وتقرير اللجنة الرئاسية لتحليل الديكتاتورية الشيوعية في رومانيا (يعرف أيضا باسم «تقرير تيسمانينو»)- نشير إليه فيما يلي باسم «التقرير» - الذي يدين الجرائم والانتهاكات الشيوعية في رومانيا (1945- 1989) كان محاولة من هذا القبيل[9].

وكان المؤلف الرئيسي للتقرير هو البروفيسور فلاديمير تيسمانينو، وهو خبير ذو مكانة دولية (عالم سياسة ومؤرخ) في شؤون الشيوعية. وتألف التقرير، بالأساس، من تقرير عن المناهج السياسية للشيوعية ومؤسساتها. وكان هدفه تصوير الطبيعة القمعية والإجرامية للمجتمع الشمولي وتقديم تقرير شامل عن الشيوعية كنظام سياسي يعمل على استدامة وجوده. وفي ديسمبر 2006، وأمام البرلمان الروماني، أدان الرئيس الروماني ترايان باسيسكو، رسميا، جرائم النظام الشيوعي وانتهاكاته، معلنا أن الشيوعية غير مشروعة وإجرامية (انظر المقتطفات من 3 إلى 5 لمطالعة نبذات من التقرير):

المقتطف (3)

إدانة الشيوعية هي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، واجب/ التزام أخلاقي، وثقافي، وسياسي، واجتماعي. وتستطيع الدولة الديموقراطية والتعددية في رومانيا، ويتعين عليها، أن تفعل ذلك. ومعرفة هذه الصفحات المظلمة والمحزنة من تاريخ رومانيا في القرن العشرين هو أيضا أمر لا بد منه للأجيال الشابة التي لها الحق في أن تعرف العالم الذي عاش فيه آباؤهم.

المقتطف (4)

وبالنظر إلى الحقائق التي كشف عنها هذا التقرير، فمن المؤكد أن جرائم إبادة للنوع وقعت بين 1945 و1989، وهكذا يمكن وصف النظام الشيوعي بأنه أجرم في حق شعبه.

المقتطف (5)

بناء على ما توصل إليه هذا التقرير يمكن لرئيس الجمهورية أن يقول ويده على قلبه(*): كان النظام الشيوعي في رومانيا غير شرعي وإجراميا.

(*) دليل الإخلاص. [المترجم].

وَصِفتا «غير شرعي» و«إجرامي» اللتان أُلحقتا بالشـيوعية انطوتا على ما يفوق توصيف الشـيوعية، فهما «تضعانها في فئة من الموضوعات... وتقرران زاوية النظر إليها وتقويمها» (إيدلمان، 1967، ص131). وبالتأكيد على إجرامية الشـيوعية ولاشرعيتها، يخلّق التقرير، ويقـرر، و«يشرعن» سردية لأخلاقيات الذاكـرة: فالتذكر (الجمعي) يبث المسـؤوليات (بـول، 2008). وكما قلنا من قبـل، فالعلامة المميزة لتخليـق الذاكرة الجمعية وإعـادة إنتاجها في المجال العـام تتمثل في التزام دوغمائي بتقريـر عن الماضي، أحادي وغير قابل للجدل (انظر فيرتـش، 2002). وتتطلب عملية «تكريـس» تمثيل فريد لماض قريب المبادرة النشطة إلى «قمع وتهوين بالغ» للخبرات، والرؤى، والتأويلات البديلة (لاكابرا، 1994، ص 6).

وكما قال تيليغا (200، أ)، فمن بداية التقرير إلى نهايته توصف الشيوعية، بتعبيرات عموميـة، باعتبارها «نظاما» و«أيديولوجيـة» و«مفهوما طوباويا» و«عدوا للنوع البشري» تؤسـس لـ «الاغتيال الجسدي والمعنوي»، ولا تتمكن مـن البقاء إلا «عبر القمع»، لكنها توصـف أيضا بتعبيرات وطنية، حيث يُنْظر إلى الشـيوعية باعتبارها «نظـام احتلال (أجنبي)»، قد «أجرم» بحق شـعبه، نظامـا «معاديا للوطنية» وما شـابه. والحديث عن الشـيوعية والكتابة عنها يعني الحديث والكتابة عن الهوية الوطنية، عن سرد الأمة، ماضيها ومستقبلها. ويطرح التقرير منهجا محـددا للتَدَبُّر حول المجتمع، والتاريخ، والذاكرة، على نحو يكرس الشيوعية باعتبارها «الآخر» لا «نحن». وسردية الشيوعية لا تقوم عـلى إدانة للذات أو لوم للذات، بل هي أقـرب إلى ابتعاد بالذات (الوطنية) عن الشيوعية.

المقتطف(6)

فرض الطابع السـوفييتي، بالقوة، على رومانيا، خاصة في الفترة من العام 1945 وحتى العام 1956، وفرض نظام سـياسي اسـتبدادي، تحكمه نخبة من المتربحين (الطبقة الجديدة Nomenklatura)، متحدة على نحو محكم حول قائدها الأعلى، تحت اسم «ديكتاتورية البروليتاريا».

المقتطف (7)

وبزعم تحقيق أهداف الماركسية، عامل النظام مجمل السكان باعتبارهم فئران مختبر في تجربة كابوسية للهندسة الاجتماعية.

المقتطف (8)

... فرض نظام ديكتاتوري مستسلم تماما لموسكو ومعادٍ للقيم الوطنية السياسية والثقافية.

المقتطف (9)

وترمز جمهورية رومانيا الشعبية التي ولدت عبر الإملاء، أو إن شئنا الدقة بانقلاب، إلى خديعة ثلاثية، فهي لم تكن حتى جمهورية (بالمعنى الكامل للتعبير)، ولم تكن شعبية، وبكل يقين، لم تكن رومانية.

في المقتطفات من 6 إلى 9 يمكن للمرء أن يتبين كيف أن شرعنة وجود الشيوعية، وأشكالها، وخبراتها يجري تصويرها باعتبارها نتيجة فعل من طرف آخر: «فرضُ الطابع السوفييتي، بالقوة، على رومانيا» و«فرضُ نظام سياسي استبدادي» [6]، و«نظام ديكتاتوري» [8] وتحقيق «أهداف الماركسية» [7]. وتعامل الشيوعية وما ترتب عليها، ليس باعتبارها شيئا من صنعنا «نحن» (أعاد الرومانيون إنتاجه وحافظوا عليه بأنفسهم)، بل باعتبارها طارئا، نتيجة لرغبات وأفعال أناس آخرين، معادين للقيم الوطنية («السوفييت» و«موسكو»). وتشير تصنيفات مثل «النظام السياسي الاستبدادي» [6] و«النظام الديكتاتوري» [8] إلى أن الشيوعية ظاهرة يمكن تعريفها بوضوح، شكل وأيديولوجية سياسيان يتعين، بالنهاية «النظر إليهما على أنهما يظهران للجميع بطريقة لا تتغير» (سميث 1978، ص35). ويقال هنا إن قيام «جمهورية رومانيا الشعبية» هو نتيجة لقوى وتأثيرات خارجية («إملاء»، «انقلاب») [9][10]. وتبين أيضا أن الشيوعية «مسؤولة» عن جرائم ضد «البنية البيولوجية للأمة». وعبر إحالات إلى تأثيرات مادية وسيكولوجية (مثلا، «إضعاف السكان سيكولوجيا والفت في عزائمهم»، «تراجع القدرة على الجهد الجسدي والذهني») يجري تحويل الشيوعية إلى

حالة خارجية وموضوعية (فان ليووين، 1995) باعتبارها أيديولوجية سياسية قائمة بذاتها المتفردة عملت ضد الأمة الرومانية.

وعلى رغم محاولة التقرير بناء ذكرى سياسية عن الشيوعية تتمحور حول اللاشرعية، والإجرام، والآخرية، لا تزال قائمة مسألة الكيفية التي خبر بها الناس الشيوعية وعاشوها. وتعبر بوكور(*) عن هذه الفكرة عندما تكتب: «إذا كانت صورة الشيوعية الرومانية، كما تبدو من الحرم الداخلي للمكتب السياسي في بوخارست هي صورة سلطوية لا تتغير، بعناصر مثيرة للسخرية من عناصر الشخصية، فهذه الزاوية لا تؤمن إلا رؤية محدودة للغاية للكيفية التي عاش الناس بها الشيوعية في رومانيا» (2009، ص13). فالشيوعية لم تكن مجرد نظام أيديولوجي خارجي يحكم أو يؤثر في سلوك النخب والسكان. فقد كانت الشيوعية، بالنسبة إلى غالبية الناس، «واقعا معيشا» (بوكور 2009؛ غالينات 2009؛ مارك 2010)، وهو، بالأساس «غير قابل للنقل» لمن لم يعيشوه. وعندما يصف المؤرخ الرسمي لأوروبا الشرقية أو عالم الاجتماع المشتغل على فترة الانتقال النظام الشيوعي الاجتماعي والسياسي فهو أو هي يصفان موضوعا اجتماعيا وسياسيا «جرى وصفه بالفعل، من قبل من يُدْعَوْن أعضاء المجتمع العاديين أنفسهم» (واطسون، 2009، ص1). فبنية الشيوعية جرى تكريسها وتوزيعها وتدويرها اجتماعيا، في شكل «وثائقي» (سميث، 1974). الشيوعية هي معرفة تأسست بنيتها إداريا وأدخلت ضمن تسجيلات، وأفلام، وغير ذلك من أشكال الجمع المنهجي لـ «المعلومات» (سميث، 1974، ص261). والشيوعية أيضا هي معرفة تأسست بالاعتراف وأدخلت ضمن أصناف وأنواع مختلفة من الشهادات والإقرارات، وغير ذلك من المصادر العامة للذاكرة.

ولن يروي أعضاء جماعة وطنية القصة ذاتها. والأمل بسرديات وطنية خطية وتوافقية تضعفه الطبيعة غير المنتظمة، والمزدوجة، والمتناقضة للتموضع الفردي بالنسبة إلى الماضي، ومحاولات الأفراد تحدي «السرديات الكبرى» العامة، والرؤى الرسمية للماضي (آندروز، 2007)[11]، وهناك توتر ضمني بين إضفاء الطابع الرسمي والتقليدي على الذاكرة (الجمعية) وبين التنوع الطبيعي الحدوث للخبرات، والرؤى، والتأويلات. ولا يتعين أن يفترض تفحص السرديات السياسية

(*) Maria Bucur أستاذة التاريخ بجامعة إلينوي الأمريكية.

باعتبارها مشروعات ذاكرة وهوية، آليا وبشكل مسبق، بحثا عن «سرديات كبرى» وحقيقة نهائية، بقدر ما يفترض اشتباكا من قُرب مع تعقيدات وخصوصيات العوالم المعيشة المختلفة، ومع حشد من الأصوات المحلية، ووسائل متنوعة في التعبير وفي الصلة مع الهيئة السياسية.

والتوتر بين إسباغ الطابع الرسمي على الذاكرة (الجمعية) والتنوع الطبيعي الحدوث للخبرات، والرؤى، والتأويلات هو توتر حاضر في دراسات تنظر في الكيفية التي يفهم بها الأفراد أنفسُهم العهودَ السياسية المختلف حولها، التي عاشوا فيها، والكيفية التي يختارون بها أحيانا أن يتخذوا مواقف ومواقع لأنفسهم. وفي دراسة عن مذاكرات الحرب في أوروبا، تبين بوكور (2009) كيف «يُفْسِد» التنوع الواسع للملامح الجهوية، والدينية، والإثنية، و«الجندرية» التي تشير إلى الحرب (والموت)، ذلك التنوع الذي يمكن فهمه في ضوء النواتج والممارسات المختلفة الشفاهية، والتحريرية، والفضائية من «الناس العاديين على المستوى المحلي»، السردياتِ الكبرى المهيمنةَ عن الحرب (خاصة الحرب العالمية الثانية) (بوكور، 2009، ص2). وهي تشير إلى الكيفية التي حاولت بها «الروزنامات الاستذكارية الرسمية» الشيوعية وما بعد الشيوعية للدولة الرومانية أن تخلّق طقوس احتفالات وطنية (تتمحور حول عقيدة الأبطال والمواقع الاستذكارية مثل قبر الجندي المجهول وضريح ماراشيشتي)(*)، وهو ما يتصادم، صراحة أو ضمنا، مع الطرائق الخاصة بالمجتمعات المحلية للتذكر ولبناء الذكريات.

والتاريخ المضطرب للمصالحة في جنوب أفريقيا هو مثال آخر ذو صلة بموضوعنا. ويبين آندروز (2007) كيف أن الفاعلين الاجتماعيين لم يستخدموا نموذجا سرديا فريدا أو جمعيا، في سياق الإدلاء بشهاداتهم وإجاباتهم أمام لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC)(**). وعلى رغم أن سرد المواطنين لحكايا المعاناة كان، في حقيقته، نموذجا فريدا (وناجحا) لإعادة بناء أمة «منهارة»، فقد بقي أبعد ما يكون عن حكاية موحدة، إذ كانت تُحْكى حكايا مختلفة، ونشأ ذلك، في بعض الأحيان، عن ضغوط الضحايا بهدف سرد أنواع بعينها من القصص إبان الإدلاء بالشهادة، أو

(*) موقع تذكاري يحوي رفات 5073 جنديا وضابطا رومانيا ممن قُتلوا في الحرب العالمية الأولى. [المحررة].

(**) Truth and Reconciliation Commission.

كنتيجة لاختلاف خبرات ورؤى الضحايا والمذنبين، وأفراد وجماعات مختلفة أخرى ممن يتحدّوْن النسخ الرسمية عن الماضي ويطالبون بالإنصاف. وكما يقول آندروز فجُلّ اهتمام لجنة الحقيقة والمصالحة اتجه إلى تخليق نسخ براغماتية، مقبولة، ويمكن تصديقها من الذاكرة، أكثر مما اتجه إلى ذاكرة جمعية صادقة، ذاكرة تطور صورا واقعية وقابلة للاستخدام عن التاريخ السابق للعلاقات العرقية، أكثر مما تنتج صورا صادقة. وعلى نحو مماثل، يلاحظ أوليك (2003، 2007) كيف أن الذاكرة الرسمية عن السياسات الألمانية منذ العام 1989 صارت تعاني انزياحا أدى إلى «التطبيع» مع الماضي النازي. ويكشف أوليك عن نَقْلة لا تكاد تبين، من مشكلات إبادة العرق والمسؤولية الألمانية عن «الهولوكوست»، إلى مشكلات تتصل بعنف الدولة، فجّرها سقوط حائط برلين، وتفكيكه، ومجابهة موروث الستازي(*). وقد بين كيف أن أحداثا أقدم وأكثر تقليدية للمذاكرة والاعتراف بالجرائم الألمانية(**) قد حلت محلها مذاكرات لسقوط حائط برلين والوحدة الألمانية. وتحتل مناظرات عامة جديدة، حول الماضي الأقرب للبلاد، وتوحيدها، وموروث النظام الاشتراكي مركز المشهد، وتصوغ نسخة مختلفة من الذاكرة الجمعية للأجيال الجديدة.

وتحلل بربارا ميللر (1999، 2003) سرديات «الذنب والتواطؤ» لدى المتعاونين مع جهاز الاستخبارات السابق الستازي في ألمانيا الشرقية وتطرح إطارا اجتماعيا نفسيا لتوصيف وشرح محاولات «التوافق مع الماضي». وتُفَسّر قضايا الندم، والذنب، والتواطؤ باستخدام مقولات ونظريات سيكولوجية من قبيل التنافر المعرفي(***)، والذاكرة الانتقائية، والتفسيرات الشائعة في إطار الإيلاف، والازدواجية الخلقية، وازدواجية المعايير، والقبول بأكاذيب سياسية.

وإذا كانت الذاكرة لدى ميللر هي ببساطة قضية اختيار، وتخزين، واستعادة لتفصيلات ذات دلالة، تتصل بسرد القصص وموضعة الذات، فبالنسبة إلى غالينات (2009) لا يمكن الفصل بين الذاكرة الفردية والاجتماعية، إذ هي موقع يجري التعبير فيه عن الالتباسات الخلقية وإدارتها. وفي الدراسات الإثنوغرافية عن البُنى

(*) Stasi استخبارات ألمانيا الشرقية.

(**) قد يكون التعبير «جرائم النازي» هو الأدق.

(***) Cognitive dissonance حالة من المواقف والمعتقدات والسلوكيات المتضاربة.

الاجتماعية للماضي الاشـتراكي في ألمانيا الشرقية، تبين ميللر كيف أنه لا توجد إجابة صريحة للعديد من الأسئلة الخلقية التي زاد بها الأمر تعقيدا عندما طرحتها دراسة الذاكـرة الفرديـة والجمعية والهوية. مـن كان كذا آنذاك؟ ماذا كنـت أنا؟ من أنا الآن؟ مـن يملك الحق في إصدار الأحكام؟ كيف لك أن تقارب مسـألة خيانة الثقة؟ وهي تبرهن على وجود تناقض بين النسـخ العامة والخاصة للأخلاق، كما تبدو حية في تقاريـر النـاس حول أحداث الماضي، وحـول الذات والآخريـن، وحول الحقائق الاجتماعية والسياسية. ووفقا لما تطرحه فإن «الذكريات التي تخلفها هذه الحيوات تواصل صوغ علاقات الناس في الماضي والحاضر والمستقبل، وهذه العلاقات هي على درجة مكافئة من التعقيد وهي، في بعض الأحيان، متناقضة» (ص197).

وفي دراسة أخرى، تركز غالينات (2006) على العمل السردي لجماعة من المسجونين السياسـيين السـابقين في محاولتهم لنقل خبراتهم بالماضي. وهي تلاحظ أن المشـاركين، في أغلـب الحـالات لم يمكنهم التحرك بقصصهم إلى ما يتجـاوز عبارات عامة من قبيل «مرعـب»، أو «فظيع»، أو «لا يحتمل». ولم تُذكر حـالات انتهاك بالغة الخصوصية في سـجون السـتازي، على رغم أن جوانب أخرى ذُكرت (الافتقار لشروط الصحة العامة، وللخصوصيـة، والحرمان من النوم... إلـخ). وقد اعترضت سردياتهم أيضا فترات صمت ثقيل وصعوبات في العثور على الكلمات المناسـبة. وبالنسبة إلى غالينات فهذا كله يبين التوتر بين الرغبة في نقل استثنائية الحادثة والشعور بالعجز عن ذلك (ص354)[12].

ولم يجد من اسـتجوبتهم غالينات أن من السـهل عليهم أن يكونوا أنفسـهم، لقد كانوا يتسـابقون على المواقع وهم يكِدّون للعثور على هويات مقبولة (عقلانية وخلقية) اجتماعيا وفرديا، في آن معا. ويرتبط فهم عملية حكي الماضي ما بعد الشمولي والكشف عن الدلالات الضمنية لعملية كهذه بالنسبة إلى الذاكرة الاجتماعية، بقدر متسـاوٍ، بكل مـن الموهبة التأويلية للباحث، وبـ «حقيقـة» ذكريات عن الماضي لا يمكـن فصلها عـن النصوص - عن «الإفـادة»، و«الأرشـيف» و«الوثيقة» - من أي نوع كانـت. والنضال من أجل العثور على هويات مقبولة فرديا واجتماعيا، مقبولة وأخلاقية، هو نضال لا يمكن فصله عن حقيقة نصية (الملف، المذكرات الشـخصية... إلخ) (تيليغا 2009 ب، 2011 أ؛ انظر أيضا سكولتانز، 2001) والنشاطات والعلاقات المختلفة التي يمثل الناس جزءا منها.

نحو علم نفس سياسي جديد للذاكرة الجمعية

حـاول هـذا الفصـل أن يبـين أن الذاكرة الجمعيـة يمكن تقديمهـا كموضوع جدير باهتمام علم النفس السـياسي، بربطهـا بأفكار مثل الخبرة، والسردية، والأطر الاجتماعيـة وبالتغلب على الازدواجيـة بين الذاكرة الفرديـة والجمعية. وتتمظهر الذاكـرة وتتخذ أشـكالا متنوعة على مسـتويات مختلفة مـن التنظيم الاجتماعي والسـياسي، في الفضاءين العام والخاص، في خطاب النخبـة وفي المعاني عند العامة، باعتبارهـا تذكرا فرديا، وكذلك باعتبارها مذاكرة. وكل شـكل من هذه الأشـكال له أهميتـه ويحتاج إلى أن يدرس، بشـكل مسـتقل. وبتفهم الكيفيـة التي تعمل بها الذاكـرات الفردية والاجتماعيـة بالمجانبـة juxtaposition(*) يمكن للمرء أيضا أن يفهم كيف تنشـأ مخزونات المعرفة السياسـية، والمعتقدات السياسـية، والهويات السياسـية. ولكي يتيسر التغلب على الازدواجية بين الذاكـرة الفردية والاجتماعية، يحتاج المرء إلى أن يعتبر الذاكرة نتاجا اجتماعيا وثقافيا، وأن يعتبر التذكر/ النسـيان ممارسات اجتماعية وثقافية.

وقد يجد المشـتغلون بعلم النفس السـياسي أن إدراج بعـض رؤى هالبفاكس المهمـة ضمـن الطبيعـة الاجتماعية للذاكرة هـو أمر بالغ الجدوى. ومسـاهمات هالبفاكس تتجاوز مقاربته الحاضرية بكثير. وقد اهتم هالبفاكس بمختلف تموقعات الذاكرة (من المشـهد الديني إلى العائلة) واهتم، أساسا، بالذاكرة باعتبارها متجذرة في ممارسـات وعلاقات اجتماعية. وكما بين هذا الفصل، يغلب على المشتغلين بعلم النفس السياسي الميل إلى دراسة الذاكرات الجمعية والتاريخية للأفراد والجماعات عبر الكشف عن الآليات المعرفية والعاطفية للتشفير، والتخزين، والاستعادة للمعلومات. ويحد نموذج الأرشـيف للذاكرة من رؤية الكيفية التي تتشـكل بها الذاكرة الفردية والجمعية، وكيف تتأكد وكيف تتعرض للمقاومة أو التحويل. وليسـت الاسـتعادة (الحَرْفية) أو التمثيل الدقيق هما اللذين يعوَّل عليهما دائما، فالكيفية التي تتجسد وتتموضع بها الذاكرة الفردية والجمعية داخل الفضاءات العقلية والمادية للمجتمع لها أهميتها أيضا. وعندما يوسـع علم النفس السـياسي المقاربة من الذاكرة لتشمل جوانـب اجتماعية ثقافية وتأويلية، فهو يقلل المخاطـر التي قد تكتنف طرح نوع

(*) Juxtaposition التجاور بين أمرين يعطيان تأثيرين متقابلين.

من العلم الســيكولوجي أو السياسي لا يتعامل فيه المرء مع الخبرة المعيشة، وعوالم الحياة المتصلة بالعلاقات الاجتماعية والدلالات الاجتماعية، من كثب وبمنهجية.

وينطوي التحرك بعيدا عن نموذج الأرشــيف على رفض الفكرة الســاذجة التي تقول إن «الماضي»، الذاكرة، محفوظ في أرشيف عقلي (أو مادي). ويتعين أن يدرس المشــتغلون بعلم النفس الســياسي الذاكرة، مــن أجل الوظائــف الاجتماعية التي تؤديها، والكيفية التي تكتسب بها أهمية جمعية، في الشبكة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية التي احتبُلت فيها. وهم في حاجة إلى دراسة المصادر الاجتماعية المتنوعة للذاكرة، وكذلك الناس، باعتبارهم «مستهلكي الذاكرة» (كانستاينر، 2002، ص180). وليســت الذاكرة الفردية أو الجمعية ثابتة أو بديهية على نحو لا يتغير، ولكن يمكن المضي بها نحو أشكال معينة، بضوابط ثقافية، ومجتمعية، وسياسية؛ ويمكن أن تصبح الذاكرة الفردية والجمعية أساســا لأنواع معينة من الحكايا، المشــبعة بأيديولوجية الوســط الاجتماعي/ الســياسي وبالخبرات الفرديــة. والذاكرة الفرديــة والجماعية (والهويــات التي تُبنى عبرهما وتتمحور حولهما) هما مصادر نزاع وتأويلات خلقية. وكما ألمــح هذا الفصل، فتكوين الحجــج، أو التمثيــلات، أو التوجهات إزاء الماضي القريب يفترض مســبقا أن الحجج المضــادة، أو التمثيلات المضــادة، أو التوجهات المضادة ليســت ممكنة فحســب، بل هي قوام عملية تخليق الدلالات، واستدامتها وتدويرها في المجتمع.

7

السياسة والخطاب

«بوسع كل من التحليل النقدي للخطاب وسيكولوجيا الخطاب، مع تركيزهما المستدام على الصوغ والتأسيس المتبادلين بين اللغة والسياسة، أن يؤمن بديلا مبتكرا لتوصيف وفهم العلاقة بين الممارسات اللغوية، والفعل السياسي، والواقع»

رؤى حول السياسة والخطاب

في كتابه «الاستخدامات الرمزية للسياسة» يطرح عالم السياسة الأمريكي موراي إيدلمان توصيفه الخاص للسياسة. فهو يذهب إلى أنه «لأن السياسة، كما هو واضح، تجلب الثروة، وتأخذ الحياة، وتسجن الناس وتطلق سراحهم، وتطرح تمثيلا للتاريخ له تداعيات عاطفية وأيديولوجية قوية، فإن عملياتها تصبح موضوعا يسهل أن تعلق عليه العواطف الخاصة، وبخاصة المخاوف والآمال القوية» (1967، ص5). ويطرح «تعريف» إيدلمان للسياسة رؤية تمثل السياسة فيها الفاعل والمحرك لتحول نظام مجتمع ما: سياسة تفعل فعلها بالناس. وهذه رؤية للسياسة تشاركه فيها كثرة من علماء السياسة ومن المشتغلين

بعلم النفس السياسي. وقوة رمزيتها هي التي تجعل معظم الباحثين يركزون على السياســة باعتبارها عملية(*)، أكثر مما يركزون عليها باعتبارها فعلا اجتماعيا، فهم يركزون على ما تفعله السياســة بالناس، أكثر مما يركزون على الكيفية التي تُفعل بها، في الممارســات الخطابية والاجتماعية وعبرها. وهذا الفصل هو محاولة لإظهار الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق تحول مُجْزٍ باتجاه فهم السياســة والخطاب السياسي كشكل مركب للنشــاط الاجتماعي. ويرسم هذا الفصل الخطوط العامة للعلاقة بين السياسة واللغة. وهو يذهب إلى أن اللغة السياسية هي شكل متعدد الأوجه للنشــاط الاجتماعي، ما يبرر، بذاته، الدراســة المُتَمعنة. ويتوســع الفصل الثامــن في معالجــة بعض الفرضيات المبينة هنا، باســتخدام تحليــلات إمبيريقية للبلاغيات السياسية.

أما بالنسبة إلى المشتغلين بتحليل الخطاب، فاللغة لها موقع مركزي بالنسبة إلى (ممارســة) السياسة. وكما يقول تشيلتون وشــافنر(**) فإنه «من المؤكد أن السياسة تســتحيل ممارســتها من دون اللغة، وقد يكون استعمال اللغة في تأسيس جماعات اجتماعية هو ما يفضي إلى ما ندعوه «سياســة» بالمعنى الواسع» (1997، ص 206). أمــا بالنســبة إلى الباحثين المعنيين بإثنوغرافيا العمليات السياســية، فإن السياســة «الحقيقيــة» هي ما يحــدث بعيدا عن العيون وراء «كواليس» السياســة (ووداك، 2011)[1]. وبوســع المرء أن يضيف إلى تعريف إيدلمان للسياسة المقابلة (المجازية) الأكثر رواجا بين من يحاولون تعريف السياســة، وهي المقابلة بين الصراع والتعاون (تيللي، 2002؛ تيللي، وتارو، 2006)(***). ويمكن القول إن الرؤى المتصلة بالسياسة، سواء نشأت عن علم السياسة أو عن الألسنيات، تهتم على نحو ما باللغة والاتصال، وكيفية مشاركتهما في العمليات السياسية أو تكاملهما معها. والمشكلة الوحيدة هي أن بعــض هذه الــرؤى أكثر ميلا إلى الاعتماد على نظريــة مرجعية للغة، ترى اللغة كوسيط محايد وسلبي بين الأفكار والأفعال.

(*) Process : تشير هذه الكلمة إلى سلسلة من أعمال قصدية تستهدف تحقيق غاية محددة، أو إلى سلسلة تحولات تحدث بشكل طبيعي، أو إلى منهج لإنتاج البضائع في مصنع بمعالجة مواد معينة.

(**) Paul Chilton أســتاذ الألسنيات بجامعة لانكستر البريطانية، وChristina Schäffner رئيسة قسم دراسات الترجمة بجامعة آستون البريطانية.

(***) Charles Tilly (1929 - 2008) عالم الاجتماع وعالم السياسة الأمريكي وSidney G. Tarrow أستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع بجامعة كورنيل الأمريكية.

ومــن الملامح المميــزة للمقاربات الأوروبية القريبة العهــد إلينا في علم النفس الاجتماعي والســياسي أنها تدرك أهمية تحليل الخطاب لفهم السياسة والتوجهات السياسية (بيليغ، 1996؛ كوندور، 2000؛ بوتر، 1998). وبحسب فان ديجك (1997، ص 2، والتوكيد منقول عن الأصل) الخطاب يُعَرّف على أنه:

> ظاهرة **عملية، واجتماعية، وثقافية**... وينجز مستخدمو اللغة المنخرطــون في الخطاب أفعــالا اجتماعية ويشــاركون في **التفاعل الاجتماعي**، وبخاصة في **المحادثة** وغيرها من أشــكال **الحوار**. ومثل هــذا التفاعــل، بــدوره، منغرس في عديــد متنوع من **الســياقات** الاجتماعية والثقافية، مثل التجمعات غير الرسمية مع الأصدقاء أو المقابلات المهنية والمؤسسية.

والخطاب هو الموقع الذي تتلاقى فيه التمثيلات السياسية، والمعرفة السياسية، والمخزونــات التأويلية وغيرها من الموارد الاجتماعية والخطابية لبناء رؤى سياســية وحياتيــة عن التعاون أو الخصومة، وعن التوزيع العادل أو غير المتكافئ للســلطة والموارد، والأخلاقية واللاأخلاقية، والأمن وانعدام الأمن، وما شابه ذلك.

وإذا تبين للمرء أن السياســة تعمل عبر اللغة، وأن اللغة مؤسســة للنشــاطات الاجتماعية، فإنه يتعين عليه بالتالي أن يدرك أن السياســة ليســت صورة بديلة عن العــالم الاجتماعي، بل جزء لا يتجزأ من ذلك العالم، وعنصر منتج وتأســيسي للحياة الاجتماعية والأنشــطة الاجتماعية. ويمكن المضي إلى حد القول إن السياسة تتأسس في أفعال الناس، وأنشــطتهم، وأفعالهم، إبان تنظيــم هذا كله في علاقات اجتماعية وممارسات اجتماعية (انظر سميث، 2005)[2]. والشخص العادي ليس مغفلا تواصل قــوى اجتماعية وسياســية من خارج ذاته ملء عقلــه، في حين يأتي رد فعله هو من دون تفكــر. فـ«الذات» في السياســة هي كائن خطابي يتفكر ويجادل في السياســة (بيليغ 1991). والعلاقة بين السياسة واللغة المستخدمة هي علاقة مهمة ويستحيل تجاهلهــا، وبالتالي، فمــن الأجدى أن يُنظر إلى اللغة السياســية باعتبارها مجموعة خاصــة من الخطابات، بأقل مــما يُنْظر إليها كحزمة خاصة مــن التأثيرات والنتائج المترتبة على الخطابات.

تحليل الخطاب والخطاب السياسي

نعيش في عالم تنهال علينا فيه، من دون انقطاع، رسائل لفظية بالغة التنوع، من إعلانات المطهرات، إلى خطابات في مؤتمرات حزبية. وقد غيرت الميديا الإلكترونية (جيميسون، 1988)(*) وبلاغة الصورة السياسية (بارت، 1977) طبيعة الخطابة السياسية المعاصرة (بيليغ، 2003). فالبلاغة البصرية واللفظية المعقدة للسياسة المعاصرة تقوم بدور الوسيط بين المنظمات والجماهير، بين السياسيين وناخبيهم، وما إلى ذلك. وكما يقول تشيلتون وشافنر فإن فرصة تلقي، وتأويل، ونقد النصوص والأحاديث السياسية زادت على نحو هائل (1997، ص 206).

وبحسب إيدلمان فإن «السياسة هي، بالنسبة إلى معظمنا، عرض عابر لرموز مجردة، لكنه عرض تعلّمنا تجاربنا أنه قوة خير وشر، تكاد تكون كلية القدرة» (إيدلمان، 1967، ص5). فنحن نتحرك بقوة «الإشارات»(**) الصادرة عن لغة السياسة لندخل في عقائد اجتماعية وسياسية. وكما يقول هو فإن «الإشارات الرمزية... تمضي بعيدا باتجاه تقرير جغرافية وطوبوغرافية العالم السياسي لكل واحد» (إيدلمان، 1977، ص41). وقد بين إيدلمان ما يترتب سياسيا على طرائقنا الأكثر اعتيادية في تسمية وتصنيف «المشكلات الاجتماعية»: الفقر، تعاطي المخدرات، الجريمة، وما شابه، من استخدام كلمات تستدعي «الضعف والتراخي المزعومين عند الفرد» (إيدلمان، 1967، ص27) إلى تعبيرات شديدة الالتباس، يمكن أن تفضي إلى عقائد مضللة[3].

وصورة إيدلمان عن السياسة هي صورة مقنعة، لكنها غير مكتملة. فهي تلفت الانتباه فقط إلى الجوانب الرمزية في السياسة، غير أنه من الممكن أيضا التفكر في السياسة باعتبارها متتالية من الإنجازات الخطابية. والصحافة (السياسية) المعاصرة في جميع أنحاء العالم مثال واضح على الكيفية التي تجعل «أفعال» السياسيين أكثر من مجرد بعد خارجي يحتاج إلى رصد منفصل عن «كلمات» السياسيين، فالكلمات والأفعال شيء واحد. وبلاغة السياسيين أنفسهم (وليس مجرد بلاغة المعلقين) انعكاس لذلك. والتيمات السياسية المتنوعة التي تنشأ عنها السياسة «المعيارية» في

(*) Kathleen Hall Jamieson أستاذة الاتصال بجامعة بنسلفانيا الأمريكية.

(**) يستخدم المؤلف كلمة «الإشارات» هنا باعتبارها نقيض «التحليل المحكم» (إيدلمان، 1998) والعقلاني.

الديموقراطيات الغربية (مثلا: الهجرة، التشغيل/البطالة، الأزمة الاقتصادية، الاعتذار عن ظلم سبق.. إلخ) لا تحمل علامات مميزة، كما أنها لا تشير، آليا، إلى «واقع» يكون، على نحو ما، متجاوزا للواقع المتصل بالكيفية التي يتفق فيها الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون، على نحو روتيني، على أن يتكلموا حول هذه القضايا، أو يختاروا أن يؤسسوها، أويناقشوها، أويدافعوا عنها، أو ينتقدوها.

وعندما يتوقف المرء عند الكيفية التي تُستكشف بها اللغة السياسية في علم النفس السياسي، يكون بوسعه أن يلاحظ أن المشتغلين بعلم النفس السياسي وعلماء السياسة يبدو أن أكثر ما يهمهم هو التقارير الكمية عن اللغة السياسية (انظر، مثلا، تحقيقات لاسويل وآخرين (1949)[*] حول الدلالات الكمية، أو «الدلالات» في السياسة الدولية عند أوسغود (1978)[**] أو «التركيب التكاملي» عند تيتلوك (1983)[***]. وما تنجزه اللغة السياسية، وكيف تفعل ذلك، وما توصله بيانات سياسية (بعينها)، لا يمثل بؤرة التحليل (ولكن انظر فينليسون، 2004، 2007)[****].

على سبيل المثال توصل تيتلوك، وهو داعية ما يُعرف بنظرية التركيب المعرفي التكاملي، إلى أن «الأعضاء المحافظين في مجلس الشيوخ الأمريكي يطرحون القضايا بطرائق يقل تركيبها التكاملي بقدر ملحوظ عن مثيله لدى زملائهم الليبراليين أو المعتدلين» (تيتلوك، 1983، ص 123)[4]. وما يهمنا هنا هو ما شاع الحديث عنه من تركيب في النظام الإدراكي لمعالجة المعلومات عند الفرد، وليس الاستخدام الفعلي للغة في سياقها الاجتماعي، والثقافي، والأيديولوجي[5]. ويمكن لهذا النوع من التحليل أن يحجب أكثر مما يكشف من براغماتيات اللغة السياسية، فهو يطرح رؤية واقعية للغة والسياسة معا، ويعيد إنتاجها.وما تهمله نظرية التركيب المعرفي المتكامل عند تيتلوك هو أن الناس (وبخاصة السياسيين) قد تكون لديهم «غايات بلاغية» عند الحديث عن أسباب الأحداث الاجتماعية والسياسية أو عند الدفاع عن موقف ذي أساس أيديولوجي. وكما يقول بيليغ، فقوة الرؤى الخطابية تكمن في أنها قادرة على أن تؤمّن «كلا من الجهاز النظري والأدوات المنهجية للفحص التفصيلي لكيفية

(*) Harold Dwight Lasswell (1902-1978) عالم سياسة أمريكي.

(**) Charles Egerton Osgood (1916-1991) عالم نفس أمريكي.

(***) Philip Tetlock أستاذ الاتصال بجامعة بنسلفانيا الأمريكية.

(****) Alan Finlayson أستاذ العلوم السياسية بجامعة إيست آنغليا.

تحقيق «غايات بلاغية» (1996، ص21). ويعد التحليل الكيفي للغة السياسية باعتبارها فعلا اجتماعيا، على أساس من تحليل خطابي متمعن ومفصل للتفاعلات الاجتماعية أو للنصوص، أمرا غير جوهري عند تيتلوك.

ولا يعكس هذا التوجه فقط ميلا وضعيا وموضوعيا ابستمولوجيا ومنهجيا، بل رؤية لاسياسية للسياسة أيضا. وقد آن الأوان لأن ينتقل علم النفس السياسي من دراسة الجوانب الكمية والواقعية للغة السياسية (اللفظية) باتجاه الجوانب الكيفية والاجتماعية للتفاعل. ويتعين أن تُدْرس اللغة السياسية باعتبارها تفاعلا اجتماعيا وممارسة اجتماعية، وعلى أساس وظائفها المتنوعة المؤسِّسة للسياقات السياسية والثقافة السياسية. وهناك حاجة إلى التركيز على الخطاب كشكل من الفعل الاجتماعي، لتوصيف التجهيز والتأسيس المتبادلين للغة والسياسة.

وبوسع المرء (ويتعين عليه أن يكون قادرا على) أن يبين إمبيريقيا كيف يتيسر لمختلف تنظيمات الكلام والنص على أساس من بُنى نحوية ونظْمية وتركيبات دلالية وبراغماتية، ونقلات سجالية أو عبارات، أن توصّف الإنشاء المتبادل للسياسة واللغة، وأن تقول عنه شيئا ذا دلالة. وكما قال فان ديجك (1997، ص 5):

> التفاعل بين الطبيب والمريض، بين المعلم والطالب، وكذلك المناظرة في البرلمان أو في جلسة بقاعة محكمة، ليست مجرد أشكال مركبة من الحوار المؤسسي، فهي تؤسس الممارسات الخطابية والاجتماعية الأكثر تعقيدا للتدريس، ولتأمين الرعاية الصحية، وللتشريع، ولـ«فعل» العدالة.

والعلاقة بين الخطاب والسياسة مركبة، وهي بحد ذاتها تتطلب تحليلا إمبيريقيا. وفي شكله المعاصر، فعلم النفس السياسي أكثر اهتماما، إما بـ«السيكولوجيا» الفردية للسياسة (تابر، 2003؛ تيتلوك، 2005) وإما بالأنساق السياسية الكلية للعلاقات الدولية (مثلا، هيرمان، 2003) ، لكنه يُظهر اهتماما أقل بالطبيعة الخطابية للسياسة وبالكيفية التي تجعل مختلف أشكالها ووظائفها نتاجا للتفاعلات والممارسات الاجتماعية المعقدة.

والمساهمة الحيوية للمشتغلين على تحليل الخطاب في العلوم الاجتماعية تكون في طرح رؤى حول فك حزمة التنظيم الخطابي للخطابات السياسية، فالخطاب عند

المشـــتغلين عــلى تحليل الخطاب هو تأســيسي بالنســبة إلى «الحقائــق» الاجتماعية والسياســية، كما أنه يتأســس بها (فيركلاو 2010(*)؛ فيركلاو ووداك، 1997؛ فان ديجك 2008، 2009؛ فــان ليوويــن ووداك، 1999؛ ويذريل وبوتــر، 1992؛ وداك، 2011). وكــما يقول فيركلاو ووداك فإن «الخطاب هو، اجتماعيا، تأســيسي كما أنه يقع صوغه اجتماعيا: فهو يؤســس حالات، وموضوعات للمعرفة، والهويات والعلاقات الاجتماعية بــين الناس وجماعات النــاس» (ص 258 التوكيد منقول عن الأصل). وليس هذا الفصل المــكان الذي نوفي فيه عديــدا متنوعا من المقاربات التحليليــة للخطاب حقها[6] لكنه يسمح بالتركيز على أكثرها تأثيرا: التحليل النقدي للخطاب وسيكولوجيا الخطاب (انظر أيضا الفصل الثامن لبعض الملاحظات الإضافية عن سيكولوجيا الخطاب).

تحليل الخطاب في الألسنيات: تحليل نقدي للخطاب

التحليــل النقدي للخطاب (يشــار إليه اختصارا بـ CDA)(**) هو أســلوب في البحــث التحليلي في الخطــاب «يدرس الطريقة التي تمارس بها إســاءة اســتعمال الســلطة، والتســلط، وانعدام المســاواة، ويعــاد إنتاجها وتجــري مقاومتها بالنص والكلام في الســياق الاجتماعي والســياسي» (فان ديجك، 2001، ص 352)[7]. وينظر التحليل النقدي للخطاب إلى الخطاب على أنه شــكل من أشــكال الممارسة والفعل الاجتماعيين. ويمكن أن تجد فكرة الخطاب كشــكل من أشــكال الممارســة والفعل الاجتماعيــين في قدر هائل مــن البرامج البحثية في الألســنيات (النقدية) والنظرية الاجتماعيــة (انظر فــيركلاو، 2010؛ وداك، 2011 من أجل نظرات عامة). وقد ظل البحث في الخطاب السياسي اهتماما دائما عند الباحثين في التحليل النقدي للخطاب. (تشــيلتون وإليين(***)، 1993؛ تشــيلتون وشافنر، 1997؛ ويلســون(****)، 1990، 2001؛ ووداك، 2002، 2011) وخطــاب الميديا (فــيركلاو 1995 ب؛ فاولر(†)، 1991؛ فاولر وآخرون، 1979؛ فان ديجك، 1988، 1989، 1991).

(*) Norman Fairclough أستاذ الألسنيات بجامعة لانكاستر البريطانية.

(**) Criticsl discourse analysis.

(***) Mikhail V. Ilyin أستاذ العلوم السياسية بمعهد العلاقات الدولية بموسكو.

(****) John Wilson أستاذ علوم الاتصال بجامعة آلستر في إيرلندا الشمالية.

(†) Roger Fowler (1939 - 1999) أستاذ الألسنيات الذي عمل طويلا بجامعة إيست آنغليا البريطانية.

وقد ظلت أيضا دراسة المركزية الإثنية، والعداء للسامية، والعرقية اهتماما مركزيا لدى المحللين النقديين للخطاب (باستخدام عديد متباين من المواد مثل المحادثات، والاستجوابات، والمناظرات البرلمانية، والتقارير الإخبارية، والنص والكلام الأكاديميين، والصور) (انظر، بين آخرين، ريسيغل ووداك 2001؛ فان ديجك 1997؛ فان ليووين 2000؛ ووداك 1996، 1997 أ، ب؛ ووداك وفان ديجك، 2000؛ ووداك وآخرين، 1999). ويطرح المحللون النقديون للخطاب أسئلة حول الطرائق التي تستخدم بها بُنى معينة للخطاب في إعادة إنتاج السيطرة الاجتماعية. ومن الفرضيات الأساسية في التحليل النقدي للخطاب أن الممارسات الخطابية وثيقة الارتباط بتأثيرات أيديولوجية. وبحسب فيركلاو ووداك، فإنها قادرة على المساعدة على إنتاج وإعادة إنتاج علاقات قوة غير متكافئة بين (على سبيل المثال) طبقات اجتماعية، رجال ونساء، وأغلبيات وأقليات إثنية/ثقافية، عبر الطرائق التي تمثل بها الأشياء وتموضع الناس (1997، ص 258).

وعلى سبيل المثال، فقد شمل العمل الرائد الذي أنجزه فاولر حول دور السلطة والسيطرة في اللغة أيضا تحليلا لتغطية صحافية لحدث «إثني» (الاضطرابات في مهرجان نوتينغ هيل في لندن). ومن بين أشياء أخرى، أشار ما توصل إليه فاولر وزملاؤه إلى الكيفية التي عكست بها البنية النحوية للجمل المنظور «الأبيض» المسيطر لدى الصحافيين، وكيف أدارت تفعيل صيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول مسؤولية المشاركين في الحدث عبر استخدام صيغ المبني للمجهول، وعبر خيارات نحوية ودلالية بعينها. وتمضي دراسة سايكس (1985) حول التمييز إلى خلاصات تشمل دور الصيغ النحوية في التمثيل النصي لـ «نحن» و«هم». وفي سلسلة من الدراسات، فحص تيون فان ديجك الطرائق التي تتحدث بها الأغلبيات في هولندا والولايات المتحدة عن الأقليات والعلاقات الإثنية في المحادثات اليومية، وفي الصحافة، والبرلمان وفي خطاب النخبة (فان ديجك، 1984، 1987، 1991، 1991، 1993 أ). ويبين فان ديجك كيف أن «الاختلاف» هو بنية ينشئها المتحدثون وفقا لتوجهات التمثيل الإيجابي للذات والتمثيل السلبي للآخر، مع استخدام استراتيجيات نحوية ونظْمية معينة لعقلنة التحيز ضد جماعات الأقلية. وكما يشير هو، فهذه الاستراتيجيات تعمل بطرائق متنوعة على تفعيل وإنفاذ التمييز إزاء أولئك الذين يوصفون بأنهم «الآخرون».

وكجــزء من برنامج مطول ومجهد للدراســات النقديــة للخطاب، انخرطت روث ووداك وزملاؤهــا من جامعة فيينا في سلســلة من الأبحــاث حول الأبعاد الاجتماعيــة، والسياســية، والتاريخيــة للخطاب المناهض للســامية في النمســا (ووداك، 1990، 1991؛ ووداك وماتوشــك(*)، 1993؛ انظر أيضا فيركلاو ووووداك، 1997). وتنتــصر ووداك وزملاؤها للمقاربة التاريخية- الخطابية للبلاغة العرقية والمناهضــة للســامية. وهذا المقترب الــذي يقوم على تحليل الخطاب لدراســة التحيز والعرقية يقوم على مقاربة أكثر حساسية للسياق، تشمل، من بين الأبعاد الأخرى للسياق، الســياق الاجتماعي الســياسي والتاريخي الأوسع، وإن شملت أيضا تاريخ الممارسات الخطابية التي تعيد إنتاج السيطرة والعرقية[8]. وقد بينت ووداك وزملاؤهــا كيف يجري التعبير عن المعتقدات والأيديولوجيات العرقية أو المناهضة للســامية وكيف تســتخدم لأغراض مختلفة. وهذه لها تقاليد تاريخية وجذور متعددة، وبالتالي فلا بد من دراســتها في ذلك السياق. وتحليل الخطاب هــو الأداة التي تســمح للمرء بــأن «يُظهر كامل الطيف من الأدوات الألســنية المستخدمة لتشفير معتقدات وأيديولوجيات كهذه، وما يرتبط بها من ممارسات أيضا (ريسيغل ووووداك، 2001، ص266).

وقــد بيّن غــيرُ ذلك من الدراســات النقدية للخطاب، التــي تركز على الخطاب المناهض للهجرة، الكيفية التي يمكن بها للمجازات أن تســتخدم لنزع البشرية عن العمال المهاجرين في الولايات المتحدة (سانتا آنا، 1999) والكيفية التي تستخدم بها اســتراتيجيات خطابية متباينة للتعامل مع المهاجرين، والفقراء، باعتبارهم الخصوم (ووداك وماتوشــك، 1993؛ انظر أيضا إيدلمان، 1977).ويخاطب استخدام الضمائر والــدوال الظرفية («نحن» «هنــا») وتخليق تقابل بين «نحــن» و«هم»، الاهتمام الذاتي عند الشــخص، كما أن الحكايــا الأبوكريفية(**) تنطوي على قدرة على توجيه السياســات وصوغ العمليات والخطابات السياســية حول الهجرة، والفقر، وماشابه ذلك.ويحلــل فان دير فالــك (2003) الخطاب اليميني في البرلمــان حول الهجرة في

(*) Bernd Matouschek من جامعة فيينا.

(**) Apocryphal نســبة إلى أربعــة عــشر ســفرا من أســفار العهــد القديــم (الأبوكريفا) لا يعترف بهــا اليهود والبروتستانت، وهي صفة توصف بها كل كتابة مشكوك في صحتها أو في صحة نسبتها إلى من يفترض أنه كاتبها.

فرنسـا، مبينا أن هذا الخطـاب يميل إلى التمحور حول مجاز أوسـع يتصل بتمثيل سلبي للآخر وهو ما يشمل ليس فقط المهاجرين بل يشمل حلفاءهم أيضا، وأبرزهم أحزاب اليسار.

وقـد كانت الاهتمامات الأبرز والأقرب عهـدا إلينا في التحليل النقدي للخطاب تأسيسية، مع تحول في المسـار باتجاه التنظير والتوثيق الإمبيريقي لمثلث المجتمع- الإدراك- الخطـاب (تشـيلتون، 2004؛ فان ديجـك، 2008، 2009). وفي قلب هذه الاهتمامات تكمن مشـكلة نظريـات التكامل حـول الإدراك في التحليلات النقدية للخطاب التي تعالج الكلام والنص. وما يُفْترض هو أنه لا بد من وجود شيء يسـتند إليه إنتاجنا، وتنظيمنا، وفهمنا للخطاب (السـياسي): تمثيلات عقلية، ونماذج عقلية، ترشـد عمليـة ربط المعلومات الجديدة بمـا تراكم بالفعل مـن معلومات. وابتداء من أعمال فان ديجك وكينتش (1983)(*) ظهر تركيز شـديد على التكامل. والفكرة الرئيسية هنا هي أن «المعنى يصنعه المستمعون أو القراء، الذين يربطون معرفتهم وتوقعاتهـم المخزونـة لديهم في الذاكـرة الطويلة المدى والقصـيرة المدى بمعالجة المدخل اللغوي» (تشيلتون، 2004، ص154). ويمضي تشيلتون إلى ماهو أبعد فيؤكد أنـه ربما كان هناك رابط عميق بين السـياسي واللغـوي (ص 11). وتؤمن الارتباط نظرية إدراكية للغة والسياسـة. والنماذج والتصاميم «الإدراكية»، أو «العقلية»، أو «السياقية»، بحسب فان ديجك، تقوم بمهمة التوسط (فان ديجك، 2009).

وسـواء نظرنا إلى الإدراك أو لم ننظر إليه، باعتبار أنـه يؤدي دورا محوريا، فإن هدف التحليل النقدي للخطاب هو، من جهة، النظر في الأغراض السياسـية المعينة، التي يُدْفع باللغة إليها، وهو من ناحية أخرى، تتبع الوسـائل اللغوية الخاصة التي تُسـتخدم من جانب «من يتكلمون على نحو سـياسي» (تشيلتون 2004 ص 200). أما بالنسـبة إلى المشـتغلين بالتحليل النقدي للخطاب، فمهمـة التحليل هي ربط الخـواص الدقيقة للسـلوك اللغوي بما نفهمه من عبارة «السياسـة» أو«السـلوك السـياسي» (تشـيلتون وشـافنر، 1997 ص 211). وما يُعرّف بأنه «سياسي» هو تلك الأفعال الاجتماعية الخطابية (والأنشـطة الاجتماعية) التي تشـمل (وتعيد إنتاج) علاقات قوة متفاوتة، وسيطرة، وتشمل أيضا مقاومة وصراعا.

(*) Walter Kintsch الأستاذ بمعهد دراسات الإدراك بجامعة كولورادو الأمريكية.

وهناك نقطتا قوة حيوية في المقاربة النقدية لتحليل الخطاب، فهي تطرح، أولا، مقاربة للخطاب السياسي تسمح بربط الممارسات اللغوية والخطابية الفردية بالسياق السياسي والتاريخي الواسع (الذي يُنْظر إليه باعتباره أساس إنتاجها واستقبالها). وهي تطرح، ثانيا، منطلقا لتحليل الخطابات التي يجري إنتاجها في لحظة زمنية محددة وبغض النظر عن السوابق synchronically أو عبر مسار تطورها مع الزمن diachronically. ويشار إلى الأخيرة بـ «التناص»، وهي تشتمل على دينامية «المساوقة» contextualization و«إعادة المساوقة» «recontextualisation (انظر فيركلاو، 2010؛ ريسيغل وووداك 2001؛ ووداك، 2011). ويعد ذاك أحد أهم الملامح التي تميز ممارسات الخطاب السياسي. ووفقا لووداك (2011، ص39)، فإن التناص

> يحيل على ربط كل النصوص بغيرها من النصوص، سواء في الحاضر أو في الماضي. وهذه الروابط يمكن تأسيسها بطرائق مختلفة: عبر الإحالة المتصلة على موضوع أو إلى الفاعلين الرئيسيين فيه؛ أو عبر الإحالة على الأحداث ذاتها، باعتبارها نصوصا أخرى، أو عبر عودة الدفوع الرئيسية في نص ما إلى الظهور في نص آخر. ويسمى السياق الأخير إعادة المساوقة. وبانتزاع الدفوع من سياقها وإدخالها في سياق جديد، نلاحظ أولا عملية إنهاء المساوقة، ثم عندما يدخل العنصر المعني في سياق جديد نلاحظ عملية إعادة المساوقة... ومن هنا تعاد مساوقة دفوع من مناظرات برلمانية، من خطابات سياسية، أو من الميديا، بطريقة تراعي نوعها، ومتصلة بموضوعات، أو أنواع، أو نصوص من خطاب معين.

وعلى سبيل المثال، الدراسات التي أجرتها إيرجافيك وفولشيتش (2007)(*) حول إعادة المساوقة الصربية لخطاب جورج دبليو بوش حول الإرهاب، وتلك التي أجراها هودجيز (2008) حول «المنافسة الخطابية» بين الصحافيين ومسؤولي البيت الأبيض، قد أظهرت كيفية عمل «إعادة المساوقة» في الممارسة وكيف يمكن أن تثبت جدواه البالغة كأداة تحليلية. وتبين إرجافيك وفولشيتش (2007) كيف

(*) Karmen Erjavec باحثة في علوم الاتصال، أستاذة بجامعة لوبليانا الصربية وZala Volčič أستاذة علوم الاتصال بجامعة كوينزلاند الأسترالية.

أن خطـاب جورج دبليو بوش حول «الإرهاب» يعاد تدويره، ويسـتخدم، ويطبق، عـلى نحو غير نقدي، عـلى كل الأفعال العنفية من جانب المسـلمين، بغض النظر عن السـياق السـياسي/ التاريخي المحلي. ويقـدم هودجيـز (2008) تعليقا على قوة سياسـات إعادة المساوقة بين الصحافيين والمسـؤولين في البيت الأبيض، حول كلـمات جنرال أمريكي بدا أنها تلقي ظلا من الشـك على تـورط إيران في العراق. ويبين هودجيز كيف أن إعادة المسـاوقة تتحقق باستخدام لقطات/ متتاليات، من الحديث، أو بالتركيز على بعض العناصر واسـتبعاد عناصر أخرى منه، أو بصياغات يفترض أنها تسـتهدف التوضيح أو تعيد صوغ جوهر الموقف المختَلَف عليه. ومثل هذه الدراسات (وكثير غيرها) يثبت أهمية الطريقة التي يقع بها تداول الخطابات والنصوص وإعادة تدويرها من جانب المشاركين لخدمة المصالح التجارية والدولية، وأغراض أيديولوجية أخرى كذلك.

تحليل الخطاب في علم النفس الاجتماعي: علم النفس الخطابي

العمل الذي نفذه في بريطانيـا مايكل بيليغ، ومارغريت ويذريل، وجوناثان بوتر، وديريك إدواردز وغيرهم (بيليغ، 1985، 1998، بيليغ وآخرون، 1988، بوتر وويذريل، 1987؛ ويذريل وبوتر، 1992، انظر أيضا أغوسطينوس وتيليغا، 2012) يعد خطوة حاسمة باتجاه تأسيس تحليل الخطاب باعتباره أداة نافعة في تحليل الممارسـات الاجتماعية والسياسـية، على اختلاف أنواعها. وقد ساعد على ظهور ما يسـمى اليوم «سيكولوجيا الخطاب» discursive psychology (DP) المناخ الفكـري الذي تخلق بفضل أعـمال غيرغين (1973) وهاريه وسـيكور (1972) وشـوتر(1977)، وما سـبقها من توجهات فلسـفة اللغة والفلسـفة التحليلية (أوستين 1962، فيتغنشتاين 1953).

وكانـت اللحظة الفاصلـة في التطور المتواصل في المنظـور الخطابي في علـم النفـس الاجتماعـي هـي نشـر «الخطاب وعلـم النفس الاجتماعي»(*) لجوناثان بوتـر ومارغريـت ويذريـل في 1987. وفي العام نفسـه، نُشر كتاب مايكل بيليغ «المحاجة والتفكير»(*). وجددت مسـاهمات بوتر وويذريل، ومساهمات بيليغ،

(*) Discourse and Social Psychology.

اهتمام المشتغلين بعلم النفس السياسي والاجتماعي باللغة، والبلاغة، والطبيعة السجالية للتفكير. واهتمامهم باللغة ليس من أجل اللغة. فهو ينبع من إدراكهم لإمكان الاستكشاف المجزي لكثرة من الأفكار والمشكلات التي يعالجها المشتغلون بعلم النفس الاجتماعي الحديث، على أساس الممارسات الخطابية والاجتماعية.

وقد أمنت سيكولوجيا الخطاب، عبر ربع القرن الأخير، للمشروع الإمبيريقي لعلم النفس، رؤى مبتكرة ونقدية (أغوسطينوس وتيليغا، 2012، بيليغ، 2012، بوتر، 2012). وهناك فيض من كتب ومقالات تعرض الخصائص العامة لسيكولوجيا الخطاب(مثلا، بيليغ، 1991؛ إدواردز وبوتر، 1991 أ، 1993، وأقرب عهدا إلينا إدواردز وبوتر، 2001، هيبورن[**] وويغينز، 2007؛ بوتر، 2012، بوتر وإدواردز، 2001، ويغينز وبوتر، 2008). وسيكولوجيا الخطاب هي مقاربة بنيوية، بشكل عام، ترتبط بنظرية شارحة[***] نسبية (إدواردز وآخرون، 1995، غيرغين، 1994). وسيكولوجيا الخطاب بنيوية بطريقتين. إحداهما أنها تبدأ من أن الأفراد ينشئون واقعهم عبر وسيط هو التوصيفات التي يستخدمونها. و«الواقع» جزء من ممارساتنا عبر المقولات والتوصيفات، التي هي جزء من هذه الممارسات. وكما يقول جوناثان بوتر(1998، ص 235) فالواقع «ينشأ، بطريقة أو بأخرى، والناس يتكلمونه، يكتبونه، يحاجّون به، وينسفونه». ومن ناحية أخرى، فهذه التوصيفات والتقارير التي يستخدمها الناس في حالات متباينة هي ذاتها بُنى؛ أي أنها تُنسج في مناسبات الكلام، أو في نصوص معينة، من كلمات، ومجازات، وعديد من موارد خطابية (1998، ص 235، التوكيد منقول عن الأصل).

ويمكن القول إن الجاذبية التي تنطوي عليها سيكولوجيا الخطاب يمكن فهمها، على أفضل وجه، في ضوء المناظرات الفكرية والأفكار والموضوعات المتصلة بعلم النفس الاجتماعي التي سعت إلى إعادة تحديدها. وقد طرح المشتغلون بسيكولوجيا الخطاب عددا من التأويلات النقدية لبعض الأفكار السيكولوجية الأساسية، مثل التوجهات (مثلا، ويذريل وبوتر، 1992، ويغينز وبوتر، 2003) أو

(*) Arguing and Thinking.

(**) Alexa Hepburn محاضرة بقسم العلوم الاجتماعي بجامعة لوفبره بإسكتلندا وSally Wiggins محاضرة بعلم النفس بجامعة ستراثكلايد الإسكتلندية.

(***) meta-theory ومعنى الكلمة هو - وفقا لمعجم كولينز- «المناقشة الفلسفية لأسس نظرية ما، ولبنيتها ونتائجها».

الذاكـرة (مثلا، إدواردز وبوتـر، 1992 أ و ب، ميدلتون وإدواردز، 1990، تيليغا، 2011 أ) أو العاطفـة (مثـلا، إدواردز، 1999) أو الإدراك (مثلا، إدواردز، 1997، 2006، تي مولـدر(*) وبوتـر، 2005) أو الهويـة (مثلا، بنويل وسـتوكوي، 2006، ميرينـو وتيليغا، 2011، سـتوكوي، 2009) أو الإشـكالات الجندرية (مثلا، إيدلي وويذريل، 1997، 1999)[9].

وقد ركز المشـتغلون على سيكولوجيا الخطاب، في دراساتهم، على طبيعة الكلام المراوغة، والمركبة، والحساسـة للسـياق وعلى توجيهها الفعـل الاجتماعي. فالناس يفعلون أشـياء بكلامهـم: يوجهون اتهامـات، يبررون تصرفاتهم، يوجهون أسـئلة، يعذرون، يُقْنعون، وما شـابه. ويستخدمون اللغة ليفعلوا أشياء ولينشئوا نسخا من العـالم، وفقا لوظيفة كلامهم. وكما لاحظ بيليغ (1997) عن حق، فالتحليل الخطابي «هو أكثر من اتباع القواعد الإجرائية لجمع وتصنيف البيانات الخطابية؛ فهو يشمل طريقة نظرية لفهم طبيعة الخطاب وطبيعة الظواهر السـيكولوجية» (ص43). ولا تقترح سيكولوجيا الخطاب «منهجا» للتحليل (محادثاتيا أو خلافه) يمكن تطبيقه في كل حالة، لكنها تؤسس لنقلة «إبسـتمولوجية». وتعالج سيكولوجيا الاتصال الكلام والنصوص باعتبارها ممارسـات اجتماعية، وكما يقـول إدواردز (2003، ص1)، فهي تـدرس «العلاقة بين العقل والعالم، كما يفعل علـم النفس عموما، ولكن كموضوع خطـابي - باعتبارهـا ما يهتم به المشـارك، موضوعا يخص الـكلام، مقولات الكلام، وبلاغيات الكلام، والاهتمامات التفاعلية للكلام».

واللغة السياسية، وخصوصا الصوغ المتبادل بين السياسة واللغة، هو مجال قدم فيه المشتغلون بعلم النفس الخطابي مساهمات مهمة، ولكن مساهماتهم مرت من دون أن يلحظها أحد في علم النفس السياسي.

وأحد المسالك المهمة لفحص الصوغ المتبادل بين السياسة واللغة هو دراسة لغة العرقية. ومنذ ظهرت الأعمال الرائدة عند فان ديجك (1984،1987) وبيليغ (1985) حـول الروابط بين الخطاب والعرقية، صـار الخطاب يُنْظر إليـه باعتباره «طريقة ملحوظـة لإعادة إنتاج التحيزات الإثنية والعرقيـة في المجتمع(فان ديجك وآخرون،

(*) Hedwig te Molder أستاذة هولندية متخصصة في تفاعلات المواطنين من ذوي الخبرة المهنية.

1997، ص 144). ولأعمال ويذريل وبوتر (ويذريل وبوتر، 1992)عن لغة العنصرية في نيوزيلاندا أهمية مركزية في تزويد تحليل الخطاب بالقوة اللازمة للتساؤل حول تفاوتات علاقات القوة ولتوثيق إعادة إنتاج السيطرة عبر الكلام. وبين أمور أخرى، فقد بينا كيف أن بُنى التسامح وإنكارات مشاعر التحيز هي جزء من العمل الشائع حول الهوية في الخطاب العرقي المعاصر، وكيف أن الدفوع الليبرالية والعملية يمكن استخدامها، على نحو مرن، إلى جانب الدفوع المحافظة والمتحيزة (أغوسطينوس وإيفري، 2010 ، رابلي[*]، 1998، 2001).

وعلى الطريق الذي فتحه الخطاب وعلم النفس الاجتماعي (بورتر وويذريل، 1987) جاء «رسم خريطة لغة العرقية»[**] كأول محاولة إمبيريقية ممنهجة للنظر إلى الآراء، والمعتقدات، والتوجهات («متحيزة» أو غير ذلك) ليس باعتبارها ظواهر قَبْلية تحتاج شرحا، بل بالأحرى كموارد يمكن للأعضاء، وعلى نحو مرن، أن يمتاحوها في الكلام، لكي ينجزوا فعلا اجتماعيا بلاغيا له مغزاه في السياق. وقد فتح ويذريل وبوتر (1992) الطريق لدراسة التوجهات باعتبارها «ممارسات تقويمية» (يقع إنتاجها على نحو مرن لمناسبات معينة - سبير وبوتر، 2000). وقد مهدا الطريق أيضا لفهم مختلف تماما للخطاب السياسي. وبالنسبة إلى ويذريل وبوتر، فالخطاب ليس بطبيعته سياسيا، لكنه يصبح كذلك «في الجدال، وفي المناظرة، وعند التطبيق (ويذريل وبوتر، 1992، ص 139)[10].

وعلى سبيل المثال، فقد بين تيليغا (2005، 2007) كيف يمكن أن يعاد تعيين أفكار نزع الشخصية ونزع البشرية عبر التركيز على الممارسة الاجتماعية العرقية والجوانب الخطابية للتحيز المفرط. وقد أوضح كيف أن الكلام عن الأقليات الإثنية (أقلية الروما في رومانيا) هو مؤسس لخطاب (يمكن أن يكون استئصاليا) يضع شعب الروما خارج نظام أخلاقي يوصف بأنه متحضر. وبين كيف أن التحيز المفرط الموجه ضد أقليات إثنية ليس نتيجة نزوع عميق لدى المتحدثين، بل هو أقرب إلى أن يكون ناشئا عن حِزَمٍ وأنساق من التنظيم والتفسير الخطابي التي تتعامل مع شعب الروما باعتبار أنهم «ليسوا مثلنا».

(*) Tim Rapley أستاذ الألسنيات بجامعة لانكاستر البريطانية.

(**) Mapping the Language of Racism.

ولا يحاول المشـــتغلون بسيكولوجيا الخطاب أن يتبينوا إن كان المتحدث متحيزا «حقــا» أو لا، وإن كان تحيـــزه صريحــا أو متخفيا وراء تمويهـــات كلامه. فالمقاربة التحليلية من التحيـــز تعالجه كشيء يمكن الانتباه إليه في طرائق مختلفة، في الكلام ذاتــه (ســبير وبوتر، 2000). والهــدف هو تجنب خلاصات مــن قبيل أن المتحدث هو بالأســاس متحيز، وإن كان يموه على تحيزه بطريقة كلامه، وأن التحليل بوسعه الكشــف عن معتقداته وتوجهاته الحقيقية (انظر إدواردز، 2003). وقد ســاعدت المقاربــة الخطابية عملية رســم خريطة إنتاج التحيز باعتبــاره ظاهرة من ظواهر الحياة اليومية؛ لأن من ينتجونه هم أعضاء في التفاعل الاجتماعي. وما يعد «عرقية» يجري إنتاجه بهذه الصفة، محليا وعلى نحو معقد، في الكلام.

فالعرقية ليســت بعدا سيكولوجيا يمكن تنسيبه لبعض الأفراد، وبالتالي، لا يمكن تنسيبه لآخرين. ويأخذ تحليل التفاعل الاجتماعي باعتباره المدونات المحلية للجدال وممارسات التنظيم البلاغي لتفاعلات منتخبة. ويمضي تحليل خطاب العرقية في علم النفس الاجتماعي إلى ما وراء المســتويات الدلالية، والبراغماتية، والنحوية، والخبرية للتحليل الألســني والتأويل البســيط لإســتراتيجيات خطابية معقدة. وعلى ســبيل المثال، ووفقا لما صدر عن فان ديجك (1987) «يشــمل الكلام على الأقليات العرقية إســتراتيجيات وتحركات معقدة تهدف إلى تمثيــلات ذاتية إيجابية داخل التوصيف الســلبي العام للآخر» (ص 22). فعندما تطرح مســائل حساســة للنقاش، وعندما تكــون المعايــير الاجتماعية ميالة إلى الصرامة، يصبح إنقاذ مــاء الوجه ضروريا. وإذ يناقــش بيليغ (1988) فــان ديجك، فهو يذهب إلى القول بــأن افتراض تناقض بين التوجهات العرقية وإســتراتيجيات التفاعل يتعين النظــر إليه بوصفه تناقضا داخل التيــمات الأيديولوجية المخالفة التي يَمْتاحُها الناس. ويشــير بيليغ وآخرون (1988) إلى أن الفهم المشترك ملغز ولدى الناس تيمات متناقضة كجزء من مخزونهم المعرفي المشترك. ويجري تأكيد الطبيعة السجالية للتوجهات (العرقية)، حيث تمثل التوجهات تموقعات في مسألة مختلف عليها(بيليغ، 1996). ويتضمن السياق البلاغي والسجالي للتوجهات أن الناس سوف يبررون مواقفهم وينتقدون الرؤى المنافسة.

وركــزت فــروع أخرى، مــن فروع العمــل على الخطــاب، على إنشــاء الآراء، والتوجهات السياســية، والأيديولوجيات وإعادة إنتاجها (مثلا، بيليغ، 1991، 1998)

وعلى إدارة المقولات السياسية في الخطاب السياسي (مثلا، تيليغا، 2008، 2010). وتحقيق بيليغ عن كلام العائلات البريطانية عن العائلة المالكة البريطانية(1998) هو تحقيق مدهش عن الكلام العادي وما يمكن أن يكشفه بالنسبة إلى دراسة الآراء، والتوجهات السياسية، والأيديولوجيات. ويبين بيليغ كيف أنه، عندما دُعِيَت العائلات البريطانية للكلام على أعظم «عائلة» في البلاد، كانت هذه العائلات تتكلم عن نفسها. وكان سياق تقويمها للعائلة المالكة سياق نقاش عائلي، حيث تكون المقارنات، والمقابلات، والمجازات، والفكاهة عناصر للإيلاف السياسي(انظر الفصل السادس، فيما يتصل بالجوانب الخطابية في الإيلاف السياسي). ولا تتدفق الآراء، والتوجهات السياسية، والأيديولوجيات التي تعبر عنها العائلات البريطانية في شكل جاهز بل هي أقرب إلى أن تكون نتيجة لـ «حوار خلاق» بين أعضاء الأسر، دافعة بـ«المتحدثين إلى مدارات جديدة للكلام والتفكر»(بيليغ، 1996، ص 28).

ويطرح تيليغا (2008، 2010) تحليلات خطابية تفصيلية تعالج النزاعات المفهومية/ الخطابية المتنوعة حول المقولات السياسية في أوروبا الشرقية، مع تركيز خاص على الكيفية التي جرت بها مناقشة وتعريف «ثورة 1989» في رومانيا، فيما قدمته النخبة من تقارير ومحاولات لإنشاء تمثيل أيديولوجي للحدث، في متتالية من الأحاديث الاستذكارية. وبالتركيز على البلاغيات السياسية لرئيس رومانيا السابق إيون إيليسكو، بيّن تيليغا أنه ليس بوسع المرء أن ينجح في فهم الإنشاء المتبادل بين اللغة والسياسة، وكيف تعمل اللغة كنوع من الفعل الاجتماعي، إلا إذا ركز على اللغة المختَلَف بشأنها والمتصارَع عليها للهيئة السياسية (كونوللي، 1993، غاللي، 1956). وقد طرح وجهة نظر مقنعة في المطالبة بتحقيق مُفَصّل في الكيفية التي تستخدم وتُعَرّف بها، بالفعل، المقولات الاجتماعية والسياسية من قبل أناس في بيئات اجتماعية مختلفة، وكيف أن هذه الاستخدامات والتعريفات لها نتائج تمس إدارة المجادلات (العامة) وإنشاء مساندة لتمثيلات «مفضلة» لقضايا اجتماعية. ومقولة «الثورة» ليست عنوانا محايدا بالنسبة إلى أحداث 1989. فالمقولات الاجتماعية والسياسية تأتي مع عديد من الافتراضات المسبقة، والمعرفة المشتركة المستندة إلى مقولات، والصفات المؤطرة بمقولات.

ويذهـب تيليغا إلى أن المرء بحاجة إلى توجيـه انتباه حذر إلى الكيفية التي تُعَرَّف بها هذه المقولات، والاستخدامات التي تناط بها، في عدد متنوع من السياقات السجالية (بيليـغ، 1996). ويبين تيليغا كيف أن خطاب إيليسـكو حول الثورة في رومانيا يجمع، بغير تبصر، بين الإحداثيـات والحدود في الدلالة التقليدية لـ «الثورة»، في محاولة لنزع الشرعيـة عـن التحديات المتصاعدة من المعارضة السياسـية والجمهور الأوسـع، فيما يتصـل بـ«الحقيقـة». وتفضي الطريقة التي اختارها إيليسـكو لإدارة الجدل إلى رؤية للسياسـة وللمحاسبية السياسية تسلم بداهة، وعلى أساس افتراض مسبق وغير نقدي، بالشروط والرهانات التي تحكم الجدل العام حول معنى ثورة 1989، والفعل السياسي، والمسـؤولية، والحقيقة. فالمقولات والمفهومات السياسية ليست كونية؛ فهي محكومة بالنسبة إلى لغة وثقافة الهيئة السياسية.

وفي الاتجاه ذاته يمضي أغوسطينوس وآخرون (2011) مبينين كيف أن الاعتذار عن أشكال سابقة من الظلم هو ممارسة اجتماعية وخطابية مركبة، حيث يتوجه المتحدثون والجمهـور إلى قضايا متنوعة تتصل بالحقيقة (التاريخية)، والهوية، والعاطفة، والهوية الوطنية (انظـر أيضا لوكوتور(*) وآخرين، 2001). ويبرز تحليلهم لاعتذار رئيس الوزراء لسـكان أسـتراليا الأصليين كيفية اسـتخدام رئيس الوزراء الأسـترالي للعاطفة والمنطق لتقديـم خطابـه باعتباره اعتذارا سياسـيا ولإدارة الجدل العام. فقد تحققت مسـائل «التعاطف» و«أنسـنة الآخر» عبر البنـاء الخطابي للعاطفة الجمعية، عبر الاسـتخدام المرهف لمستويات مختلفة من التصنيف الذاتي والوطني.

ومـا يبينه كل مـن تيليغا وأوغسـطينوس وزملاؤه هـو أن المقـولات والهويات الاجتماعية التي يسـتدعيها المتحدثون يمكن اسـتخدامها كأدوات سياسية إستراتيجية لإدارة الجدل السياسي. وكلاهما مؤيد لفكرة أن النزاع حول المقولات، والتحقق الخطابي لحالات سـيكولوجية، يؤمنان فضاء سـجاليا للتفاعل السـياسي. ويعالج كل من تيليغا وأوغسطينوس وزملاؤه اللغة السياسـية باعتبارها شكلا مركبا من النشاط الاجتماعي، وباعتبارها ممارسـة اجتماعية، وحزمات من تنظيمات متباينة من الأفعال الاجتماعية. ولا تظهر اللغة السياسـية ولا تعيد إنتاج نفسها في فراغ. فهي تؤدي وظيفتها في سياق سـجالي، حيث المقـولات، والتصنيفات، والهويات «تصوغ ما نـرى وما لا نرى في العالم السياسي، في آن معا» (إيدلمان، 1977، ص 24).

(*) Amanda Lecouteur من جامعة أديليد الأسترالية.

وقد وضع علماء النفس المشتغلون بسيكولوجيا الخطاب أسس اتجاه تحليلي حاول أن يبين أن ما يدرسه المشتغلون بعلم النفس السياسي والاجتماعي، في الحقيقة، هو ظواهر تتأسس في التفاعل الاجتماعي وعبره (إدواردز، 2012، بوتر 2012). وتترتب على هذا نتيجتان: أولاهما، أن المشتغلين بسيكولوجيا الخطاب طرحوا بديلا عن - وتحويلا لـ - الدراسة السيكولوجية الاجتماعية لموضوعات علم النفس، من دون اعتماد على الافتراضات الإدراكية الاجتماعية التقليدية التي يشتمل عليها قسم كبير من علم النفس الاجتماعي القائم. وعلى سبيل المثال، ففكرة «الإدراك» (انظر، بين آخرين، أنتاكي 2006، إدواردز 2006، تي مولدر وبوتر 2005) تعالج باعتبارها إنجاز المشاركين في الكلام وليس كشيء سابق الوجود، يؤدي اختيارات اللغة والحالات العقلية ويقررها سلفا. وليس هناك افتراض قائم بالنسبة «إلى ما يدور» في رؤوس المشاركين، لكن الإدراك، والعاطفة، والحالات العقلية هي أمور يُنْظَر إليها باعتبارها قابلة للفحص وقابلة للتحليل العلنيين في التفاصيل اليومية أو في الكلام المؤسَّسي وعبرهما. وتؤكد سيكولوجيا الخطاب أهمية اللغة بوصفها موضوعا للتقصي في ذاتها، وليس كممر إلى شيء يكمن وراءها. ومعظم الظاهرات السيكولوجية، التي درج علماء النفس على اعتبارها «حالات داخلية» هي ظاهرات تتمثل في نشاطات اجتماعية وتعد جزءا منها[11].

والنتيجة الثانية هي أن سيكولوجيا الخطاب قد انحازت للاستخدام المنهجي والصارم لسجلات التفاعل والسلوك الفعليين، ونظرت في الطريقة التي تؤمِّن بها الموادُّ الطبيعيةُ[12] الوصولَ لتوجهات المشاركين وعروضهم. وسيكولوجيا الخطاب تقف على الخط الأمامي بالنسبة إلى الطريقة الجديدة في الاشتغال بعلم النفس الاجتماعي، القائم على تحليلات مدققة ونوعية لأمثلة فعلية للخطاب (بوتر 2012). ويغلب على المقاربات المعاصرة في علم النفس الاجتماعي والسياسي التركيز على السلوك البشري باعتباره، في الأساس، معتمدا على الهويات العقلية (المزعومة). وفي المقابل، فالمشتغلون بعلم النفس الخطابي ينطلقون من التفاعل الاجتماعي والممارسات الاجتماعية على المستويين اليومي والمؤسسي. ويعجز القسم الأكبر في علم النفس الاجتماعي والسياسي المعاصر عن أن يأخذ مأخذ الجد التفاعلات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية التي يموقع الفاعلون الاجتماعيون داخلها

ســلوكهم الاجتماعي والسياسي. وفي المقابل، فإن ســيكولوجيا الخطاب تؤكد الدور والوظيفة المركزيين لتلك الممارسات الاجتماعية.

وتذهــب ســيكولوجيا الاتصال إلى أن تنوع التفاعلات الاجتماعية والممارســات الاجتماعيــة يمثل نظاما اجتماعيا مركبــا وظرفيا. وقد تحرك علم النفس الســياسي مبتعــدا عن دراســة التنظيــم المعياري للتفاعــل الاجتماعي والحيــاة الاجتماعية، والاســتخدام المنهجي لسجلات الفعل البشري في الواقع (الكلام والنص). والإمكانات التي تتيحها ســيكولوجيا الاتصال لدراسة السياســة، لكل من علماء النفس وعلماء السياســة، هــي إمكانات لا نهاية لهــا. وعوضا عن جمع الملاحظــات عبر المقاييس أو الهيــاكل التجريبية، وغالبا ما يكون ذلك محاولة لاختبــار النظريات أو النماذج المعرفية، فقد أصبح الهدف توليد سجلات خطابية لمجالات بعينها (ودراسة تنظيمها الخطــابي) ـ التفاعل في المقابلات الإخبارية، اللجان، الخطابات السياســية، الدلالات الشائعة بين العامة عن السياسة كما تعبر عنها المجموعات البؤرية، على سبيل المثال ـ وهو ما يمكن اســتخدامه، بالتالي، لتوليد مزيد من الفرضيات ولدراســة ظاهرات سياسية أخرى.

والعائــلات التي تتحدث عــن العائلة المالكــة، والأغلبيات التــي تتحدث عن الأقليات، والاعتذارات الوطنية والخطابات السياســية التي تناقش مقولات سياسية، ليست سوى بعض الأمثلة على كيفية استخدام سيكولوجيا الخطاب في دراسة اللغة السياســية. وكل هذه الإعدادات والسياقات هي مصادر ثرية لبيانات طبيعية تمكن المرء مــن فحص قضايا مهمة، تتصــل باللغة السياســية : أولا، ملامحها البراغماتية والألســنية؛ ثانيا، دورها الرابط والتأســيسي في الممارســات الاجتماعية الأوسع، وفي تصــور للفعل الإنســاني والاجتماعــي لا يعالج اللغــة باعتبارها بعدا هامشــيا أو إبيفينومينياً(*). ويحض المشــتغلون بســيكولوجيا الخطاب المشتغلين بعلم النفس السياسي على تفحص «السطح الغني» للغة وللتفاعل الاجتماعي (إدواردز، 2006). والبحث في اللغة السياســية باعتبارها شبكة من التمثيلات العقلية سوف يؤدي، لا محالــة، إلى معالجة الخطــاب، بوصفه تعبيرا عن حــالات ومخططات معرفية. وفي

(*) epiphenomenal ظاهرة ثانوية تصحب ظاهرة أخرى هي ســبب وجود الظاهرة الثانوية، ويشــار بهذا اللفظ تحديدا إلى ظاهرات عقلية ثانوية تتســبب بها ظاهرات مادية تكون ســببا للظاهرات العقلية الثانوية التي لا يترتب عليها أثر سببي.

المقابل، فما تطرحه ســيكولوجيا الاتصال هو أن تُفْحص اللغة السياســية باعتبارها فعلا سياسيا أدائيا في تفاصيل تنظيمها الخطابي.

الخطاب السياسي - الشكل المركب للنشاط الاجتماعي

على رغم وجود كثرة من النقاط التي اختلف حولها المشتغلون بالتحليل النقدي للخطــاب وســيكولوجيا الخطاب، المعنيين باللغة السياســية، فأهم ما في المقاربتين هو أن الخطاب الســياسي شــكل مركب من النشاط الإنســاني/ الاجتماعي، يُدْرَس في ذاتــه. وقد دفع هــذا الفصل بأن هــذا التركيز يمكن أن يمثل اللــب، إن لم يكن الأســاس، لعلم نفس ســياسي مائز ومبتكر. وقد أعرب بعض المشتغلين بعلم النفس الســياسي، في وقــت قريب إلينا، عن قدر من عدم الارتيــاح للاتجاه المتزايد في علم النفــس الاجتماعي لأن يصبح «علــما للتقارير عن الذات وعن حــركات الأصابع»، وعن القلق بسبب الكيفية التي يختار بها علم النفس الاجتماعي أن يكشف دراسة الســلوك، دراسة ما اعتاد الناس على فعله (انظر باومايستر وآخرين، 2007). ومضى علماء السياســة بالاتجاه ذاته، بالإقرار بأن علم النفس السياسي لا يسعه أن يكتفي بالاعتماد على نماذج إدراكية لفهم السلوك السياسي (كايندر، 2003).

ويمكن للتركيز على الخطاب كظاهرة من ظاهرات السياســة، تُدْرس في ذاتها، أن يحول المشــهد الإمبيريقي والإبســتمولوجي لعلم النفس السياسي. والبحث في اللغة السياســية، في ذاتها، يســتلزم المطالبة (العودة للمطالبــة) بمكانها في مركز دراســات علم النفس الســياسي. ونقلة كهذه من شــأنها إعادة تموقع علم النفس الســياسي وإعادة تعريفه كعلم للممارسات الاجتماعية والسياسية. وسوف تبتعد بــه عما يــكاد يكون تركيــزا حصريا على العمليــات والتحضــيرات العقلية، وعن التنظيم العقــلي، وعن الاعتماد الزائد عــلى النماذج الإدراكية، والســيناريوهات التجريبية، والحالات المتخيلة، باتجاه دراســة الســلوك الفعلي. ويمثل علم النفس الســياسي المعاصر بنية أكاديمية مُمَأْسسة لدلالات تنطوي على قدرة على التأثير في الفكر والفعل الســيكولوجيين والسياسيين، في اتجاهات بعينها، وليس في اتجاهات أخــرى. وأولئك الباحثون الذين يكتفون بالاعتماد على أطر ومفهومات مكرســة/ تقليدية للتوصل إلى «حقائق» الحياة السياسية، وإلى «السيكولوجيا» وراء السلوك

السـياسي، وأولئك الذين يتصرفون من دون تفكـر، في حدود المناهج والمنهجيات المكرسة، لا يتاح لهم، بالحقيقة، سوى مفهومات ونماذج بحثية محدودة، وبطريقة مراوغة وغير ملحوظة.

والبحث في اللغة السياسية، في ذاتها، ليس مجرد مسألة رسم لخرائط «التشظي اللغوي» للحياة الاجتماعية والسياسـية. إنه مسألة الدور البنيوي والتأسيسي الذي تمارسـه اللغـة في الحياة الاجتماعية والسياسـية. وهذا موقف تترتـب عليه نتائج أوسع، بالنسبة إلى تحليل اللغة السياسية. فالتحليل ينتقل بدراسة المملكة الداخلية لـلإدراكات والعواطـف عند الفرد، باتجاه دراسـة تعبيرات خارجيـة عن الدلالات السياسية، والطرائق المعلنة والقابلة للتفسير، التي يقع بها إنشاء الحقائق السياسية، عندما نتحدث عن أنفسـنا وعن الآخرين، وعن الشؤون الداخلية والدولية، باتجاه دراسة الممارسـات الخطابية التي تؤسس، وتُفَعّل، وتعيد إنتاج السياسة، والدلالات السياسية، والحقائق السياسية.

وبوسـع كل من التحليل النقدي للخطاب وسيكولوجيا الخطاب، مع تركيزهما المستدام على الصوغ والتأسيس المتبادلين بين اللغة والسياسة أن يؤمنا بديلا مبتكرا لتوصيف وفهم العلاقة بين الممارسـات اللغوية، والفعل السياسي، والواقع. وبتبيان الكيفية التي تتأسـس بها اللغة السياسـية، عبر سلسـلة من الإنجازات والصياغات الأيديولوجيـة، يمكن لحِزَم الممارسـات الخطابية المنظمـة اجتماعية، الموجهة نحو الفعل، أن تُيَسِّر وتثري دراسة العلاقة المحملة بالدلالات بين العمليات السيكولوجية والممارسات السياسية.

8

البلاغيات السياسية

«لـكي يتحقـق الفهـم والتحليـل الكامـلان والمخلصـان لطبيعـة اللغة السياسـية المعـاصرة، فلا بد للمـرء مـن أن ينتقـل مبتعدا عن نظريات ونمـاذج الإدراك ومعالجة المعلومات، ليكون أقرب إلى المنظور الألسني، والبلاغي والخطابي..»

الخطاب السياسي وأهمية البلاغيات

ناقش الفصل السابق العلاقة بين الخطاب والسياسة. وقد رسم صورة عامة للمساهمات المهمـة والمبتكرة مـن التحليل السـياسي في الألسـنيات وعلم النفس الاجتماعي لدراسـة اللغـة السياسـية. وفي هـذا الفصل تتوسـع الدراسـة لتشـمل الكيفيـة التي قـارب بها المشتغلون بعلم النفس السياسي والاجتماعي، تقليديـا، قضية الاتصالات المُقْنِعة، مع تقديم بعـض الأمثلة عـلى الكيفية التـي يعالجون بها اللغـة والبلاغيات. وتشـمل بقية الفصل تحليلا خطابيـا لمظهرين منتخبين من مظاهر البلاغيـات السياسـية: اسـتخدام المجـازات والتماهـي مـع الجمهـور. ويختتـم الفصل بمناقشة المهمة البالغة الحيوية للتحرك باتجاه

علم نفس سياسي حقيقي معني بالبلاغيات السياسية، بربطها بدراسة مفصلة لـ «الاستخدام» العمومي[*] للغة.

وقد يكون بديهيا أن نؤكد أنه في السياسة، كما في غيرها من مجالات الحياة الاجتماعية، فإن الالتزام والمناظرة البلاغيين عنصران ضروريان. ويمكن القول إن الأهمية السياسية للبلاغيات وللحوار هي موقف لا يحتاج، غالبا، إلى تبرير. وما يحتاج تبريرا بالفعل هو طريقة الإنسان في التفكير بالبلاغيات والحوار، ومقاربته لهما، إمبيريقيا. ويحيل مصطلح «البلاغيات السياسية» على كل من الطرق التي يحاول بها السياسيون إقناع جماهير متباينة، وكذلك الدراسة (الأكاديمية) لمثل هذه البلاغيات (انظر بيليغ، 2003؛ كوندور وآخرين، تحت الطبع). وتأتي مقاربة هذا الفصل من البلاغيات السياسية بروحية كان أرسطو (ترجمة 1909) أول من انتصر لها. وهي روحية تحليلية، حيث يكون التركيز على اكتشاف «الوسائل المتاحة للإقناع في كل حالة» (ص5). ويشير هذا الفصل إلى أن ظاهرة الإقناع السياسي «تستدعي مقاربة سيكولوجية تكون هي نفسها ضاربة بجذورها في دراسة البلاغة (بيليغ، 2003، ص 223).

وهناك افتراض ذائع على نطاق واسع بأن الخطاب السياسي هو استخدام اللغة بطرائق يميل البشر، بوصفهم حيوانات سياسية، إلى اعتبارها «سياسية» «(تشيلتون، 2004، ص 201). والمشكلة الوحيدة في تعريفات من هذا النوع للخطاب السياسي هي أنها تعريفات دائرية[**]. فهي تبدأ وتنتهي مع «الحيوان السياسي» مؤسسة، وعلى نحو تطوري، تطابقا/ علاقة مباشرة بين الطبيعة البشرية والخطاب السياسي. غير أنه من الممكن الجدل حول ما إذا كان هناك شيء صُلْبي inherent في هذه العلاقة. فالربط بين الطبيعة الإنسانية واللغة والسياسة أمر ضروري ووظيفي، غير أنه يكون، في بعض الأحيان، غير متوقع، وغير واضح بالمرة (موسكوفيسي، 1988؛ بيليغ، 1987). ولكي يتمكن المرء من الحديث عن «الخطاب السياسي» فلا بد له من فكرة ما عن الكيفية التي يتعرف بها الناس على الأشياء والخصائص باعتبارها

(*) Public أي الاستخدام ذو الصلة بالجمهور وبالتواصل معه وليس الاستخدام ذا الطابع الشخصي.

(**) circular التعريفات الدائرية هي تلك التي تستخدم المصطلح المطلوب تعريفه كجزء من التعريف أو تلك التي تفترض في قارئ التعريف معرفة مسبقة بما يجري تعريفه.

«سياســية»، وأيضــا على ما يكمن وراء عملية التعرف هــذه (أو ما يصحبها)، وهنا يتعين على المشتغلين بعلم النفس السياسي أن يقولوا أشياء كثيرة.

وكما بين الفصل الســابع، يمكن للخطاب السياسي أن يوصف كشكل مركب مــن النشــاط الاجتماعي. وبالنســبة إلى البعض هو تعبير عــن تعقيد معالجة المعلومات (ســودفايلد(*) وآخــرون، 2001؛ تيتلــوك، 1984)، أو تكوين انطباع سياسي وإدارته (ماكغرو، 2003)، أو التفسيرات السياسية المُرْضية وغير المُرْضية التي تصدر عن السياســيين (ماكغــرو، 2010)، أو التأثير المتبادل بين الألســني والبراغــماتي (فــيركلاو 2010؛ ووداك 2011)، أو العنــاصر والخصائص البلاغية والخطابيــة (بيليــغ، 2003؛ تيليغا، 2008، 2010). وبوســع المرء أن يضع هذه الاهتمامــات في متوالية تحولية(**)، من المدخلات المعلوماتية وتركيب المعالجة الإدراكية إلى خصائص لغويــة، وبلاغية، وخطابية للخطاب. وعندما يقع التركيز على نماذج «المدخلات - المخرجات» المعلوماتية، فإن الأســئلة المتصلة بالخطاب الســياسي تتخذ الشــكل التــالي: «متى يعلــو الخطاب الســياسي على الصخب المعلومــاتي للحياة المعــاصرة لدرجة تكفي لأن تجعل المواطنــين ينتبهون إليه؟ وأي أنماط المعلومـات السياســيـة يحرك الفكر أكثر من غيره؟» (قارن مع تابر، 2003، ص 446).

وعندمــا يكــون التركيز عــلى البلاغيات تميل التســاؤلات إلى التأكيــد على أمور مختلفة: ما الذي يجعل الخطابات / الرسائل مقنعة؟ وكيف يجري إنشاؤها؟ وما هي الخصائص البلاغية اللافتة إلى الانتباه أكثر من ســواها؟ وما وظيفة «كلمات بسيطة» مــن قبيل «نحن» و«هم»؟ وعلى نطاق أوســع كيف يمكن تحليل التفكر الســياسي عنــد الناس وفهمه بفحص الخطاب الســياسي؟ وتميل الأســئلة المتصلة بـ «مدخلات المعلومــات» و«المعالجات الإدراكيــة» إلى التركيز على «متى» (الــشروط، الكوابح) وعلى «ماذا» (المحتوى) المتعلق بالاتصال والإقناع السياســيين. أما الأســئلة المتصلة بـ«البلاغيات» فتركز على «كيف» (الفعل الاجتماعي)، أي إنها تركز على كيفية تنظيم اللغة بلاغيا لإحداث تأثيرات بعينها، وعلى الكيفية التي تُنْجَز بها الأفعال الاجتماعية،

(*) Peter Suedfeld أستاذ وباحث كندي/ أمريكي/ هنغاري في علم النفس.

(**) continuum متتالية متصلة لا يكون الاختلاف واضحا بين عناصرها المتجاورة لكن طرفيها متمايزان تماما.

باستخدام مختلف الموارد الخطابية/ الثقافية. وقد نشأت الأسئلة من النوع الأخير عن «طريقــة في أداء» علم النفس أفضت، هي ورؤى نقدية أخرى في العلوم الاجتماعية لهــا جذور في الألســنيات والنظرية الاجتماعية، (فــيركلاو 2010؛ ووداك، 2011) إلى تجديد الاهتمام بالبلاغيات واســتخدام اللغة (بيليغ، 1987، 1996؛ إدواردز، 1997؛ بوتر، وويذريل، 1987؛ ويذريل وبوتر، 1992؛ وانظر أيضا الفصل السابع).

انظر، مثلا، مقتطفا من محاضرة باراك أوباما وهو يتلقى جائزة نوبل في ديسمبر 2009 في قاعة مدينة أوسلو بالنرويج:

> عززت خدمات رجالنا ونســائنا ذوي البزات الرسمية وتضحياتهم السلام والازدهار، من ألمانيا إلى كوريا، ومكنت الديموقراطية من أن يكون لها مكانها في مناطــق مثل البلقان. وقد نهضنا بهذا العبء، ليس لأننا نســعى إلى فرض إرادتنا. لقد فعلنا ذلك مدفوعين باهتمام مســتنير بالذات- لأننا نســعى وراء مستقبل أفضل لأطفالنا وأحفادنا، ونحن نعتقد أن حيواتهم ستكون أفضل إذا تمكن أطفال الآخرين وأحفادهم من العيش في حرية وازدهار.

ويمكــن النظر إلى الكلــمات الحكيمة التي نطق بها باراك أوباما عن السياســة الخارجية الأمريكية باعتبارها انعكاســا لرؤية للسياســة، حيث تكون السياسة هي نفســها الفاعل والمحرك لتحولات نظام المجتمع. وفي هذه الحالة، فإن سياسات أمة مــا هي الفاعــل والمحرك لتحولات في النظام العالمي. ولــكي يحقق أوباما هذا الأثر البلاغي يتعين عليه أن يموضع نفســه على نحو يجعلــه يتحدث من داخل مجتمع السياســيين العقلانيين الذين تتجاوز اهتماماتهم مصالح مجتمعه. ويمكن النظر إلى الرئيــس أوباما باعتبــاره منخرطا في محاولة للإقناع الســياسي، مدافعا عن الحروب الإنســانية للولايات المتحدة ومبررا إياها. ولكي يحقق ذلك فهو بحاجة إلى أن يثبت أنه يعرض «شــخصية» ديموقراطية معينة (وهو يفعل الشيء نفســه بالنســبة إلى السياســات التي يدافع عنهــا)، هو بحاجة إلى وضع جمهــوره في إطار عقلي معين (بالإحالة على اهتمامات للذات الوطنية تخدم أمم العالم) وإلى طرح حجج عقلانية وملموسة لمساندة التوجه العام لقضيته السياسية. ويجسد أوباما الوطنية والواجب بطريقة اتبعها زعماء أمريكيون وبريطانيون آخرون في الماضي.

ولا مجال للشـك في ما يحيل عليه الضمير «نحن». واسـتخدام التعبير «رجالنا ونسـاؤنا ذوي البزات الرسمية» يسـعى إلى تأسيس علاقة بين ممثل الأمة وجمهور متخيَّل يشـاركه الاهتمامات السياسية نفسها. وهناك أيضا تمييز واضح بين «نحن» (الأمريكيين) و«هم» (الآخرين، معينين وغير معينين). وإن كان ما يدور حوله الجدل هو الفعل السـياسي من نوع معين («التدخل الإنسـاني») فإن «نحن» (الأمريكيين) تشير إلى الفاعلين والمحركين لذلك الفعل؛ والأمم «الأخرى» هي المتلقية لهذا الفعل؛ هـي المتلقية فيما يتصل بالأهداف النبيلة التي لدينـا «نحن» (انظر بيليغ، 2003، لمناقشـة موسـعة حول بلاغيات «نحـن» و«هم» في الخطاب السـياسي). وهكذا، فسياسـات الاهتمام بالذات تصـاغ، وطنيا، على نحو يحقق توافقها مع سياسـات التضحية بالذات عالميا.

وتبدو عبارة «اهتمام مسـتنير بالذات» كرمز سـياسي مجرد يُشَرْعن السياسـة الخارجيـة الأمريكية عبر الأزمان. فباختياره للضمائر واسـتخدامها يشـير أوباما إلى التمييزات السياسـية ويوظفها خطابيا. وتختلط في رسالته السياسية بلاغيات القوة ببلاغيـات التضامن (بـراون وغيلمان، 1960). وهو يعتمد عـلى الضمائر المتباعدة («نحن» مقابل «هم») لتوصيل رسـالة سياسـية عن التضامن. وتنشـأ الحاجة إلى التمييز بين «نحن» و«هم» حتى يتسنى للفعل السياسي والتضامن أن يحدثا أثرهما. ومن دون ذلك فلا وجود لسياسات تدخل ولا لإقناع. فما هي الوظيفة الاستراتيجية لاسـتخدام أوباما للغة؟ هل هي إنتاج رؤية مشـتركة حول قيم مشـتركة وأساسية، كجـزء تكويني تأسـيسي من مخزون الجمعيـة وشرعنة الفعل السـياسي (التدخل الإنسـاني)؟ يمكن القول إن أوباما يخاطب ما هو في صميم السياسة المعاصرة: إقناع الآخرين بمشـاركته في تبني رؤية مشتركة حول ما هو عالمي أو خاص، خيِّر أو فاسد، مسـموح به أو غير مسموح به. وكما يبين لنا التاريخ، يمكن استخدام محاولة كهذه لغايات تقدمية ومحافظة، في آن معا.

الاتصالات المُقْنعة

تعد بحوث علم النفس الاجتماعي المرتبطة بالقول المأثور الشهير: «من يقول ماذا ولمن وبأي تأثير» المحاولة المنهجية والشاملة الأولى لفهم العلاقة بين المتَّصلين

(المصادر) والاتصال (الرسالة) والجمهور (المتلقين) (هوفلاند(*) وآخرون، 1953). وعندما وافق هوفلاند على أن يعمل لدى وزارة الحرب الأمريكية قرابة نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت البروباغاندا الألمانية مثالا حيا على كيفية إقناع الجماهير بالالتفاف حول هتلر ومساندة المجهود الحربي. وقد أثارت البروباغاندا (وتأثيراتها) قلق الحكومة الأمريكية، وأرادت أن ترى كيف يمكن للبروباغاندا (خاصة في شكل الأفلام السينمائية) أن تقنع الجنود الأمريكيين بالنظر في احتمال ألا تكون نهاية الحرب قريبة كما كانوا يتمنون. وسرعان ما تحولت المسألة التي بدأت عملية وسياسية إلى برنامج سيكولوجي للبحث في جامعة ييل، استهدف اكتشاف «القوانين العامة للإقناع».

وعلى سبيل المثال، فقد تبين أن الخبراء أكثر إقناعا من غير الخبراء (هوفلاند وفايس، 1952)(**)، وأن ممارسي الاتصال الشعبيين والجذابين بدا أنهم أكثر تأثيرا من غير الشعبيين وغير الجذابين (كايسلر وكايسلر، 1969). وقد لوحظ أن المرء يسهل إقناعه إذا تصور أن الرسالة لا يقصد بها تعمد الإقناع أو التوجيه (والْستر وفيستنغر، 1962)، وأن الناس الذين تدنى لديهم احترام الذات يسهل إقناعهم أكثر من الناس الذين لديهم احترام كبير للذات (جانيس، 1954)(***)، وأنه عندما تكون الرسالة بسيطة يكون الناس أكثر قابلية للإقناع عندما يجري تشتيت فكرهم أكثر منهم عندما يكونون كاملي الانتباه (آلين وفيستنغر). وقد انصب التركيز على أنه يمكن زيادة الإقناع برسائل تثير الخوف لدى المتلقين (ليفينتال وآخرون، 1965)، رغم أن النتائج جاءت مختلطة (انظر جانيس وفيشباك، 1953؛ ليفينتال وآخرين، 1967).

وكما يقول بيليغ (2003؛ وانظر أيضا بيليغ، 1987) فإن دراسات ييل حول الإقناع «مالت إلى افتراض وجود انفصال بين المتغيرات المستقلة أو البلاغية وسيكولوجية المتلقين» (ص 24). وعلى الرغم من ذلك، فقد طرحت المقاربات

(*) Carl I. Hovland (1912 - 1961) الباحث الأمريكي الرائد في دراسات الاتصال بجامعة ييل.

(**) Walter Weiss باحث في الاتصال زامل هوفلاند في جامعة ييل الأمريكية.

(***) Irving Lester Janis (1918 - 1990) الباحث في علوم الاتصال بجامعة ييل.

الأخرى، مثل نظرية اللقاح(*) عند ماغواير (1964) ونماذج المسار المزدوج للإقناع عند بيتي(**) وكاتشوبّو (1981، 1984)، رأيا مفاده أن العلاقة بين الرسائل والمتلقين يمكن تصورها باعتبارها شكلا من الحوار البلاغي أو السجالي. وقد بدأ ماغواير بالمشكلة العملية المتصلة بغسيل أدمغة الجنود الأمريكيين الذين وقعوا في الأسر، في الحرب الكورية. وقد حاولت التجارب التي صممها وأجراها (آندرسون وماغواير، 1965؛ ماغواير وباباجورجيس، 1961)(***) أن تبرهن على أهمية «اللقاح» التوجيهي كتقانة لمقاومة الإقناع. وبيّن ماغواير كيف أنه بتزويد المشاركين في تجربته بجرعات صغيرة من الحجج يمكنهم بناء «دفاعات» أقوى في مواجهة الحجج المضادة. وفي بحوث ماغواير تكون المحاجة مميزة لعمليات التفكر الداخلية لدى المتلقين. وبالتخليق النشيط للحجج المضادة أو استشرافها، فقد بنى المشاركون الدفاعات. وتعين على المتلقين عند ماغواير أن يتخيلوا ويتدربوا على أداء جانبي السجال.

ويمتاح نموذج المسار المزدوج عند بيتي وكاتشوبّو (1981، 1984، 1986) تطورات سيكولوجيا الإدراك للنظر في الكيفية التي يؤدي بها المصدر والرسالة أدوارا محددة بدقة، وكيف أنه، بالتحفيز وبمقدار الجهد الإدراكي المبذول في الرسالة، يمكنهما تقرير نتائج محددة لمحاولات الإقناع. ووفقا للنموذج، فعندما يجري تحفيز الناس على الانتباه إلى رسالة ما والتعامل اليقظ معها، فمن الأرجح أن يتبعوا مسارا مركزيا لمعالجتها. وعندما يتراجع الانتباه (والتحفيز) ويتكاسل الناس، إدراكيا، فمن الأرجح أن يسلكوا مسلكا هامشيا.

والمسلكان إلى الاقتناع، اللذان اقترحهما بيتي وكاتشوبّو، يتسقان مع «التمييز في البلاغيات الكلاسيكية بين الإقناع بالمحتوى والإقناع بالشكل» (بيليغ، 2003، ص224).

(*) inoculation theory وتقوم على إمداد المتلقّين بمعلومات تزيد من قدرتهم على مقاومة الاقتناع بما يلقى إليهم، بعد ذلك، من معلومات.

(**) Richard E. Petty أستاذ علم النفس بجامعة أوهايو وJohn Terrence Cacioppo أستاذ علم النفس بجامعة شيكاغو وهما من ابتكرا نماذج المسار المزدوج للإقناع dual - process models of persuasion التي تقوم على فرضية مفادها أن مستويات التحفيز والقدرة تقرر ما إذا كان الاقتناع يتحقق بقوة التلميحات والتوجيهات أو بقوة الحجج التي تسوقها الرسالة الإعلامية، وهو ما يقرر، بدوره قوة المواقف التي تترتب على الرسالة وقدرتها على البقاء.

(***) Panagiotis Papageorgis من الجامعة الأوروبية في قبرص.

وقد كان الإعلان، لا السياسة، المستخدم الرئيسي لنماذج الإقناع. وتظهر الصعوبة عندما يحاول المرء تطبيق هذه النماذج على السياسة المعاصرة. ولا يسهل وضع التمييز الذي اقترحه بيتي وماغواير، بين الشكل والمحتوى، على خريطة البلاغيات البصرية والشفاهية المعقدة في السياسة المعاصرة، التي تسمح للأفراد بأن يتركوا حوافزهم وانتباههم يطفوان، وتشتغل على تمييزات أكثر رهافة وأقل إحكاما. والاشتباك مع السياسة المعاصرة ودراستها أقرب إلى سيكولوجيا غشتالتية(*) عن الجزئيات والكليات منها إلى التمييز الصارم بين الشكل والمحتوى. وهناك أيضا أساليب وأشكال مختلفة للسياسة، فالمخاتلات الحوارية الرسمية وغير الرسمية في السياسات المتلفزة، ورسميات وطقوس المناظرات البرلمانية تطرح مشكلات بخصوص التمييز التقليدي بين الشكل والمحتوى. ووفقا للسياق، فإن «الشخصية» التي يحرص المتحدثون على الظهور بها (الروح أو الخاصية المميزة)(**) تكف عن كونها أمرا هامشيا وتصبح عنصرا مركزيا، وبخاصة بالنسبة إلى أولئك المراقبين السياسيين الذين يعرفون أين يتعين عليهم النظر، ومن وماذا يتعين عليهم أن يرصدوه. وفي الوقت نفسه، الحجج التي يطرحها المتحدثون (الكلمة)(***) يمكن أن تبهت وتتراجع إلى الخلفية.

ولا تطلع علينا المشكلات السياسية المعقدة حاملة على ظهورها لافتات بأسمائها، والأمر متروك للمواطنين/المشاهدين ليستخلصوا المغزى مما يجري. ويمكن للروح ethos والعاطفة pathos والكلمةlogos، العناصر الثلاثة في البلاغة الكلاسيكية، أن تنتقل من الخلفية إلى المقدمة، وتصعد من الجزء إلى الكل. وعلى سبيل المثال، الانتخابات الرئاسية تتفاوت فيما بينها في المعدلات بين الروح، والعاطفة، والكلمة، كما تتفاوت في التمظهرات السياسية الأخرى الأكثر تعقيدا. وقد احتوت مناظرات تلفزيونية بين قادة أحزاب رئيسية ثلاثة، مثل تلك التي دارت في 2010 بين غوردون

(*) Gestalt psychology أو gestaltism وهي نظرية العقل في مدرسة برلين، التي تحاول فهم القوانين التي تحكم قدرتنا على اكتساب مدركات ذات دلالة والاحتفاظ بها في عالم يبدو هيوليا.

(**) ethos.

(***) logos لأن النص الأصلي أورد هذه الكلمة في غير صيغة اسم العَلَم فالدلالات التوراتية مستبعدة، خاصة أن اشتغال المؤلف بعلم النفس يرجح أنه يقصد اللوغوس كما يرد في علم النفس التحليلي عند كارل يونغ: مبدأ العقل أو الرأي المرتبط بالحافز.

بـراون وديفيد كاميرون ونيك كليـغ، في المملكة المتحدة، العنـاصر الثلاثة جميعا، بدرجة اختلفت عن المناظرة الشرسة حول غزو العراق، مثلا، في مجلس العموم.

التركيب الإدراكي التكاملي

وتقـوم نماذج ماغواير وبيتي وكاتشـوبّو على افتراض أن التفكير يمكن أن يكون بلاغيـا، من حيث طبيعتـه التكوينية. وقد حاولت نظريات أخـرى في علم النفس السـياسي والاجتماعـي أن تنظر في العلاقة بين الشـخصية وبنية الإدراك وأسـلوب الإدراك، عنـد النظر في البلاغة السياسـية. وسـوف يكون التركيز هنـا على نظرية التركيب التكاملي، كما طورها تيتلوك، سـودفايلد وزملاؤهما (سـودفايلد وآخرون، 1992؛ سودفايلد وآخرون، 2001).

وغالبا ما يقع النظر في التركيب الإدراكي وفق طرائق مختلفة لمعالجة المعلومات[1] وبحسب تعبير تيتلوك (1983، ص 119 - 120)، فنظرية التركيب التكاملي تركز على

> التمييـز والتكامـل الإدراكيـين للمعلومـات. ويحيل التمييز عـلى العديد المتنوع من الجوانب لمسـألة يدركها شخص ما... وقد يدرك سياسي أكثر حنكة أن للسياسات تأثيرات متعددة، وأحيانا متضاربة، لا يسهل تصنيفها وفق بعد تقويمي واحد: تأثيرات على الدوائر السياسـية المتباينة، وعلى مختلف مؤشرات الاقتصاد، والموقـف الدفاعي، واسـتراتيجيات حلفاء المرء وخصومـه. ويحيل التكامل على تطوير صلات مركبة بين خواص متمايزة. ويتوقف تركيب التكامل على ما إذا كان الفـرد مدركا لكون الخصائص المتمايزة تعمل على نحو منعزل (تكامل متدن)، أم في أنساق بسيطة (تكامل متوسط)، أم في أنساق متعددة ومركبة (تكامل مرتفع).

وتركز بحوث «التركيب الإدراكي» على خطاب النخبة السياسية- جماعات مختلفة من اللاعبين السياسـيين: رؤسـاء أمريكيين (تيتلـوك، 1981 ب)، أعضاء في مجلس الشـيوخ الأمريـكي (1981 أ، 1983)، أعضاء في مجلس العمـوم البريطاني (تيتلوك، 1984)، خطابات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول الشرق الأوسط (سودفايلد وآخـرون، 1977)، قادة الشرق الأوسـط إبان أزمـة الخليج (سـودفايلد وآخرون، 1993) رؤسـاء الوزارة في كندا (سودفايلد وآخرون، 2001) السياسيين السوفييت في ثمانينيات القرن الماضي (تيتلوك، 1985؛ تيتلوك وبويتغر 1989)، البلاغيات الأمريكية

والسوفييتية (تيتلوك، 1988)، وبلاغيات نخبة من السياسيين، مثل بيل كلينتون (سودفايلد، 1994) أو ميخائيل غورباتشيف (والاس وآخرون، 1996).

وعلى سبيل المثال، فقد نظر تيتلوك (1983) إلى الخطابات التي ألقاها أعضاء مجلس الشيوخ في الكونغرس في 1975 و1976. وقد جرى ترقيم المادة المجمعة من الأرشيف برموز تشير إلى التركيب التكاملي على أساس «التمايز» و«التكامل». وخلص تيتلوك (1983، ص 122) إلى أن:

> كلا من الليبراليين والمعتدلين قدم بيانات سياسية أكثر تركيبا مما قدم المحافظون...ولم يكن هناك اختلاف يمكن التعبير عنه إحصائيا بين الليبراليين والمعتدلين...وقد أظهر الجمهوريون ميلا إلى أن يكونوا أقل تعقيدا من الديموقراطيين... تبين أن الأيديولوجية السياسية هي المؤشر الوحيد، الذي يعتد به، إلى التركيب التكاملي. ويميل الشيوخ الأكثر ليبرالية إلى أن يكونوا أكثر تركيبا.

وأضاف تيتلوك تعديلا - وهو بالغ الأهمية، وإن كانت نتائجه قد جرى تجاهلها - «قد لا تعكس البيانات السياسية الأقل تركيبا، التي يلقيها الشيوخ المحافظون، تنوعا في الأسلوب الإدراكي، بقدر ما تعكس التنوع في الأسلوب البلاغي» (ص124). أما بالنسبة إلى تيتلوك، فالأسلوب البلاغي من وظائف الدور السياسي (المعارضة مقابل أدوار صنع السياسات). وقد اختبر تيتلوك وزملاؤه (1984) فرضية الأسلوب الإدراكي مقابل الأسلوب البلاغي. وتبين أنه «حيثما أدى المعتدلون والليبراليون أدوار السيطرة السياسية كانوا يظهرون قدرا من التركيب التكاملي يزيد عما يظهره المحافظون؛ وفي المقابل، عندما يؤدي المحافظون أدوار السيطرة السياسية فإن التركيب التكاملي عندهم لا يزيد عما لدى الليبراليين والمعتدلين» (1984، ص 988).

وعند تيتلوك (1983)، وتيتلوك وآخرين (1984)لا يُفَسّر التمييز بين البلاغيات «البسيطة» والبلاغيات «الأكثر تركيبا» على أسس «بلاغية»، بل بالأحرى على أسس الإدراك / معالجة المعلومات. وعلى رغم أن تيتلوك لا ينفي أهمية سياقات بلاغية بعينها، فإن نموذجه لا يأخذ بالحسبان السياق السجالي الذي تصدر فيه التفاسير السياسية، وتُنْجز فيه الأفعال البلاغية. وفي دراسة تنظر

في التركيب التكاملي للبلاغيات السياسية الأمريكية والسوفييتية (تيتلوك 1988)، تبين أن البلاغيات السياسية عند ميخائيل غورباتشيف أكثر تركيبا من تلك التي كانت عند أسلافه[2] وقد شاع النظر إلى «بلاغياته» باعتبارها «متسقة تماما مع الانطباع الذي بدأ في التكوُّن حول غورباتشيف في الغرب، كزعيم براغماتي، وإن كان قويا، متمتعا بقدرة واضحة على المحاجاة لمصلحة سياساته بطرائق مرنة ومعقولة» (تيتلوك، 1988، ص 125). وتُختزل بلاغيات غورباتشيف في تحليل بيانات منتزعة من سياقها يمكن، بعد انتزاعها من سياقها، أن تقارن ببيانات أخرى لسياسيين آخرين، على أساس بعدي التمييز والتكامل. ويختزل ثراء ورهافة اللغة السياسية في بيانات يمكن، بسهولة، تصنيفها وفقا لإطار يقلل من قيمة (وقد يتجاهل) العمليات النشيطة للاتصال (السياسي). ومن المتعارف عليه أن «التركيب التكاملي ينظر إليه، على نحو أكثر دقة، كمقياس للمعرفة المستخدمة في حالة بعينها، وليس كمقياس للقدرة الذهنية أو الفهم» (تيتلوك، 1983، ص 125)؛ ورغم ذلك فلا مجال لدراسة هذا الأمر في سياق ظرفي للاتصال. ولا يبدو أن هناك أهمية، داخل نظرية التركيب الإدراكي، لما يفعله الاتصال السياسي ذاته ولا لما تبثه بيانات بعينها؛ فالمسألة محصورة في كونها مسألة أفراد يعالجون المعلومات بطرائق تكاملية، إما أنها بسيطة أو مركبة. وعلى رغم ما يبدو من أن التركيب التكاملي موجه نحو فهم العمليات السياسية، فهو يطرح رؤية لا سياسية للسياسة. ولا يبدو أن هناك اهتماما بتركيب الرسائل السياسية، ولا بعملية التماهي البلاغية مع الجمهور. وعوضا عن ذلك، فالتركيب المزعوم للنظام الإدراكي لمعالجة المعلومات لدى الفرد هو الذي يقع في بؤرة الاهتمام. ومن الناحية السياسية هذه الأنواع من التحليل يمكن أن تُخفي أكثر مما تُظهر.

ومن المتعارف عليه أن البحث في تركيب معالجة المعلومات لا بد له من «حساسية إزاء الوظائف التمثيلية والاستعمالية للغة معا» (تيتلوك وآخرون، 1984، ص 989)؛ غير أن اللغة لا تُدْرس ولا تُعالَج في ذاتها، ولا يكاد يكون هناك اهتمام بطبيعتها المشروطة والبلاغية[3]، وهناك إدراك طفيف لحقيقة أن اللغة هي التي تسمح لنا بامتلاك أيديولوجيات، وبالتعبير عنها، وإعادة إنتاجها، لكن اللغة لا تعامَل إلا باعتبارها أداة شفافة للتعبير عن التوجهات والحالات الإدراكية.

تحليل الخطاب والبلاغيات السياسية

لم يظهر في أبحاث علم النفس الاجتماعي والسـياسي، التي تركز على الاتصالات الإقناعية وعلى تركيبيـة معالجة المعلومات، اهتمام خاص بالتفصيلات الخطابية في بلاغيات السياسـيين. وكما يقول بيليغ (2003)، وعلى نحو مُقنع، لكي يعثر المرء على الاهتمام المتواصل بالبلاغيات يتعين عليه أن يلتفت إلى تحليل المحادثة والخطاب.

ولتحليلات المحادثات في الاتصال السـياسي أهمية خاصة (آتكينسـون، 1984؛ كلايمـان وهيريتيـج، 2002؛ هيريتيـج وغريتباتـش، 1986)[*]. وقـد حـاول جون ماكسـويل آتكينسون في «صوت سادتنا» (Our Masters" Voice 1984) أن يفهم التنظيم الخطابي للتصفيق. كيف يمكن للمرء تفسـير التنسـيق الدقيق الذي يحكم خطابات السياسـيين ورد فعل المستمعين؟ كيف يتواصل السياسيون مع جمهورهم لكي يحققوا تنسـيقا فوريا؟ وقد لاحظ أن السياسيين يستخدمون ما يسمى «مصائد التصفيـق» ليحصلوا على تصفيق مُنَسّـق. ولكي يفعل هـذا الأمر فعله، يتعين على السياسـيين، الذين يلقون كلماتهم، أن ينقلوا إلى مسـتمعيهم أن «رسـالة تستحق التصفيق في سبيلها إلى الوصول (آتكينسون، 1984، ص 50)؛

ولا بد لهم من إعطاء مسـتمعيهم إشارة تقول إن هذا موضع تكون فيه الاستجابة من الجمهور مناسـبة ومتوقعة. على سـبيل المثال، باسـتخدام «قائمة من ثلاثة أجزاء» (انظر جيفرسـون 1985) يمكن للسياسـيين أن ينقلوا إلى مستمعيهم أنهم بلغوا نقطة اكتمال يكون التصفيق عندها في محله. ولننظر في المقتطف من مؤتمر حزب المحافظين في 1980، حيث كانت رئيسة وزراء بريطانيا، آنذاك، مارغريت تاتشر تقدم نائبها.

مقتطف 1 (من آتكينسون، 1984)[4]

تاتـشر: أنا على أية حال (0.2) محظوظة للغايـة لأن معي (0.6) نائبا رائعا
(0.4) هـو مثير للإعجـاب (.) في كل المواقـع (0.2) في كل الأوقات (0.2) في كل الأمور (0.2) .

ويلي هوايت [لو - - - - - - - - - - - - - - - - - (0.8)
الجمهور: [x - xx XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXxx xxx -x

(تصفيق)

(*) Steven E. Clayman وJohn Heritage أسـتاذا علـم الاجتـماع، جامعة كاليفورنيا، لـوس أنجلوس وDavid Greatbatch المتخصص في تحليل المحادثات بجامعة ديرام البريطانية.

لاحـظ كيف أن القائمة مـن ثلاثة أجزاء «في كل المواقـع (0.2) في كل الأوقات (0.2) في كل الأمور»، يتبعها اسـم نائبها، استُخدمت لتوحي بنقطة اكتمال. ولاحظ أيضا، كيف أن تصفيق الجمهور يأتي مشتبكا مع نقله من جانبها.

وقد وثّـق هيريتيج وغريتباتش (1986) أهمية التجهيـز البلاغي[*] للخطابات بهدف الحصول على تصفيق منسـق. والمقابلات والقوائم ذات الأجزاء الثلاثة وحلّ الألغاز هي الأكثر شيوعا. ويتعين استخدام هذه الأمور على نحو صحيح، حيث يؤدي التوقيت، والتنغيم، والإلقاء دورا عظيم الشأن. فالتركيز ينصبّ على الشكل، والدقة، والطبيعة المنسقة للإلقاء والاسـتجابة. والخواص البلاغية للخطابات السياسية هي من خصائص الكيفية التي يقع فيها تنظيم الخطاب نفسـه (مسـألة تنظيم بلاغي ومهارات خطابية)، وإذا توافرت كل العناصر فإن الأثر يتحقق.

وتقانات تحليل المحادثة هي أيضا مناسـبة تماما لفهم التنظيم، الذي يمضي مع الخطاب السياسي، نقلة بنقلة، عندما يتعرض السياسيون للمساءلة «عن أعمالهم أو أقوالهم هم، أو عن أفعال/ بيانات المؤسسة التي ارتبطوا بها» (مونتغومري، 2008، ص262). والمقابلات السياسـية الإخبارية هي مـن التكوينات ذات الصلة، ويتزايد اسـتخدامها للتعبير عن الآراء السياسية، وإثبات صلاحيتها والتفاوض حولها. ويمكن التفكر في المقابلات السياسية الإخبارية باعتبارها تكوينات يمكن للباحثين استخدامها لتفكيك «المحاسبية التفاعلية» للإجابة عن الأسئلة، بحسب تعبير كلايمان وهيريتيج، ما يعد «القاعدة الأساسـية للمحاسبية العامة للشخصيات العامة»(2002، ص235؛ وانظر أيضا هاتشبي، 2006)[**]. ولا يتركز الاهتمام في دراسات تحليل المحادثة على طرح الافتراضات حول الحالات النفسـية للجمهور، أو حول «أمنيات» السياسـيين الذين يلقون الخطابات أو حول «رغباتهم» أو «نواياهم»، فالتركيز يكون غالبا على الشكل البلاغي أكثر مما يكون على المحتوى.

وقد حققت تحليلات الخطاب التي تستخدم تقانات التحليل النقدي للخطاب، خاصة تلك التي تمزج بين الألسـنيات والبراغماتيـات والنظرية النقدية، وتلك التي

(*) rhetorical packaging هـو تزويـد الخطابات بمختلف الأدوات البلاغية اللازمـة (التوقيت والتنغيم والإلقاء، مثلا) للحصول على التصفيق.

(**) Ian Hutchby أستاذ علم الاجتماع بجامعة ليستر البريطانية.

تطرح تحليلات اجتماعية- إدراكية للخطاب السـياسي، نقلة من التركيز على الشكل البلاغي إلى التركيز على المحتوى (ارجع إلى الفصل السابع من أجل مناقشة تفصيلية). أما بالنسـبة إلى الباحثين الذين يحاولون الدمج بين رؤى الألسـنيات والبراغماتيات والنظريـة النقدية، فـإن فهم وتحليل الخطاب السـياسي يتضمنان تحديد وتحليل عديد من الافتراضات المسـبقة، والتلميحات، والاستنتاجات والكلام المبطن المُفَعّلة في النصوص السياسية (ووداك، 2011) وإعادة التناص في السياسة، في الميديا وعبرها (فيركلاو، وفيركلاو 2001؛ شـافنر، 2010). ويركز هذا الفصل على الجانب السـابق، تاركا الجانب اللاحق للفصل التاسع.

وتقـدم روث ووداك (2011) مثالا بليغا وهي تناقش طرائق «عمل السياسـة» في أوروبا. ونورد هنا (انظر المقتطف (2) تقريرا عن تحليلها لخطاب رومانو برودي (كان رومانـو بـرودي رئيس اللجنـة الأوروبية من 1999 حتـى 2004) في البرلمان الأوروبي في العام 2000).

المقتطف 2

> *يتمثـل التحدي في ضرورة التفكير عـلى نحو راديكالي في طريقتنا في فعل أوروبـا. لكي نعيد صوغ أوروبا... إن تصرفنا بشـجاعة وحسـم معا يمكننا من صوغ أوروبا الجديـدة التي يريدها مواطنونا والتي ندين بها لأجيالنا المقبلة. أوروبا العادلة، الإنسانية، الاستيعابية، أوروبا المثيرة، النشيطة، المقدامة، أوروبا الجميـع. لنعمل معـا من أجل أن نجعل هـذا العقد عقد الإنجـاز والنجاح البارزين، عقدا يتذكره التاريخ باعتباره عقد أوروبا.*

وبالنسبة إلى ووداك هناك سلسـلة من الافتراضات المسبقة في موعظة برودي. أولا: هناك تضمين للقول بأن «الأمور تسـوء» وإنه يتعين على الجميع أن «ينخرطوا في جهد مشترك لتحسين الأمور»(ووداك، 2011، ص29). والمقولة السياسية «أوروبا» يجري ربطها بعدد من المحمولات: «أوروبا الجديدة»، «أوروبا العادلة، الإنسـانية، الاسـتيعابية»، «أوروبا المقدامة». وثانيا، ففعل السياسـات الأوروبية يجري ربطه، ألسـنيا وبراغماتيا، بـ «مزيج مـن الأفعال والعمليات الماديـة والعقلية»(ص29): «فعل»، «تفكير»، «صوغ». وثالثا، فإن ووداك تلاحظ كيف أنه، لكي يتسـنى تفعيل

بلاغيات برودي السياسية الرؤيوية، يتعين أن تصحبها إحالات على الابتكار، والإبداع، والمهارات، والمعرفة(ص29). ووسائل «فعل أوروبا» لا يجري تعيينها؛ فهناك افتراض مسبق لمعرفة مشتركة تتصل بالنشاطات، ومسارات الفعل، وما شابه.

وهناك افتراض بوجود إرادة جمعية مشتركة(انظر أيضا فيركلاو، 2000 حول استخدامات إستراتيجية بلاغية مماثلة في خطاب حزب العمال الجديد)(*). وما عوّل عليه برودي في خطابه هو تحديد هوية جمعية مجردة. وتبين ووداك (2011) كيف أن برودي يستخدم أوروبا باعتبارها «مجازا لهوية شبه إستاتيكية وشبه مستقرة، يمكن للسياسيين (**نحن**) صوغها وبناؤها من **أجلهم** (المواطنين الأوروبيين وأجيال المستقبل الأوروبية، وبالتالي من أجل الجميع)، (ص 30، التوكيد منقول عن الأصل). فلم تعد أوروبا تجريدا، لم تعد «نظاما سياسيا عابرا للوطنية، بل صارت، بالأحرى، إقليما ذا بنية خطابية وقابلا لأن يُحكم»(ص30).

والخطاب يطرح أيضا متتالية زمنية للتحول. فالموضوعة التقليدية topos «التحول» (والأفكار المطروحة ضمنا عن «التحدي» و«المعوقات») تعد تأسيسية في خطاب برودي، وتعد من خصائص القسم الأكبر من الوثائق «المقررة للأجندة» في الاتحاد الأوروبي. وكما تقول ووداك (2011) فإن «الموضوعات التقليدية topoi هي جزء لا يتجزأ من أي خطاب سياسي، وتكتسب - عندما تستخدم في هذا السياق - أهمية ترجع إلى وظيفتها الإقناعية الخاصة بها» (ص 30-31). وما يفعله «الخطاب الرؤيوي» الذي ألقاه برودي هو أنه يضع في مركز الصورة بعدا آخر للفعل السياسي. وعلى رغم أن التحول يقتضي مشاركة من الجميع، فالجمهور «مستبعد، عادة من المفاوضات، من الأحاديث التي تدور في ممرات الأبنية المختلفة للمؤسسات... من هيئات صنع القرار ذات الصلة، ومن الأزمات والتوترات التي تحدث بالضرورة في الحياة السياسية»(ص 31-32). وما تشير إليه ووداك باعتباره «السياسة المعتادة» يجري تصميمه وإدارته بطريقة تكفل خنق المشاركة والمناظرة الحقيقية.

لكن محللي الخطاب لا يقفون عند حد تحليل الافتراضات الألسنية والبراغماتية. وباستلهام التطورات في علوم الإدراك، فإن بعض الباحثين قد تحركوا باتجاه تحليلات

(*) New Labour ويشار بها إلى فترة في تاريخ حزب العمال البريطاني، تمتد من العام 1994 وحتى 2010 إبان قيادة توني بلير للحزب، ثم غوردون براون، في سنواته الثلاث الأخيرة.

للخطاب السياسي تركز على الإدراك. ويُعتقد أن المرء يتعين عليه أن يركز على عمليات عقولنا حتى يتسنى لنا تعزيز فهمنا للطبيعة الإنسانية، بما في ذلك طبيعتنا السياسية»(تشيلتون، 2004، ص205). وقد وجدت الثورة الإدراكية في علم النفس والألسنيات (جونسون – ليرد، 1983، لاكوف وجونسون، 1983)(*) أساسا راسخا لدراسة اللغة، كقدرة عقلية، في القدرات العقلية الأخرى (مثلا، الذاكرة البعيدة المدى والقريبة المدى، والتصورات العقلية، والنماذج العقلية). وعلى سبيل المثال، ففي فرع الدراسات الإدراكية للألسنيات، أصبح التركيز على الإدراك الاجتماعي والسياسي، الذي تمثل بفكرة «النموذج العقلي» مقاربة مبتكرة على نحو مائز(تشيلتون، 1996). ووفق تيون فان ديجك، أحد أكبر مناصري الأنشطة الأكاديمية الدولية في مجال دراسات الخطاب، فلكي يتيسر لنا أن نحلل صنع الدلالات السياسية، في الخطابات السياسية، والمحادثات، وما شابه، دراسة وافية، فـ «نحن بحاجة، ليس فقط إلى خبراء في التفاعل، بل إلى خبراء في الإدراك أيضا»(فان ديجك، 2009، ص 102).

وتعد بحوث فان ديجك عن الخطاب السياسي (انظر، بين أشياء أخرى، فان ديجك، 1993 أ، ب، 2008، 2009) مثالا على بناء تحليلات ونظريات للخطاب تقوم على أساس أمنته فكرة «النموذج العقلي». وبالنسبة إلى فان ديجك، فإن فكرة «النموذج العقلي» هي المفصل المفهومي الذي يثبت مثلث المجتمع – الخطاب – الإدراك (تيليغا، 2011 ب) في موضعه. وحتى تتضح فكرة التحليل الاجتماعي – الإدراكي للخطاب السياسي، يطرح فان ديجك، كمثال، خطاب توني بلير الذي دافع فيه عن إجراء استهدف شرعنة الحرب على العراق في مجلس العموم (18 مارس 2003 – انظر المقتطف(3)، انظر أيضا الفصل الخامس في فان ديجك، 2009 من أجل تقرير مسهب).

المقتطف 3

في البداية، أقول إنه أمر جيد أن يناقش المجلس هذه القضية وأن يصدر حكمه. هذه هي الديموقراطية التي هي حق لنا، وإن كانت أمرا يناضل الآخرون من أجله، بغير طائل. ومرة أخرى، أقول إني لا أحمل عدم احترام

(*) Philip N. Johnson-Laird أستاذ علم النفس بجامعة برينستون (بريطاني المولد)؛ وGeorge P. Lakoff من جامعة بيركلي (كاليفورنيا) اشترك مع Mark L. Johnson أستاذ علم النفس بجامعة أوريغون في وضع كتاب Metaphors We Live By (مجازات نعيش بها) حول الدور القوي للمجاز في حياتنا.

لـلآراء التي تعارض آرائي. هـذا بالفعل خيار صعب، لكنـه أيضا خيار كامل: أن توقـف القـوات البريطانيـة الآن وتردهم عائديـن، أو أن تبقى ثابتا على ذلك المســار الــذي بدأناه. وأعتقد بـكل قوة أننا يجـب أن نبقى ثابتين على ذلك المســار. فالسـؤال الذي يُسـأل غالبا ليس «لماذا اكتسب ذلك أهمية؟»، لكنـه «لماذا هو بهذه الأهميـة؟». وها نحن، الحكومـة، في مواجهة الاختبار الأخطر، ومع تعرض الأغلبية للخطر، أول استقالة من الحكومة لسبب سياسي، والأحزاب الرئيسـية تعاني انقسامات داخلية، والناس الذين يوافقون على كل شيء آخر -

[أصحاب الشرف أعضاء المجلس : «الأحزاب الرئيسية؟»]

آه، أجـل، بالطبـع. الليبراليـون الديموقراطيون - متحدون، كـما كانوا دائما، في الانتهازية والخطأ

[مقاطعة]

ويذهب فان ديجك إلى أن

*بلير سوف يكون بوسعه أن يتحدث، وأن يقول ما يقول (وبشكل خاص) أن يقوله **بالكيفية** التي يقوله بها، لأنه في نموذجه السـياقي، وبدرجة تزيد أو تنقص، يمثل تمثيلا واعيا ويرصد من دون انقطاع... المشهد، الموقف في المجلس، هويته الشـخصية، خصاله الشـخصية باعتباره ديموقراطيا، متسـامحا... إلخ، هويته الاتصالية باعتباره متحدثا (رئيسـيا)، هويته السياسـية كرئيس وزراء، باعتبـاره رأس الحكم... إلخ، هويته السياسـية كقائد لحـزب العمال، هويته الوطنية باعتباره بريطانيا، الهويات التي تخص كلا من المشاركين الآخرين، من نواب، وسياسيين. (2009، ص 122، والتوكيد منقول عن الأصل).*

كل هذه العنـاصر (وغيرها) تطـرح باعتبارها عناصر (مُقْنعة) تأسيسـية لنموذج عقـلي. والمتطلب الرئيسي للتحليل هو أن يبدأ (وينتهي) بتحديد النموذج «العقلي» أو «السـياقي» للمتحدث، وهو البعد الوحيد الــذي يعد متحكما في إنتاج وفهم الخطاب. وليس بوسع المرء أن ينجز تحليلا للخطاب السياسي على نحو يتسم بالكفاءة، ما لم يعتبر أن وجود جميع الخصائص السـالفة الذكر أمرا ذا صلة باعتبارها تمثيلا إدراكيا للسـياق في عقل المتحدث. وتفسر نماذج «السياق» كلا من المحتوى والشكل في حالات الاتصال.

ولا يمكـــن للتحليلات اللغوية - البراغماتية أو للتحليلات الاجتماعية - الإدراكية إلا أن تمـــضي بالمـــرء إلى هذا المدى في تحليل الخطاب الســـياسي. فـــما يقوله الناس (السياســـيون)، يجـــري الحديـــث عنه، إما على أســـاس إدراكي (نمـــاذج «عقلية» أو «ســـياقية») أو على أساس ألســـني - براغماتي(«افتراضات مسبقة»). وما هو مفتقد على نحو لافت من كلتا الدراســـتين الســـيكولوجيتين التقليديتين للدراسات البلاغية ودراســـات الخطاب هـــو الانتباه لحقيقة أنه أيا كان ما تتألف منه لغة السياســـيين (مقترحـــات، تقويمات، توصيفات، إلخ)، فما تقع الإحالة عليه باعتباره «ســـلوكا على المســـتوى الجزئي»(*) (تشـــيلتون، 2004) هو، في الحقيقة، أنواع من الفعل البلاغي والاجتماعـــي (هيلبيرن وويغنز، 2007؛ هيريتيـــج، 1984). وما هو مفتقد أيضا هو الانتبـــاه الحريـــص إلى الطبيعة البلاغية لـــ «الأنســـاق العقدية المشـــتركة» (بيليغ، 1998). وكـــما أثبت بيليغ، وعلى نحو مقنع، فالفهم المشـــترك ليس توحيديا بل هو إشـــكالي، حيث يشتمل على تيمات متناقضة ويحتويها (بيليغ 1996، بيليغ وآخرون، 1988). والجانب الإشكالي في الفهم المشترك هو عنصر أساسي لفهم الطابع المنتظم، وكذلك الطابع المتغير، لتمظهرات السلوك الاجتماعي والسياسي.

ونركز فيما تبقى من هذا الفصل على ســـيكولوجيا الخطاب (انظر أيضا الفصل الســـابع) كمقاربة ســـيكولوجية مبتكرة لفهم طبيعة البلاغيات السياسية. وينصب التركيز على جانبين من جوانب الاشتغال على سيكولوجيا الخطاب المتصلة بالخطاب السياسي :المجازات، ومسألة الخطاب السياسي، والتماهي الخطابي.

وتنطلق ســـيكولوجيا الخطاب من فرضيـــة مؤداها أن التفكير بلاغي في جوهره (بيليغ، 1987). والفرضية المركزية هي أن التفكير الســـياسي عند الناس يمكن فهمه وتحليله بفحص الكلام الســـياسي. وعلى ســـبيل المثال، فالمشتغلون على سيكولوجيا الخطـــاب يرون أن فهم دلالات التوجهات السياســـية يقتضي مـــن المرء أن يفحص عملية إبداء الرأي واتخاذ المواقف، داخل ســـياق الجدال والمساجلة (بيليغ، 1991، بورتر، 1998). ويتعين على المرء أيضا أن يتفهم القوة البنائية والتأسيســـية للخطاب (السياسي)، وأن يتتبع الكيفية التي ينشئ بها الناس نسخا من العالم، ويؤدون أفعالا، بما يقولون(أي يفسرون، ويبررون، وينحون باللائمة) ويستخدمون البلاغيات لتحقيق

(*) micro-level ما دون المستوى المجتمعي من تفاعلات بين الأفراد، مثل المحادثة أو ديناميات الجماعة.

آثـار متباينـة (انظر بوتـر، 1996). ومن المسـائل التي اهتم بها المشـتغلون على سـيكولوجيا الخطاب في أوائل عهـد تحليل الخطاب في علم النفس الاجتماعي تلك التي تتصـل بإدارة «الحَمِيَّة»(*) أو «الاهتمام» في الخطاب السـياسي(انظر إدواردز وبوتر، 1992 أ، ب، انظر أيضا مناقشـة البلاغيات «الدفاعية» و«الهجومية» في بوتر 1996). وقد حدد المشـتغلون على سـيكولوجيا الخطاب طرائق متنوعة يمكن بها للمتحدثـين أن يديروا مسـائل يغارون عليها أو يهتمون بهـا، والكيفية التي يبنون بها مواقف باعتبارها تقوم على «حقائق» أكثر مما هي ناشـئة عن تحيُّز، أو تغرُّض أو حَمِيَّـة من أي نوع محدد، وعلى سـبيل المثال، فباسـتدعاء السـجلات البرلمانية الرسمية (آنتاكي وليودار، 2001)، وبامتياح تعرفات تقليدية/ تصنيفية عند التصدي لتفسير أحداثٍ سياسـيةٍ مُخْتَلَفٍ عليها (انظر تيليغا، 2008 من أجل تفاسير للثورة في رومانيا في 1989)، وباسـتخدام كلام منقول عند مناقشـة أمور سياسية مختلف عليهـا (لوكوتور وآخرون، 2001)، أو بالاسـتعانة بذاكرة «تَضْعُف» (إدواردز وبوتر، 1992 ب)[5]. وما تثبته كل هذه الدراسـات هو أن البلاغيات السياسـية تتألف من التكتيكات البلاغية التي يجري توفيقها مع مناسبات الاستخدام.

المجازات والتماهي البلاغي في الخطاب السياسي

اجتذبت استخدامات المجاز في اللغة السياسية اهتماما خاصا في السنوات الأخيرة، وخصوصا في مجال الألسنية الإدراكية (مثلا، تشيلتون، 1996؛ تشيلتون وإيليين 1993؛ لاكوف، 2002؛ موسولف، 2004)(**). وبحسب تشارتريس - بلاك(***) فإن المجازات تؤدي عديدا متنوعا من الوظائف: من إدارة، وبالنهاية تكريس روح ethos السياسي، وتكثيف نغمة حديثه، وتفسـير أفعال وسياسـات، حتى تخليق أسـطورة سياسـية وشـخصية (انظر تشارتريس - بلاك، 2005). ويعتقد باحثون آخرون أنه، في الخطاب السـياسي، غالبا ما تتجاوز «المجازات كونها محسنات لمقترحات حرفية، بل هي طرق

(*) stake في صيغة الاسم تعني قائمة أو دعامة قوية تغرس في الأرض لتسند نباتا، أو - وهذا ما يعنينا هنا - لتكون جزءا من سياج، و/أو لترسم حدودا. وفي صيغة الفعل فهي تعني تحديد مساحة بدق الدعامات لترسيم حدود الحمى. ومن ثم فالحمية هنا مسلك دفاعي، والاهتمام مسلك هجومي.

(**) Andreas Musolff أستاذ العلوم السياسية والفلسفة ودراسات الاتصال بجامعة إيست آنغليا البريطانية.

(***) Jonathan Charteris-Black أستاذ الألسنيات بجامعة بريستول البريطانية.

للمحاجاة حول أمور، مثل المستقبل وحول السياسات» (2004، ص 203). وقد تترتب على المجازات نتائج سياسـية بالغة الخطر؛ فيمكنها تأطير سياسـات إقصائية وأخرى استيعابية (ووداك، 2011)، وبوسعها صوغ مسائل سياسية، أو توجيه سياسات جهوية وقطرية (سكينر وسكويلاكوت، 2010)(*) أو تغذية خطابات أوسع للتهديد أو الدفاع (لاكوف، 2002). والمجازات تحول نفسـها وتتحول عبر الاسـتخدامات، ولها سـيرتها الدلالية والتاريخية الخاصة بها (بيليغ وماكميلان، 2005 وموسولف، 2010).

والسياسـة ذاتها يجري فهمها على أسـس مجازية (انظـر، مثلا، فيركلاو، 1992 حول «السياسـة باعتبارها حربا»). وخـذ، مثلا، المجاز عن أوروبـا باعتبارها «بيتا مشتركا» (انظر تشيلتون وإيلين، 1993)، وهو مجاز جرى تصميمه بهدف المساعدة عـلى إحداث قطيعة مع النظـام الأوروبي القديم وتغذية خطـاب جديد ومتجدد حـول «التكامل» (انظر أيضا ووداك، 2011 حول المجـازات والرؤى المعاصرة حول أوروبا). ولكي يتيسر فهم المضامين السياسية للمجازات، يتعين على المرء، ليس فقط أن يثبت اتساع مدلول المجاز في الخطاب السياسي، ولكن أيضا أن يستكشف المسيرة التاريخيـة والدلاليـة للمفهومات/المجازات (انظر موسـولف، 2010 حول التاريخ الدلالي لمجاز «الهيئة السياسـية»، وبيليغ وماكميلان، 2005 حول التحول من المجاز إلى العبـارة الاصطلاحية في «الدليل الدامغ»(**) فيما يتصل بالجدل السـياسي حول البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق). ولا بد للمرء من مقاربة تاريخية حتى يفهم الكيفية التي دخلت بها المجازات، أو يمكن أن تدخل بها، إلى اللغة السياسية.

ويزعـم بيليغ وماكميلان أن «أي تحليل للمجازات السياسـية هو في حاجة إلى امتيـاح نظريات عن المجاز، أكـثر عمومية. وبالنظر إلى المجازات السياسـية، فمن الـضروري أن يتبين المرء الكيفية التي يمكن بهـا الربط بين جانبي المجاز: الإبداعي والاصطلاحي» (بيليغ وماكميلان، 2005، ص 460). وحول هذا الأمر فإن سيكولوجيا الخطاب لديها ما تقوله. فيجب ألا تقتصر معالجة تحول الدلالة المجازية على أسس إدراكية فقط، بل يجب أن تعالج أيضا على أسـس خطابية. فالتحول يطرأ في اللغة

(*) Daniel Skinner أسـتاذ بقسـم الطب الاجتماعي بجامعة أوهايو الأمريكيـة، وRosa Squillacote من هنتر كوليدج بمانهاتن (نيويورك).

(**) the smoking gun البندقية التي تخرج دخانا، هي الدليل الدامغ وهو مجاز تحول اصطلاحا بمجرد شيوعه.

وعبرهـــا: «فــما كان، في وقت ما، حادا وطازجا، يصبح مع الاســتخدام اعتياديا وغير مائز. وبوســع المرء القول إن المجاز الحي يبدأ بالمــوت بمجرد أن يبدأ حياته داخل اللغــة» (2005، ص 461). ويتعين على المرء أن ينظر في الكيفية التي تســتخدم بها اللغة ليرى ما يفعله المتحدثون والكتاب بخطابهم.

وينقــل بيليغ وماكميلان (2005) ويناقشــان التراشــق بــين الإعلامي دان راذر ووزير الخارجية الأمريكي في حينه كولن باول، عن البرنامج المتلفز الأمريكي «ســتون دقيقة» في الخامس من فبراير 2003[6].

المقتطف 4

دان راذر: وبالنسبة إلى من يقولون «حسنا، لا وجود لدليل دامغ»[*] هل تجادل في ذلك؟

كولن باول: ما الذي تقصــده بالدليل الدامغ؟ ماذا عن الدخان الكثيف؟ أظنننــي طرحت اليوم قضيــة تقول بوجــود دخان كثيف. هنــاك الكثير من البنــادق التي يخرج منها الدخان[**]. عندما نقول إن لديه آلاف الليترات من الآنثراكس، ونحن نعلم ذلك – هو[***] أقر بذلك، وهذه أمور مسجلة، هناك دليل، لا شك في ذلك – هل هذه بندقية تخرج دخانا؟ [دليل دامغ؟ - المترجم] هــل هو دليــل دامغ أنّ تكون لديه هذه المواد المرعبــة في مكان ما من ذلك البلد وهو لا يقدم تفســيرا لذلك؟ ومجرد أنه لا يقدم تفسيرا لذلك، هو برأيي دليل دامغ. هذه بندقية يخرج منها الدخان منذ سنوات.

ويبين بيليغ وماكميلان كيف أن جواز اســتخدام العبــارة الاصطلاحية (الدليل الدامــغ [البندقيــة ذات الدخان - المترجم]) يمكن الجدل حوله بالاستشــكال حول معنى العبارة. وبحســب بيليغ وماكميلان فإن باول ينجح في ذلك عندما يشير، من ناحية، إلى «تنوع التأويلات المشروعة» (ص 475)، ومن ناحية أخرى، إلى «المعالجة المجازية للعبــارة الاصطلاحية بطريقة مختلفة» (ص 475). وباســتخدام سلســلة مــن التســاؤلات البلاغية ينجح بــاول في تحدي «الدليل الذي لا يقبل الشــك على

(*) No smoking gun عودة لصورة البندقية والدخان يخرج منها، بما يناسب السياق.

(**) الكثير من الأدلة الدامغة.

(***) صدام حسين.

التورط» الذي تســتخدم العبارة الاصطلاحية، عادة، للإشارة إليه. ولا توضع العبارة الاصطلاحية ذاتها موضع التســاؤل، لكن هناك إشــارة إلى أن «طريقة اســتخدامها تختلــف باختلاف النــاس» (ص 476). وينتقل باول من «البندقيــة ذات الدخان» إلى «الدخــان». وكما يقول المؤلفان فبهذه النقلة، يعــود لفظ «البندقية» في عبارة «البندقية ذات الدخان» إلى حرفيته: فهو يشــير، عامة، إلى التســلح، بأكثر مما يشير إلى شرائط ومذكرات» (ص 476).

ويحذر بيليغ وماكميلان من غواية «الفصل» بين المجازات و«السياقات الخاصة لاســتخدامها»، ويتأملان، على أســس تجريدية وعامة، الخبرة أو الخبرات التي تعبر عنهــا. عوضا عن ذلــك، يتعين على المــرء أن يتفحص «ما يفعله من يســتخدمون مجازات كهذه، بلاغيا وبراغماتيا» (ص 462).

وأحد الإســهامات الرئيســية لســيكولوجيا الخطــاب هو إعادة صــوغ مفهوم المتغيرات، التي تعالج، روتينيا، باعتبارها عمليات إدراكية داخلية. ويرى المشتغلون على ســيكولوجيا الخطاب أن «التماهي» هو أحد هــذه المتغيرات ويمكن معالجته باعتباره بلاغيا أكثر مما هو «عملية داخلية» (بيليغ، 2003، ص 232)[7].

ويعد امتياح الأقوال الشــائعة (بيليغ، 1987)، أو المخزونات أو القيم الخلقية المشــتركة («العدالة»، «الرحمة»، «الحرية»، «المسؤولية») واحدة من الطرائق التي اعتاد السياســيون اتباعها للتماهي، بلاغيا، مــع جمهورهم. ويحلل إيدلمان (1977) لغــة الفقــر باعتبارها خليطا مــن مخزونات مــن اللوم والتعاطــف، حيث يكون الفقر مثار أسى وهدفا للتســامح. ويشير أوغسطينوس وآخرون (1999) إلى حضور مخزونات اللــوم والتعاطف في تحليلاتهم للخطاب حول حقوق الســكان الأصليين [في أســتراليا - المترجــم] في الأرض، حيث يُنظر إلى السياســيين وإلى الناس العاديين باعتبارهم متعاطفين مع مأساة السكان الأصليين، مع انتقادهم لتقاعسهم.

وغالبا ما يعلن المتحدثون السياســيون عن الهوية لتحقيق غايات بلاغية بعينها (إنشاء هوية مشتركة مع الجمهور، مثلا) وعلى سبيل المثال، فقد بيّن رايشر وهوبكنز (1996 أ، ب) أنــه في ما يخص الهوية الاجتماعية، فإن نجاح أي محاولة ذات مغزى للإقناع الســياسي يعتمد على شروط ثلاثة: بروز الهوية الاجتماعية لجماعة المتلقين؛ الأهمية المتصورة للرســالة وللحجج السياسية بالنسبة إلى الهوية الاجتماعية البارزة

لدى جماعة المتلقين؛ ونجاح المتحدث في تقديم نفســه أو نفســها كمنتمٍ إلى هذه الهويــة الاجتماعيــة ذات الصلة. ويمكن لذلك أن يتحقق عــبر الطريقة الّتي تُعرّف بهــا المقولات السياســية، والطريقة التي يصنــف المتحدث/المتحدثــة بها هويته/ هويتها الذاتية وينشــئها / تنشــئها. لكن تعريفات وتصنيفات المقولات الاجتماعية والسياســية، والتصنيفات الذاتية هي تعريفات وتصنيفات «دينامية وسائلة داخل مجرى تفاعل مفرد، حيث تصاغ محليا، أو تُنتَج، على نحو يتصل بالمناســبة، للوفاء بالمتطلبــات اللحظية المتتابعــة للتفاعل المحادثاتي» (رابــلي، 1998، ص 328، انظر أيضا آنتاكي، وآخرين 1996). وما يحيل عليه رايشر وهوبكنز (1996 أ، ب) باعتباره خطابــا تعبويا لا يعدو أن يكون محاولة للبناء الخطابي لهويات اســتيعابية لمنتمين إلى الجماعــة. فالهوية الاجتماعية «مورد مرن... يمكن اســتخدامه في الكلام لمصلحة المتحدث الســجالية أو البلاغية» (رابلي، 1998، ص 328 - 329). والهدف التفاعلي والســياسي للبلاغيات السياسية التي تعالج قضايا سياسية مختلَفا حولها هو تحقيق عمومية الاهتمام عبر التماهي مع جمهور تأسس بلاغيا.

ويمكــن ضرب مثالين على الإنشــاء البلاغي لهويات اســتيعابية للمنتمين إلى الجماعة من الدراســات التحليلية للخطاب: تحليل مارك رابلي (1998) للخطاب الأول للسياسية اليمينية والشعبوية الأسترالية بولين هانسون، في البرلمان، وتحليل تيليغا (2008) للخطاب الاستذكاري للرئيــس السابــق لرومانيــا في الاحتفــال بـ «الثورة» في رومانيا.

ويلاحظ رابلي (1998) أن البلاغة السياســية عند هانسون مصممة، بكل عناية، لإبراز عاديتهــا، ومعقوليتها، وبهدف التبرير الضمنــي للجاذبية الجماهيرية لآرائها المختلف حولها، اختلافا شــديدا، حول الهجرة. فالذات (السياسية) تتأسس خطابيا عبر إعلان نوعي عن الهوية، «الاسترالية العادية» (انظر المقتطفين (5) و(6)).

المقتطف 5 (معاد ترقيمه)

1 - الســيد القائم بعمــل رئيس المجلس، عبر إلقــائي خطابي الأول في هذا المكان،

2 - أهنئكم بانتخابكم وأود أن أعبر عن افتخاري بأن أكون أنا

3 - باعتبــاري العضو المســتقل عن أوكســلي. لا آتي هنــا باعتباري
سياسية محنكة
4 - لكــن باعتباري امرأة أخذت نصيبها العــادل من متاعب الحياة.
ورؤيتي للقضايا
5 - تقوم على الحس العام، وعلى خبرتي كأم لأربعة أطفال، وباعتباري
6 - والدة منفصلة، وكسيّدة أعمال أدير محلا للسمك ورقائق البطاطس(*).

وكما يقول رابلي، فإن هانسون تؤسس انتماءها إلى الجماعة باستخدام زوج المقابلة (الناس الذين نالوا نصيبهم العادل من متاعب الحياة مقابل السياسيين) وهذه نقلة(**) بلاغية تسمح لها بأن تعبر، بناء عليها، أحقيتها في عضوية داخل الجماعة، بفضل خبرتها الحياتيــة. و«الخبرة» أو ما «خبره المرء» هــي أداة بلاغية قوية لإدارة الحمية وللأحقية في أن تقــول ما تقول. وترتبط خبرتها بما يشــيع القول بأنــه مرتبط بمقولات مثل «أم»، أو «والدة منفصلة» (الســطران 5 و6). وتدعي حقا في «جدارة إبســتمولوجية» بفضل بنائهــا لذاتهــا باعتبارها النموذج الأصلي الممثل لمقولة الأســترالي «العــادي» أو مقولة «التقليدي»، (رابلي، 1998 ص 331 - 332). وتتمثل النقلة التالية في الادعاء بعضوية في مقولة «الأســترالي العادي»، وفي بناء نفسها، باعتبارها سياسية، كممثل لهذه المقولة. وإذ تفعل ذلك فهي «تُطَبِّع» تلك البنية التصنيفية التي تســتخدمها (الأسترالي العادي) بتأكيد استبعاد البُنى والتصنيفات السياسية البديلة الأخرى.

المقتطف 6 (معاد ترقيمه)

80 - يعلــم أي واحد لديه قــدر من الحس التجاري أن المرء لا يبيع ما لديه
من أصول
81 - خاصة عندما تكون مصدر تدفق نقدي. ربما كنت مجرد «صاحبة
82 - محل للســمك ورقائــق البطاطس»، ولكن بعض هــؤلاء الاقتصاديين
يحتاجون إلى إبعاد رؤوسهم عن
83 - الكتب المقررة ويلتحقوا بوظيفة في العالم المعيش. لم أكن حتى لأسمح
لواحد منهم

(*) Fish and chip shop.

(**) move وكأن المسألة تتعلق بلعبة شطرنج.

84 - بتولي شؤون البقالة عندي. والهجرة والتعددية الثقافية قضيتان
85 - تحاول هذه الحكومة معالجتهما، ولكن لوقت طال أكثر مما يجب
86 - ظل الأستراليون العاديون بعيدين عن أي مناظرة بين الأحزاب الرئيسية. وأنا
87 - ومعظم الأستراليين نريد إعادة نظر جذرية في سياسات الهجرة عندنا.

وتستخدم هانسون سلسلة من أزواج المقابلة («الاقتصاديين» – الخبرة المهنية مقابل «صاحبة محل للسمك ورقائق البطاطس» – الخبرة الشخصية) و(«الأستراليون العاديون» - عامة الناس مقابل «الأحزاب الرئيسية» - السياسيين) تستخدمهم هانسون بهدف «ادعاء عضوية منتمية إلى الجماعة مع ... الأستراليين العاديين الذين أنشأتهم بلاغيا باعتبارهم مهمشين – وبالحقيقة «معظم الأستراليين» (رابلي، 1998، ص 333). وهي تجعل الموقف السياسي الخاص بها هو (إعادة النظر في سياسة الهجرة) متسقا مع رغبات النموذج الأصلي للأسترالي العادي. وباستخدام التعبير العامي («احتشى حتى أضراسه الخلفية») والعبارات الاصطلاحية («امرأة نالت نصيبها العادل من متاعب الحياة»)، فهي تتحدث بالصوت العامي لأولئك الذين تسعى إلى التأثير فيهم. وهي تصوغ هويتها الشخصية والسياسّية «في حدود معجم المقولة الاجتماعية التي تدعي جدارة بالانتماء إليها» (ص340). والأثر المترتب على ذلك هو أن «انتماءها» يجري توسيعه بلاغيا ليشمل «معظم الأستراليين». وبالوقت ذاته، فـ «الجماعة الخارجية» يجري تضييقها لتقتصر على الخبراء (الاقتصاديين) والسياسيين، الذين يجري بناؤهم باعتبارهم منفصلين عن الواقع.

ويركز تيليغا (2008) على الكيفية التي يمكن بها للتماهي مع جمهور أن يكون خميرة التمثيل الأيديولوجي لحدث وطني (الثورة في رومانيا في 1989). ويحلل تيليغا الخطابات الاستذكارية التي ألقاها الرئيس الروماني السابق إيون إيليسكو في برلمان رومانيا. ويشمل التحليل الذي نورده هنا كيف أن نوعا معينا من التماهي البلاغي مع المستمعين يمكنه أن يخدم أهداف سجال سياسي. انظر في المقتطفين 7 و8.

المقتطف 7 (21 ديسمبر 2000)

1 - السيد رئيس مجلسي الشيوخ والنواب

2 - السيدات والسادة الشيوخ والنواب

3 - الأصدقاء الأعزاء من أيام ثورة ديسمبر ولياليها

4 - الجمهور المحترم

المقتطف 8 (18 ديسمبر 2003)

1 - السيد رئيس مجلس النواب

2 - السادة المحترمون أعضاء الهيئات التشريعية

3 - السادة المحترمون أعضاء الحكومة

4 - السيدات والسادة ممثلو البعثات الديبلوماسية

5 - الضيوف المحترمون

6 - الأصدقاء الثوريون الأعزاء

7 - المواطنون الأعزاء

لاحظ كيف أن استخدام المتحدث لصيغ المخاطبة الرسمية يؤشر إلى هوية مؤسسية أكثر مما هي هوية شخصية. لكن إيليسكو، في الوقت ذاته ينجح أيضا في أن يموقع نفسه في الداخل، وفي أن يتماهى بلاغيا مع مجتمع «الثوريين» (المشاركين بالثورة) باستخدام مقولات ترتبط سياسيا بالسياق الذي يتحدث فيه: «الأصدقاء الثوريون» (المقتطف 8 السطر 6) و(«الأصدقاء الأعزاء من أيام ثورة ديسمبر ولياليها») (المقتطف 7 السطر 3). وهكذا يتأطر نظام (سياسي) أخلاقي خاص. ومقولة العضوية «الأصدقاء» تحمل معها مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالمقولة. ويقع تعريف «الصداقة» عبر الحدث، عبر المشاركة في الحدث: أصدقاء في الثورة. والرئيس لا يتحدث من داخل المجتمع الوطني الذي هو رئيسه، فحسب، ولكن أيضا من داخل مجتمع الثوريين، مجتمع المشاركين (النشطين) في الثورة. وبوسع المرء أن يدفع بأن هذه ليست نقلة بلاغية بسيطة للتماهي مع الجمهور، بل هي نقلة لإدارة قضايا الاستحقاق، وصوغ إطار (سياسي) أخلاقي معين لكي يتأسس تمثيل أيديولوجي لثورة رومانيا (انظر المزيد عن هذا الموضوع في تيليغا، 2008، 2010).

وهذه الطرائــق في مخاطبة الجمهور تنظم خصائص الخطــاب، ويمكن النظر إليها باعتبارهــا مقدمات لأهمية قضايا التفويض، والاســتحقاق، والمحاســبية. فالمفوض الرسمي (رئيس رومانيا) يجري تعزيزه وتثبيته بشعور من التضامن (الشخصي) ومن الروح الرفاقية مع مجتمع المشــاركين بالثورة. وإذ يفعــل ذلك، فالمتحدث لا يقدم نفســه باعتباره مجرد مستذكر، أو شاهد؛ هو يقدم نفسه باعتباره مشاركا: ويتعين النظر إليه باعتبار أنه يدعي المشــاركة في العضوية في مقولة «الثوري». وهذه نقلة بالغة القوة للترخيص باستحقاق إبستمولوجي واستحقاق للحديث وكمقدمة لطرح نسخته السياسية المفضلة لسردية الثورة في رومانيا، والمصادقة عليها.وفي المثالين معا، فتمثيل الذات والهوية تقع إدارته في ســياقات بلاغية شديدة الخصوصية. ويتحقق التموقع الســياسي والأثر البلاغي المراوغ بالاستخدام المتأني لأدوات ومقولات بلاغية، وببناء هويات شــخصية واجتماعية، وبالتماهي مع المستمعين البعيدين والقريبين، على الســواء. ويرى المشتغلون على ســيكولوجيا الخطاب أن دراسة خصائص كهذه تتطلــب تحليلا يمضي لأبعد من الوظائــف الإدراكية للأفراد. ويتمثل مشروع دارسي الخطاب الســياسي في «تبيــان الكيفية التي يقع بها احتــواء العوامل الأيديولوجية، والبلاغية، والســيكولوجية، وإعادة إنتاجها داخل تفصيلات الكلام السياسي» (بيليغ، 2003، ص243).

استعادة دور اللغة في السياسة

لا يكاد يكون تحليل الخطاب الســياسي موضوعا بحثيا جديدا؛ لكنه غائب على نحو ملحوظ عن أجندة المشــتغلين بعلم النفس الســياسي. ولا يعني هذا أننا نزعم أن المشــتغلين بعلم النفس السياسي والاجتماعي ليســت لديهم نظريات أو نماذج تطبيقية تتصل بالخطاب الســياسي. لكن ما نقوله هــو أن أجندتهم البحثية تتجه، تاريخيا، ليس باتجاه دراســة الخطاب السياسي، في ذاته، بل باتجاه النظر في العلاقة بين اللغة والسياسة. وتعالَج اللغة، على نحو روتيني، باعتبارها مجرد متغير مستقل آخــر يجري توظيفه، بالإضافــة إلى غيره من المتغيرات الاجتماعية - الســيكولوجية المهمة، في دراســة السياسة. ويشــيع النظر إلى اللغة باعتبارها ملكة/ ظاهرة عقلية وتُجــرَّد من خواصها البنائيــة والتأسيســية. ويُنظر إلى الاســتخدام العمومي للغة

كخاصيــة، كتطــور لنظم إدراكية ولوســائل تنظيمية للمعلومــات، وليس كخاصية طبيعية للتفاعل الاجتماعي بين الناس.

وتبدو اللغة، بالنســبة إلى السياسيين والمشتغلين بعلم النفس السياسي المهتمين بالخطاب الســياسي، مصممة، بطبيعتها لتمكين المرء من نقل التمثيلات السياســية. ولكن يجب على المرء ألا يتوقف هنا. ويجب على المرء ألا يكتفي بالنظر في الكيفية التي تنقل بها اللغة التمثيلات السياســية، بل ويجـ [illegible] تي تُسْــتخدم بها اللغة ليرى ما يفعله المتحدثــون والـ [illegible] ـال الاجتماعية التي تؤدى، وما هي «الحقائق» السياسيـ [illegible] ـذا النحــو. وبالمضي على هذا الطريق، يقل خطر القبول ببلاغيات السياســة كتوصيف موضوعي لواقع السياسة.

ولــكي يتحقق الفهــم والتحليل الكامــلان والمخلصان لطبيعة اللغة السياســية المعــاصرة، فلا بد للمرء من أن ينتقل مبتعدا عن نظريات ونماذج الإدراك ومعالجة المعلومــات، ليكون أقــرب إلى المنظور الألســني، والبلاغي والخطــابي، الذي يأخذ باعتباره الكيفية التي تبنى بها اللغة السياســية، ويجري التفاوض حولها وتوزيعها، وخواصهــا البلاغية ووظائفها، وجمهورها المســتهدف. ولدى تطبيق منظور خطابي على شــؤون السياســة (وخاصة على تحليل الخطاب الســياسي لدى النخبة) يكون هنــاك أمل في تأمين، ليس فقط طريقة مفصلة وألســنية التوجــه لفحص الطبيعة البلاغية الحساســة للرســائل السياســية، ولكن ذلك المنظور يبيّن أيضا كيف يمكن تحويل نظرية علم النفس السياسي، عبر هذه العملية.

9

السياسة والميديا: الخطاب السياسي والاتصال السياسي

السياسة عبر الميديا والاتصال السياسي

يرتبط المشـهد السـياسي المعاصر في العالم كله، أوثـق ارتبـاط، ببيئـة الميديـا والاتصال «المتعددة المحاور» (ديلي كابريني وويليامز(*)، 2001). وطبيعـة الاتصال السـياسي المعاصر في تحول دائم (بينيت وآينغار(**)، 2008). ويقدم هـذا الفصـل ملخصا للمنطلقات الرئيسـية لمقاربة خطابية للاتصال السياسي. ويبدأ بعرض لنقاط الضعف والقوة للدراسات السيكولوجية المعاصرة للاتصال السـياسي. ثـم ينتقل الفصل إلى مناقشـة للكيفيـة التـي يمكن بهـا تصور

«في وسع المشـتغلين بعلم النفس السـياسي أن يتعلمـوا المزيد عن دقائـق الاتصـالات السياسـية بالنظر في الطرائـق المتنوعة التي يجري لها إنجاز وعرض الاتصالات السياسية علانية»

(*) Michael X. Delli Carpini أستاذ دراسات الاتصال بجامعة بنسلفانيا وBruce Williams أستاذ الاتصال بجامعة إلينوي.

(**) W. Lance Bennett أسـتاذ الاتصـال والعلوم السياسـية بجامعـة واشـنطن وShanto Iyengar أسـتاذ الاتصـال بجامعة ستانفورد، بالولايات المتحدة.

الاتصال السـياسي كإنجاز اجتماعي وكنتيجة لأشكال وشبكات مركبة من الممارسات الاجتماعيـة، بقدر ما هو مصدر تأثير عليها. وبعد طرح عدد من الأمثلة الإمبيريقية المأخوذة من أعمال حول إثنوغرافيا(*) العمليات السياسـية، والبحث الخطابي حول أسلوب الاتصال عند السياسيين، والإعلان السياسي والفكاهة السياسية، يختتم الفصل بصورة عامـة لمقاربة بديلة للاتصال السـياسي الذي يعتمد، تحديـدا، على أهمية اسـتقصاء الكيفية التي يقع بها إنتاج الاتصالات السياسية، وتوزيعها، واستهلاكها في المجتمع، بالفعل. وإذ يفعل ذلك، فهذا الفصل يذهب إلى أن المشتغلين بعلم النفس السياسي بإمكانهم أن يأخذوا، بشكل خلاق، عن الميديا، والاتصال، ومنظري الخطاب المنشغلين بتركيب الاتصالات السياسية، وأن يتعلموا منهم.

وليس نشوء «سياسات التعبير عن الذات» (ستانير، 2007)، وتصاعد «الشخصنة» (كاسـتيلز(**)، 2011) و«الحرفيـة» بالنسـبة إلى السياسـيين والاتصال السـياسي (نيغرين(***) 2000؛ ووداك 2011) إلا شواهد على حقيقة أن الظاهرات السياسية لا وجود لهـا خارج عمليات الاتصـال، خارج المعلومات والاتصالات مع السياسـة وحولها. وتحتاج السياسـة والعمليات السياسـية إلى أن تطـرح باعتبارها «حزمة» (كابيلـلا(****) وجيميسـون، 1997؛ فرانكلين، 2004)، في هذا الشـكل الاتصالي أو ذاك، حتى يتسنى لها الوصول إلى الجماهير المتخيلة، القريبة، أو البعيدة. وفي معظم الديموقراطيـات في أوروبا الشرقية والغربية، تكون هذه، عادة، وظيفة السياسـيين أنفسهم، ووظيفة الإعلام الجماهيري، والمتحدثين باسمهم، وصناعة العلاقات العامة السياسـية المتزايدة القوة. ودور هؤلاء هو بناء، وتوجيه، وتوزيع، وبث، الاتصالات السياسية (ماكنير(†) 2011).

ولـكي يتيسر فهم فكرة السياسـة عبر الميديا يتعـين أن تؤخذ مأخذ الجد فكرة المـدى الـذي بلغه التداخل بـين تكنولوجيـات الاتصال (وخصوصـا تكنولوجيات الاتصـال الجديدة، مثل الإنترنت) وبين الخبرة السياسـية، مع مـا يترتب على ذلك

(*) ethnography هي الدراسة العلمية للشعوب والثقافات بتقاليدها وعاداتها وما يميزها عن غيرها.

(**) Manuel Castells عالم اجتماع إسباني متخصص في دراسات مجتمع المعلومات.

(***) Ralph Negrine أستاذ الاتصال السياسي بجامعة شيفلد البريطانية.

(****) Joseph N. Capella وKathleen Hall Jamieson أستاذا الاتصال بجامعة بنسلفانيا الأمريكية.

(†) Brian McNair أستاذ الصحافة والميديا والاتصال بجامعة كوينزلاند، أستراليا.

من نتائج متنوعة، لجهة اختراق الحدود التي تفصل بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي، وتفصل بين المجالين الخاص والعام، وبين الأقنية والأشكال، المتصادمة أحيانا والمتكاملة أحيانا أخرى، للمعلومات السياسية. والاتصالات، في ما يسمى «العصر العولمي الرقمي» هي علة نشوء «استقلال غير مسبوق للذوات الاتصالية في اتصالها الحر» (كاستيلز، 2011، ص135). والاتصالات تنطوي على قدرة على تضييق، وكذلك توسعة، الأفق السياسي للأفراد (بينيت وآينغار، 2008). وطبقا لوجهة النظر هذه، فالسياسات ليست «جزءا مائزا ومكتفيا بذاته من الحياة العامة» بقدر ما هي «خبرة مُحْدَثَة» (ديللي كابريني ووِيليامز، 2001، ص161)[(1)].

سيكولوجيا الاتصال السياسي

ويهتم دارسو الميديا والاتصال بالتنظير للعصور المختلفة للاتصال السياسي (بلوملر 2001؛ بلوملر وكافانا[(*)]، 1999)، وللكيفية التي تبلغ بها الاتصالات السياسية أهدافها عبر وسائط الإعلام الجماهيري «القديمة» و«الجديدة (ديكون ورينغ[(**)]، 2011؛ ستانير، 2007). ويهتم المشتغلون على التحليل النقدي للخطاب بالخطاب السياسي المعالج إعلاميا باعتباره «ممارسة خطابية مركبة تشمل خلط أنواع من السياسات والخطابات السياسية، والمحادثة، والترفيه» (فيركلاو، 2010، ص156). ويغلب على المشتغلين بعلم النفس السياسي وعلماء السياسة الاهتمام بالشروط التي تحدث في إطارها الاتصالات السياسية، ويجري بناؤها وتكتسب فاعليتها؛ وما يسبقها ويترتب عليها نفسيا (كريغلر[(***)]، 1996؛ وكايندر، 2003).

ويستعرض هذا الجزء، على نحو نقدي، بحوث علم النفس السياسي التي تعتنق الفرضية القائلة أن فهما أعمق للرابط بين الاتصال والسياسة في «عصر المعلومات» يستلزم توصيفا دقيقا للآليات والعمليات السيكولوجية الكامنة وراءهما. وقد انصب اهتمام علم النفس السياسي والعلوم السياسية، منذ أمد طويل، على دراسة تأثيرات الاتصال الجماهيري على الجماهير أو على المتلقين

(*) Jay Blumler أستاذ الاتصال الأمريكي المولد بجامعة ليدز البريطانية، وDennis Kavanagh المحلل السياسي البريطاني وأستاذ العلوم السياسية بجامعة ليفربول.

(**) Dominic Wring وDavid Deacon أستاذا الاتصال بجامعة لوفبره.

(***) Ann N. Crigler أستاذة العلوم السياسية بجامعة جنوب كاليفورنيا.

(انظر، بين وآخرين، بيريلسون وآخرين 1954؛ كامبل وآخرين 1960؛ لازارسفيلد وآخريـن 1944؛ ليبـمان 1922). ويسـود الاعتقـاد، عادة، أن وسـائل الاتصال الجماهيريـة بوسـعها التأثير على المواطنـين، بطرائق ثلاث: مـن حيث الكيفية التي «يفهمون بها السياسـة»، وكيف «يقررون ما هو المهم في السياسة»، وكيف «يقومـون البدائل التي تضعها السياسـة أمامهم» (كاينـدر، 2003، ص 358). وبالمصطلحات الفنية، فهذه الأمور يشـار إليها، عـادة، باعتبارها مؤطّرة، مقرِّرة للأجنـدة، وتجهيزية(*) (مـن أجل نظرة عامة، انظر نيسـبت وفيلدمان، 2010؛ شـويفيل وتيوكسبري، 2007). وسوف نستكشـف هذه الأمور، على نحو موجز، واحدة بعد الأخرى.

وتعتمد فكرة «التأطير» على أنه لكي تكتسب المعلومات الاجتماعية معناها، يتعـين على الفاعلين الاجتماعيين أن يعتمدوا على حضور الآخرين، وعلى التعاون معهـم، وعلى إبلاغهم بالمعلومات وتلقي المعلومات منهم، وعلى التفاعل معهم. ويرى المشتغلون بعلم النفس السياسي الفاعلين الاجتماعيين باعتبارهم منخرطين دومًـا انقطاع في محادثات حول دلالات الأحـداث، والناس، والظروف. وهذا ما يُفعل عبر تبادل للأُطُر(غامسـون 1992)[2]. ويشيع القول إن القسم الأعظم من السياسـات المعاصرة ينفذ بإنشاء وبث الأطر (سـواء تلك التي تصوغها النخب السياسية، أو تلك التي ينتجها الصحافيون والممارسات الصحافية). وهذا يشمل، بين أشـياء أخرى، قضايا بناء الأطر، وتقرير الأطر، وعمليات التأطير على المستوى الفردي، وكذلك التغذية المرتـدة أو العلاقة بين التأطير الفردي وتأطيرات الميديا (قارن مع شويفيل، 1999؛ شويفيل وويينغار، تحت الطبع).

ويُعد تكوين ونشر رأي عام في المجال العام تكوينا لـ الأطر ومن أجلها، مع فوز الأطـر الأكثر انتشـارا بالحظ الأوفر في التأثير على الكيفية التـي يدرك بها الجمهور العمليـة السياسـية[3]، وفي صوغ هذه الكيفية. وعلى سـبيل المثال، فالطريقة التي تصـاغ بها رسـالة ما يمكن أن يكـون لها تأثير في دلالتها، ويمكـن أن تزيد أو تُنقص

(*) priming هـي العمليـة التي تركـز بها الميديا على قضايا سياسـية دون غيرها، على نحو يغـير معايير الاختيار السياسي عند الناخبين، ويجهزهم لاتخاذ مواقف معينة، والمصطلح مأخوذ عن عمليات تجهيز المواد الصناعية وتجهيز الطلقات والمتفجرات.

احتمال القبول بها. وبوسع المرء، مثلا، استخلاص توجهات أكثر قبولا بـ «فعل إيجابي» إذا جـرى تقديم هذا الفعل باعتباره «تكافؤ فرص» أكثر مما لوقُدِّم باعتباره «تمييزا مقلوبـا»[*] (بوزفيلد وآخـرون، 1997). وهذا أمر يدركه السياسـيون والمختصون بالعلاقات العامة. ويعتمد القسـم الأعظم من القضايا المعاصرة (تأمين «المساندة» لحروب يمكـن أن تكون غير مشروعة، أو لسياسـات تبدو غـير مقبولة جماهيريا؛ تبرير ظروف مُخْتَلَف حولها لتقصير سـياسي وللمسؤولية عنه) على مسائل أساسية تتصـل بالتأطير وبلغة توصيفية لواقـع الحال، وإن لم يقتصر الأمرعلى ذلك (كايندر وساندرز، 1996).

وعلى سـبيل المثال، فإن جوسـت وآخرين (1996؛ انظر أيضا غامسون 1992) يبينون كيف يمتاح الناس قلة من الأطر في الخطاب السياسي عند طرح تفسير لقضايا مختلف حولها. وباستخدام استجوابات معمقة حول موضوعات من قبيل مبادرات الدفاع الإسـتراتيجي، وسياسـات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وقضايا تتصل بإدمـان المخدرات ومرض نقص المناعة المكتسـبة، حدد جوسـت وآخرون (1996) سلسـلة من الأطر أو المواقف الإدراكية والمزاجية التي يستخدمها المشاركون: الكلام عـلى الجانب الإنسـاني من الأحداث («إطـار الأثر البشري») إلى جانب اسـتخدام «تعابير محملة بالعاطفة لتقويم الأثر الإيجابي أو السـلبي للسياسـات، وللأحداث، وللناس، وللمشكلات» (ص137)؛ الكلام على القضايا «بلغة الاقتصاد، بإصدار أحكام بالإشارة إلى أكلاف السياسات، واقتراح حافز الربح» (ص139) («الإطار الاقتصادي»)؛ وبالاعتماد على إطار اسـتقطابي عام («نحن» مقابل «هم») وبالإحالة على «شعور بالقوة أو بالعجز تجاه قضية ما» (ص142).

والأطر «تشبه الوصفات، فهي نصائح من مختصين حول الكيفية التي يتعين بها على المواطنين أن يطبخوا آراءهم» (كايندر، 2003، ص360). ويمكن للأطر أن تجعل أعدادا كبيرة من الناس يفكرون بالسياسـات على نحو مختلف؛ وبوسعها أن تؤدي إلى تحول في الرأي (كايندر وسـاندرز، 1996؛ نيلسون وآخرين، 1997) أو إلى السخرية السياسية Political cynicism (كابيللا وجاميسون، 1997).

(*) reverse discrimination ويقـال أيضـا positive discrimination وهـو تمييـز لمصلحـة أفراد منتمين إلى الأقليات المضطهدة، من حيث توزيع الموارد والتوظيف... إلخ.

وتهتم دراســات وضع الأجندة (آينغار وكايندر، 1987؛ ماككومبز وشو، 1972) بالعملية التي تجعل أعضاء الجمهور الأعرض يَعُدّون بعض القضايا العامة/ السياسية أهم من غيرها. ومنذ محاولة لازرسفيلد وميرتون (1948) المبكرة للتركيز على سلطة الميديا (خصوصا الميديا الإخبارية) في عملية وضع الأجندة وحتى اكتشاف ماككومبز وشــو (1972) لما يكاد يكون علاقة تعادل كامل بين المســائل التي يعدها الناخبون بالغــة الخطر وتلك التي تحظى بتغطية واهتمام كبيرين في الأخبار، في الفترة ذاتها، فقد ثبت أن التأثيرات المقررة للأجندة ظاهرة قوية وســائدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن كايندر (2003) يجد مشــكلات في الدراسات الرائدة حول إعداد الأجندة (مثلا، ماككومبز وشــو، 1972). ويتصل أحد النقائص الرئيســية التي يكشف عنها كايندر بعجز الدراســات عن تبين «التغير الحقيقي في إعداد الرسالة، باعتباره عنصرا يتصل بالزمــن بأكثر من اتصاله بالفضاء» (ص362 - 363). وقد أثبتت البحوث التجريبية والمسحية أن القضايا السياسية تصبح قضايا ذات أولوية عالية بالنسبة إلى الجمهور «بعد أن تصبح ذات أولوية عالية لدى الصحف وشــبكات الأخبار» (ص363؛ انظر أيضــا ميللر وكرونيــك، 2000). وتتغير أولوية القضايا وبروزهــا مع الوقت، كما أن وضــع الأجندة يتميز بالـ «دينامية - فالمشــكلات تظهر، وتنتقل إلى مركز المشــهد، لبعــض الوقت، ثــم تبدأ بالتراجع التدريجــي، باتجاه الهامــش» (2000، ص363). ونتيجة لذلك، فلا بد من فحص هذه القضايا، عبر فترة من الزمن.

ومســألة الكيفية التي يقــوّم بها الفاعلون الاجتماعيــون البدائل التي تطرحها عليهم السياســة جرت مقاربتها باستخدام فكرة «التجهيز». فالبدائل المتنوعة التي تُطــرح على الفاعلين الاجتماعيين هي بدائل مركبة، وهذا التركيب يتطلب مســتوى معينا مــن التنظيم والتثمــين الإدراكيين في صوغ الأبعاد التقويميــة. وعبر التجهيز، تتولى الميديا ومســؤولو الاتصال الســياسي الجماهيري تأمين الأبعاد التقويمية. وعبر تغطيــات الميديا يجري إبراز بعض المقاييس المعيارية فيما يُلقى بغيرها إلى «ســلة مهمــلات» القضايــا العامة: وكلما تكرر «تجهيز» بعض القضايــا زاد ميل الناس إلى جعلها جزءا من تقويماتهم الاجتماعية والسياســية. ويُنْظر إلى التجهيز باعتباره آلية محورية في قلب الحملات السياســية (جيكوبز وشابيرو، 2000) ورافعة مساندة في حشد وتعزيز التأييد للأجندات والقضايا السياسية لدى الأحزاب السياسية. ويسمح

التجهيز عبر الميديا الإخبارية بالنظر إلى بعض القضايا السياسية باعتبارها، ليست فقط مرتبطة ببعض الأحزاب السياسية، بل و«مملوكة» لها. وقد لقي التجهيز مساندة تجريبية قوية (آينغار وكايندر، 1987؛ ميللر وكروزنيك، 2000؛ فالنتينو، 1999؛ فالنتينو وآخرين، 2002). وأثبتت هذه الدراسات أنه من الممكن تفعيل التجهيز تحت شروط تجريبية محكومة. ولكن ماذا يحدث عندما تأخذ التجهيز (وتضعه موضع البحث) خارج المختبر السيكولوجي؟ ما هي الدينامية والأهمية النسبية للتجهيز في الحالات «الطبيعية» حيث لا تكون تيارات الاتصالات تحت السيطرة المحكمة، وتكون متذبذبة، وغير ثابتة؟ كيف يصاغ التجهيز عندما يعالج بوصفه ظاهرة اتصالية؟

إن التجهيز بذاته لا يضمن أن تتغير أجندة الميديا الإخبارية العامة. انظر، مثلا، مستوى التأييد الراسخ للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، بعد فترة قصيرة من فضيحة مونيكا لوينسكي (انظر زوللر، [1992]، 2005)، وهو ما كان معاكسا لمؤشرات إعداد الأجندة والتجهيز. ويبدو أن إعداد الأجندة والتجهيز، معا، يطرحان رؤية معينة للسياسة وللتقويمات السياسية. إنها رؤية تكون فيها سياسات النخبة وتقويمات الفاعلين الاجتماعيين، معا، مسألة تتعلق بـ «البروز(*)» أو «التناسب»، بأكثر مما تتعلق بالمناظرة أو الحوار. وبحسب آينغار فـ «لأن الرأي العام يقوم على اعتبارات ضيقة ومرتبطة بقضايا بعينها، فالتحولات التي تطرأ على بروز القضايا يرجح أن تحدث إزاحة في توزيع التفضيلات، وبذلك تغير النتائج السياسية» (1993، ص211). فالبروز، والشكل، وتكرار الطرح هو ما يعوّل عليه، بأكثر مما يعول على محتوى المجادلة السياسية. وأيضا، فالإشارة إلى أن «إعداد الأجندة والتجهيز هما... أكثر انتشارا بين المواطنين الأوسع اطلاعا والأكثر ثقة» (ميللر وكروزنيك، 2000 ص313) تعني ضمنا أنه لا يعد كل واحد عضوا تكوينيا في العملية الاجتماعية. فهي تنتصر لرؤية للسياسة ترى ضرورة توجيهها، فقط، إلى أولئك الذين هم مجهزون لاستيعاب دلالاتها، وتمضي بهذه الرؤية إلى مدى أبعد.

(*) Salience وهو الأهمية التي تضفَى على مسألة بعينها لتبرز وتتقدم على ما عداها وسط التدفق الغامر للأخبار والتعليقات.

وهنــاك مقاربات أخرى من الاتصال الســياسي تنظر إليه باعتبــاره عملية تخليق للدلالات (كريغلر 1996). وبحســب كريغلر (1996) فإن جميع المشــاركين في عملية الاتصال - الميديا، والمســؤولين، والجمهــور - يُنْظر إليهم باعتبارهــم منخرطين في بناء رســائل ودلالات (ص7). وما يحيل عليه كريغلر باعتباره مقاربة «بنيوية» من الاتصال الســياسي هي مقاربة معنية بمســائل عرض وترتيب المعلومات السياســية، الرســائل والصور السياســية المقصودة، والفهم الفردي للتغطية. ويقــع التركيز على بناء الدلالة السياســية باعتبــاره عملية «ديناميــة» و«تفاعلية»، بموجبها «تســبغ النخب والأفراد الدلالة على الأحداث السياسية» (ص1) وتتبدى أهمية المحتوى وعرض الرسالة، معا[4]. ولا ريب في أن المشــتغلين بعلم النفس الســياسي يعتبرون الاتصالات السياسية عملية تخليــق للدلالات. وبغض النظر عن الفهم المعمق الذي يمكن أن تزودنا به المصفوفات التجريبية، فهناك، على أي حال، غيــاب لعنصر فائق الأهمية. فالبحث التجريبي حول تأثيرات التأطير، أو التجهيز، أو إعداد الأجندة يطرح رؤية فردانية وستاتيكية لعمليات الاتصال الســياسي. ووفقا لهذه الرؤية، فالاتصال السياسي هو نتيجة المعالجة الإدراكية، فإلى أي حد يعد هذا كاشفا لحقيقة الاتصالات والسياسات ذاتها؟

الاتصال السياسي واللغة

تسمح لغة السياسة بكثرة من التأويلات والإمكانات التعبيرية من جانب النخب والفاعلــين الاجتماعيين العاديين، في آن معا (إيدلمان، 1988، 2001). لكن، بالنســبة إلى غالبية المشــتغلين بعلم النفس الســياسي، فإن لغة السياســة والفعل الســياسي يقال إنها لا تملك وجودا مســتقلا عن الميكانيزمات الإدراكية وميكانيزمات المعالجة العاطفية للمعلومات. فمعالجة المعلومات السياسية تسبق الفعل السياسي. والبُنى الإدراكيــة والمزاجية «تقيد تركيب التأويلات التي ينتجهــا الناس» (كريغلر، 1996، ب، ص9؛ انظر أيضا ماركوز وآخرين، 2000). وعلى ســبيل المثال، فدراســة الإدراك الســياسي تؤكد على الدور النشط للأفراد في معالجة المعلومات، بتطبيق الاسكيمات واليوريســتيات(*) على المفهومــات، والأحداث، والنــاس، والموضوعات الاجتماعية.

(*) schemas هي تمثيلات تقوم على الخطوط العامة وheuristics هي عمليات تســاعد الشــخص على استكشاف الدلالات بنفسه.

ودور النشـاط الإدراكي الفردي هو «ترويض» (ماكغرو، 2003؛ تابر، 2003) التدفق المعلومـاتي. والنـاس يسـتخدمون الطرق المختـصرة اليوريسـتية (بوبكين 1991) والاسكيمات (غرابر 1988) لكي «يتفكروا» في السياسات[5].

وحتـى عندما يتركز الاهتـمام على التفاعل بين المشـاركين في عملية الاتصال - الميديا، والمسـؤولين، والجمهور - (انظر كريغلر، 1996) يبقى هناك شعور بأن هذا لا يعدو أن يكون جزءا من القصة. ويقال إن الوعد بفهم هذا التفاعل واستكشـافه يكمن، بكامله، في دراسة الإدراكات والأمزجة السياسية للمشاركين كجزء من العملية السياسـية. والعمليات الخطابية، والاتصالية، والثقافيـة يُنْظر إليها باعتبارها مجرد انعكاس للأطـر الإدراكية والمزاجية (نيومان وآخـرون، 2007) وجوانب ذات تمركز فردي ومعتمد على النوازع (بيكر وآخرون، 2010؛ بيكر وشويفيل، 2011). ولا تلقى فكـرة أن تنظيم الاتصال السـياسي يفعل فعله داخل الأنسـاق الخطابية والثقافية المتباينة للمجالات العامة والخاصة، وفي البيئات العولمية والمحلية لإنتاج واسـتهلاك خطابات الميديا، الاهتمام الكافي.

وبالتقدم على هذا النحو، فإن الدراسة السيكولوجية للاتصال السياسي والاتصالات عبر الميديا عرضة لخطر إساءة تقدير الوظائف الاجتماعية للغة (انظر إيدلمان، 2001). فاللغة يُنْظر إليها كوسـيط شفاف لتبادل الأفكار والمعلومات بأكثر مما يُنْظر إليها على أنها تُنجز وظائف بنائية وتأسيسية وتأويلية. ومعظم المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي والسياسي يميلون إلى الاتفاق على أن اللغة السياسية (عبر الميديا) هي «بالضرورة مثيرة للمخـاوف، والآمـال، والتطمينات، والتهديدات» (إيدلمـان، 2001، ص98). لكن يبقى الاختـلاف قائما بين بعضهم، عـلى أي حال، حول كيفية معالجة اللغة السياسـية (عبر الميديا). وتعتمد التحليلات الإدراكية للاتصالات عبر الميديا، حصريا، على وظيفة تمثيلية للغـة، حيث يكون تخليـق المعنى عبر الإطارات، والسـيناريوات، والعمليات الإدراكية مثل التجهيز، ووظيفة اللغة هي أن تعكس، وتمثل، هذه المسـائل وتسـاند الخلاصات العقلانيـة وعمليات صنع القـرار. ولا تتخلق الدلالات السياسـية، فقط، عبر المعالجة الإدراكيـة أو ببروز إطارات بعينها، على حسـاب غيرها، ولكن أيضا بالدينامية التأويلية للانطباعـات، والاهتمامـات، والقيم، والأخطـاء، والتوقعات، من جانـب أولئك الذين يستخدمون اللغة على مستويات مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي.

فاللغــة «أداة تخلّق عوالم ونســخا من عــوالم» (إيدلمــان، 2001، ص82؛ فارن بيليغ، 1996؛ فيتغنشتاين، 1953). فالسياسة عبر وسائط الإعلام الجماهيري تؤسس لعدد متنوع من الخطابات، والمقولات الخطابية، والممارســات الاجتماعية وأشــكال الحيــاة (خذ، مثلا، اللغة الطقوســية للصحافة، اللغة التمثيلية للسياســيين، الحس الســياسي العام عند الفاعلين العاديين والاجتماعيين). والنظم الاتصالية السياســية، وكذلــك الأدوار المتنوعــة لأولئك الذين يشــتركون فيها - من سياســيين، وصحافيين سياســيين مهنيين، وأعضاء الجمهور، وما إلى ذلــك - هيَ مشروعات متنوعة، ومرنة وغــير مكتملة، دائمة الانزياح بين المقدمة والخلفية، بين النخبة والقواعد الشــعبية، بين اتصالات رسمية وغير رســمية، بين ممارسات مؤسسية مضبوطة وغير مضبوطة (بلومر 2001). والهيكلة النخبوية للتأطير (بالنســبة إلى الرسائل، على سبيل المثال) وعمليــات الإنتاج في الميديا والتأويلات الجماهيرية والاســتهلاك الجماهيري، تعتمد على تشكيلات خطابية ومادية معينة (تنظيمية/ مهنية) لمخزونات الثقافة، والسوق والسلطة السياسية.

ويبدو أن التحليلات الإدراكية والعقلانية للاتصال السياسي عبر الميديا تقلل من أهميــة الانتباه إلى تعدد مســتويات القوة في اللغة، وهو ما يمكن أن يســاعد على تفهم تعدد الإمكانات، والمنظورات، والعوالم المتأصلة في حالات الاتصال السياســية/ المحدثة عبر الميديا. وعادة ما يُدْفع بأن نظرية عن الديموقراطية والسياسة تصحب (أو يتعــين أن تصحب) كل محاولة لفهم «توصيل، وتوزيع، وجودة، واســتخدامات المعلومــات من قبل المواطنين» (إنتمان(*) وبينيــت، 2001، ص468). لكن لا يتعين أن يتوقــف المــرء هنا. فالمــرء يحتاج أيضــا إلى نظرية عن اللغــة، لتكمل نظريات الديموقراطية والسياسة، ولترشد البحث الإمبيريقي (انظر أيضا الفصلين الأول والثاني، والفصلين السابع والثامن).

والنقطة هنا ليســت أن التحليلات الإدراكية للاتصال الســياسي لا تطرح تعليقا (اجتماعيــا) على السياســة، ولكــن أن هذا التعليــق مقصور على قضايــا معالجة المعلومــات، والاحتياجــات الســيكولوجية، وصنع القــرار العقــلاني، وليس موجها بالضرورة إلى الخبرة الاتصالية الفعلية اليومية وتفعيل السياسة. ويتعين على المرء أن

(*) Robert M. Entman أستاذ الصحافة والشؤون العامة بجامعة جورج واشنطن الأمريكية.

يدرس الاتصال السياسي عبر الميديا على نحو مختلف، بالتركيز على السياسة نفسها وعلى الخطاب السياسي تحديدا، باعتبارهما شكلين مركبين للنشاط والممارسات الإنسانية المتحققة في بيئات ثقافية ومؤسسية بالغة الخصوصية، وفي التفاعل الاجتماعي، وعبر أشكال ومقولات خطابية متنوعة. ويضع فيركلاو (2010، ص421، والتوكيد منقول عن الأصل) يده على هذه النقطة حين يكتب: «في أي اتصال، يكون من المحتم أن يمتاح الناس ممارسات اجتماعية معينة (طرائق تعمل بها الأشياء)، وأن يتوقعوها، ويستجيبوا لها، على نحو معلن ومبطن، في آن معا. فهم ينخرطون في عملية **بَيْخطابية** للامتياح الخلاق لعديد متنوع وممكن من الخطابات، والمقولات، والأساليب المكرسة».

وتتوقف قوة فاعلية أشكال الاتصال السياسي على خصائصها الخطابية والاجتماعية الثقافية وعلى عديد البيئات، والأنشطة، والممارسات التي تتحرك عبرها. وهذا يشير إلى أن المقاربات الخطابية من الاتصال السياسي قد تكون لها مساهمة مهمة يمكن أن تساهم بها في هذه المساحة من البحث السيكولوجي السياسي. وكما بيّن الفصلان السابع والثامن فقد تركز القسم الأعظم من اهتمام الباحثين في الخطاب على التحليلات الخطابية والبلاغية المفصلة في لغة السياسة، والتحليلات النقدية الألسنية للاتصال السياسي. وسوف تعالج بقية هذا الفصل بعض هذه الاهتمامات بأمثلة مأخوذة من إثنوغرافيا السياسة، والأساليب الاتصالية لدى السياسيين، والإعلان السياسي، والفكاهة السياسية.

الاتصال السياسي والسياسة «المعتادة»

السياسيون، في الاتصال السياسي، منتجون للنص ومتلقون له، في آن معا (شافنر، 2010). وكما تكتب شافنر «تحدث عملية الاتصال ونقل السياسة عبر الميديا داخل مقولات وأنماط خطابية، ومن خلالها» (ص255). وعندما يصف المرء الخطاب السياسي باعتباره شكلا مركبا وشبكة من نشاطات اجتماعية، فبوسع المرء إذن أن يتبين أهمية التفحص في كيفية الإنتاج الفعلي للخطاب السياسي، ونشره، واستهلاكه. فالسياسيون يبنون أنشطة وممارسات خطابية معينة ويوجهونها ضد سياسيين آخرين؛ ويجري توجيه وإعداد ممارسات خطابية أخرى للجمهور العام. وما تحيل

عليه ووداك (2011) باعتباره السياســة المعتادة هو نتاج لسلســلة من الممارسات الخطابية، والاجتماعية، والمؤسسية المركبة.

وأحد الأمثلة هو ممارســة الترجمة، التي تلعب، على نحو متزايد، دورا أساســيا في الاتصال الســياسي الكوني. وتعتمد السياسات الأوروبية (خاصة سياسات الاتحاد الأوروبي) اعتمادا كبيرا على ممارســات الترجمة لنقل الرسائل السياسية. وكما بينت شــافنر (2010) فإن «الصور النصية للترجمات» ليســت حاويات محايدة لرســائل سياســية يتعــين أن تنتقل عبر خطوط المصالح الحزبيــة والوطنية لكنها تتقرر على نحــو محكم بفعل الأهــداف الاتصالية وبالسياســات والأيديولوجيات المؤسســية (ص273). وبتفحص الكيفية التي تغطي بها التقارير المؤتمرات الصحافية والمواقف السياســية في الصحف الأوروبية، تبين شــافنر إلى أي مدى يتأثر الاتصال الســياسي الدولي والأوروبي بالترجمة وكيف يمكن لممارســات الترجمة أن تتســبب بالصراعات حول التضمينات والحواشي المتصلة بالدلالات السياسية.

وبحســب ووداك (2011) فيتعــين عــلى المــرء أن يكون قادرا عــلى توصيف «السياســة المعتادة» (السياســات «الواقعيــة») بالنظر في العديد من الممارســات، والنشاطات، والسياقات التي تحدث السياسات فيها وعبرها. وقد أفضى التصاعد في «إسباغ الطابع الروائي» والدرامي على السياسة إلى تغيير «الحدود والمعابر الحدودية بين «الواقعي» و«الخيالي» في السياســة وتمثيلاتهــا في الميديا» (ص155)[6]. وتتمثل إحدى الطرق لمعالجة هذا الأمر في الانخراط في تحليل إثنوغرافي الطابع للشــبكات الفعلية للممارســات السياســية. وبمتابعة أحد أعضاء البرلمــان الأوروبي طوال يومه، تلاحظ ووداك (2011) كيف يتمكن السياسيون، بكل يسر، من التنقل «بين مختلف الإطارات والســياقات، ليختاروا وليوظفوا، في كل مرة، ما يتعبرونه ملائما من أساليب، وعلامــات تأدب، ورطانة مهنيــة، وموضوعات بارزة ونقلات ســجالية» (ص152). وتترك الأجندات السياســية آثارا (خطابية) إبان «أداء» السياســيين في الاجتماعات العامة، أو المؤتمرات الصحافية أو المحادثات الخاصة مع مساعديهم.

ويجــري اســتنباط أنماط مختلفة مــن المعرفة (تتدرج، من المعرفــة «التقنية» بالإجراءات السياســية، إلى المعرفة والافتراضات «العامية» حول السياســة) لمساندة هــذه الأداءات. وقد أثبتت البحــوث الخطابية حول الاتصال الســياسي كيف تقع

تعبئة المعرفة السياسية، عبر بيانات مباشرة لا يكتنفها لبس، وأيضا عبر افتراضات مسبقة، وتضمينات، ومجازات، باعتبارها طرائق إستراتيجية لـ «إنتاج صفقات» المعلومات السياسية (انظر تشيلتون، 2004). وتبين ووداك (2011)، مثلا، كيف أن سياسات الاتحاد الأوروبي تُفهم عبر شروط مجازية. وهي تناقش المجازات الكثيرة المبثوثة في خطاب أعضاء البرلمان الأوروبي، باعتبارها «أطرا مفهومية ويوتوبيات ممكنة تتصل بما يتعين أن يحققه الاتحاد الأوروبي في المستقبل وكيف يجب أن تكون هيكلته وتنظيمه» (ص63). وتلاحظ ووداك الاستخدامات المتكررة لـ «مجازات الحاوية» («وعاء الانصهار»، «الحصن»، «قلب أوروبا»، «الأسرة الأوروبية الموحدة»)، و«مجازات الحرب والرياضات» (مثلا، تصوير التكامل الأوروبي باعتباره «حربا/ صراعا»)، و«المجازات التنظيمية والاقتصادية» («الحدود العليا»، «العلامات القياسية»). وهي تشير إلى الكيفية التي استخدم بها مجاز «الترقيع» Patchwork على نحو مرن بهدف «تمثيل تشظي أوروبا الموسعة» (ص106). ولا وجود لتمثيل للاتحاد الأوروبي، مستقل عن الطرائق (الإستراتيجية) لإنتاج حزمات المعلومات السياسية، لكن هذا التمثيل ينظم باعتباره معرفة سياسية، في شبكة من الأطر المفهومية والمجازية.

وعادة ما تُستكمَل المعرفة السياسية، باعتبارها شبكة من الأطر المفهومية والمجازية، بمعرفة سياسية وشخصية، تنظم داخل ما يدعوه ليودار ونيكفابيل (2000، 2004؛ انظر أيضا نيكفابيل وليودار، 2002) «شبكات حوارية». وعلى سبيل المثال، فإن ليودار وآخرين يبينون كيف أن تيمات متنوعة لـ «العداوة» تكون «منقوشة في تقارير الميديا عن الأحداث الاجتماعية، وفي كلام السكان المحليين» (ص191) في سياق تفسير حالات اللجوء أو طلب اللجوء في المملكة المتحدة[7]. وبالنسبة إلى ليودار وآخرين (2008) فإن تمثيلات الميديا، وسرديات المجتمع، وحكايا اللاجئين أنفسهم لا توجد في شكل مستقل لكنها مرتبطة مع «شبكات حوارية» من الآراء. ويوضح ليودار وآخرون كيف أن الميديا والمجتمع المحلي يمكن لهما، أحيانا، أن يعجزا عن تبني قصص اللاجئين أنفسهم أو التنويه بها، كجزء من تفاسيرهم، في حين يضع اللاجئون نصب أعينهم التمثيلات المعادية في بنائهم لذواتهم. ويضع ليودار وآخرون أيديهم على تفاوت بين رؤية اللاجئين وطالبي اللجوء لأنفسهم

وكيفيــة سردهم لحيواتهم، من ناحية، وبــين ما هو مكتوب عنهم في الميديا، وكيف يدور الكلام عليهم في المحلات التي يعيشون فيها، من ناحية أخرى.

وتشير الطرائق المتنوعة التي يتموضع بها السياسيون، والميديا والناس العاديون، بالنسبة إلى بعضهم البعض إلى فكرة مؤداها أنه يبدو، بشكل عام، أن الأكثر معقولية أن يُنْظــر إلى الميديا والآراء الفردية باعتبارهــا تعبيرات ذات بُنى عقلانية واتصالية، وجزءا لا يتجزأ من شبكات مفهومية وحوارية قائمة أو حديثة الإنشاء، أكثر مما هي خصال سابقة الوجود لمؤسسات وأفراد، أو نظم إدراكية.

الاتصال السياسي والأسلوب السياسي والمحاسبية السياسية

وبالانتباه إلى تفصيلات الممارسات الخطابية والاجتماعية، يمكن للمرء أن يبين تركيب الاتصال السياسي، وكيف يتحقق بالفعل في سياقات سياسية بعينها. وقد ساهم التحليل الجزئي (بول[*]، 2002، 2003) والتحليل الخطابي (فيركلاو، 2010) للأسلوب البلاغي لدى السياســيين (حالة بلاغة حزب العمال الجديد لدى رئيس الوزراء الســابق توني بلير) في تبيان الكيفية التي يُنْجَز بها الاتصال الســياسي، بالفعل، في موقعه الأصلي. وعلى سبيل المثــال، فإن بول (2000) يصــف المهارات الاتصالية في حل المشــكلات الاتصالية، مثل الأسئلة المكرورة، التحديات التي تواجه ما يُتَصوَّر أنه استجابات تنطوي على تناقض أو تحديات تتصدى لما يُتَصوَّر أنه تناقضات في التوجهات السياسية.

وبحســب بول (2000)، ففي المقابلات الإخبارية وغــير ذلك من المقابلات العامة، تحرك السياسيين الرغبة في الاحتفاظ بصورة إيجابية وفي «أن يلقوا مساندة من الآخرين» (ص 5). وبتحليل سلســلة من المقابلات المتلفزة، في وقت الانتخابات البريطانية العامة في 1997، ينظر بول في جوهر التناقض عند بلير، وهو يرد على أســئلة حول سياســات حزب العمال، بين 1983 و1997 (ظهور العمال الجديد، والتحرك باتجاه منطقة الوسط السياســية، إلخ). ويلقي التحليل الضوء على اثنتين من أهم الخصائص في خطاب بلير. أولا، لكي يؤكد على كل من الاســتمرارية السياســية والتحول، يفرط بلير في اســتخدام المصطلــح الملتبس «التحديث» (ص12)؛ لكنه لا يوجه، أبــدا، نقدا مباشرا إلى «العمال القديم». وثانيا، فإن «التحولات» في سياســة الحزب يجري تقديمها باعتبارها «مبدئية»،

(*) Peter Bull أستاذ علم النفس بجامعة يورك البريطانية.

و«التحول» عموما، يجري تصويره كعملية شاملة في الحياة السياسية، وليس شأنا خاصا بحزب العمال. وببناء «التحول» على هذا النحو فإن بلير «يتجنب إصدار ملاحظات تلحق ضررا شديدا بالصورة، سواء بالنسبة إليه أو بالنسبة إلى حزب العمال ككل» (ص13). وبرأي بول فإن استخدام بول للغة «التحديث» الملتبسة يمكن النظر إليه باعتباره استراتيجية للحفاظ على صورته وتقديم أفضل صورة ممكنة له ولحزبه.

وفي تحليله للغة السياسية للعمال الجديد، يضع فيركلاو (2010) يده على بعض الخصائص الجديرة بالاهتمام في أسلوب بلير السياسي. ويرى فيركلاو أن نجاح بلير في السيطرة على «المزاج العام» عقب وفاة الليدي ديانا في 1997، هو في جانب منه نتاج «لغة مختلطة» (ص 387):

> أشعر بما يشعر به كل واحد آخر في البلاد اليوم - مُدَمَّر تماما. أفكارنا وصلواتنا هي مع أسرة الأميرة ديانا - وخاصة ابنيها، ولديها - قلوبنا تتجه إليهم. ونحن اليوم أمة، في بريطانيا، في حالة صدمة، في حداد، في حزن يؤلمنا على نحو بالغ العمق.

فمن ناحية، يمكن للمرء أن يلاحظ نوع اللغة الرسمية المكرسة، التقليدية التي تستخدمها النخب للاتصال نيابة عن الأمة، في ظروف رسمية («أفكارنا وصلواتنا»، «نحن اليوم أمة»). ومن ناحية أخرى، فهناك لغة أخلاقية شخصية («أشعر بما يشعر به كل واحد آخر»). وبحسب فيركلاو (2010، ص 388)، فإن بلير يستخدم «لغة عامية تتصل بالحالة المزاجية مع لغة رسمية» (مثلا، الإشارات إلى «مُدَمَّر تماما» و«حالة صدمة»)[8]. والانتقال من «ابنيها» إلى «ولديها» يشخصن اللهجة ليجعلها «أكثر حميمية، وأسرية الطابع». وتكمن قوة أسلوب بلير في «قدرته على المزج بين الرسمي واللارسمي، المراسمية والمشاعر، العمومية والخصوصية»، وفي «قدرته على "ربط" السياسي العمومي مع "الشخص العادي"» (ص 388). وهو لا يكف عن إعادة تأكيد الصورة السياسية لسياسي عادي، نزيه، ودود.

ويتمتع بلير بالقدرة على أن يمزج، بقدر لا بأس به من النجاح، اللغة الشخصية بلغة أكثر رسمية وأكثر تمثيلا وهو يتكلم عن موت الأميرة ديانا [9]. ويشير كل من بول وفيركلاو إلى فكرة تقول بأن الشخصية السياسية والأسلوب السياسي «ليسا من

المعطيات المسـبقة، بل يجري بناؤهـما بعناية» (فـيركلاو، 2010، ص 388). وتحتاج السـياقات والبيئات السياسـية المختلفة إلى أسـاليب سياسـية «مختلفـة»، لألعاب وتنظيمات مختلفة للاتصال السياسي.

ويمكـن أيضا أن يدرس تركيب الاتصالات السياسـية، وكيفية إنجازها في سـياقات سياسـية ومؤسسية معينة، عبر التركيز على المسـاءلة - بالنسبة إلى البعض فهذه هي المحاسبية الجديدة للسياسـات الديموقراطية عبر الإعلام. فمن البديهيات في السياسة الديموقراطيـة أن السياسـيين قابلون للمسـاءلة من جانب الصحافيـين ومن جانب السياسيين الآخرين، وفي حدود الإجابة عن الأسئلة (كلايمان وهيريتيج، 2002؛ هاوسلي وفيتزجيرالـد، 2002؛ هاتشـبي، يُنْشر قريبا؛ تيليغا، 2010). وفي المناظرات السياسـية و«برامج الحوار Talk show والمقابلات في برامج الأخبار السياسـية» يتأتى العثور على الدور الليبرالي الديموقراطي للبث، في أنقى صوره، وهو **يوصّل** بين الجمهور وسياسييه، مؤمنا للجمهور الوصول إلى الخطاب السـياسي في حالته الخام، ومؤمنا للسياسيين قناة اتصال مباشر مع الناس (ماكنير، 2011 ص، 76، والتوكيد منقول عن الأصل).

ويمكـن أن نـرى الإدارة العامـة للمحاسـبية السياسـية في المقابـلات الإخبارية السياسية باعتبارها «فرصة لتزويد موضوع المناظرة بمختلف التصنيفات، والإسنادات، والتقويمات» (هاوسـلي وفيتزجيرالـد 2002 ص 58). وتجد عند تيليغا (2010) فحصا نموذجيا للدينامية الخطابية للمحاسـبية السياسية. والسـياق هو سياق إدارة لتمثيل حدث اجتماعي - سـياسي: ثورة 1989 في رومانيـا. والمقتطف المبين أدناه مأخوذ من مقابلة إخبارية سياسـية يظهر فيها إيون إيليسـكو، أحد الشـخصيات الرئيسـية في أحداث ديسـمبر 1989 ورئيس رومانيا في ذلك الوقت. وظهور إيليسـكو من غمرات الحمى الثورية، على التلفزة الحكومية أولا، ثم باعتباره قائدا ومؤسسا لجبهة الخلاص الوطني، بعد ذلك، ليست سوى بعض الجوانب التي جعلت منه شخصية يدور حولها الجدل في الثورة الرومانية. وأحد أهم المواقف النقدية ضد إيليسـكو (وقد صدر عن الميديا الليبرالية وعن المثقفين) تمثل في القول بعجزه عن تأسيس محاسبية ديموقراطية شفافة عن فظائع سفك الدماء وقتل الأبرياء في ديسمبر 1989. وتمحور دفاع إيليسكو، أساسا، حول إنتاج وبث تمثيل مسيطر للثورة في رومانيا، باعتبارها «حقيقية» (كمقابل لتمثيلات لـ «الثورة» باعتبارها نتاجا لانقلاب أو مؤامرة خارجية)، وتأسيسـية، ونقطة

تحول في تاريخ الأمة. وفوق ذلك فإن إيليسكو واصل الإنكار، بكل قوة لأي تورط في أحداث 1989، أو مراهنة عليها، أو مسؤولية (مباشرة) عنها.

وجرت المقابلة على التلفزة الحكومية بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة عشرة لثورة رومانيا. فبإتاحة فرصة المشاركة العامة، التي شملت، تقريبا، كل من لديه جهاز للتلفزة في ذلك الوقت (الثورة المباشرة) اكتسبت أحداث سبتمبر 1989 عديدا من المعاني، التي كانت موضوع تفاوض، ونزاع، وصياغات، داخل التمثيلات الأيديولوجية المتنوعة للأحداث. وتشمل هذه التمثيلات عديدا من الأفكار، التي تمضي من الثورة «النقية» لتصل إلى المؤامرة الداخلية/ الخارجية والانقلاب (لمزيد من التفصيل، انظر سيزيرينو، 2004).

المقتطف (1)

19	المذيع	ألا تظن أن (.) ظهور الصياغات الأسطورية حول موضوع
20		الثورة، حسب تعبيرك (.) ساعد عليه، من بعض النواحي،
21		الفقر في المعلومات بخصوص ما جرى آنذاك؟ (0.2)
22	إيليسكو	ليس فقط الفقر في المعلومات، ولكن أولا وقبل كل شيء الفقر (0.2) الذي يتسبب
23		في الشعور بالخيبة لدى الناس بعد 14 عاما من (.) الثورة
24		(.) آمال الناس في التحسن لم (.) تتحقق
25		وبالنسبة (.) إلى الأغلبية الساحقة (.) خلافا لذلك (.) فمن المؤكد أن هناك دائما ألعابا
26		سياسية (.) لم تكن هناك ثورة في (.) في العالم لم يكن فيها
27		تنازع بين (.) مختلف (.) القوى (.) في كل بلدان العالم (.)
28		والثورة الفرنسية (.) لا تزال حتى اليوم موضع مناظرة (.) وهكذا،
29		> فهذه ليست ال< (.) المشكلة (.) >الأساسية< (.)
30		وأيضا، فاستكشاف التفاصيل (.) والجدل حول جوهر المشكلة
31		(.) هو الموضوع الذي يتعين أن يشغلنا (.) وإلا، فمن المؤكد (.)
32		أن الانشغال بالنظر في التفاصيل هو أيضا أمر طيب (.) وهذه
33		وظيفة مؤرخي (.) الشعب الذين بوسعهم (.) المساعدة في (.)

والســؤال في الســطر 19 موجه، مباشرة، إلى المستجوَب إيون إيليسكو. ويبدي المســتجوِب توجها إلى «الضوابط التي تقضي بــضرورة الحفاظ على موقف الحياد بإنتــاج منطوقــات يمكن، على الأقــل، اعتبارها "أســئلة"» (غريتباتش، 1998، ص 168). ويجســد السؤال «تفضيلا بالغ القوة للإجابة بـ "نعم"» (كلايمان وهيريتيج، 2002، ص 209). ويثــير الســؤال إمكانية أن تكون المواقــف النقدية التي يقدمها المســتجوِب باعتبارها «صياغات أســطورية حول موضوع الثورة» (الســطران 19 و20) قد لا تكون مجرد توجهات وراءها دوافع سياسية، بل قد تكون مرتبطة ببعد مختلف يتصل بالمحاسبية، وهو عدم القدرة على معرفة ما جرى آنذاك («الفقر في المعلومات»، السطر 21).

وسرعان ما يتم التنويه بــأن «الفقر في المعلومات» هو إجابة محتملة معقولة، لكن يلي ذلك، فورا، انتقــال إلى شرط موضوعي، يتصل بحقيقة اجتماعية: «الفقر» ذاته هو ما يقال إنه حال معظم الناس الذين «لم تتحقق آمالهم بالتحسن» (السطر 24). ولا ينكر إيليسكو شرعية السؤال، ويبدو أنه يتفق مع وجهة النظر التي ينطوي عليهــا التحدي من جانب المســتجوِب. وعلى رغم ذلــك، فجوهر الأمر يكمن، فيما يقال، في موضع آخر: في «الشــعور» الموضوعي «بالخيبة» وهو شعور (السطر 23) تسبب به الفقر. والانتقال إلى «الفقر» يبرز مسألة معالجة «القضية الحقيقية» مثار النــزاع. والانتقال «مشروع وحافزه هو الفقر» (كلايمان وهيريتيج، 2002، ص 264)، عبر المنظور التبريري المطروح.

وتمثــل عبارة «خلافا لذلــك (.) فمن المؤكد أن هناك دائما ألعابا سياســية»، في الســطرين 25 و26، نقلة تســووية وتطبيعية لفهم الجدل والتنازع (السياســيين). ولاحظ اســتخدام صياغة الحالة القصوى «دائما» ومجاز «الألعاب السياســية» وقد اســتُخْدما لتقرير الســمة الدائمة والطبيعيــة/ الموضوعية للجدل الســياسي (انظر جيفرســون، 1985؛ إدواردز، 2000 حول استخدام صياغات الحالة القصوى). وتقع إزاحة / مراوغة تتصل ببعد المحاســبية السياســية الذي يتضمنه الســؤال، بتقديم بعد بديل: الإشــارة إلى مــا يُنْظر إليه باعتبــاره من الخصائص الأساســية للثورات: التنازع حولها (الســطران 26 - 27). وهنا تســجيل مماثل لاســتخدام صياغة لحالة قصــوى: «لم تكــن هناك ثورة في (.) في العــالم لم يكن فيها تنــازع»، «في كل بلدان

العـالم»، وبذلـك فهو يبني حجتـه باعتبارها قائمة على حقائق. ومـا يتضمنه هذا التفسـير هو أن «الثورات» يتعين فهمها عبر منظور ما، عبر شروط تاريخية (ليست مرتبطة بسـياقات وأحـداث محلية) ومقولاتية (تيليغا، 2008). وبفضل اكتسـابها عضوية في المقولة الاجتماعية «الثورة»، فيمكن لأحداث ديسـمبر 1989، أن توصف بأنها تتقاسـم مع غيرها الخصائص الأساسـية ذاتها: تلك التـي تتصل بكونها (دائما وبشـكل أساسي) محل تنازع. وبالإضافة إلى الإحالة السابقة على الحضور الواسع لـ «الألعاب السياسـية»، فتأسيس التنازع كخاصية أساسـية لـ «الثورة» يمثل الخلفية لنـزع الشرعية عن الأصوات (المحلية) الناقدة وتجاوز البعد العمومي للمحاسـبية المتصل بمعرفة الحقيقة.

ويسـمح التقرير، في السـطور من 31 إلى 33 بتجاوز التوجه النقدي المتصل بـ «ما حدث آنذاك» و«ما هي الحقيقة» (والسـؤال ذي الصلة حول «كيف للمرء أن يعـرف الحقيقة»). وهو يخـرّب الشروط التي يمكن للمرء من خلالها أن يبدأ تفهم هذه المسـائل والاسـتجابة لها، بطرح بعد معرفي يرتبط بالدور: «الانشغال بالنظر في التفاصيل هو أيضا أمر طيب (.) وهذه وظيفة المؤرخين» (السـطران 31 - 32). وهذا يجري تقديمه كتنازل (آنتاكي وويذريل، 1999) لا يسـتخدم لاسـتبعاد مباشر للانتبـاه إلى التفاصيل، بل يُنْظر إليه كأمر مرغـوب فيه، وإن لم يكن اهتماما فعليا ومناسـبا للمتحدثين الراهنين (وبالتالي، للجمهور الأعرض). وهكذا تكتمل وتسـتقر قراءة «مفضلة» وأيديولوجية لحدث وطني محوري (ثورة رومانيا). لكن هذه قراءة أيديولوجيـة تقلل من أهميـة أبعاد بديلة تتصل بالمحاسـبية وبفكرة أن المقولات والتسـميات السياسية هي «في الغالب مختَلَف حول دلالاتها وتداعياتها» (إيدلمان، 2001، ص 79؛ انظر أيضا كونوللي، 1993).

الإعلان السياسي والفكاهة السياسية

لا يتمثل الاتصال السـياسي في البيانات المنطوقة والمكتوبة فحسب، بل أيضا في «وسائل بصرية لتخليق الدلالات مثل الملبس، والماكياج، وتصفيف الشعر، وتصميم الشـعارات، أي في جميع عناصر الاتصال التي يمكن أن يقال إنها تؤسـس "صورة" سياسـية أو هويـة» (ماكنير، 2011، ص 4). والإعلان السـياسي هو الوسـيط الذي

يخلّـق ويبث الصور والهويات السياســية (كايـد وهولزباتشــا، 2006)(*). ويحيل الإعلان السياسي على مختلف أشكال الاتصال السياسي، من المحتوى السياسي للإعلام الجماهــيري التقليدي (البث الســياسي للأحزاب) للافتات الإعلانية، والمنشــورات، ومواقع الحملات، وتدفقات التويتر واليوتيوب، والملصقات الافتراضية/على الانترنت، وحملات التناقل الإليكتروني، وما شابه.

وتعمل مختلف أشــكال النقل الوسائطي لـ «تقرير «تيمات» و«مواقع» الشأن الســياسي بطرائق بالغــة التنوع... وفق شروط تشــمل النقد والرفض كما تشــمل التصديق» (ريتشاردســون وآخريــن، 2011، ص 321)(**). والإعلان الســياسي على الإنترنــت هو أمــر ذو صلة بموضوعنا، فهــو مثال خاص على التأثــير بالميديا حيث يوضع «الســياسي» في شــبكة من النشــاطات التي تفتح إمكانات متعددة لتأويل الرســائل السياسية التي تكون، عادة، خارجة عن ســيطرة منشئها. وتزود الانترنت، عــلى نحــو متصاعد، المنخرطــين في حملات سياســية «بمنبر جديد لإطلاق رســائل حملاتهم» (2011، ص182). وانطلاقا من تجربة باراك أوباما واســتخداماته الخلاقة للميديا الجديــدة في الانتخابات العامة في 2008، اندفــع الصحافيون البريطانيون، في الانتخابــات العامــة في بريطانيــا في 2010، للترحيب بالجميــع في أول انتخابات إليكترونية (هاريس، 2010).

ومــع ظهور التكنولوجيــات الجديدة، خاصة شــبكات التواصل الاجتماعي، صار بوســع أي إنســان، تقريبا، أن يُخَلّق محتوى، أو يُخرّب، أو يعدل، أو يثري محتوى موجودا. وفتح هذا الأمر عديدا متنوعا من الإمكانات لناشطي الانترنت، أو المدونين (المستقلين)، أو المشــتغلين بالفنون السينمائية/البصرية لإنتاج وبث محتــوى ينطوي عــلى إمكانية التأثير على الطريقة التــي يتفكر بها الناس حول قضايا سياســية محددة تماما. وينصب التركيز هنا على دور الفكاهة السياســية في التأثير على الطريقة التي يتفكر بها الناس حول قضايا سياســية. ومن الرســوم والكاريكاتورات السياسية في الصحف (ريتشاردسون وآخرين، 2011)، بداية من السخرية من كلمات وأســاليب السياسيين والأحزاب السياسية، وحتى استخدام

(*) Lynda Lee Kaid وChristina Holtz - Bacha أستاذتان أمريكيتان في دراسات الاتصالات الخطية.

(**) Glenn W. Richardson Jr أستاذ العلوم السياسية بجامعة كوتزتاون، بنسلفانيا، الولايات المتحدة.

الفكاهة في المناظرات الرئاسية (ستيوارت، 2011)(*)، يتبين أن القدرات الإبداعية والتخريبية للأشكال اللفظية، والبصرية، والدلالية ليست لها حدود (انظر أيضا لوكيار وبيكرينغ، 2001؛ سبيير، 1998)(**). وبحسب ريتشاردسون وآخرين (2011) فالحملات الانتخابية تؤمن «وقتا خصبا، على نحو خاص، لممارسي السخرية البصرية». فهناك إمكانات لا حد لها تنفتح أمام «التخريب، والتشويه، والمبالغة في الخصائص الشخصية لإحداث أثر فكاهي» (ص 312؛ ولكن انظر كويبرز، 2011 من أجل الروابط بين الفكاهة، والفضيحة، والإساءة)(***). وكما يقول ماكنير (2011، ص41):

> يستخدم السياسيون والأحزاب، الآن وعلى نحو روتيني، يوتيوب لإطلاق رسائل وإعلانات تتصل بالحملات، لكن هذه الرسائل والإعلانات تتعرض للتخريب من قبل مستخدمي الشبكة - بـ «المزج»، وإعادة الصوغ، وبإضافات رقمية - بطرق تسخر من المرسل وتستهزئ به. والاتصال السياسي على الانترنت عرضة لتدخلات من جانب مستخدمين يخلّقون محتوى رقميا لدرجة لا تنطبق أبدا على الميديا «القديمة»، بطابعها الركزي الذي كان يعمل من أعلى إلى أسفل.

وتعد اللوحة الإعلانية الكلاسيكية أو الإعلانات على الانترنت وسيلة لبث معلومات سياسية سابقة الإعداد حول البرنامج السياسي للمرشح أو لحزبه. وكما يلاحظ بيرجيس (2011)(****) فـ «على رغم الانتشار الواسع، فغالبا ما يجري تجاهل الملصقات من جانب أولئك الذين يحاولون تحليل وفهم الدور الانتخابي لمختلف وسائط الإعلام، وخاصة التلفزيون، وفي الفترة الأقرب إلينا، الانترنت» (ص 181). وتظهر الملصقات باعتبارها أمثلة على الرسائل السياسية المركزية، ولكنها نادرا ما تعالج، في ذاتها، كجزء لا يتجزأ من عملية الاتصال السياسي.

(*) Patrick A. Stewart أستاذ العلوم السياسية بجامعة أركنسو.

(**) Michael Pickering و Sharon Lockyer من جامعتي دي مونتفورت ولوفبره البريطانيتين على التوالي و Hans Speier عالم الاجتماع الذي ولد في ألمانيا في 1905 وتوفي في الولايات المتحدة في 1990 ومؤلف المقال الشهير «النكتة والسياسة».

(***) Giselinde Kuipers أستاذة علم الاجتماع الثقافي بجامعة أمستردام.

(****) Michael Burgess من جامعة كنت البريطانية.

وإعلانات الحملات على الإنترنت عرضة لتدخلات من جانب مســتخدمي الانترنت. وفي الانتخابــات العامــة في 2010 في المملكة المتحدة قضية لهــا صلة بموضوعنا حيث جعلت الضجــة التي ثارت حول mydavidcameron.com أشــهر موقع انتخابي على الإنترنت. وقــد زود mydavidcameron.com الزوار بفرصة التقليد الســاخر للمادة الانتخابية الرســمية لحزب المحافظين والعبث بها، وإعادة تركيبها، و«إعادة صياغتها»، بالاســتعانة بعناصر مطبوعة أو مصورة (انظر الشكلين 9-1 و9-2). وشهد فبراير 2010 انطلاق حملة اللوحات الإعلانية الرئيســية الثانية لحزب المحافظين («لم يســبق لي أبدا التصويــت لصالح المحافظين») التــي كان يفترض أنها موجهة إلى أولئك الذي لم يصوتوا للمحافظين من قبل. وظهرت في كل ملصق شخصية مختلفة: «جولي من «لاندوندنو»[*]، وإيــان من «كونغلتون» و«دانييل من برايتون». وظهرت الشــخصيات ذاتها في شرائط فيديو على يوتيوب وفي البث التلفزيوني لحفلات الحزب.



الشكل (9-1): الملصقات الأصلية لحزب المحافظين البريطاني

المصدر: mydavidcameron.com (آخر دخول على الموقع في يونيو 2012)

(*) Llandundno منتجع ســاحلي في ويلز، Congleton مدينة على شــاطئ نهر دين جنوبي مانشستر، Brighton منتجع ساحلي قريب من لندن.

وتستهدف النكات السياسية «المؤسســات الراسخة، أو السياسات، أو القيم المتعــارف عليها عموما» (ســبيير، 1998، ص 1353) أو القيم المعلنة والتي وقع عليها إجماع. وتؤشر قدرة مســتخدمي الانترنت على تخريب الرســائل الرسمية للحمــلات إلى مفهــوم يمكن من خلاله النظر إلى الرســائل السياســية باعتبارها مشــغولات، بُنى، تعكس الأجندة والقيم الخاصة للأحزاب السياســية. والرسائل السياســية تصوغها عمليات تشــفير وفك للشــيفرات. وتصاغ الرسائل على نحو أيديولوجي، من قبل سياسيين وأحزاب سياسية لتطرح دلالة سياسية «مفضلة»، لكــن المتلقين والجماهير قد يفكون الشــيفرات (أو حتى يعيدوا التشــفير) فيما يخص هذه الرسائل، بقدر معين من الحرية، يعكس شيفرات «ثقافية [وسياسية] معينــة، تتصل، بدورهــا، بظروفهــم الاجتماعية الأوســع» (فرانكلــين، 2004، ص215). وتســمح السخرية والتهكم بأن تكتشــف الجماهير بنفسها «التناقض بــين المزاعم والحقائق» (بيليــغ، 2005، ص 77) وأن تلقي الضوء عليه. الضحك متروك للجمهور.



الشكل (9-2): الملصقات المقلدة المنسوبة لحزب المحافظين البريطاني

المصدر: mydavidcameron.com (آخر دخول على الموقع في يونيو 2012)

وتعالج الملصقات (تصوغ) الرهانات والاهتمامات لدى «الناخبين». وتتحول جدية الرسالة الانتخابية، عبر السخرية، والفكاهة، والدهاء الحصيف. ولنلاحظ الاستخدام البلاغي لـ السخف (آنتاكي، 2003) في ملصق «أنا في السابعة» واللعب على المظهر مقابل الحقيقة في ملصق «جعلي عاطلا يبدو أمرا ممتعا». ويبقى إخراج الصورة كما هو؛ ما يجري تخريبه هو الرسالة السياسية. والعبث الساخر بالشخصيات الرئيسية في الملصق يمثل رد فعل على «الأداء» والافتراضات السياسية التي تحتويها الملصقات الأصلية. وكما يكتب بيليغ، فالفكاهة يتعين النظر إليها باعتبارها بلاغية «لأن البلاغة جزء من الاتصال الاجتماعي» (2005، ص 195). وعبر الاستخدام البلاغي للفكاهة يمكن للمتحدثين والكتاب أن يفعلوا أشياء متنوعة: أن ينتقدوا أو يمتدحوا، أن يؤيدوا أو يرفضوا، أن يقاوموا أو يعمقوا ممارسات بعينها. فاللقاء مع السياسة لا يحدث فقط عبر اللقاء مع جدية الرسائل السياسية للحزب، ولكن أيضا عبر المغزى التخريبي للمحاكاة الساخرة(*). وهنا فقط تصبح اللغة السياسية (والاتصال السياسي ذاته) مسألة سياسية رئيسية. وقد يفترض في أحيان كثيرة أن الاتصال السياسي يحدث على نحو يمكن، إلى حد بعيد، التنبؤ به، «على نحو واضح وكفء» وفي بيئة مستقرة، وأنه لا وجود لخلافات حول شروط المناظرة ذاتها. وتولّد الفكاهة السياسية لغة سياسية دينامية تخلّق وتعكس عوالم اجتماعية وسياسية بديلة (إيدلمان، 2001). ولكي يتيسر فهم الكيفية التي تعمل بها الفكاهة السياسية في هذه الظروف وفي غيرها، فلا بد للمرء من فهم الأغراض الاجتماعية والسياسية للفكاهة والسخرية (بيليغ، 2005). فالسخرية بالغة الأهمية للحفاظ على منطقية الحس السياسي العام. وبالنسبة إلى العابثين على موقع mydavidcameron.com فالدفاع عن حس سياسي عام بديل له أهمية قصوى، وينعكس في ملصقاتهم. ويمكن للتورية، والتهكم، وغير ذلك من تمظهرات الفكاهة اليومية أن يستهزئ بالمواضعات الراسخة للاتصال السياسي. فبوسع التهكم والسخرية السياسيتين أن تنتهكا قواعد التمظهرات والتعبيرات السياسية السائدة. وما يعد أحيانا «سخرية الانترنت» (بيرجس، 2011، ص 185) أو «تخريبا»(**)

(*) parody وقد تترجم إلى الباروديا أو البارودية.

(**) vandalism ويمكن أن تترجم إلى الوندالية، نسبة إلى العنف التخريبي الذي اشتهر عن قبائل الوندال الجرمانية التي اجتاحت فرنسا وإسبانيا وشمال أفريقيا في القرن الخامس الميلادي.

هي مجرد محاولات من جانب الناس لإنتاج سياسة (خاصة بهم) على نحو نشيط، وبطريقتهم هم؛ محاولات للانتقال من خانة **المستهلكين** للسياسة إلى خانة **المنتجين** النشيطين لها. وتعكس معابثات الملصقات فكرة مؤداها أن السياسة المقبولة ليست السياسة الحزبية وحدها؛ إنها السياسة التي يخلّقها المواطنون كمستخدمين، ومبدعين، ومُحوِّلين نشيطين للسياسة.

نحو مقاربة خطابية للاتصال السياسي

كما قلنا في الفصل السابق، فالمشتغلون بعلم النفس السياسي يظهرون ميلا لمعالجة اللغة باعتبارها متغيرا مستقلا أو تعبيرا عن نشاط عمليات إدراكية داخلية. وفي دراسة السياسة عبر الإعلام والاتصالات السياسية، تُجَرَّد اللغة، إلى حد بعيد، من خواصها البنائية والتأسيسية. ويُنْظر إلى الاتصال السياسي وإلى الاستخدام العمومي للغة باعتباره من خواص وشروط العمليات الإدراكية (اليورستيات، التأطير، التجهيز) وليس باعتباره خاصية أصيلة في الممارسات/النشاطات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الناس. ويمكن لتحليلات الخطاب أن تساعدنا على تحقيق فهم أفضل للأنساق الخطابية والثقافية للاتصال السياسي. وبوسع المشتغلين بعلم النفس السياسي أن يتعلموا المزيد عن دقائق الاتصالات السياسية بالنظر في الطرائق المتنوعة التي يجري بها إنجاز وعرض الاتصالات السياسية، علانية. ومن المهم للغاية الكشف عن الأسس الخطابية (والأيديولوجية) للاتصال السياسي (ولتفعيله عبر الميديا)؛ أي تحليل التدبر الاجتماعي والسياسي، والالتزامات والمواقف السياسية، والقضايا المتصلة بالرهانات والمحاسبية، وهي الأمور التي تكتسب أهميتها لدى الناس عبر الكلام، أو النصوص، أو عبر الوسائل البصرية، ومعالجة هذا كله باعتباره نتاجا لإنجازات عملية طارئة وظرفية، وجزءا لا يتجزأ من ما يجري في عدد متنوع من الممارسات والبيئات السياسية. وكما بين الفصلان السابع والثامن، فهذه النقلة تستدعي معالجة السياسة باعتبارها مجالا من مجالات الممارسة الاجتماعية وشبكة معقدة من النشاطات الاجتماعية.

ومن المأمول أن يتمكن علم النفس السياسي، بتوسعة مجاله النظري والإمبيريقي، من تحقيق فهم أفضل للهيكلة وإعادة الهيكلة الاجتماعية والسياسية للتمظهرات

المتنوعة للاتصالات السياسية التي تتأسس عليها «طبيعة السياسة بمعنى جوهري» (فيركلاو، 2010، ص 158). وهذا يشمل تكوين وبث المعتقدات السياسية، والمعرفة السياسـية، والممارسـات والتمثيلات السياسـية، والهويات الاجتماعية والسياسية، وتأطير العلاقات السياسـية والارتباط بينها. وبوسع المشتغلين بعلم النفس السياسي الاسـتعارة مـن منظري الميديا / الاتصـال ومن منظري الخطـاب المعنيين بتركيبية الاتصال السياسي، والتعلم منهم. ويفتقر المشتغلون بعلم النفس السياسي، تاريخيا، إلى الأسـس النظرية للتدبر في الاتصال والخطاب باعتبارهما من عناصر الاجتماعي والسياسي، ومن الموارد المنهجية لإنتاج تحليلات تفصيلية للاتصال والخطاب تتجاوز وضـع قوائم للمخزونات الموضوعية و«الأطـر» الخطابية. ويمكن للمنظور الخطابي للاتصال السياسي أن يسد هذه الثغرة ويخلق الحوار، الذي اشتدت الحاجة إليه، بين دراسات الخطاب والميديا / الاتصال وبين المقاربات السيكولوجية للاتصال السياسي.

وبوسـع المرء أن يقـول بوجود نوعين مـن الحتمية عند محاولـة فهم الاتصالات السياسـية عـبر الميديـا: حتميـة تكنولوجيـة (تطـرح وجـود ارتباط ضروري وجوهري بـين الاتصـالات السياسـيـة وبـين طبيعـة التكنولوجيـات الجديـدة) وحتمـية سيكولوجيـة / إدراكية (تطرح وجود ارتباط ضروري وجوهري بين الاتصالات السياسية وبـين مصفوفات معالجة المعلومات في العلوم الإدراكيـة). ويمكن للاثنين أن يحدا من الأفق السياسي للأفراد والباحثين معا، عوضا عن توسعته. ويمكن استكمال الاثنين برؤية للسياسة عبر الميديا تعالج الاتصالات السياسية، باعتبارها خطابا جرى إنتاجه على نحو متأنٍ، عملية تفاعلية وبَيْنفعلية اجتماعية لصنع الدلالات السياسـية. وكما يقول كايندر، بحق، فالمشتغلون بعلم النفس السياسي يتحملون مسؤولية «تحقيق التكامل بين نتائج الاتصـال وبين القصة الأكبر للسياسـة... ولا يمكن لعلم الاتصـالات الجماهيرية الناجح حقا أن يكون مجرد جناح لسـيكولوجيا الإدراك، على رغم الأهمية البالغة لعلم النفس في تطـور هذا الحقـل» (2003، ص 379). والتحرك الجاد، بعيـدا عن الإدراك، وإعادة التوجه الحقيقية نحو اللغة وعمليات الاتصال النشـط هما ما يمكن أن يزود المشتغلين بعلم النفس السياسي بأسـاس أعرض، ينطلقون منه لمعالجة التركيب ومعالجة التحول المتواصل في طبيعة الاتصال السياسي والخطاب السياسي.

خاتمة

كما بيّنت الصفحات السابقة، بوسع المرء أن يحقق فهما أعمق للسلوك السياسي، ولقوة وجدوى علم النفس السياسي بالتأكيد على تنوع منظوراته. وبالطبع، فالعالم الكوني لعلم النفس السياسي يمتد إلى ما وراء حدود أوروبا وأمريكا الشمالية. ولا تنحصر قضايا علم النفس السياسي، وموضوعاته، وابتكاراته فيما يختار الأكاديميون الأوروبيون وزملاؤهم في أمريكا الشمالية أن يدرسوه. ولا هي محددة بقضايا سيكولوجية. وفي كل أنحاء العالم، يجري تطوير طرائق جديدة وخلاقة لفهم التمظهرات المختلفة للسلوك السياسي: يستعير بعضها، ببساطة، النماذج والأدوات من الزملاء الأعلى مكانة في أمريكا الشمالية؛ ويمضي آخرون على طريق مستقلة، لتطوير رؤى نقدية، وللكشف عن ثغرات جديدة،

«يتعين الانتظار حتى نتبين ما إذا كان مستقبل علم النفس السياسي يكمن في الحوار مع علوم الإدراك، أو مع علوم التطور، أو مع علوم الأعصاب، خاصة عندما يجري امتياح هذه المقاربات على نحو غير نقدي»

وتخيل أدوات بحـــث جديدة، وفرضيات أكثر ملاءمة لبحث الســـياقات المحلية الاجتماعية والسياســـية. وأحد التحديات الرئيســـية لعلم النفس السياسي يرتبط بأفضل الطرق لتعزيز طرائق بديلة لممارسة علم النفس السياسي.

وبالبحث عن رؤى متكاملة وتكاملية، ينشـــغل علم النفس السياسي المعاصر (خاصة في أمريكا الشـــمالية) بابتكار تكنولوجيـــات جديدة للبحث يمكن لها أن تُحـــدث تغييرا أو تحولا في هذا الحقـــل. ولا شيء يعيب هذه المقاربة. فالأدوات المفهوميـــة في العلـــوم الإدراكية، أو علوم التطور، أو دراســـة الجينات، أو أدوات علوم الأعصاب تدفع بعلم النفس السياسي نحو وجهات جديدة مثيرة. لكن من الممكن أن تنشـــأ المشكلات عندما تســـتخدم هذه المقاربة للتنبؤ بمستقبل علم النفس السياسي وتقرير مساراته. وما تقوله هيلين هيست ينطوي على قدر كبير من الصدق: التنبؤ بالمستقبل عمل محفوف بالمخاطر؛ وتقرير مسارات المستقبل هو ممارســـة محكوم عليها بالإخفاق (2012، ص 1). ويتعين الانتظار حتى نتبين ما إذا كان مستقبل علم النفس السياسي يكمن في الحوار مع علوم الإدراك، أو مع علـــوم التطور، أو مع علوم الأعصاب، خاصة عندما يجري امتياح هذه المقاربات على نحو غير نقدي. ويمكن لهذا الحوار أن يحول علم النفس الســـياسي إلى نظام تحكمه مشـــكلات الحقول الأخرى وأولوياتها. ولكن ما يمكن أن نكون واثقين به، على رغم كل شيء، هو أننا كمشـــتغلين بعلم النفس السياسي، نبقى قادرين على الدوام على الالتفات إلى حيوات الكائنات البشرية «الملموسة»، لتوصيف وتأويل ممارساتهم الاجتماعية، وتفاعلاتهم الاجتماعية، وحوافزهم، وتمثيلاتهم، كما تبدو لهم في طارئيتها الكاملة(*).

هنـــاك اتجاه في علـــم النفس الســـياسي لافـــتراض أن الأفـــراد، والجماعات، والمجتمعات منخرطة في بحث كلي عن الدلالة في شـــكل قيم، ومعرفة سياســـية، وهويـــات اجتماعيـــة، وما إلى ذلـــك. ويتمثل المنظور البديـــل في القول بأن هذا البحـــث عن دلالة هو، من الناحية العملية، متشـــظٍّ، وغير مكتمل، ونســـبي، في حدود الســـياقات التي يؤدى فيها. وكما بيَّن هذا الكتاب، يمكن لمزيد من التركيز المتـــأني والممنهج على الجوانب الاجتماعية - الثقافية للأيديولوجيات السياســـية،

(*) contingency ارتباطها بشروط لا تتحدد سلفا.

والتمثيلات الاجتماعية والهويات الاجتماعية، واللغة والفعل السياسي أن توجه المشتغلين بعلم النفس السياسي والاجتماعي نحو طرح تحليلات وتعليقات أكثر شمولا وأوضح بصيرة حول الجوانب الاجتماعية - الإدراكية، والثقافية والخطابية للسياسة والسلوك السياسي. ويمكن للرؤى التي جرى توصيفها في هذا الكتاب أن تقيم أسس تأويل أقل اختزالية وأكثر تبصرا لعديد متنوع من السلوكيات والتمظهرات السياسية لدى الأفراد والجماعات.

وربما تعيّن على المشتغلين بعلم النفس السياسي أن يتعمدوا الدعوة إلى اهتمام واضح بمناهجهم، وافتراضاتهم، وعمليات إنتاج المحصلات لديهم، وأن يكونوا أكثر وضوحا في الإشارة إلى تميز مفهوماتهم، وأدواتهم، وخلاصاتهم، بطبيعة بنيوية أكثر من تميزها بطبيعة اكتشافية. ويمكن القول بأن علم النفس السياسي مستمسك بفكرة أن المعرفة الوضعية (المعرفة الناشئة عن منهجيات بحثية يسيطر عليها الباحث) يمكن استخدامها لحل مشكلات اجتماعية (ماتز، 2009). والمشكلة الوحيدة هي أن هذا النوع من المقاربات يمكنه، أحيانا، التغاضي عن تنوع أطر المنطق السياسي المتجذر في الرؤى السياسية للعالم، لدى مختلف الجماعات، والمجتمعات، والأفراد، وكذلك في تناقضاتها والتباساتها، ومعضلاتها. ويعمل علم النفس والسياسة، كمنطقتين من مناطق النشاط الإنساني والحالة الإنسانية، على إبراز الصور الحالاتية، والخصوصية، والطارئة للطبيعة الإنسانية، وللشخصانية، والاتصال والفعل الجمعي.

ويمتاح المشتغلون المعاصرون بعلم النفس السياسي (ويصممون) مناهج وأشكالا للمعرفة هي أبعد مدى وأوسع نطاقا من تلك التي أتيحت لأسلافهم. وقد تأتى لرينغ أن يكتب في 1967 عن علم النفس الاجتماعي، قائلا: نحن في حقل فيه كثرة من رجال الحدود، وقلة من المستوطنين (ص 120). وبوسعنا اليوم أن نقول إن علم النفس الاجتماعي والسياسي هو حقل يكثر فيه المستوطنون، ويقل رجال الحدود أو نساء الحدود. ويرى بعض الباحثين في هذا الأمر مكسبا فارقا؛ ويراها آخرون ميزة متوهمة. ولكي يتيسر تفهم التوجه المستقبلي لعلم النفس الاجتماعي والسياسي، يتعين على المشتغل المعاصر بعلم النفس السياسي أن يتطلع إلى الماضي، وإلى الكُتاب الكلاسيكيين في هذا التخصص. فقد اشتغلت

المشــكلات التي أثارتها الأعمال المبكرة في علم النفس الاجتماعي لدى آلفباكس، أوليبمان، أو بارتليت أو تريد، كلها، على الأحداث «الأكثر مباشرة والأكثر واقعية، في الحياة اليومية، والمبادلات المادية والرمزية بين الأفراد» (موسكوفيسي، 1988، ص 213)، الأحداث والمشكلات التي طرحتها عليهم مجتمعاتهم هم. وبالالتفات إلى أحــدث التطــورات في العلوم الإدراكيــة والتطورية، فربمــا كان علم النفس الســياسي يتغافل عن قدرته على تعزيز وســط فكري منفتــح على رؤى أرحب، وحريص على استكشــاف العوالم المعيشــة المثقلة بالمعنى، بأكثر مما هو حريص على السعي وراء البيانات.

الهوامش

الفصل الأول

(1) وفقـا لما يذهب إليـه لاكوف فـإن «مقولتي المحافـظ والليبرالي، فيما يخـص الفعل الأخلاقي، تخلقـان في كل نظام أخلاقي فكرة عن المواطن النموذجي - نمط مثالي - عن مواطن هو أفضل مثال على أشكال الفعل الأخلاقي (2002، ص169).

(2) أعرب كل من غالوب وراي في العام 1940عن مشـاعر مشابهة: «يشمل الجمهور كثرة مـن الناس الذين لم يتأهلوا تربويا لمهمة المواطنة. ووجد آخـرون أن حياتهم الاقتصادية غير آمنة إلى درجة أنهم يسـقطون بكل سـهولة ضحايا للحلول السـحرية الزائفة. فهم مستغرقون في مكابدات يومية للعيش على الكفاف إلى درجة تجعلهم لا يجدون الوقت أو الفرصة للتفكير على نحو متسق بمشكلات الأمة» (1940، ص186-7). وقبل ذلك كان ليبمان يطرح وجهة نظر مشابهة: «لا يخصص المواطن سوى القليل من الوقت للشؤون العامة، وإن كان لديه اهتمام عابر بالحقائق، وما لا يزيد على شهية ضعيفة للنظريات» (ليبمان [1927]2009 ص 14-15).

(3) إذا كان كونفيرس متشككا في قدرة (قدرات) الفرد على تنظيم المعلومات السياسـية في نظـم عُقدية متسـقة وذات مغـزى، فإن محـط آمال المشتغلين بعلم النفس السياسي المعاصرين هو سمو الأحكام والخيارات الجمعية. والصورة المعاصرة تتمثل في جماهير نشـطة وسياسـات تمرر عبر الميديا (انظر التقرير الموسـع في الفصل التاسـع). ومع المشـاركة الجماهيرية الزائدة والمتزايـدة في الميديا الاجتماعية الجديدة، واهتمام الميديا بنقل الصورة وبالنقل الفوري، فيما يتصل بالرأي الانتخابي (انظر، مثلا، تجربة «الدودة» على شاشـات التلفزة البريطانية إبان الانتخابات العامة في المملكة المتحدة في العام 2010)، والحملات الأخيرة لقياسات «فضاء تويتر»، فإن الجماهير الساكنة قد حلت محلها جماهير جديدة، ونشـطة، وتفاعليـة، ومؤمنة بالتواصل. ووفق كاسـتيلز، فإن الجمهور المعاصر هو«مزيج من مسـتهلكين سياسـيين ومشـاهدين متفاعلين» (2011، ص163).

(4) يحـدث التوازن بـين تأثيرات الميـول الأصلية (لاكـوف، 2002) والثقل والأهميـة المميزين للمعلومات السياسـية وبين الانخـراط العمدي في المناظرات الاجتماعية والسياسـية (بيكر، وشويفوللاه 2011) والمشاركة في مناقشة القضايا (بيكر وآخرين 2010).

(5) لمطالعة تقارير ممتازة عن تاريخ الرأي العام ودلالاته، انظر هيربسـت (1998) وفي تاريـخ أقرب (2012). ويؤمن بيرنسـكي (2012) مجموعة بالغـة النفع مـن نصوص قريبـة العهد حـول الاتجاهـات الجديدة بخصـوص بحوث الرأي العـام، تغطي عديدا متنوعا مـن زوايا الرؤية بينها البحث المسحي، والأيديولوجيا السياسية، والشخصية، والحملات، والسياسات العامة.

(6) على سبيل المثال، فبالنسبة إلى ليبمان «الصوت الانتخابي وعد بالمناصرة» (ص46). ويترتب على ذلك أن «الجمهور لا ينتخب المرشح... هو يصطف وراء أو ضد شخص طرح نفسه وقدم وعدا» (ص47).

(7) وفقـا لوجهة النظر هذه، فيكفي، ببسـاطة، أن يتفحص المرء اتجاهات الاسـتطلاع - مثلا، ردود الفعل على الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سـبتمبر 2001 (هدي وآخرين، 2002) أو مناصرة الحركة النسـائية (هدي وآخرين، 2000) ليقترب من تفهم ما يفكر به الناس حول قضايا اجتماعية ملحة.

(8) لمزيد من التفصيلات حول هذه المسـائل ولجدول بحثي يتناول البلاغة السياسـية والخطـاب السـياسي كشـكل مركب من أشـكال النشـاط الاجتماعي، انظر الفصلين السابع والثامن.

(9) وفقـا لوجهة النظر هذه، فيكفي، ببسـاطة، أن يتفحص المرء اتجاهات الاسـتطلاع - مثلا، ردود الفعل على الهجمات الإرهابية في الحادي عشر مـن سـبتمبر 2001 (هـدي [Leonie Huddy] وآخـرون، 2002)، أو مناصرة الحركة النسـائية (هدي وآخريـن، 2000) ليقترب من تفهم ما يفكر فيه الناس حول قضايا اجتماعية ملحة.

(10) تضع تقانات اســتطلاع الرأي أسس التمييز بين رأي عام جدير بالاحترام ومستنير (هو ذلك الذي تكرسه وتسانده الاستطلاعات ذاتها) ورأي عام يمكن تحقيره، رأي عام غير مســتنير (ذلك الذي لا تسانده الاستطلاعات ولا يكون ممثلا فيها). وبتعبير بورديو (2012) فالرأي العام هو، بالأساس، رأي من يستحقون أن يكون لهم رأي.

(11) مــن المفارقات أن منطق غالــوب يلقى تقديرا لدى المشــتغلين بعلم النفس الســياسي المعنيين بالمقررات الخطابيــة، والاجتماعية، والثقافية لتكون الرأي العام والتعبير يفوق التقدير من جانب المشتغلين باستطلاع الرأي العام المعنيين بالتقدير الكمي للآراء.

(12) تتوازى مرئياتهم مع مرئيات المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي المعنيين بدراســة اللغة والفعــل الاجتماعــي في علم النفــس الاجتماعي (انظر [مارغريــت] بوتر و[جوناثان] ويذريــل، 1987؛ وويذريل وبوتر 1992؛ والفصل السابع لوصف تفصيلي لانشغال كهذا).

(13) لتقويم نقدي لمفهوم النوستالجيا، انظر لونتال (1989) بيكرينغ وكيتلي (2006) ورادستون (2010).

(14) انظر تيليغا (2009، ألف)، لمناقشــة موســعة لهذا الموضوع في ســياق التمثيلات الاجتماعية للشيوعية.

(15) لمزيد عن المعالجة الكمية للــرأي والعمليات الديموقراطية، انظر أيضا هيربست (1995).

الفصل الثاني

(1) يميــز روكيتش بين القيم كأهداف (ما يســميه القيم «النهائية») والقيم كنماذج للسلوك (ما يسميه القيم «الأداتية»).

(2) ويشارك روكيتش في فرضيته هذه باحثون معاصرون. والفرضية المركزية في أغلــب البحوث هي أن أولويات القيمة ثابتة، عموما، على مر الزمن،

وهـــي عناصر مفتاحيـــة في بنية المعرفة السياســـية، وفي تنظيم المواقف السياسية والسلوك السياسي (فيلدمان، 2003).

(3) هناك أوجه شبه بين نظرية القيم عند شوارتز والأعمال التي انبثقت من اكتشـــافات هوفســـيد عن المجتمعات الفردانية والجمعانية (هوفسيد، 2001) وبخاصة تلك التي تحاول ربط الخصال بأبعاد الثقافة (هوسفيد وماكراي، 2004).

(4) لمزيد من التفصيل انظر/www.worldvaluesservey.org (آخر دخول في يوليو 2012)، وهو مصدر شامل لمادة نظرية وإمبيريقية حول الموجات المختلفة لتقرير القيم الدولي. وبالنسبة إلى تقرير القيم الأوروبي، انظر/ www.europeanvaluessturvey.eu (آخر دخول يوليو 2012).

(5) وهـــما يجدان أيضا اختلافات واســـعة في التوجـــات القيمية بين المنتمين لأجيال أقدم أو أحدث ما يبدو، برأيهما، انعكاسا لـــ «عملية تحول قيمي من جيل إلى جيل» (ص228).

(6) ويمـــضي إنغلهارت وويلســـل إلى حـــد الدفع بأن «صعـــود قيم التعبير عن الـــذات يفضي إلى ارتفاع قـــوي في احتماليـــة أن يصبح مجتمع ما ديموقراطيـــا (إن لم يكن بلغ ذلك المبلـــغ بعد) أو أن يبقى كذلك» (إن كان ديموقراطيا بالفعل).

(7) بالنســـبة إلى كل من تارد وعلماء النفس المعاصرين فإن «الجمهور... هو الزمرة الاجتماعية للمستقبل» (ص 281).

(8) على الســـاحل المقابل للأطلسي كان الفيلسوف البراغماتي الأمريكي جون ديوي يكتب عـــن الفروق بين جماهير «أقدم»، «جماهير «متجانســـة» وراكدة، وبين «قوى أحدث» هي التي «خلقت أشـــكالا اتحادية متحركة ومرنة» (ديوي [1979] 1954، ص 139-140).

(9) يذهب البعض إلى أن «شعوب غالبية هذه البلدان لم تصبح أكثر ثقة أو أكثر تسامحا، أو سعادة، أو أكثر تجاوزا للمادية، بعد حركتها الدراماتيكية

باتجاه الديموقراطية» (إنغلهارت وويلسـل، 2005، ص 159، والتشديد على حرف الجزم يوافق الأصل).

(10) يزودنا ويلزل (2009) وإنغلهارت (2009) وشين (2009) بصور عريضة نافعـة للقضايا الإمبيريقيـة الأقرب إلى زماننا، المتصلـة بالتعبير ما بعد المادي عن الذات وغيره من القيم المرتبطة بعمليات الدمقرطة.

(11) يذهب البعـض إلى أن «الحالات أو الأحداث المؤلمة تظهر ضمن الآثار الجانبية للتحول الاجتماعي الكبير... وأن الأحداث أو الحالات المؤلمة قد تحدث خلخلة في الطرائـق الروتينية المعتادة في الفعل أو التفكير، وقد تغـير العالم المعيش للنـاس على نحو غالبا ما يكـون دراماتيكيا، فتعيد صوغ نماذج الفعل والتفكير» (شـتومبكا، 2000، ص 456). ومن الأمثلة على الحالات المؤلمة البطالة، أو الفقر.

(12) تبـين ماركوفـا (2004) كيف تبددت الثقـة في دول أوروبا الشرقية عقـب الانتقال من حالات اجتماعية اختلطت الثقة فيها بالخوف، إلى حالات اجتماعية بعد شيوعية اختلطت الثقة فيها بالمخاطرة. وتوضح ماركوفا كيف أن الحالتين هاتين ليسـتا مجازين يناقض أحدهما الآخر بقدر مـا هما متكاملتان كمـوارد في الصراع بين الأفـراد والجماعات والأمم بهدف اسـتيعاب مـوروث النظام السـابق ومشروعية النظام الديموقراطي الجديد.

(13) لحجة كوروستيليفا صداها في الدراسات حول الأنظمة الهجينة (ليفسكي وواي، 2010، انظر أيضا ليفسـكي واوي، 2002)، حيث توصف الأنظمة السياسـية (الديموقراطية) باعتبارها مزيجا من مؤسسـات ديموقراطية رسمية (متضمنة على انتخابات حرة ونزيهة) ومؤسسات وتنظيمات غير رسمية تعمل ضدها.

(14) بحسـب شـين (2009) ربما تعين على المرء أن يميز بـين الديموقراطية من حيث المبدأ، ومسـاندة تطبيقية فعلية للديموقراطية. وبوسـع المرء أن يدفع بأن التمييز بين الديموقراطية باعتبارها «نظاما سياسـيا مثاليا» والديموقراطيـة باعتبارهـا «نظاما سياسـيا يجري تطبيقـه ليس تمييزا

فاعلا بالنسبة إلى عالم السياسة وحده، ولكن أيضا بالنسبة إلى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين العاديين. وتثبت دراسات قامت على المسح أن «الديموقراطية باعتبارها نظاما سياسيا مثاليا حازت مساندة جماهيرية غلابة في مختلف أنحاء العالم» (شين، 2009، ص 270). لكن مؤشري شرق آسيا والأوروبي الجديد يشيران، فيما يبدو، إلى أنه «وإن كان المواطنون، على وجه العموم، يساندون الديموقراطية، فهم لا يرغبون في العيش في ديموقراطية كاملة أو قريبة من الكمال»(2009، ص 271).

(15) قد يمثل وجود «رباط خفي مع التسلطية» في الديموقراطيات الناشئة (بالنسبة إلى شرق آسيا، انظر شين وويلز، 2005) مشكلة تتعلق باعتبار «التسلطية» النقيض (الكامل) لـ «الديموقراطية»، بأكثر مما هي مشكلة توجّه مناهض للديموقراطية.

(16) عن نجاحات الديموقراطية وإخفاقاتها، انظر أيضا دانييري (2006).

(17) يذهب بعض المؤلفين إلى أننا نشهد «التصدير» الناجح نسبيا لمناهج البحث المسحي حول العالم، من دون كبير اهتمام لعواقب تطور كهذا (هيث وآخرين 2005). والمشكلة الوحيدة هي أن عولمة مناهج البحث المسحي أفضت إلى انفراد بالسيادة لإطار فكري، ولمجموعة من الافتراضات التي قد لا تكون مناسبة تماما خارج نيويورك» (هيث وآخرين 2005، ص298).

(18) على سبيل المثال، في كتابهما الصادر في 2005 يخصص إنغلهارت وويلسل فصلا كاملا لتحليل تنبئي لنتائج الموجة الجديدة من المسوح، على أساس نتائج سابقة. وما يتبين من ذلك هو أن «النموذج» يعمل، وأنه نبوئي بدرجة عالية.

الفصل الثالث

(1) على سبيل المثال، فإن محاولة قريبة للغاية من زمننا (وينتر، 2011) لرسم «صورة شخصية» للرئيس الأمريكي باراك أوباما تصف الرئيس

بأنه «كاريزماتي»، وناجح للغاية في «المناوشات السياسية»، بما يظهره من سيطرة قوية على عواطف الجمهور، وما يظهره من هدوء الطبع، وارتفاع القدرة على معالجة المعلومات السياسية المعقدة. وبالنسبة إلى وينتر، يبدو أوباما تجسيدا لأعلى درجات المهنية السياسية وقوة العاطفة والعمق.

(2) حاولت التحليلات، المثقلة بتأثيرات من النظرية الاجتماعية الماركسية، والتحليل الفرويدي والنيوفرويدي، لـ «الشخصية التسلطية»، أن تربط بين ممارسات التحامل وممارسات التطبيع الاجتماعي. وفي آدورنو وآخرين (1950) تشمل «الشخصية التسلطية» عناصر من كلا المنظورين، مع تأكيد على نماذج أوسع، تتصل بالأيديولوجية وبعلم السمات الشخصية characterology، من شأنها تفسير معاداة السامية.

(3) يشار إلى عرض اللاتسامح باسم «العقل المنغلق» أو الشخصية الدوغمائية. وعلى الطرف المقابل للظواهر المترابطة، تحدث روكيتش عن «العقل المنفتح» أو الشخص غير المتحامل (روكيتش، 1960). وأقدم آيزينك (1954) على محاولة أخرى لربط الشخصية بالتحامل. وعلى غرار مافعل روكيتش، زعم آيزينكأن ميل الناس إلى اللاتسامح يتوقف على مصادقتهم على أيديولوجية يسارية أو يمينية. وسُمّي هذا التوجه «الثبات العقلي»، كنقيض لـ «التهافت العقلي» وجرى ربطه بخصلة عقلية هي الانبساط (وبعد ذلك الذهانية). ويمكن الدفع بأن آيزينك مضى إلى حد الزعم أن توجهات الناس، وبينها مستوى التحامل عندهم، يمكن أن يتقرر جينيا.

(4) في محاولة لمد النموذج ذي البعد الواحد عند آلتماير، يقترح داكيت وآخرون (2010) مقاربة ثلاثية للتسلطية اليمينية: نموذج التسلطية - المحافظية -التقليدية لقياس التسلطية اليمينية، على أساس التغاير التقاطعي لثلاث خصال: الانصياع التسلطي، والعدوان التسلطي، والتقليدية. وبالنسبة إلى داكيت وزملائه التسلطية، والمحافظية، والتقليدية هي ثلاث «بنيات للتوجهات الأيديولوجية» متمايزة لكنها مترابطة.

(5) مـــن أوجه القصور الأخرى في أي تفســـير للشـــخصية عـــدم القدرة على شرح توحيد التوجهات التحاملية في أوســـاط جماعات كاملة من الناس وتعثرهـــا وهي تحاول شرح الكيفية التي يصبح بها التحامل محل توافق في مجتمعـــات بعينها (على ســـبيل المثال، مجتمع الأبارتايد الســـابق في جنوب أفريقيا) ولماذا تميل جماعات بعينها، أكثر من غيرها، إلى أن تصبح هدفا لتحامل (تاريخي).

(6) بـــدا التســـلطيون مثيرين للخوف، أشـــداء، ذوي اتجـــاه ذكوري في خطابهـــم. وعندمـــا كان المســـتجوِب أمريكيـــا مـــن أصـــل أفريقي كان التســـلطيون يوصفون بأنهـــم «بغيضون» و«غـــير وديين»، بل و«مضطربون نفسيا /عاطفيا».

(7) انظـــر بيليـــغ (1985) لنقـــد مبكر لعلـــم النفس الاجتماعـــي للتطرف والاعتدال، وباكس (2009) لتاريخ المفهومات المتصلة بالتطرف السياسي. وحول اليمين المتطرف في أوروبا، انظر باكس ومورو (2011).

(8) لنظرة عامة على البحوث حول التحامل كناتج طارئ للتفاعل الاجتماعي، انظر كوندور وفيغو (2012).

(9) انظـــر أيضا ســـتوكوي وإدواردز (2007) حول ظهور الاتهامات بالتحامل المحتمل توجيهها في استجوابات بشأن جهود الشرطة وأنشطة المجاورات، وكيفية إدارتها في التفاعل الاجتماعي.

الفصل الرابع

(1) يمثل «الشـــخص المطلـــع على الأمور» و«المواطـــن المنخرط حقا «نقيض «المواطـــن العادي» الذي لا يمكن له أن يحلم بالوصول للمســـتوى ذاته من التعقيد الســـياسي. ووفقـــا لما يقوله كونفيرس فقد تســـيطر «قضايا ملموســـة»، بعينها، على اهتمامه/ اهتمامها و«تفضي إلى تكوين رأي ذي مغزى ســـياسي، لكن الاهتمام يبقى محـــدودا... ويعجز المواطن العادي عن تطوير رؤى أكثر شمولية عن السياسة» (ص 54).

(2) يقدم كوكلينسكي وبيتون (2009)، وكونفيرس (2009)، ودالتون كلينغمان (2009) خطوطا عامة ونقدا نافعا للعمل الكلاسيكي والأقرب عهدا حول النظم العقدية الجماهيرية.

(3) لكـــن هناك اختلافا في الرؤيـــة، بالغ الأهمية، بين الاثنـــين. ففيما يعالج كونفـــيرس التفكر الســـياسي، والمجتمـــع، والعالم الســـياسي باعتبار ذلك نظاما، ونســـقا، من المعتقدات (أي نواتج التفكر)، يعالج موســـكوفيسي المجتمـــع والعالم الســـياسي باعتبارهما نظامين، ونســـقين لـــــ «التفكر» و«المعرفـــة». وإذا كان الإدراك والمعلومـــات عند موســـكوفيسي يجري تصورهما باعتبارهما ظاهرتين مفترضتين مسبقا، فالفاعلون الاجتماعيون عند موســـكوفيسي، ينشئون معا بنيتهم الإدراكية، وبذلك فهم يؤسسون لعلاقات اجتماعية.

(4) كما بين باور وغاسكيل (1999) فهذا التمييز هو أبعد ما يكون عن الخلو من الإشـــكاليات، لأن العلم والحياة اليومية هما مجالان لإنتاج المعرفة؛ وعمليات التحقق والتوافق تمارس دورا في كلا المجالين (ص167).

(5) خذ، مثـــلا، التمييزات القائمة بين الطب الطبيعـــي والتقليدي العضوي. يعبر الأول عن أنشـــطة عالم توافقـــي، وآراء، ومعتقدات، ووجهات نظر تقوم على فهم مشـــترك، حول قدرات الجســـد، في حـــين يعبر الآخر عن أنشطة عالم محقق، بقدمين ثابتتين على أرض العلوم الطبية.

(6) تعرض موســـكوفيسي للنقد، في مناسبات عدة، بسبب افتقار التعريف إلى الإحـــكام أو للافتقار، أصلا، إلى تعريف للتمثيـــلات الاجتماعية (انظر، بين عديدين، جاهودا، 1988؛ بوتر وإدواردز، 1999). وبالنسبة إلى موسكوفيسي (1988) فمسألة كيفية تعريف التمثيلات الاجتماعية ترتبط، أوثق ارتباط، بما هي نظرية التمثيلات الاجتماعيـــة. فنظرية التمثيلات الاجتماعية هي «في آن معـــا، مقاربـــة أو طريقة للنظـــر إلى الظواهـــر الاجتماعية، ونظام لتوصيفها وتفسيرها» (ص213). أي أنها تشتمل على رؤية للمجتمع، رؤية للاتصال، رؤية للتفكر اليومي، وعلى محاولة لتوصيف وتفسير ميكانيزماتها (الخلقية، والاجتماعية، والسياسية)، في آن معا.

(7) بحسب موسكوفيسي فكل سلوك يبدو، وفي آن معا، فرضا ونتاجا لطريقتنا في تمثيله (1988، ص214). ولا يجب أن نعتبر أن هذه الفكرة تنطوي على تناقض يدعو إلى الدهشة. فهي، بالأحرى، الأساس الفعلي الذي ينشئ فوقه الفاعلون الاجتماعيون علاقاتهم بأنفسهم، وبالمجتمع، وبالآخرين.

(8) بحسب باور وغاسكيل (1999) فالبروباغاندا، النمط الاتصالي المميز لدى الشيوعيين، ولدت صورا مقولبة سالبة للتحليل النفسي. وكان الهدف هو إقصاؤه من الوسط ومن الخطاب الشيوعيين. وقد هدف الترويج في الأوساط الكاثوليكية إلى «السيطرة على استقبال أفكار التحليل النفسي بصوغ **توجهات** أكثر مما كان بصوغ الصور المقولبة» (ص 164 - 165، والتوكيد منقول عن الأصل). وقد تولدت أفكار نتيجة النشر، وهو الممارسة الاتصالية النمطية في الوسط الحضري. و«الصور المقولبة» والتوجهات والآراء هي جميعها جزء من التمثيلات الاجتماعية للتحليل النفسي، كنتيجة ترتبت على إستراتيجيات الاتصال.

(9) كيف يمكن للمرء أن يستوثق من أن جميع هذه المبادئ جزء من عمل استقصائي؟ باتباع نصيحة موسكوفيسي: فالطريقة الوحيدة لفهم المعرفة الاجتماعية هي بـ «إعادة غمسها في «المختبر الاجتماعي» حيث تشكلت، أي في «المحيط الاجتماعي للاتصال» (موسكوفيسي، 1988، ص 215).

(10) يستتبع البحث في المعرفة السياسية أيضا الالتفات إلى الوظيفة الرمزية للتمثيلات اللغوية (انظر إيدلمان، 1977، والفصل السابع). وترتبط الاستخدامات الرمزية للسياسة ارتباطا وثيقا بالوظيفة الرمزية للتمثيلات اللغوية التي تعكس العمليات المركبة للدلالات، والتضمينات، والإشارات كوسائط بين الأفراد والمجتمعات، والعالم الاجتماعي/ السياسي.

(11) بالنسبة إلى دواز وآخرين (1999) فإن حقوق الإنسان هي مبادئ إرشادية لتقويم العلاقات (ص2). وترتبط حقوق الإنسان بالحقائق والمعتقدات الجمعية المتصلة بالواقع؛ فهي نماذج لعلاقات مقبولة، ولنماذج أولية لعلاقات منصفة وعادلة.

(12) في الاتجاه ذاته، تمضي دراسة أجراها كليمنس وآخرون في 1995 حول التمثيلات الاجتماعية لانتهاكات حقوق الإنسان، انتهى فيها الباحثون إلى وجود قدر منح الفهم المشترك عبر البيئات الوطنية (فرنسا، سويسرا، إيطاليا، كوستاريكا). وفي ترتيب تنازلي لما جرى الاتفاق عليه، فإن ما عُدّ انتهاكا لحقوق الإنسان، وفقا لما بينه كليمنس وزملاؤه، بالنسبة إلى المشتركين كان كما يلي: الحبس من دون دفاع يؤديه محام (86 في المائة) وضرب الآباء لأطفالهم (82 في المائة) ترك رجال ونساء يموتون جوعا (81.3 في المائة) إدانة سجين بعد أعمال شغب من دون دفاع يقوم به محام (79.3 في المائة) السجن بسبب الاحتجاج ضد الحكومة (78.1 في المائة) وصولا إلى قتل لص اقتحم منزلك (55.6 في المائة) وحظر التدخين في اجتماع ما (30.5 في المائة).

(13) لقد أثبتا وجود عملية ثنائية في الاتصال، عملية اتصال ذات اتجاهين – من العلم والتكنولوجيا باتجاه الجمهور، وأيضا من الجمهور باتجاه العلم والتكنولوجيا.

الفصل الخامس

(1) تعمل الجماعة المتدنية المكانة/التابعة والجماعات الرفيعة المكانة/المسيطرة، كلتاهما، على الحفاظ على التراتبيات الاجتماعية. وكما يقول براتو وآخرون فإن «الأفراد والمؤسسات يقوّي كل منهم الاتجاهات المعززة للتراتبية لدى الآخرين» (1994 ص 758). وتنسب نظرية السيطرة الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية دورا أساسيا في صوغ معتقدات وسلوكيات الأفراد. ويمكن أن تلعب المؤسسات دورا في «إبراز التراتبية». (بالترويج لمعتقدات وسلوكيات تمييزية) أو في «تخفيف التراتبيات» (بتقليص المعتقدات والسلوك التمييزية). وينخفض رصيد الناس القائمين بدور في تخفيف التراتبيات (مثل الاختصاصيين الاجتماعيين) من حيث الميل إلى السيطرة الاجتماعية (SDO) مقارنة بالناس في مواقع ابراز التراتبية (مثل ضباط الشرطة) (سيدانيوس وآخرون 2004).

(2) يرتبـط الدافع والتوجه السـيكولوجي / التطوري الشـامل بالحاجة إلى إضفاء الشرعية على النظام الاجتماعي والاقتصادي والسـياسي (جوست وباناجي، 1994؛ جوست وآخرين، 2004). ويرى هدي (2004) أن هذا يسـتلزم أخذ الاختلافات بين الأفراد، فيما يخص رؤيتهم لـ «مدى شرعية النظامين الاقتصادي والسياسي الحاليين» في عين الاعتبار، (ص 952).

(3) بُنيـت الرؤى النظريـة في نظرية الهوية الاجتماعية ونظرية السـيطرة الاجتماعية وصيغت عبر اللقـاء بين الفردي والاجتماعي، ووفقا لما ارتآه هوغ وآبرامز (1988) فدراسـة العداوات الاجتماعية في نظرية السيطرة الاجتماعية تعتمد على افتراض مؤداه أن المجتمع يجري إنشـاؤه وتقرير بنيته في شـكل «فئات اجتماعيـة متمايزة، بينها علاقـات قوة، ومكانة وهيبـة» (ص18). وبالنسـبة إلى رينولـدز وتيرنـر (2000) فالعداوات الاجتماعيـة يمكن توصيفهـا باعتبارهـا «منتوجا عقلانيـا وصالحا من الناحية السـيكولوجية للطريقة التي يدرك بهـا أعضاء جماعات معينة البنيـة الاجتماعية للعلاقات بين الجماعـات» (ص 160 علامات التوكيد منقولة عن الأصل؛ انظر أيضا تيرنر 1999 أ وب).

(4) مـن الانتقـادات الأكثر شـيوعا لنظرية الهوية الاجتماعيـة أن تركيزها الأسـاسي هو عادة على قياس الانحياز داخل الجماعة، سواء عبر أحكام تقويميـة أو بتوزيع مكافآت (هَـدي، 2001، 2004). لكن ما يعجز هذا النقد عن الإمسـاك به هو طبيعة نظرية الهوية الاجتماعية. وكما يقول بيليغ فإن «نظرية الهوية الاجتماعية ليست نظرية عن التحيز... إنها، في أساسها، نظرية حرية الجماعة. فهي تتحدث عن الطريقة التي يمكن بها للجماعات المقموعة أن تجد طرائق لتحدي الجماعات التي تملك سلطة تكريس هويات وصور مقولبة» (2002، ص 179).

(5) يؤيد ما يذهب إليه رايشر ما يكتبه بروور من أنه «في العالم الاجتماعي الحديث المركب... قد تكون عمليات الفرز الفردية إلى منتمين للجماعة - غربـاء عنهـا (وإن كانـت دراماتيكية وقوية) اسـتثناء أكثر مما هي قاعدة» (2010، ص11).

(6) يمكـــن تصور بعض هـــذه العضويات المتعـــددة المنتمية إلى الجماعة باعتبارهـــا عضويات قد تكون غير متمشـــية مـــع الجماعة أو مناقضة لمنطقها. وعلى ســـبيل المثال، فإن جاســـبال وســـينيريللا (2010) درسا مظاهر الهوية عند المثليين المســـلمين البريطانيين من أصول باكستانية في ســـياقات دينية غير مثلية. وبينت الدراسة أن إنكار شرعية مؤسسة دينيـــة قد يعمـــل كأداة ســـيكولوجية ضد التناقـــض المنطقي. فكون المرء مثليا ومســـلما لم يكن يُنظر إليه دائما كأمر مناقض للمنطق. وما اكتســـب الأهمية الكـــبرى كان الإدراك الذاتي لدى الفـــرد للتناغم بين الهويات (ص 865).

(7) قد يفضي جعل الناس يفكرون بالآخرين وفق أبعاد متعددة إلى تخفيف التحيـــز البيجماعي. ويمكن للمرء أن يزيد مدركات التنوع عبر تصنيفات متعـــددة وأن يفتـــح الطريـــق لمداخلات تقـــوم على نظريـــات ومبادئ سيكولوجية (كاميرون وتيرنر 2010).

(8) لأمثلة أخرى على إنشاء الفئات في الخطاب السياسي، انظر الفصل الثامن.

(9) في حالات بعينها، وكما بين هوبكنز وآخرون 2007، فقد تفضي الاهتمامات الاســـتراتيجية المرتبطةٍ بالهوية (بتحسين الصورة النمطية للجماعة، مثلا) إلى تقديم المساعدة لجماعة غريبة.

(10) بالنســـبة إلى سوباشـــيتش وزملائها، فالتضامن هو، بالأساس، أمر يتصل بـ «إعادة تعريف مســـتوى أعلى، هوية رفيعة تقرر معاييرها وقيمها ما إذا كانـــت العلاقـــات البيجماعية ذات الصلة مناســـبة ومشروعة أم لا» (2008، ص 332).

(11) وعلى ســـبيل المثال، فيمكن القول بأن الهويات الناشـــطة لا تُحمّل آليا بالدلالات السياســـية ولا تتكرس مرة واحدة وإلى الأبد. وفي أعمال تعالج التواريخ المعيشة لناشـــطين من اليمين المتطرف، بين ليندن وكلاندرمانز (2007) كيف أن «التحول إلى ناشـــط» هو عملية مركبة تشمل عمليات اســـتمرار الهوية (روابط مع إيلاف سياسي أســـبق)، وتحول (قطيعة مع الماضي) وامتثال (ربط الهوية بظروف تخرج عن السيطرة).

(12) الغارديــان في 20 أغســطس 2011، إرجاع أعمال الشــغب إلى تدهور خلقــي يمكن أن ينتج عناوين صحفية جيدة لكنه ينتج أيضا سياســات ســيئة (www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/aug/20/tony - blair - riots - crime - family?intcmp=239) (آخــر دخول في يوليو 2012).

(13) اعتمد البحث «قراءة أعمال الشــغب» الذي اســتلهم دراســة أجريت في 1967 للشــغب في ديترويــت في الولايــات المتحدة، عــلى بيانات جُمعت مــن 270 مقابلة سرية مع أناس لهم دور مباشر في الشــغب، وكذلك على تحليل 2.5 مليون تغريدة متصلة بالشغب. وبعكس دراسة ديترويت التي اســتخدمت مناهج بحثية كمية، اتجه الرأي إلى أن مناهج التحليل الكيفية هي الأنسب لفهم اضطرابات أغسطس. ولمزيد من المعلومات حول «قراءة أعمال الشغب» انظر www.guardian.co.uk/uk/series/reading - the - riots (آخر دخول يوليو 2012). ولجدول زمني لأعمال الشغب انظر:

www.guardian.com.uk/interactive/2011/sep/05/england-riots-tineline-interactive

(14) وفقا لتقرير «قراءة أعمال الشــغب»، فالتركيــب الإثني العام كان 47 في المائة من الســود، و26 في المائة من البيض، و17 في المائة من أجناس مختلطة وغير ذلك، و4.5 في المائة من الآسيويين.

(15) الغارديــان، 7 ديســمبر 2011، «هدنــة الأيام الأربعــة: كيف تجاوزت العصابــات الصراعــات بينهــا إبــان الاضطرابــات» (ص6 - 7). وتؤيد الخلاصات التي انتهت إليها الغارديان وباحثو مدرسة لندن للاقتصاديات ما توصــل إليه باحثو الفعــل الجمعي. تكوُّن هوية وهدف مشــتركين ومتعاليين يمكن أن ينجح في تحريك فعل جمعي.

(16) كــما يبــين الفصل الرابــع، فالعقائــد الجمعية تــؤدي دورا مهما هي الأخرى. وعلى ســبيل المثال، فقد بينت جوديليه ([1989]1991) كيف أن التمثيلات الاجتماعية للجنــون تحمي هويات المجتمعات من خطر الجنون، وتنظم الفعل الاجتماعي إزاء من يعرّفون بأنهم الآخرون.

(17) الهوية السياسية الجمعية هي نتاج ثلاثة عوامل مهمة: الوعي بما يفهم على أنه مظلوميات مشتركة، وخطابيات اللوم والاستعداء، وإشراك أقسام أخرى من المجتمع. ويُنظر إلى الهوية الاجتماعية، والإدراك، والعاطفة، والتحفيز باعتبارها وسائط بين الهوية الجمعية وبين الفعل الجمعي (فان ستكلنبورغ وكلايندرمانز، 2010).

الفصل السادس

(1) الإيلاف الاستذكاري ظاهرة تحيل على مجمل الممارسات لثقافة معينة - أطر رسمية (متاحف، كتب التاريخ المدرسية) وأقل رسمية (عائلات تشترك في استعادة الذكريات، والتظاهرات المتباينة للثقافة الشعبية) - حيث تُستخلص دروس معلنة ومضمرة حول ما يمكن تذكره وما يمكن نسيانه.

(2) ما من قصة عن الإيلاف (السياسي أو غيره) تتسامى على المجتمع، والسياق، والتراث الخطابي (غيرغين، 2005، ص 117).

(3) يميز عالم الاجتماع جيفري أوليك بين الفهمين الفرداني والجمعاني للذاكرة الجمعية. فمن ناحية، هو يكتب عن «الذاكرة المحصلة»، «التي تقوم على مبادئ فردانية: الذاكرات الفردية المجمعة لأعضاء جماعة ما (أوليك، 1999، ص 338)؛ ومن ناحية أخرى، فهو يحيل على «الذاكرة الجمعية»، حيث تكون «لأنساق من المجتمعية لا يمكن اختزالها في عمليات سيكولوجية فردية أهميتها بالنسبة إلى هذه العمليات» (ص 341).

(4) قد يكون «الرابط» الثقافي لمقاربة تأويلية/ اجتماعية ثقافية للذاكرة هو الدراسة الأكثر شهرة بين كل ما كتب حول الذاكرة واستعادتها البحث عن «الزمن الضائع» لمارسيل بروست. فـ «الشاي ومادلين الصغيرة» هما من يطلقان رحلة إلى الماضي، خبرة مجسدة بالزمن والفضاء. ومع بروست يبدأ إدراكنا لحضور الماضي في كل حقل من حقول الخبرة الاجتماعية،

ولإمكانية ظهوره، في طرائق قصدية وغير قصدية، في الكيفية التي نعيش بها حيواتنا ونبني علاقاتنا بالآخرين.

(5) كما قال هو، وبشــكل شديد الإقناع، لم أنظر إلى الذاكرة، أبدا، باعتبارها ملكة... محصورة ومحوطة بســياج دائــري، ومحتوية بداخلها على كل خصوصياتها، وكل تفســير لهذه الخصوصيات. لقد نظرتُ إليها، بالأحرى كإنجــاز على خــط النضال المتصل، للســيطرة على عالم حافــل بالتنوع وبالتحول السريع، والاســتمتاع به (بارتلــت [1932]، 1995، ص 314). وقد بين بارتلت كيف أن الدلالات الثقافية (والمجتمعية) ليســت ثابتة، وكيــف تلعب المواثيــق الاجتماعية، التمثيلات الاجتماعية، المؤسســات الاجتماعية دورا محوريا في عملية التذكر.

(6) تُســهم هذه العملية في تحويل الحدث إلى سردية جمعية. ويمكن للمرء أن يقــول بأن هذه العملية هي أيضا عملية سياســية وأيديولوجية، قد تشــمل طرح أسئلة حول الحاضر، وما يعنيه الماضي في الحاضر (هودكين ورادستون، 2003، ص1).

(7) بالنسبة إلى الغريب، فالمعنى المسبغ على حدث سياسي، تصنيف الحدث، لا يوضع بالضرورة داخل ســياق ســجالي. وعلى ســبيل المثال، وبحسب المــؤرخ البريطاني تيمــوثي غارتون آش لم يتردد أحد في تســمية ما جرى في رومانيا ثورة. فبالنهاية، بدا الأمر شــديد الشــبه بثورة: حشود غاضبة في الشــوارع، دبابات، مبان حكومية تحترق، والديكتاتور مدفوع به إلى الحائط ويطلق عليه الرصاص (1990، ص20).

(8) يتمثل جوهر المحولات الرسمية «الإمساك بالماضي الشيوعي» و«التوافق معــه» في دفع المجتمع «باتجاه عقل مشــترك» (تايلور، 2004، ص91)، واقتراح وإقرار رؤية خلقية وسياســية للذاكــرة الجمعية تتمحور حول «حكاية وعظية» معيارية.

(9) لمزيــد من التفصيل حول بنية التقريــر ومداه وردود الفعل إزاءه، انظر ســيزيرينو (2008) ســيوبانو (2009) هوجيــا (2010) كينــغ (2007) تاناسويو (2007) وتيسمانينو (2007، 2008).

(10) وقد أُلحق بمشروع الديكتاتورية الشيوعية مزيد من النعوت. فالتقرير يوصّفه باعتباره «مناهضا للوطنية»، ويُصور القادة الشيوعيين باعتبارهم مفتقدين لـ «المشـــاعر الوطنية»، والسياسات الرومانية بأنها لا تعبّر عن «روح/ إرادة وطنية». وما يهم، سياسيا، بالنسبة إلى إدانة الشيوعية هو تصوير الشيوعية على أنها لا تعكس القيم والمصالح الوطنية الرومانية.

(11) لا وجــود لنهايــة طبيعية لفهــم الماضي القريــب؛ لا وجود لقصة نهائية. ودراسة الذاكرة الجمعية والتوافق مع الماضي يتعين ألا يقعا في الخطأ التالي: اســتخدام التوافق لمعالجة أمراض التوافق (رانسيير، 2007، ص106).

(12) وهــي تبين أيضا كيف أن هذه القصص «حــدت من فضاء الحكي عن الــذات» بســبب القيود العديــدة الموضوعة على الشــخص من جانب المناخ الاجتماعي/ العام للرأي، والمطالبة بسياسة اعتراف رسمي بأخطاء الماضي. ولدى مارك طرح مماثل، فيما يتصل بما بعد الشيوعية. وهو يرى أن معظم الناس تعين عليهم أن «يشــتبكوا مع حيواتهم التي عاشــوها قبل العام 1989، وأيضا مع التوقعات السائدة، من جانب الفترة ما بعد الشــيوعية، بأن يحكوا تجاربهم على أساس الاضطهاد والمعاناة» (2010، ص183؛ انظر أيضا سكولتانز، 1998).

الفصل السابع

(1) تقوم هذه الرؤية للسياســة على التمييز بين العالم المبهر والأسطوري للسياســة والسياســة اليومية، «الحقيقية». وبحســب ووداك فليس بوســع المرء أن يفهم الكيفية التي «تُفْعل» أو «تُؤدى» بها السياسة، في الواقــع، ما لم يركز على الممارســات الاجتماعية التــي تقوم عليها السياسة كمهنة.

(2) «التفاعل الملتبس والمفتوح النهاية، نسبيا، بين الأشخاص والجماعات التي تتقاســم عديدا متدرجا من المفهومات، وإن كانت المشاركة غير مكتملة

ولا شـاملة» لـه أهميته المركزيـة في فهم عديد متنـوع من تمظهرات السياسة واللغة السياسية (كونوللي، 1993، ص6).

(3) يذهب إيدلمان إلى أن ما نحسبه سياسة وعمليات سياسية لا يزيد عن كونه «تفصيصا لغويا» للحياة السياسية (إيدلمان، 1977). و«طريقتنا في الإحالة على المشكلات» (ص 41) ، طرائقنا في الكلام عليها» هي التي تخلق هذه التقطيعـات، التي قد تفضي إلى الجـزع، أو الارتياح، أو الأمل، وهي التي يمكن أن تقـدم تمثيلا للقضايا الاجتماعية والسياسـية، في طريقة بعينها، وليس في طريقة أخرى. أما بالنسـبة إلى علماء السياسة مثل إيدلمان فإن «التفتت اللغوي» مسـألة تتصل بالاستخدام الرمزي للسياسة، في حين أنه بالنسـبة إلى الألسنيين «التفتت» ذاته ووجود المعارضات الثنائية وإعادة إنتاجها في السياسة المعاصرة، جاءت نتيجة الاختيارات المعجمية.

(4) انظـر أيضا الفصل الثامن من أجل نقد تفصيلي لنظرية التركيب المعرفي التكاملي عند تيتلوك، في سياق البحث في البلاغة السياسية.

(5) يمثل هذا الاتجاه جزءا من تحرك أوسع لمعالجة اللغة، عموما، باعتبارها متغيرا مستقلا يفعل فعله في محيط وبمواد تعمل في الأساس على طمس المتغيرات في حديث الأفراد (بوتر، 2012).

(6) انظـر شـيفرين وآخرين (2003) من أجل تقرير عـن عديد متنوع من المقاربات التحليلية في العلوم الاجتماعية.

(7) انظر أيضا شـولياراكي وفيركلاو (1999) ، فيركلاو (1992، 1995 أ، 2010) ، فيركلاو وووداك (1997) فـان ديجك (1993 ب، 2010) ، ووداك واير (2002) من أجل تلخيصات للمبادئ الرئيسية للتحليل النقدي للخطاب.

(8) لم يقتـصر المنظور الخطـابي- التاريخي على مجـرد تأكيد تركيب نماذج الخطـاب التحيزي بل طرح أيضا فكـرة أن المحتوى التحيزي الذي تبثه التعبيرات عـن الانحياز محكـوم، إلى حد بعيد، بالسـياقات التاريخية واللغويـة لظهـور هذه التعبـيرات (انظـر ووداك وماتوشـيك 1993؛ ريسيغل وووداك، 2001).

(9) وقـد أمنوا أيضا رؤى نقدية للدراسـة السـيكو- اجتماعيـة لأفكار مثل المقـولات (مثلا، ويديكومـب وووفيت، 1995)، أو عملية التنسـيب (مثـلا، إدواردز وبوتـر، 1992 أ، 1993) أو التمثيلات الاجتماعية (مثلا، بيليغ، 1993؛ بوتر وإدواردز، 1999) أو العرقية (إدواردز، 2003، تيليغا، 2005، 2007، ويذريل وبوتر، 1992).

(10) برهنـت بحوث الخطـاب حول العلاقات الإثنية على مسـتوى الفعل الاجتماعي للتوجهات. فالتوجهات العرقية يُنْظر إليها باعتبارها تأثيرات تأويليـة للتوصيفات والـشروح (بوتر وويذريـل، 1988، تيليغا، 2007؛ ويذريـل وبوتـر، 1992). وكلام الناس ليس «مجرد» كلام. وعلى سـبيل المثـال، فتأمين التقويم لمصلحة أمر ما هـو، غالبا، تأمين ضمني لتقويم ضد شيء آخر(بيليغ، 1988). وكما قال المشتغلون بسيكولوجيا الخطاب فمن الأفضل معالجة الكلام التقويمي على أساس دوره في التفاعل وبأكثر من محاولة تشخيصه باستخدام أفكار من قبيل التوجهات والآراء (مثلا، بوشتا وبوتر، 2002، انظر أيضا الفصل الأول).

(11) على سـبيل المثال، فإن إدواردز (2006، 2007) يبين كيف أن المفردات المعرفيـة (فكر أو شَـعُر) والأفعال المشروطة (كان يمكن) تسـتخدم في اسـتجوابات الشرطة من قبل الشرطة والمشـتبه به، في آن معا، لمعالجة نسـخ من الواقع «ذات صلة بالحقيقة : ماذا جرى، من المسـؤول، من فعـل، وما شـابه. ويبـين إدواردز كيف أن هذه المفـردات لا تؤشر إلى حالات عقلية، بل هي بالأحرى مؤسسة لأفعال اجتماعية : بتوجيه اللوم أو بتجنبه، وبإدارة المحاسـبية الشـخصية أو الجماعاتيـة عن الأفعال، والرهانات والاهتمامات.

(12) كـما يقـول بوتـر (2012)، فالمصطلح يسـتخدم من قبل المشـتغلين بسـيكولوجيا الخطـاب لتبيـان المقابلـة مع المـواد المجهـزة got up materials التـي هـي في مركز نمـو علم النفس الاجتماعـي في أمريكا الشـمالية وكثـير من أنحاء أوروبا - المشـاهد القصـيرة، والبروتوكولات التجريبية، والاستجابات في عمليات المسح (ص437-438).

الفصل الثامن

(1) من الأسئلة التي توجّه هذا البرنامج البحثي «هل يعالج القادة المعلومات على نحو تبسيطي، مركزين، فقط، على منظور واحد أو على بدائل من أبيض وأسود، أم تراهم على دراية بوجهات النظر المختلفة، بل ربما يدمجونها في منظورات أوسع وأعقد؟» (2003، ص 124).

(2) قيل إن الأسلوب البلاغي عند غورباتشيف «يشبه الأسلوب البلاغي عند المصلحين الغربيين المعتدلين الذين لا يسعون إلى تفكيك النظام الذي يعملون في إطاره، بقدر ما يسعون إلى جعل النظام يعمل بكفاءة أكبر وعدالة أوفر» (تيتلوك، 1988، ص 124).

(3) على سبيل المثال، إذا نظر المرء في دليل النقاط المكتسبة المستخدم لتدوين التركيب التكاملي (بيكر - براون وآخرين 1986) فسوف يلاحظ أن خصائص البلاغة هي، على نحو ما، غير مرغوب فيها، ويمكن أن تفضي إلى بيانات «لا يمكن تسجيل رصيد لها». والبلاغيات تثير للراصدين مشكلات، فالبيانات التي لا يمكن تسجيل رصيد لها تسقط من تحليل البيانات. ويرد ضمن المؤشرات إلى استحالة تسجيل رصيد لبيان ما: الأقوال الشائعة المبتذلة [الكليشيهات] أو العبارات الاصطلاحية، السخرية والتهكم، الأوصاف).

(4) انظر أيضا تقاليد النسخ عند محللي المحادثات في مفتتح هذا الكتاب.

(5) انظر أيضا تحليلات لخطاب السياسيين الأوروبيين حول الهجرة (مثلا، ووداك وماتوشيك، 1993) وأعمال فان ديجك حول خطاب النخبة والعرقية (مثلا، فان ديجك، 1993 أ) لطرائق خطابية أخرى لبناء المعقولية والمواقف القائمة على الحقائق كنقيض للحَمِيَّة السياسية.

(6) اتصل سياق التراشق بخطاب باول في الأمم المتحدة حيث قدم ما يوحي بوجود خطر حالٍ وواضح مصدره أسلحة الدمار الشامل في العراق.

(7) يقتصر التحليل هنا على الخطاب السياسي النخبوي، لكن المقاربة الخطابية لا تقتصر على تحليل الخطاب السياسي الرسمي - انظر كوندور وغيبسون(2007) وويذريل وبوتر (1992)، لأمثلة على التماهي البلاغي/ الوطني من جانب أعضاء المجتمع العاديين.

الفصل التاسع

(1) في قلب السياسة، باعتبارها خبرة محدثة، تكمن ثلاثة توترات: بين التنوع والعامية، بين الاختيار المعلوماتي الحر والتعليم الضروري للمواطن، بين معاملة الناس باعتبارهم جماهير مستهلِكة أو باعتبارهم جماهير من مواطنين نشطين. (بينيت وإنتمان، 2010).

(2) الأطر هي آليات إدراكية تأويلية ثابتة نسبيا، تسمح للناس بالإبحار عبر المشهد الاجتماعي والسياسي، وبتنظيم/ إعادة تنظيم معلومات موجودة بالفعل وأخرى جديدة. وتعمل الأطر كمبادئ إرشادية لاستيعاب دلالات الأحداث، والقضايا، والناس، بطرق معينة.

(3) بحسب كاستيلز، فإنه«صوغ العقل العام يحدث، إلى حد بعيد، عبر عمليات تجري في الميديا» (2011، ص157). والنخب السياسية المسيطرة هي التي تملك أكبر قدر من السيطرة على الأطر الإخبارية. (ص163-164).

(4) تستند رؤية كريغلر إلى (وتستكمل) اهتمامات بالتدفقات الثنائية الجانب للمعلومات، حيث يمكن لـ «الرسالتين السائدة والمكافئة أن تحدثا تأثيرات مختلفة على قطاعات مختلفة من السكان، وفقا للوعي السياسي والتوجهات الأيديولوجية لدى المواطنين، ووفقا للكثافة النسبية للرسالتين». (زوللر، [1992]2005، ص185).

(5) وتحتاج اليوريستيات والاسكيمات الأكثر تركيبا المزيد من المعالجة الإدراكية. وسهولة الوصول والألفة هما الجانبان الرئيسيان في معالجة المعلومات، على العموم، والمعلومات السياسية على الخصوص (آينغار، 1993؛ نيومان، 1992). وينشأ تأثير الأخبار المتلفزة، والصحف، وغيرها

من المنافـذ الإخبارية عن جعل المعلومات (السياسـية) قابلة للوصول إليها ومألوفة.

(6) يمكن أن يسـهل التصاعد في إضفاء الطابع الدرامي على السياسة (انظر، مثلا، النجاح الهائل للدراما الأمريكية الجناح الغربي The West Wing، وشـعبية قلب الأحـداث The Thick of It في المملكة المتحدة) تكوين وإنتاج رؤية تبسـيطية (أبيض وأسـود) للسياسـة حيث يختزل تعقيد السياسـة ذاتهـا. وكما تقول ووداك، فعندما تكتسـب السياسـة طابعا روائيا «يصبح من السـهل التعرف على الأبطـال والأشرار، وتصبح القيم الطيبـة والشريرة واضحة التحديد وقائمة على مقابلات حادة. ولا تظهر الظلال الرمادية، ويجري حل تناقضات المعضلات الأيديولوجية على وجه السرعة». (2011، ص 204).

(7) بحسـب ليـودار وآخرين، 2008، فهـذه التيمات تتبايـن في عموميتها وخصوصيتها، ويمكن أن تسـتخدم لأغراض متنوعة مثل حرمان اللاجئين وطالبي اللجوء من إنسـانيتهم، أو اسـتبعاد خبراتهم من التقارير التي تغطي الأحداث.

(8) حول دور مفردات العاطفة في الخطاب انظر إدواردز (1997، 1999).

(9) في سـياقات أخرى، وعند الكلام عن الحـرب أو عن الإرهاب، تمكن بلير مـن تقديم أسـلوب خطابي مختلـف، مزيج من «السـلطة الأخلاقية» و«الصلابة» (انظر، على سبيل المثال، فان ديجك، 2006).

ببليوغرافيا

Abell, J., Condor, S., and Stevenson, C. (2006). 'We are an island': geographical imagery in accounts of citizenship, civil society and national identity in Scotland and in England. *Political Psychology*, 27, 191–217.

Adorno, T. W., Frenkel-Brunswick, E., Levinson, D. J., and Sanford, R. N. ([1950] 1982). *The authoritarian personality*. New York: Harper.

Allport, G. W. (1954). *The nature of prejudice*. Reading, MA: Addison-Wesley.

(1962). The general and the unique in psychological science. *Journal of Personality*, **30**, 405–22.

Allyn, J., and Festinger, L. (1961). The effectiveness of unanticipated persuasive communications. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 62, 35–40.

Altemeyer, B. (1981). *Right-wing authoritarianism*. Winnipeg: University of Manitoba Press.

(1996). *The authoritarian specter*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Anderson, L., and McGuire, W. (1965). Prior reassurance of group consensus as a factor in producing resistance to persuasion. *Sociometry*, 28, 44–56.

Andrews, M. (2007). *Shaping history: narratives of political change*. Cambridge University Press.

Ansolabehere, S., Rodden, J., and Snyder, J. (2008). The strength of issues: using multiple measures to gauge preference stability, ideological constraint, and issue voting. *American Political Science Review*, **102**, 215–32.

Antaki, C. (2003). The uses of absurdity. In H. van den Berg, M. Wetherell and H. Houtkoop Steenstra (eds.) *Analyzing race talk: multidisciplinary perspectives on the research interview* (pp. 85–102). Cambridge University Press.

(2006). Producing a 'cognition'. *Discourse Studies*, **8**, 9–15.

Antaki, C., and Leudar, I. (2001). Recruiting the record: using opponents' exact words in Parliamentary argumentation. *Text*, 21, 467–88.

Antaki, C., and Wetherell, M. (1999). Show concessions. *Discourse Studies*, 1, 7–27.

Antaki, C., Condor, S., and Levine, M. (1996). Social identities in talk: speakers' own orientations. *British Journal of Social Psychology*, **35**, 473–92.

Arendt, H. (1958). *The human condition*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Aristotle. (1909). *Rhetorica*. Cambridge University Press.

Assmann, A. (2008). Transformations between history and memory. *Social Research*, 75, 49–72.

Atkinson, J. M. (1984). *Our masters' voices*. London: Methuen.

Atkinson, P., and Silverman, D. (1997). Kundera's immortality: the interview society and the invention of the self. *Qualitative Inquiry*, **3**, 304–25.

Augoustinos, M., and Every, D. (2010). Accusations and denials of racism: managing moral accountability in public discourse. *Discourse & Society*, **21**, 251–56.

Augoustinos, M., and Reynolds, J. K. (2001). Prejudice, racism and social psychology. In M. Augoustinos and J. K. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 1–23). London: Sage.

Augoustinos, M., Hastie, B., and Wright, M. (2011). Apologizing for historical injustice: emotion, truth and identity in political discourse. *Discourse & Society*, **22**, 507–31.

Augoustinos, M., and Tileagă, C. (2012). Twenty five years of discursive psychology. *British Journal of Social Psychology*, **51**, 405–12.

Augoustinos, M., Tuffin, K., and Rapley, M. (1999). Genocide or failure to gel? Racism, history and nationalism in Australian talk. *Discourse & Society*, **10**, 351–78.

Augoustinos, M., Tuffin, K., and Every, D. (2005). New racism, meritocracy and individualism: constraining affirmative action in education. *Discourse & Society*, **16**, 315–39.

Austin, J. L. (1962). *How to do things with words*. Oxford: Clarendon Press.

Azzi, A. E., Chryssochoou, X., Klandermans, B., and Simon, B. (eds.) (2011). *Identity and participation in culturally diverse societies*. Oxford: Wiley-Blackwell.

Backes, U. (2009). *Political extremes: a conceptual history from antiquity to the present*. London: Routledge.

Backes, U., and Moreau, P. (2011). *The extreme right in Europe: current trends and perspectives*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht.

Baker-Brown, G., Ballard, E., Bluck, S., deVries, B., Suedfeld, P., and Tetlock, P. (1986). *Scoring manual for integrative and conceptual complexity*. Vancouver: University of British Columbia.

Bartels, L. (2003). Democracy with attitudes. In M. MacKuen and G. Rabinowitz (eds.) *Electoral democracy* (pp. 48–82). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Barthes, R. ([1957] 1993). *Mythologies*. London: Vintage.

(1977). *Image-music-text*. London: Fontana.

Bartlett, F. C. ([1932] 1995). *Remembering: a study in experimental and social psychology*. Cambridge University Press.

Bastian, B., and Haslam, N. (2011). Experiencing dehumanization: cognitive and emotional effects of everyday dehumanization. *Basic and Applied Social Psychology*, **33**, 295–303.

Bauer, M. W., and Gaskell, G. (1999). Towards a paradigm for research on social representations. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, **29**, 163–86.

(2008). Social representations theory: a progressive research programme for social psychology. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, **38**, 335–53.

Baumeister, R., and Hastings, S. (1997). Distortions of collective memory: how groups flatter and deceive themselves. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 277–94). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Baumeister, R., Vohs, K., and Funder, D. (2007). Psychology as the science of self-reports and finger movements: whatever happened to actual behavior? *Perspectives in Psychological Science*, **2**, 396–403.

Becker, A. B., and Scheufele, D. A. (2011). New voters, new outlook? Predispositions, social networks, and the changing politics of gay civil rights. *Social Science Quarterly*, **92**, 324–45.

Becker, A. B., Dalrymple, K. E., Brossard, D., Scheufele, D. A., and Gunther, A. (2010). Getting citizens involved: how controversial policy debates stimulate issue participation during a political campaign. *International Journal of Public Opinion Research*, **22**, 181–203.

Beissinger, M. R. (2009). Debating the color revolutions: an interrelated wave. *Journal of Democracy*, **20**, 74–7.

Bennett, W. L., and Entman, R. M. (eds.) (2001). *Mediated politics: communication in the future of democracy*. New York: Cambridge University Press.

Bennett, W. L., and Iyengar, S. (2008). A new era of minimal effects? The changing foundations of political communication. *Journal of Communication*, **58**, 707–31.

Benwell, B., and Stokoe, E. (2006). *Discourse and identity*. Edinburgh University Press.

Berelson, B. (1952). Democratic theory and public opinion. *Public Opinion Quarterly*, **16**, 313–30.

Berelson, B., Lazarsfeld, P., and McPhee, W. (1954). *Voting: a study of opinion formation in a presidential election*. Chicago, IL: Chicago University Press.

Berinsky, A. (ed.) (2012). *New directions in public opinion*. New York: Routledge.

Billig, M. (1976). *Social psychology and intergroup relations*. London: Academic Press.

(1978). *Fascists: a social psychological view of the National Front*. London: Academic Press.

(1985). Prejudice, categorisation and particularisation: from a perceptual to a rhetorical approach. *European Journal of Social Psychology*, **15**, 79–103.

(1987). *Arguing and thinking: a rhetorical approach to social psychology*. Cambridge University Press.

(1988). The notion of 'prejudice': Some rhetorical and ideological aspects. *Text*, **8**, 91–111.

(1991). *Ideology and opinions*. London: Sage.

(1993). Studying the thinking society: social representations, rhetoric and attitudes. In G. Breakwell and D. Canter (eds.) *Empirical approaches to social representations*. Oxford University Press.

(1995). *Banal nationalism*. London: Sage.

(1996). *Arguing and thinking: a rhetorical approach to social psychology* (2nd edn). Cambridge University Press.

(1997). Discursive, rhetorical and ideological messages. In C. McGarty and S. A. Haslam (eds.) *The message of social psychology*. Oxford: Blackwell.

(1998). *Talking of the Royal family* (2nd edn). London: Routledge.

(1999). *Freudian repression*. Cambridge University Press.

(2002). Henri Tajfel's 'Cognitive aspects of prejudice' and the psychology of bigotry. *British Journal of Social Psychology*, **41**, 171–88.

(2003). Political rhetoric. In D. O. Sears, L. Huddy, and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 222–52). New York: Oxford University Press.
(2005). *Laughter and ridicule: towards a social critique of humour*. London: Sage.
(2008). *The hidden roots of critical psychology: understanding the impact of Locke, Shaftesbury and Reid*. London: Sage.
(2012). Undisciplined beginnings, academic success, and discursive psychology. *British Journal of Social Psychology*, **51**, 413–24.
Billig, M., and MacMillan, K. (2005). Metaphor, idiom and ideology: the search for 'no smoking guns' across time. *Discourse & Society*, **16**, 459–80.
Billig, M., Condor, S., Edwards, D., Gane, M., Middleton, D., and Radley, A. (1988). *Ideological dilemmas: a social psychology of everyday thinking*. London: Sage.
Blumer, H. (1948). Public opinion and public opinion polling. *American Sociological Review*, **13**, 542–54.
Blumler, J. G. (2001). The third age of political communication. *Journal of Public Affairs*, **1**, 201–9.
Blumler, J. G., and Kavannagh, D. (1999). The Third Age of political communication: influences and features. *Political Communication*, **16**, 209–30.
Bosveld, W., Koomen, W., and Vogelaar, R. (1997). Construing a social issue: effects on attitudes and the false consensus effect. *British Journal of Social Psychology*, **36**, 263–72.
Bourdieu, P. (1979). Public opinion does not exist. In A. Mattelart and S. Siegelaub (eds.) *Communication and class struggle* (vol. I) (pp. 124–130). New York: International General/ Intl Mass Media Research Centre.
(2012). *Sur l'État: Cours au Collège de France (1989–1992)*. Paris: Seuil.
Bourhis, R. Y., and Giles, H. (1977). The language of intergroup distinctiveness. In H. Giles (ed.) *Language, ethnicity and intergroup relations*. London: Academic Press.
Braithwaite, V. (1994). Beyond Rokeach's equality-freedom model: two-dimensional values in a one-dimensional world. *Journal of Social Issues*, **50**, 67–94.
(2009a). The value balance model and democratic governance. *Psychological Inquiry*, **20**, 87–97.
(2009b). Security and harmony value orientations and their roles in attitude formation and change. *Psychological Inquiry*, **20**, 162–7.
Breakwell, G. (1978). Some effects of marginal social identity. In H. Tajfel (ed.) *Differentiation between social groups*. London: Academic Press.
Brewer, M. B. (2010). Social identity complexity and acceptance of diversity. In R. J. Crisp (ed.) *The psychology of social and cultural diversity* (pp. 11–33). Oxford: Wiley-Blackwell.
Brewer, M. B., and Campbell, D. T. (1976). *Ethnocentrism and intergroup attitudes: East African evidence*. New York: Sage.
Brockmeier, J. (2002). Remembering and forgetting: narrative as cultural memory. *Culture* and *Psychology*, **8**, 15–43.
(2010). After the archive: remapping memory. *Culture & Psychology*, **16**, 5–35.
Brown, R. (1965). *Social psychology*. London: Collier-Macmillan.

Brown, R. J. (1995). *Prejudice: its social psychology*. Oxford: Blackwell.
Brown, R., and Gilman, A. F. (1960). *The pronouns of power and solidarity*. Indianapolis, IN: Bobbs-Merrill.
Brown, S. D. (2008). The quotation marks have a certain importance: prospects for a 'memory studies'. *Memory Studies*, **1**, 261–71.
Bruner, J. S. (1957). On perceptual readiness. *Psychological Review*, **64**, 123–152.
(1986). *Actual minds, possible worlds*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
(2001). Self-making and world-making. In J. Brockmeier and D. Carbaugh (eds.) *Narrative and identity: studies in autobiography, self, and culture* (pp. 25–38). Amsterdam: John Benjamins.
Bucur, M. (2009). *Heroes and victims: remembering war in twentieth-century Romania*. Bloomington: Indiana University Press.
Bull, P. (2000). Equivocation and the rhetoric of modernisation: an analysis of televised interviews with Tony Blair in the 1997 British General Election. *Journal of Language and Social Psychology*, **19**, 222–47.
(2002). *Communication under the microscope: the theory and practice of microanalysis*. London: Psychology Press.
(2003). *The microanalysis of political communication: claptrap and ambiguity*. London: Routledge.
Bunce, V. J., and Wolchik, S. (2009). Debating the color revolutions: getting real about 'real causes'. *Journal of Democracy*, **20**, 69–73.
Burgess, C. (2011). 'This election will be won by people not posters'... In D. Wring, R. Mortimore and S. Atkinson (eds.) *Political communication in Britain* (pp. 181–97). London: Palgrave-Macmillan.
Burgess, M., Ferguson, N, and Hollywood, I. (2007). Rebels' perspectives of the legacy of past violence and of the current peace in post-agreement Northern Ireland: an interpretative phenomenological analysis. *Political Psychology*, **28**, 69–88.
Cameron, L., and Turner, R. (2010). The application of diversity-based interventions to policy and practice. In R. J. Crisp (ed.) *The psychology of social and cultural diversity* (pp. 322–52). Oxford: Wiley-Blackwell.
Campbell, A., Converse, P., Miller, W., and Stokes, D. (1960). *The American voter*. New York: Wiley.
Campbell, D. T. (1956). Enhancement of contrast as a composite habit. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, **53**, 350–355.
Campbell, S. (2008). The second voice. *Memory Studies*, **1**, 41–8.
Cantril, H. (1942). Public opinion in flux. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, **22**, 136–52.
Cappella, J. N., and Jamieson, K. H. (1997). *Spiral of cynicism: the press and the public good*. New York: Oxford University Press.
Caprara, G. V., Schwartz, S., Capanna, C., Vecchione, M., and Barbaranelli, C. (2006). Personality and politics: values, traits, and political choice. *Political Psychology*, **27**, 1–28.
Castells, M. (2011). *Communication power*. Oxford University Press.
Cesereanu, R. (2004). *Decembrie '89. Deconstrucţia unei revoluţii*. Iaşi: Polirom.

(2008). The Final Report on the Holocaust and the Final Report on the Communist Dictatorship in Romania. *East European Politics and Societies*, **22**, 270–81.

Charteris-Black, J. (2005). *Politicians and rhetoric: the persuasive power of metaphor.* Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan.

Chilton, P. (1996). *Security metaphors: Cold War discourse from containment to common European home.* Berne and New York: Peter Lang.

(2004). *Analysing political discourse: theory and practice.* London: Routledge.

Chilton, P., and Ilyin, M. (1993). Metaphor in political discourse. *Discourse & Society*, **4**, 7–31.

Chilton, P., and Schäffner, C. (1997). Discourse and politics. In T. van Dijk (ed.) *Discourse as social interaction* (vol. II) (pp. 206–31). London: Sage.

Chouliaraki, L., and Fairclough, N. (1999). *Discourse in late modernity: rethinking critical discourse analysis.* Edinburgh University Press.

Christie, R., and Jahoda, M. (eds.) (1954). *Studies in the scope and method of 'The Authoritarian Personality'.* New York: Free Press.

Ciobanu, M. (2009). Criminalising the past and reconstructing collective memory: the Romanian Truth Commission. *Europe-Asia Studies*, **61**, 313–36.

Clayman, S., and Heritage, J. (2002). *The news interview: journalists and public figures on the air.* Cambridge University Press.

Clémence, A., Doise, W., de Rosa, A. S., and Gonzalez, L. (1995). La représentation sociale des droits de l'homme: une recherche internationale sur l'étendue et les limites de l'universalité. *International Journal of Psychology*, **30**, 181–212.

Cohrs, J. C., and Stelzl, M. (2010). How ideological attitudes predict host society members' attitudes toward immigrants: exploring cross-national differences. *Journal of Social Issues*, **66**, 673–94.

Condor, S. (2000). Pride and prejudice: identity management in English people's talk about 'this country'. *Discourse & Society*, **11**, 163–93.

(2006). Temporality and collectivity: diversity, history and the rhetorical construction of national entitativity. *British Journal of Social Psychology*, **45**, 657–82.

(2010). Devolution and national identity: the rules of English dis/engagement. *Nations & Nationalism*, **16**, 525–43.

(2011). Sense and sensibility: the conversational etiquette of English national self-identification. In A. Aughey and C. Berberich (eds.) *These Englands: a conversation on national identity.* Manchester University Press.

Condor, S., and Figgou, L. (2012). Rethinking the prejudice problematic: a collaborative cognition approach. In J. Dixon and M. Levine (eds.) *Beyond prejudice: extending the social psychology of conflict, inequality and social change* (pp. 200–22). Cambridge University Press.

Condor, S., and Gibson, S. (2007). 'Everybody's entitled to their own opinion': ideological dilemmas of liberal individualism and active citizenship. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, **6**, 178–99.

Condor, S., Abell, J., Figgou, L., Gibson, S., and Stevenson, C. (2006). 'They're not racist ... ': Prejudice denial, mitigation and suppression in dialogue, *British Journal of Social Psychology*, **45**, 441–462.

Condor, S., Tileagă, C., and Billig, M. (in press). Political rhetoric. In L. Huddy, D. O. Sears and J. Levy (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (2nd edn). New York: Oxford University Press.

Connerton, P. (1989). *How societies remember.* Cambridge University Press.

Connolly, W. (1993). *The terms of political discourse* (3rd edn). Oxford: Wiley-Blackwell.

Converse, P. E. (1962). Information flow and the stability of partisan attitudes. *Public Opinion Quarterly*, **26**, 578–99.

(1964). The nature of belief systems in mass publics. In D. Apter (ed.) *Ideology and discontent* (pp. 206–61). New York: Free Press.

(1987). Changing conceptions of public opinion in the political process. *Public Opinion Quarterly* (Supplement: 50th Anniversary Issue), **51**, S12–S24.

(2006a). The nature of belief systems in mass publics. *Critical Review: A Journal of Politics and Society*, **18**, 1–74.

(2006b). Democratic theory and electoral reality. *Critical Review: A Journal of Politics and Society*, **18**, 297–329.

(2009). Perspectives on mass belief systems and communication. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 144–60). New York: Oxford University Press.

Conway, M. (1997). The inventory of experience: memory and identity. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 21–46). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Coulter, J. (2001). Human practices and the observability of the 'macro-social'. In T. R. Schatzki, K. K. Cetina and E. Savigny (eds.) *The practice turn in contemporary theory* (pp. 29–41). London: Routledge.

Crigler, A. N. (1996). Making sense of politics: constructing political messages and meanings. In A. N. Crigler (ed.) *The psychology of political communication* (pp. 1–10). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Crisp, R., and Hewstone, M. (eds.) (2000). Crossed categorization and intergroup bias: the moderating role of intergroup and affective context. *Journal of Experimental Social Psychology*, **36**, 357–83.

(2006). *Multiple social categorization: processes, models and applications.* Hove, Sussex: Psychology Press.

(2007). Multiple social categorization. In M. P. Zanna (ed.) *Advances in experimental social psychology* (vol. XXXIX, pp. 163–254). Orlando, FL: Academic Press.

Crisp, R., Hewstone, M., and Rubin, M. (2001). Does multiple categorization reduce intergroup bias? *Personality and Social Psychology Bulletin*, **27**, 76–89.

Dalton, R. J. (2008). *Citizen politics: public opinion and political parties in advanced industrial democracies* (5th edn). Washington, DC: CQ Press.

Dalton, R. J., and Klingemann, H.-D. (2009). Citizens and political behavior. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 3–28). New York: Oxford University Press.

D'Anieri, P. (2006). Explaining the success and failure of post-communist revolutions. *Communist and Post-Communist Studies*, **39**, 331–50.

Danziger, K. (2008). *Marking the mind: a history of memory.* Cambridge University Press.

Deacon, D., and Wring, D. (2011). Reporting the 2010 General election: old media, new media – old politics, new politics. In D. Wring, R. Mortimore and S. Atkinson (eds.) *Political communication in Britain.* London: Palgrave.

de Brito, A. B., Enriquez, C. G., and Aguilar, P. (2001). *The politics of memory: transitional justice in democratizing societies.* New York: Oxford University Press.

Delli Carpini, M. X., and Keeter, S. (1996). *What Americans know about politics and why it matters.* New Haven, CT: Yale University Press.

Delli Carpini, M. X., and Williams, B. (2001). Let us entertain you: politics in the new media environment. In L. Bennett and R. Entman (eds.) *Mediated politics: communication in the future of democracy* (pp. 160–91). New York: Cambridge University Press.

De Weerd, M., and Klandermans M. (1999). Group identification and social protest: farmer's protest in the Netherlands. *European Journal of Social Psychology,* **29**, 1,073–95.

Dewey, J. ([1927] 1954). *The public and its problems.* New York: Holt, Rinehart & Winston.

Diab, L. N. (1959). Authoritarianism and prejudice in near-Eastern students attending American universities. *Journal of Social Psychology,* **50**, 175–87.

Dimitrov, M. (2009). Debating the color revolutions: popular autocrats. *Journal of Democracy,* **20**, 78–81.

Dixon, J., and Levine, M. (eds.) (2012). *Beyond prejudice: extending the social psychology of conflict, inequality and social change.* Cambridge University Press.

Doise, W. (2002). *Human rights as social representations.* London: Routledge.

Doise, W., and Staerklé, C. (2002). From social to political psychology: the societal approach. In K. Monroe (ed.) *Political psychology* (pp. 151–72). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.

Doise, W., Deschamps, J.-C., and Meyer, G. (1978). The accentuation of intra-category similarities. In H. Tajfel (ed.) *Differentiation between social groups.* London: Academic Press.

Doise, W., Clémence, A., and Lorenzi-Cioldi, F. (1993). *The quantitative analysis of social representations.* Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

Doise, W., Spini, D., and Clémence, A. (1999). Human rights studied as social representations in a cross-national context. *European Journal of Social Psychology,* **29**, 1–29.

Doise, W., Staerklé, C., Clémence, A. and Savory, F. (1998). Human rights and Genevan youth: a developmental study of social representations. *Swiss Journal of Psychology,* **57**, 86–100.

Doosje, B., Van den Bos, K., and Loseman, A. (in press). Radicalization process of Islamic youth in the Netherlands: the role of uncertainty, perceived injustice and perceived group threat. *Journal of Social Issues.*

Dovidio, J. F., Gaertner, S., and Saguy, T. (2007). Another view of 'we': majority and minority group perspectives on a common ingroup identity. *European Review of Social Psychology,* **18**, 296–330.

(2009). Commonality and the complexity of 'we': social attitudes and social change. *Personality and Social Psychology Review*, **13**, 3–20.

Drury, J., and Reicher, S. (2000). Collective action and psychological change: the emergence of new social identities. *British Journal of Social Psychology*, **39**, 579–604.

(2009). Collective psychological empowerment as a model of social change: researching crowds and power. *Journal of Social Issues*, **65**, 707–25.

Duckitt, J. (1988). Normative conformity and racial prejudice in South Africa. *Genetic, Social, and General Psychology Monographs*, **114**, 413–37.

(2003). Prejudice and intergroup hostility. In D. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 559–600). Oxford University Press.

Duckitt, J., Bizumic, B. and Heled, E. (2010). A tripartite approach to right-wing authoritarianism: the Authoritarianism-Conservatism-Traditionalism model. *Political Psychology*, **31**, 685–715.

Duveen, G. (2001). Representations, identities, resistance. In K. Deaux and G. Philogene (eds.) *Social representations: introductions and explorations*. Oxford: Blackwell.

Dzihic, V., and Segert, D. (2012). Lessons from 'post-Yugoslav' democratization: functional problems of stateness and the limits of democracy. *East European Politics and Societies*, **26**, 239–53.

Edelman, M. (1967). *The symbolic uses of politics*. Urbana, IL: University of Illinois Press.

(1988). *Constructing the political spectacle*. Chicago, IL: Chicago University Press.

(1977). *Political language: words that succeed and policies that fail*. New York: Academic Press.

(2001). *The politics of misinformation*. Cambridge University Press.

Edley, N., and Wetherell, M. (1997). Jockeying for position: the construction of masculine identities. *Discourse & Society*, **8**, 203–17.

(1999). Imagined futures: young men's talk about fatherhood and domestic life. *British Journal of Social Psychology*, **38**, 181–94.

Edwards, D. (1997). *Discourse and cognition*. London: Sage.

(1999). Emotion discourse. *Culture & Psychology*, **5**, 271–91.

(2000). Extreme case formulations: softeners, investment and doing nonliteral. *Research on Language and Social Interaction*, **23**, 347–73.

(2003). Analysing racial discourse: a view from discursive psychology. In H. van den Berg, H. Houtkoop-Steenstra and M. Wetherell (eds.) *Analyzing interviews on racial issues: multidisciplinary approaches to interview discourse* (pp. 31–48).

(2006). Facts, norms and dispositions: practical uses of the modal *would* in police interrogations. *Discourse Studies*, **8**, 475–501.

(2007). Managing subjectivity in talk. In A. Hepburn and S. Wiggins (eds.) *Discursive research in practice: new approaches to psychology and interaction* (pp. 31–49). Cambridge University Press.

(2012). Discursive and scientific psychology. *British Journal of Social Psychology*, **51**, 425–35.

Edwards, D., and Potter, J. (1992a). *Discursive Psychology*. London: Sage.

(1992b). The Chancellor's memory: rhetoric and truth in discursive remembering. *Applied Cognitive Psychology*, **6**, 187–215.
(1993). Language and causation: a discursive action model of description and attribution. *Psychological Review*, **100**, 23–41.
(2001). Discursive psychology. In A. McHoul and M. Rapley (eds.) *How to analyse talk in institutional settings* (pp. 12–24). New York: Continuum.
Edwards, D., Ashmore, M., and Potter, J. (1995). Death and furniture: the rhetoric, politics and theology of bottom line arguments against relativism. *History of the Human Sciences*, **8**, 25–49.
Eiser, J. R. (1971). Enhancement of contrast in the absolute judgment of attitude statements. *Journal of Personality and Social Psychology*, **17**, 1–10.
Ekman, J., and Linde, J. (2005). Communist nostalgia and the consolidation of democracy in Central and Eastern Europe. *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, **21**, 354–74.
Elcheroth, G., Doise, W., and Reicher, S. (2011). On the knowledge of politics and the politics of knowledge: how a social representations approach helps us rethink the subject of political psychology. *Political Psychology*, **32**, 729–58.
Ellemers, N., and Barreto, M. (2009). Collective action in modern times: how modern expressions of prejudice prevent collective action. *Journal of Social Issues*, **65**, 749–68.
Ensink, T. (1996). The footing of a Royal address: an analysis of representativeness in political speech, exemplified in Queen Beatrix' address to the Knesset on March 28, 1995. *Current Issues in Language and Society*, **3**, 205–32.
Entmann, R., and Bennett, L. (2001) Communication in the future of democracy: a conclusion. In L. Bennett and R. Entman (eds.) *Mediated politics: communication in the future of democracy* (pp. 468–480). New York: Cambridge University Press.
Erjavec, K., and Volcic, Z. (2007). 'War on terrorism' as a discursive battleground: Serbian recontextualization of G.W. Bush's discourse. *Discourse and Society*, **18**, 123–37.
Eysenck, H. J. (1954). *The psychology of politics*. London: Routledge & Kegan Paul.
Fairclough, N. (1992). *Discourse and social change*. Cambridge: Polity Press.
(1995a). *Critical discourse analysis*. London: Longman.
(1995b). *Media discourse*. London: Edward Arnold.
(2000). *New Labour, new language*. London: Routledge.
(2010). *Critical discourse analysis: the critical study of language*. London: Longman.
Fairclough, I., and Fairclough, N. (2011). Practical reasoning in political discourse: the UK government's response to the economic crisis in the 2008 Pre-Budget Report. *Discourse and Society*, **22**, 243–68.
Fairclough, N., and Wodak, R. (1997). Critical discourse analysis. In T. A. van Dijk (ed.) *Discourse as social interaction* (vol. II). London: Sage.
Farnen, R. F. and Meloen, J. (2000). *Democracy, authoritarianism and education: a cross-national empirical survey*. Houndmills, Hants: Macmillan.
Feldman, S. (2003). Values, ideology and the structure of political attitudes. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 477–510). New York: Oxford University Press.

Ferguson, N., Burgess, M., and Hollywood, I. (2008). Crossing the Rubicon: deciding to become a paramilitary in Northern Ireland. *International Journal of Conflict and Violence*, **2**, 130–137.

(2010). Who are the victims? Victimhood experiences in postagreement Northern Ireland. *Political Psychology*, **31**, 857–86.

Finkenauer, C., Gisle, L., and Luminet, O. (1997). When individual memories are socially shaped: flashbulb memories of sociopolitical events. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rime (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 191–208). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Finlayson, A. (2004). Political science, political ideas and rhetoric. *Economy and Society*, **33**, 528–49.

Finlayson. A. (2007). From beliefs to arguments: interpretative methodology and rhetorical political analysis. *British Journal of Politics and International Relations*, **9**, 545–63.

Fitzgerald, R., and Housley, W. (2002). Identity, categorization and sequential organization: the sequential and categorial flow of identity in a radio phone-in. *Discourse* and *Society*, **13**, 579–602.

Fivush, R. (2008). Remembering and reminiscing: how individual lives are constructed in family narratives. *Memory Studies*, **1**, 49–58.

Fleischmann, F., Phalet, K., and Klein, O. (2011). Religious identification and politicization in the face of discrimination: support for political Islam and political action among the Turkish and Moroccan second generation in Europe. *British Journal of Social Psychology*, **50**, 628–48.

Fowler, R. (1991). *Language in the news: discourse and ideology in the press.* London: Routledge.

Fowler, R., Hodge, R., Kress, G., and Trew, T. (1979). *Language and control.* London: Routledge & Kegan Paul.

Franklin, B. (2004). *Packaging politics: political communications in Britain's media democracy.* London: Bloomsbury Academic.

Frijda, N. (1997). Commemorating. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rime (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 103–30). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Fromm, E. (1942). *Fear of freedom*. London: Routledge & Kegan Paul.

Gaertner, S. L., and Dovidio, J. F. (2000). *Reducing intergroup bias: the common ingroup identity model.* Philadelphia, PA: Psychology Press.

Galasińska, A., and Galasiński, D. (eds.) (2010). *The post-communist condition: public and private discourses of transformation*. Amsterdam/Philadelphia, PA: John Benjamins.

Gallie, W. B. (1956). Essentially contested concepts. *Proceedings of the Aristotelian Society*, **56**, 167–98.

Gallinat, A. (2006). Difficult stories: public discourse and narrative identity in Eastern Germany. *Ethnos*, **71**, 343–66.

(2009). Intense paradoxes of memory: researching moral questions about remembering the socialist past. *History and Anthropology*, **20**, 183–99.

Gallup, G., and Rae, S. F. (1940). *The pulse of democracy: the public opinion poll and how it works.* Oxford: Simon & Schuster.

Gamson, W. A. (1992). *Talking politics*. Cambridge University Press.

Garton Ash, T. (1990). *We the people: the revolution of '89.* Cambridge: Penguin.
Gély, R., and Sanchez-Mazas, M. (2006). The philosophical implications of research on the social representations of human rights. *Social Science Information*, 45, 387–410.
Gergen, K. (1973). Social psychology as history. *Journal of Personality and Social Psychology*, 26, 309–320.
(1994). *Realities and relationships: soundings in social construction.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
(2005). Narrative, moral identity and historical consciousness: a social constructionist account. In J. Straub (ed.) *Narration, identity and historical consciousness* (pp. 99–119). New York: Berghahn Books.
Gillespie, A. (2008). Social representations, alternative representations and semantic barriers. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 38, 375–91.
Gillespie, A., Cornish, F., Aveling, E. L., and Zittoun, T. (2008). Conflicting community commitments: a dialogical analysis of a British woman's World War II diaries. *Journal of Community Psychology*, 36, 35–52.
Gordon, C. (2004). 'Al Gore's our guy': linguistically constructing a family political identity. *Discourse & Society*, 15, 607–31.
Graber, D. A. (1988). *Processing the news: how people tame the information tide* (2nd edn). Lanham, MD: University Press of America.
Graumann, C. F. (1998). Verbal discrimination: a neglected chapter in the social psychology of aggression. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 28, 41–61.
Greatbatch, D. (1998). Conversation analysis: neutralism in British news interviews. In A. Bell and P. Garrett (eds.) *Approaches to media discourse* (pp. 163–185). Oxford: Blackwell.
Halbwachs, M. ([1952] 1992). *On collective memory.* Chicago, IL: Chicago University Press.
Hall, N. R., and Crisp, R. J. (2005). Considering multiple criteria for social categorization can reduce intergroup bias. *Personality and Social Psychology Bulletin*, 31, 1,435–44.
Hamilton, D., and Trolier, T. (1986). Stereotypes and stereotyping: an overview of the cognitive approach. In J. F. Dovidio and S. L. Gaertner (eds.) *Prejudice, discrimination and racism.* Orlando, FL: Academic Press.
Hammack, P. L., and Pilecki, A. (2012). Narrative as a root metaphor for political psychology. *Political Psychology*, 33, 75–103.
Hardt, H., and Splichal, S. (eds.) (2000). *Ferdinand Tönnies on public opinion: selections and analyses.* New York: Rowman & Littlefield.
Harré, R., and Gillett, G. (1994). *The discursive mind.* London: Sage.
Harré, R., and Secord, P. F. (1972). *The explanation of social behaviour.* Oxford: Blackwell.
Harris, J. (2010). Welcome to the first e-election. *Guardian*, 17 March. Available online at www.guardian.co.uk/politics/2010/mar/17/labour-conservatives-general-election-online (last accessed January 2011).
Haslam, N., and Loughnan, S. (2012). Prejudice and dehumanization. In J. Dixon and M. Levine (eds.) *Beyond prejudice: extending the social psychology of conflict, inequality and social change* (pp. 89–104). Cambridge University Press.

Haslam, S. A., and Wilson, A. (2000). In what sense are prejudiced beliefs personal? The importance of ingroup shared stereotypes. *British Journal of Social Psychology*, **39**, 45–63.

Haste, H. (2012). Where do we go from here in political psychology. *Political Psychology*, **33**, 1–9.

Hastie. R., and Dawes, R. (2010). *Rational choice in an uncertain world: the psychology of judgment and decision making* (2nd edn). Thousand Oaks, CA: Sage.

Heath, A., Fisher, S., and Smith, S. (2005). The globalization of public opinion research. *Annual Review of Political Science*, **8**, 297–333.

Heaven, P. (2001). Prejudice and personality: the case of the authoritarian and social dominator. In M. Augoustinos and K. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 89–104). London: Sage.

Henry, P. J., Sidanius, J., Levin, S., and Pratto, F. (2005). Social dominance orientation, authoritarianism, and support for intergroup violence between the Middle East and America. *Political Psychology*, **26**, 569–84.

Hepburn, A., and Wiggins, S. (eds.) (2007). *Discursive research in practice: new approaches to psychology and interaction*. Cambridge University Press.

Herbst, S. (1995). *Numbered voices: how opinion polling has shaped American politics*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

(1998). *Reading public opinion: How political actors view the democratic process*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

(2012). The history and meaning of public opinion. In A. J. Berinsky (ed.) *New directions in public opinion* (pp. 19–31). New York: Routledge.

Heritage, J. (1984). *Garfinkel and ethnomethodology*. Cambridge: Polity Press.

Heritage, J., and Clayman, S. (2010). *Talk in action: interaction, identities and institutions*. Chichester: Wiley-Blackwell.

Heritage, J., and Greatbatch, D. (1986). Generating applause: a study of rhetoric and response at party political conferences. *American Journal of Sociology*, **92**, 110–57.

Herrmann, R. (2003). Image theory and strategic interaction in international relations. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 285–314). New York: Oxford University Press.

Herzlich, C. (1973). *Health and illness: a social psychological analysis*. New York: Academic Press.

Hill, J. (2008). *The everyday language of White racism*. Chichester: Wiley-Blackwell.

Hobsbawm, E., and Ranger, T. (1992). *The invention of tradition*. Cambridge University Press.

Hodges, A. (2008). The politics of recontextualization: discursive competition over claims of Iranian involvement in Iraq. *Discourse* and *Society*, **19**, 483–505.

Hodgkin, K., and Radstone, S. (eds.) (2003). *Contested pasts: the politics of memory*. London: Routledge.

Hofstede, G. (2001). *Culture's consequences: comparing values, behaviors, institutions, and organizations across nations* (2nd edn). Thousand Oaks, CA: Sage.

Hofstede, G., and McCrae, R. (2004). Personality and culture revisited: linking traits and dimensions of culture. *Cross-Cultural Research*, **38**, 52–88.
Hogea, A. (2010). Coming to terms with the communist past in Romania: an analysis of the political and media discourse concerning the Tismăneanu Report. *Studies of Transition States and Societies*, **2**, 16–30.
Hogg, M. A., and Abrams, D. (1988). *Social identification: a social psychology of intergroup relations and group processes*. London: Routledge.
Hogg. M. A., and Blaylock, D. (2012). *Extremism and the psychology of uncertainty*. Chichester: Wiley-Blackwell.
Holtz, P., and Wagner, W. (2009). Essentialism and attribution of monstrosity in racist discourse: right-wing Internet postings about Africans and Jews. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, **19**, 411–25.
Hopkins, N. (2011). Dual identities and their recognition: minority group members' perspectives. *Political Psychology*, **32**, 251–70.
Hopkins, N., and Kahani-Hopkins, V. (2004). Identity construction and political activity: beyond rational actor theory. *British Journal of Social Psychology*, **43**, 339–56.
(2006). Minority group members' theories of intergroup contact: a case study of British Muslims' conceptualizations of 'Islamophobia' and social change. *British Journal of Social Psychology*, **45**, 245–64.
(2009). Reconceptualizing 'extremism' and 'moderation': from categories of analysis to categories of practice in the construction of collective identity. *British Journal of Social Psychology*, **48**, 99–113.
Hopkins, N., Reicher, S., Harrison, K., Cassidy, C., Bull, R., and Levine, M. (2007). Helping to improve the group stereotype: On the strategic dimension of prosocial behavior. *Personality and Social Psychology Bulletin*, **33**, 776–88.
Housley, W., and Fitzgerald, R. (2002). Categorization, national identity and debate. In S. Hester and W. Housley (eds.) *Language, interaction and national identity* (pp. 38–59). Aldershot: Ashgate.
(2003). Moral discrepancy and political discourse: accountability and the allocation of blame in a political news interview. *Sociological Research Online*, **8**(2), www.socresonline.org.uk/8/2/housley.html (last accessed February 2012).
Hovland, C., and Weiss, W. (1952). The influence of source credibility in communication effectiveness. *Public Opinion Quarterly*, **15**, 635–50.
Hovland, C., Janis, I., and Kelley, H. (1953). *Communication and persuasion: psychological studies of opinion change*. New Haven, CT: Yale University Press.
Howarth, C. (2002). Identity in whose eyes? The role of representations in identity construction. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, **32**, 145–62.
(2004). Re-presentation and resistance in the context of school exclusion: reasons to be critical. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, **14**, 356–77.
(2006). A social representation is not a quiet thing: exploring the critical potential of social representations theory. *British Journal of Social Psychology*, **45**, 65–86.

(2010). Social representations theory, communication and identity. In D. Hook, B. Franks and M. Bauer (eds.) *Communication, culture and social change: the social psychological perspective*. London: Palgrave Macmillan.

Huckfeldt, R. (2009). Information, persuasion, and political communication networks. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 100–22). New York: Oxford University Press.

Huckfeldt, P., Johnson, E., and Sprague, J. (2002). Political environments, political dynamics, and the survival of disagreement. *Journal of Politics*, **64**, 1-21.

(2004). *Political disagreement: the survival of diverse opinions within communication networks*. New York: Cambridge University Press.

Huddy, L. (2001). From social to political identity: a critical examination of social identity theory. *Political Psychology*, **22**, 127–56.

(2003). Group identity and political cohesion. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 511–58). New York: Oxford University Press.

(2004). Contrasting theoretical approaches to intergroup relations. *Political Psychology*, **25**, 947–67.

Huddy, L., Francis N., and Marilyn, L. (2000). The polls–trends: support for the Women's Movement. *Public Opinion Quarterly*, **64**, 309–50.

Huddy, L., Khatib, N., and Capelos, T. (2002). The polls-trends: reactions to the terrorist attacks of September 11, 2001. *Public Opinion Quarterly*, **66**, 418–50.

Hutchby, I. (2006). *Media talk: conversation analysis and the study of broadcasting*. Maidenhead: Open University Press.

(forthcoming). *The televised interview: political news as social interaction*. Cambridge: Polity Press.

Huyssen, A. (2003). *Present pasts: urban palimpsests and the politics of memory*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Iacob, B. C. (2010). Avem nevoie de o pedagogie a memoriei colective a trecutului comunist. Available at www.evz.ro/detalii/stiri/bogdan-cristian-iacob-avem-nevoie-de-o-pedagogie-a-memoriei-colective-a-trecutului-comunist-90689.html (last accessed January 2011).

Igartua, J., and Paez, D. (1997). Art and remembering traumatic events: the case of the Spanish Civil War. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 79–102). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Igo, S. (2007). *The averaged American: Surveys, citizens, and the making of a mass public*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Inglehart, R. (1977). *The silent revolution*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

(1990). *Culture shift in advanced industrial societies*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

(2003). How solid is mass support for democracy – and how do we measure it? *PS: Political Science and Politics*, **36**, 51–7.

(2009). Postmaterialist values and the shift from survival to self-expression values. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.). *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 223–39). New York: Oxford University Press.

Inglehart, R., and Abramson, P. (1999). Measuring postmaterialism. *American Political Science Review*, **93**, 665–677.

Inglehart, R., and Baker, W.E. (2000). Modernization, cultural change, and the persistence of traditional values. *American Sociological Review*, **65**, 19–51.

Inglehart, R., and Welzel, C. (2005). *Modernization, cultural change, and democracy: the human development sequence*. Cambridge University Press.

Iniguez, L., Valencia, J., and Vazquez, F. (1997). The construction of remembering and forgetfulness: memories and histories of the Spanish Civil War. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 237–52). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Israel, J., and Tajfel, H. (eds.) (1972). *The context of social psychology: a critical assessment*. London: Academic Press.

Iyengar, S. (1993). Agenda-setting and beyond: television news and the strength of political issues. In W. Riker (ed.) *Agenda formation* (pp. 1–27). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Iyengar, S., and Kinder, D. R. (1987). *News that matters: television and American opinion*. Chicago, IL: Chicago University Press.

Jacobs, L. R., and Shapiro, R. (2000). *Politicians don't pander: political manipulation and the loss of democratic responsiveness*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Jahoda, G. (1988). Critical notes and reflections on 'social representations'. *European Journal of Social Psychology*, **18**, 195–209.

Jamieson, K. H. (1988). *Eloquence in an electronic age*. New York: Oxford University Press.

Janis, I. (1954). Personality correlates of susceptibility to persuasion. *Journal of Personality*, **22**, 504–18.

Janis, I., and Feshbach, S. (1953). Effects of fear-arousing communications. *The Journal of Abnormal and Social Psychology*, **48**, 78–92.

Jaspal, R., and Cinnirella, M. (2010). Coping with potentially incompatible identities: accounts of religious, ethnic, and sexual identities from British Pakistani men who identify as Muslim and gay. *British Journal of Social Psychology*, **49**, 849–70.

Jefferson, G. (1985). An exercise in the transcription and analysis of laughter. In T. A. van Dijk (ed.) *Handbook of discourse analysis* (vol. III) (pp. 25–34). London: Academic Press.

(2004). Glossary of transcript symbols with an Introduction. In G. H. Lerner (ed.) *Conversation analysis: Studies from the first generation* (pp. 13–23). Philadelphia, PA: John Benjamins.

Jervis, R. (2004). The implications of prospect theory for human nature and values. *Political Psychology*, **25**, 163–76.

Jodelet, D. ([1989] 1991). *Madness and social representations*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

(2008). Social representations: the beautiful invention. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, **38**, 411–30.

Joffe, H. (2002). Social representations and health psychology. *Social Science Information*, **41**, 559–80.

(2003). Risk: from perception to social representation. *British Journal of Social Psychology*, **42**, 55–73.
Johnson-Laird, P. N. (1983). *Mental models: towards a cognitive science of language, inference, and consciousness.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Jost, J. T., and Banaji, M. (1994). The role of stereotyping in system-justification and the production of false consciousness. *British Journal of Social Psychology*, **33**, 1–27.
Jost, J. T., and Thompson, E. P. (2000). Group-based dominance and opposition to equality as independent predictors of self-esteem, ethnocentrism, and social policy attitudes among African Americans and European Americans. *Journal of Experimental Social Psychology*, **36**, 209–32.
Jost, J. T., Banaji, M., and Nosek, B. (2004). A decade of system justification theory: accumulated evidence of conscious and unconscious bolstering of the status quo. *Political Psychology*, **25**, 881–919.
Jost, J. T., Federico, C. M., and Napier, J. L. (2009). Political ideology: its structure, functions, and elective affinities. *Annual Review of Psychology*, **60**, 307–33.
Jovchelovitch, S. (2007). *Knowledge in context: representations, community and culture.* London: Routledge.
(2008). The rehabilitation of common sense: social representations, science and cognitive polyphasia. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, **38**, 431–48.
(2010). From social cognition to the cognition of the social. *Papers on Social Representations*, **19**, 3.1–3.10.
Just, M. R., Crigler, A. N., and Neuman, W. R. (1996). Cognitive and affective dimensions of political conceptualization. In A. N. Crigler (ed.) *The psychology of political communication* (pp. 133–48). Ann Arbor: Michigan University Press.
Kaid, L., and Holtz-Bacha, C. (2006). *The Sage handbook of political advertising.* London: Sage.
Kaltwasser, C. (2012). The ambivalence of populism: threat and corrective for democracy. *Democratization*, **19**, 184–208.
Kansteiner, W. (2002). Finding meaning in memory: a methodological critique of collective memory studies. *History & Theory*, 41, 179–97.
Kiesler, C., and Kiesler, S. (1969). *Conformity.* Reading, MA: Addison-Wesley.
Kinder, D. R. (2003). Communication and politics in the age of information. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 357–93). New York: Oxford University Press.
(2006). Belief systems today. *Critical Review: A Journal of Politics and Society*, **18**, 197–216.
Kinder, D. R., and Kam, C. D. (2009). *Us against them: ethnocentric foundations of American opinion.* Chicago, IL : Chicago University Press.
Kinder, D. R., and Sanders, L. (1996). *Divided by color.* Chicago, IL: Chicago University Press.
King, C. (2007). Remembering Romanian communism. *Slavic Review*, **66**, 718–23.
Klandermans, B. (1997). *The social psychology of protest.* Oxford: Blackwell.

(2003). Collective political action. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 670–709). New York: Oxford University Press.

Klandermans, B., and Mayer, N. (2006). *Extreme right activists in Europe: through the magnifying glass.* London: Routledge.

Klandermans, B., Sabucedo, J. M., and Rodriguez, M. (2002). Politicization of collective identity: farmer's identity and farmer's protest in the Netherlands and Spain. *Political Psychology*, **23**, 235–51.

Klandermans, B., van der Toorn, J., and van Stekelenburg, J. (2008). Embeddedness and identity: how immigrants turn grievances into action. *American Sociological Review*, **73**, 992–1,012.

Korosteleva, E. (2003). Is Belarus a demagogical democracy? *Cambridge Review of International Affairs*, **16**, 525–33.

(2009). The limits of EU governance: Belarus's response to the European Neighbourhood Policy. *Contemporary Politics*, **15**, 229–45.

(2012). Questioning democracy promotion: Belarus' response to the 'colour revolutions'. *Democratization*, **19**, 37–59.

Kuipers, G. (2011). The politics of humour in the public sphere: cartoons, power and modernity in the first transnational humour scandal. *European Journal of Cultural Studies*, **14**, 63–80.

Kuklinski, J., and Peyton, B. (2009). Belief systems and political decision making. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 45–64). New York: Oxford University Press.

LaCapra, D. (1994). *Representing the Holocaust: history, theory, trauma.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Laclau, E. (1993). The signifiers of democracy. In J. H. Carens (ed.) *Democracy and possessive individualism* (pp. 221–34). Albany: State University of New York Press.

Lakoff, G. (2002). *Moral politics: what conservatives know that liberals don't.* Chicago, IL: University of Chicago Press.

(2010). *The political mind.* London: Viking.

Lakoff, G., and Johnson, M. (1980). *Metaphors we live by.* Chicago, IL: Chicago University Press.

Lane, R. (1962). *Political ideology: why the common man believes what he does.* New York: Free Press.

Lasswell, H. D. (1930). *Psychopathology and politics.* Chicago, IL: Chicago University Press.

Lasswell, H. D., Leites, N., and associates (1949) *Language of politics: Studies in quantitative semantics.* New York: George W. Stuart.

Lau, R., and Redlawsk, D. (2001). An experimental study of information search, memory and decision making during a political campaign. In J. Kuklinski (ed.) *Political psychology and public opinion* (pp. 136–59). New York: Cambridge University Press.

(2006). *How voters decide: information processing during election campaigns.* New York: Cambridge University Press.

Lavine, H. (2002). On-line versus memory-based process models. In K. R. Monroe (ed.) *Political psychology* (pp. 225–48). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

(2010). *Political psychology*, vol. I: *Theoretical approaches.* New York: Sage.

Lazarsfeld, P. F., and Merton, R. K. (1948). Mass communication, popular taste and organized social action. In L. Bryson (ed.) *The communication of ideas* (pp. 95–118). New York: Harper.

Lazarsfeld, P. F., Berelson, B., and Gaudet, H. (1944). *The people's choice*. New York: Duell, Sloan and Pearce.

LeCouteur, A., Rapley, M., and Augoustinos, M. (2001). 'This very difficult debate about Wik': stake, voice and the management of category memberships in race politics. *British Journal of Social Psychology*, **40**, 35–57.

Lee, I., Pratto, F., and Johnson, T. B. (2011). Intergroup consensus/disagreement in support of group-based hierarchy: an examination of socio-structural and psycho-cultural factors. *Psychological Bulletin*, **137**, 1,029–64.

Lemaine, J. (1966). Inegalité, comparaison et incomparabilité: esquisse d'une théorie de l'originalité sociale. *Bulletin de Psychologie*, **20**, 1–9.

Leudar, I., and Nekvapil, J. (2000). Presentations of Romanies in the Czech media: on category work in television debates. *Discourse & Society*, **11**, 487–513.

(2004). Media dialogical networks and political argumentation. *Journal of Language and Politics*, **3**, 247–66.

Leudar, I., Hayes, J., Nekvapil, J., and Turner Baker, J. (2008). Hostility themes in media, community and refugee narratives. *Discourse and Society*, **19**, 187–221.

Leventhal, H., Singer, R., and Jones, S. (1965). Effects of fear and specificity of recommendation upon attitudes and behavior. *Journal of Personality and Social Psychology*, **2**, 20–9.

Leventhal, H., Watts, J., and Pagano, F. (1967). Effects of fear and instructions on how to cope with danger. *Journal of Personality and Social Psychology*, **6**, 313–21.

Levin, S., Federico, C. M., Sidanius, J., and Rabinowitz, J. (2002). Social dominance orientation and intergroup bias: the legitimation of favoritism for high-status groups. *Personality and Social Psychology Bulletin*, **28**, 144–57.

Levine, M., and Thompson, K. (2004). Identity, place, and bystander intervention: social categories and helping after natural disasters. *The Journal of Social Psychology*, **144**, 229–45.

Levine, M., Cassidy, C., and Brazier, G. (2002). Self-categorization and bystander non-intervention: two experimental studies. *Journal of Applied Social Psychology*, **32**, 1,452–63.

Levine, M., Prosser, A., Evans, D., and Reicher, S. (2005). Identity and emergency intervention: how social group membership and inclusiveness of group boundaries shape helping behavior. *Personality and Social Psychology Bulletin*, **31**, 443–53.

Levitsky, S., and Way, L. (2002). Elections without democracy: the rise of competitive authoritarianism. *Journal of Democracy*, **13**, 51–65.

(2010). *Competitive authoritarianism: hybrid regimes after the Cold War*. Cambridge University Press.

Leyens, J.-P., Cortes, B., Demoulin, S., Dovidio, J., Fiske, S., Gaunt, R., Paladino, M.-P., Rodriguez-Perez, A., Rodriguez-Torres, R., and Vaes, J. (2003). Emotional prejudice, essentialism, and nationalism. The 2002 Tajfel Lecture. *European Journal of Social Psychology*, **33**, 703–17.

Linden, A., and Klandermans, B. (2007). Revolutionaries, wanderers, converts, and compliants: life histories of extreme right activists. *Journal of Contemporary Ethnography*, **36**, 184–201.

Lippmann, W. (1922). *Public opinion*. London: Allen & Unwin.

([1927] 2009). *The phantom public*. New Jersey: Transaction Publishers.

Lockyer, S., and Pickering, M. (2001). Dear shit-shovellers: humour, censure and the discourse of complaint, *Discourse & Society*, **12**, 633–51.

Lowenthal, D. (1989). Nostalgia tells it like it wasn't. In M. Chase and C. Shaw (eds.) *The imagined past: history and nostalgia* (pp. 18–32). Manchester and New York: Manchester University Press.

Lukes, S. (1973). *Individualism*. Oxford: Basil Blackwell.

Lynn, N., and Lea, S. (2003). 'A phantom menace and the New Apartheid': the social construction of asylum-seekers in the United Kingdom. *Discourse & Society*, **14**, 425–52.

Marcus, G., Neuman, W., and MacKuen, M. (2000). *Affective intelligence and political judgement*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Marcus, G., Sullivan, J., Theiss-Morse, E., and Wood, S. (1995). *With malice toward some: how people make civil liberties judgements*. New York: Cambridge University Press.

Mark, J. (2010). *The unfinished revolution: making sense of the communist past in Central and Central-Eastern Europe*. New Haven, CT: Yale University Press.

Marková, I. (2000). Amédée or how to get rid of it: social representations from a dialogical perspective. *Culture & Psychology*, **6**, 419–60.

(2001). Dialogical perspectives of democracy as social representation. *Critical Studies*, **16**, 125–39.

(2004). *Trust and democratic transition in post-communist Europe*. Oxford University Press.

(2006). On 'the inner alter' in dialogue. *International Journal for Dialogical Science*, **1**, 125–48.

(2008). The epistemological significance of the theory of social representations. *Journal for the Theory of Social Behavior*, **38**, 461–87.

(2012). 'Americanization' of European social psychology. *History of the Human Sciences*, **25**, 108–16.

Martin, J. L. (2001). The authoritarian personality, 50 years later: what questions are there for political psychology? *Political Psychology*, **22**, 1–26.

Matsuda, M., Lawrence, C., Delgado, R., and Crenshaw, K. (1993). *Words that wound: critical race theory, assaultive speech, and the first amendment*. Boulder, CO: Westview Press.

McClosky, H. (1964). Consensus and ideology in American politics. *American Political Science Review*, **58**, 361–82.

McCombs, M., and Shaw, D. (1972). The agenda-setting function of mass media. *Public Opinion Quarterly*, **36**, 176–87.

McGarty, C., and Penny, R. E. (1988). Categorization, accentuation and social judgement. *British Journal of Social Psychology*, **27**, 147–57.

McGee, M. C. (1980). The 'ideograph': a link between rhetoric and ideology. *Quarterly Journal of Speech*, **66**, 1–16.

McGraw, K. M. (2001). Political accounts and attribution processes. In J. H. Kuklinski (ed.) *Citizens and politics: perspectives from political psychology* (pp. 160–97). New York: Cambridge University Press.

(2003). Political impressions: formation and management. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 394–432). New York: Oxford University Press.

McGuire, W. J. (1964). Inducing resistance to persuasion: some contemporary approaches. In L. Berkowitz (ed.) *Advances in experimental social psychology* (vol. I) (pp. 191–229). San Diego, CA: Academic Press.

(1993). The poly-psy relationship: three phases of a long affair. In S. Iyengar and W. J. McGuire (eds.) *Explorations in political psychology* (pp. 9–35). Durham, NC: Duke University Press.

McGuire, W., and Papageorgis, D. (1961). The relative efficacy of various types of prior belief-defense in producing immunity against persuasion. *Public Opinion Quarterly*, **26**, 24–34.

McKinlay, A., and McVittie, C. (2008). *Social psychology and discourse*. Oxford: Wiley-Blackwell.

McNair, B. (2011). *An introduction to political communication* (5th edn). London: Routledge.

McSweeney, B. (2002). Hofstede's model of national cultural differences and their consequences: a triumph of faith – a failure of analysis. *Human Relations*, **55**, 89–118.

Merino, M. E., and Tileagă, C. (2011). The construction of ethnic minority identity: a discursive psychological approach to ethnic self-definition in action. *Discourse and Society*, **22**, 86–101.

Merriam, C. E. (1924). The significance of psychology for the study of politics. *The American Political Science Review*, **18**, 469–88.

Middleton, D., and Brown, S. D. (2005). *The social psychology of experience: studies in remembering and forgetting*. London: Sage.

(2007). Issues in the socio-cultural study of memory: making memory matter. In J. Valsiner and A. Rosa (eds.) *The Cambridge handbook of socio-cultural psychology* (pp. 661–77). Cambridge University Press.

Middleton, D., and Edwards, D. (eds.) (1990). *Collective remembering*. London: Sage.

Mill, J. S. (2008). *On liberty and other essays* (ed. with an Introduction and Notes by John Gray). Oxford University Press.

Miller, B. (1999). *Narratives of guilt and compliance in unified Germany: Stasi informers and their impact on society*. London: Routledge.

(2003). Portrayals of past and present selves in the life stories of former Stasi informers. In R. Humphrey, R. Miller and E. Zdravomyslova (eds.) *Biographical research in Eastern Europe: altered lives and broken biographies* (pp. 101–14). Aldershot: Ashgate.

Miller, J. M., and Krosnick, J. A. (2000). News media impact on the ingredients of presidential evaluations: politically knowledgeable citizens are guided by a trusted source. *American Journal of Political Science*, **44**, 301–15.

Misztal, B. (2003). *Theories of social remembering*. Milton Keynes: Open University Press.

(2005). Memory and democracy. *American Behavioral Scientist*, **48**, 1,320–38.

Moghaddam, F. (2008). The psychological citizen and the two concepts of social contract: a preliminary analysis. *Political Psychology*, **29**, 881–901.

Mondak, J. (2010). *Personality and the foundations of political behavior.* New York: Cambridge University Press.

Mondak, J., and Gearing, A. (2003). Civic engagement in a post-communist state. In G. Bădescu and E. M. Uslaner (eds.) *Social capital and the transition to democracy* (pp. 140–64). London: Routledge.

Mondak, J., and Halperin, K. D. (2008). A framework for the study of personality and political behavior. *British Journal of Political Science*, **38**, 335–62.

Mondak, J., and Hibbing, M. (2012). Personality and public opinion. In A. Berinsky (ed.) *New directions in public opinion* (pp. 217–38). New York: Routledge.

Mondak, J., Hibbing, M., Canache, D., Seligson, M., and Anderson, M. (2010). Personality and civic engagement: an integrative framework for the study of trait effects on political behavior. *American Political Science Review*, **104**, 85–110.

Monroe, K. R., Hankin, J., and van Vechten, R. B. (2000). The psychological foundations of identity politics. *Annual Review of Political Science*, **3**, 419–47.

Montgomery, M. (2008). The discourse of the broadcast news interview: a typology. *Journalism Studies*, **9**, 260–77.

Moscovici, S. (1961). *La Psychanalyse, son image et son public.* Paris: Presses Universitaires de France.

(1972). Society and theory in social psychology. In J. Israel and H. Tajfel (eds.) *The context of social psychology: a critical assessment* (pp. 17–68). London: Academic Press.

(1981). On social representations. In J. P. Forgas (ed.) *Social cognition* (pp. 181–209). New York: Academic Press.

(1984). The phenomenon of social representations. In R. Farr and S. Moscovici (eds.) *Social representations* (pp. 3–70). Cambridge University Press.

(1988). Notes towards a description of social representations. *European Journal of Social Psychology*, **18**, 211–50.

(1989). Les thèmes d'une psychologie politique. *Hermès*, **5–6**, 13–20.

(1998). The history and actuality of social representations. In U. Flick (ed.) *The Psychology of the Social* (pp. 209–247). Cambridge University Press.

(2008). *Psychoanalysis: its image and its public.* Cambridge: Polity Press.

(2011). An essay on social representations and ethnic minorities. *Social Science Information*, **50**, 442–61.

Moscovici, S., and Marková, I. (2006). *The making of modern social psychology: the hidden story of how an international social science was created.* Cambridge: Polity Press.

Moscovici, S., and Pérez, J. (1997). Representations of society and prejudice. *Papers on Social Representations*, **6**, 27–36.

(2005). Discrimination vs. ontologization of the Gypsies. In D. Abrams, M. A. Hogg and J. M. Marques (eds.) *The social psychology of inclusion and exclusion.* New York: Psychology Press.

Musolff, A. (2004). *Metaphor and political discourse: analogical reasoning in debates about Europe.* London: Palgrave Macmillan.

(2010). *Metaphor, nation and the Holocaust: the concept of the body politic.* London: Routledge.

Mutz, D. (2009). Political psychology and choice. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 80–99). New York: Oxford University Press.

Myers, G. (1998). Displaying opinions: topics and disagreement in focus groups. *Language in Society*, **27**, 85–111.

Negrine, R. (2008). *The transformation of political communication: continuities and changes in media and politics.* Houndmills and New York: Palgrave Macmillan.

Nekvapil, J., and Leudar, I. (2002). On dialogical networks: arguments about the migration law in Czech mass media in 1993. In S. Hester and W. Housley (eds.) *Language, interaction and national identity: studies in the social organization of national identity in talk-in-interaction*. London: Ashgate.

Nelson, T. E., Clawson, R. A., and Oxley, Z. M. (1997). Media framing of a civil liberties conflict and its effect on tolerance. *American Political Science Review*, **91**, 567–83.

Nesbitt-Larking, P., and Kinnvall, C. (2012). The discursive frames of political psychology. *Political Psychology*, **33**, 45–59.

Neuman, R., Just, M. R., and Crigler, A. N. (1992). *Common knowledge. News and the construction of political meaning.* Chicago, IL: Chicago University Press.

Neuman, R., Marcus, G., Crigler, A., and Mackuen, M. (eds.) (2007) *The affect effect: dynamics of emotion in political thinking and behavior.* Chicago, IL: University of Chicago Press.

Nisbet, M. C., and Feldman, L. (2010). The social psychology of political communication. In D. Hook, B. Franks and M. Bauer (eds.) *The social psychology of communication* (pp. 284–99). London: Palgrave Macmillan.

Noelle-Neumann, E. (1993). *The spiral of silence: public opinion – our social skin.* Chicago, IL: Chicago University Press.

Nora, P. (1998). The era of commemoration. In P. Nora (ed.) *Realms of memory: the construction of the French past* (pp. 609–37). New York: Columbia University Press.

O'Doherty, K., and Augoustinos, M. (2008). Protecting the nation: nationalist rhetoric on asylum seekers and the Tampa. *Journal of Community* and *Applied Social Psychology*, **18**, 576–92.

Olick, J. (1999). Collective memory: the two cultures. *Sociological Theory*, 17, 333–48.

(2003). What does it mean to normalize the past? Official memory in German politics since 1989. In J. K. Olick (ed.) *States of memory: continuities, conflicts, and transformations in national retrospection* (pp. 259–88). Durham, NC: Duke University Press.

(2007). *The politics of regret: on collective memory and historical responsibility.* London: Routledge.

Olick, J., and Robbins, J. (1998). Social memory studies: from 'collective memory' to the historical sociology of mnemonic practices. *Annual Review of Sociology*, 24, 105–40.

Onorato, R. S., and Turner, J. C. (2004). Fluidity in the self-concept: the shift from personal to social identity. *European Journal of Social Psychology*, **34**, 257–78.

Opotow, S. (1990). Moral exclusion and injustice: an introduction. *Journal of Social Issues*, **46**, 1–20.

Osborne, T., and Rose, N. (1999). Do the social sciences create phenomena?: the case of public opinion research. *British Journal of Sociology*, **50**, 367–96.

Osgood, C. E. (1978). Conservative words and radical sentences in the semantics of international politics. *Studies in the Linguistic Sciences*, **8**, 43–61.

Paez, D., Basabe, N., and Gonzalez, J. L. (1997). Social processes and collective memory: a cross-cultural approach to remembering political events. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rimé (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 147–74). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Pehrson, S., and Leach, C. W. (2012). Beyond 'old' and 'new': for a social psychology of racism. In J. Dixon and M. Levine (eds.) *Beyond prejudice: extending the social psychology of conflict, inequality and social change* (pp. 120–38). Cambridge University Press.

Pennebaker, J., and Banasik, B. (1997). On the creation and maintenance of collective memories: history as social psychology. In J. Pennebaker, D. Paez and B. Rime (eds.) *Collective memory of political events: social psychological perspectives* (pp. 3–20). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Pennebaker, J., Paez, D., and Rimé, B. (eds.) (1997). *Collective memory of political events: social psychological perspectives*. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Perreault, S., and Bourhis, R. Y. (1999). Ethnocentrism, social identification and discrimination. *Personality and Social Psychology Bulletin*, **25**, 92–103.

Pettigrew, T. F. (1958). Personality and socio-cultural factors in inter-group attitudes: a cross-national comparison. *Journal of Conflict Resolution*, **2**, 29–42.

Petty, R. E., and Cacioppo, J. T. (1981). *Attitudes and persuasion*. Iowa City, IA: Brown.

(1984). The effects of involvement on responses to argument quantity and quality: central and peripheral routes to persuasion. *Journal of Personality and Social Psychology*, **46**, 69–81.

(1986). *Communication and persuasion: central and peripheral routes to attitude change*. New York: Springer-Verlag.

Pickering, M., and Keightley, E. (2006). The modalities of nostalgia. *Current Sociology*, **54**, 919–41.

Polkinghorne, D. E. (1988). *Narrative knowing and the human sciences*. Albany, NY: State of New York University Press.

Poole, R. (2008). Memory, history and the claims of the past. *Memory Studies*, **1**, 149–66.

Popkin, S. (1991). *The reasoning voter*. Chicago, IL: Chicago University Press.

Potter, J. (1996). *Representing reality: Discourse, rhetoric and social construction*. London: Sage.

(1998). Discursive social psychology: from attitudes to evaluative practices. *European Review of Social Psychology*, **9**, 233–66.

(2012). Re-reading *Discourse and Social Psychology*: transforming social psychology. *British Journal of Social Psychology*, **51**, 436–55.

Potter, J., and Edwards, D. (1999). Social representations and discursive psychology: from cognition to action. *Culture & Psychology*, **5**, 447–58.

(2001). Discursive social psychology. In W. Robinson and H. Giles (eds.) *The new handbook of language and social psychology* (pp. 103–18). Chichester, Sussex: Wiley.

Potter, J., and Wetherell, M. (1987). *Discourse and social psychology: beyond attitudes and behaviour.* London: Sage.

Potter, J., and Wetherell, M. (1988). Accomplishing attitudes: fact and evaluation in racist discourse. *Text*, **8**, 51–68.

Pratto, F., Sidanius, J., and Levin, S. (2006). Social dominance theory and the dynamics of intergroup relations: taking stock and looking forward. *European Review of Social Psychology*, **17**, 271–320.

Pratto, F., Sidanius, J., Stallworth, L. M., and Malle, B. F. (1994). Social dominance orientation: a personality variable predicting social and political attitudes. *Journal of Personality & Social Psychology*, **67**, 741–63.

Pridham, G. (2000). Confining conditions and breaking with the past: historical legacies and political learning in transitions to democracy. *Democratization*, **7**, 36–64.

Puchta, C., and Potter, J. (2002). Manufacturing individual opinions: market research focus groups and the discursive psychology of evaluation. *British Journal of Social Psychology*, **41**, 345–63.

(2004). *Focus group practice.* London: Sage.

Radstone, S. (2010). Nostalgia: home-comings and departures. *Memory Studies*, **3**, 187–91.

Rancière, J. (2007). *On the shores of politics.* London: Verso.

Rapley, M. (1998). Just an ordinary Australian: self-categorisation and the discursive construction of facticity in 'racist' political rhetoric. *British Journal of Social Psychology*, **37**, 325–44.

(2001). "How to do X without doing Y': accomplishing discrimination without 'being racist' – 'doing equity'. In M. Augoustinos and K. J. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 231–50). London: Sage.

Reicher, S. (2001). Studying psychology, studying racism. In M. Augoustinos and J. K. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 273–98). London: Sage.

(2004). The context of social identity: domination, resistance, and change. *Political Psychology*, **25**, 921–45.

(2011). Promoting a culture of innovation: BJSP and the emergence of new paradigms in social psychology. *British Journal of Social Psychology*, **50**, 391–98.

Reicher, S., and Hopkins, N. (1996a). Seeking influence through characterizing self-categories: an analysis of anti-abortionist rhetoric. *British Journal of Social Psychology*, **35**, 297–11.

(1996b). Self-category constructions in political rhetoric: an analysis of Thatcher's and Kinnock's speeches concerning the British Miners Strike (1984–1985). *European Journal of Social Psychology*, **26**, 353–71.

(2001). *Self and nation*. London: Sage.
Reicher, S., Cassidy, C., Wolpert, I., Hopkins, N., and Levine, M. (2006). Saving Bulgaria's Jews: an analysis of social identity and the mobilisation of social solidarity. *European Journal of Social Psychology*, **36**, 49–72.
Reicher, S., Spears, R., and Haslam, A. (2010). The social identity approach in social psychology. In M. Wetherell and C. T. Mohanty (eds.) *The Sage handbook of identities* (pp. 45–62). London: Sage.
Reisigl, M., and Wodak, R. (2001). *Discourse and discrimination: rhetorics of racism and antisemitism*. London: Routledge.
(eds.) (2000). *The semiotics of racism*. Vienna: Passagen Verlag.
Reynolds, K. J., and Turner, J. C. (2001). Prejudice as a group process: the role of social identity. In M. Augoustinos and K. Reynolds (eds.) *Understanding prejudice, racism and social conflict* (pp. 159–79). London: Sage.
Reynolds, K. J., Turner, J. C., Haslam, S. A., Ryan, M. K., Bizumic, B., and Subasic, E. (2007). Does personality explain ingroup identification and discrimination? Evidence from the minimal group paradigm. *British Journal of Social Psychology*, **46**, 517–39.
Richardson, K., Parry, K., and Corner, J. (2011). Genre and the mediation of election politics. In D. Wring, R. Mortimore and S. Atkinson (eds.) *Political communication in Britain* (pp. 304–24). London: Palgrave Macmillan.
Riesman, D. (1954). *Individualism reconsidered*. New York: Free Press.
Rigney, A. (2008). Divided pasts: a premature memorial and the dynamics of collective remembrance. *Memory Studies*, **1**, 89–97.
Rijswijk, W., Hopkins, N., and Johnston, H. (2009). The role of social categorization and identity threat in the perception of migrants. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, **19**, 515–20.
Ring, K. (1967). Experimental social psychology: some sober questions about some frivolous values. *Journal of Experimental Social Psychology*, **3**, 113–23.
Riots Communities and Victims Panel (2011). *5 Days in August*. http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20121003195935/http:/riotspanel.independent.gov.uk/wp-content/uploads/2012/04/Interim-report-5-Days-in-August.pdf (last accessed July 2012).
Roccas, S., and Brewer, M. (2002). Social identity complexity. *Personality and Social Psychology Review*, **6**, 88–106.
Roccas, S., Schwartz, S., and Amit, A. (2010). Personal value priorities and national identification. *Political Psychology*, **31**, 393–419.
Roiser, M., and Willig, C. (2002). The strange death of the authoritarian personality: 50 years of psychological and political debate. *History of the Human Sciences*, **15**, 71–96.
Rokeach, M. (1956). Political and religious dogmatism: an alternate to the authoritarian personality. *Psychological Monographs*, **70**, 18.
(1960). *The open and closed mind*. New York: Basic Books.
(1968). *Beliefs, attitudes, and values*. New York: Free Press.
(1973). *The nature of human values*. New York: Free Press.
(1979). *Understanding human values: individual and societal*. New York: Free Press.
Rommetveit, R. (1968). *Words, meanings, and messages: theory and experiments in psycholinguistics*. New York: Academic Press.

Rorty, R. (1989). *Contingency, irony and solidarity*. Cambridge University Press.
Rose, R. (2009). Perspectives on political behavior in time and space. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 283–304). New York: Oxford University Press.
Rowe, S., Wertsch, J. V., and Kosyaeva, T. Y. (2002). Linking little narratives to big ones: narrative and public memory in history museums. *Culture & Psychology*, **8**, 97–113.
Salvatore, S., and Valsiner, J. (2010). Between the general and the unique: overcoming the nomothetic versus idiographic opposition. *Theory & Psychology*, **20**, 817–833.
Santa Ana, O. (1999). 'Like an animal I was treated': anti-immigrant metaphor is US public discourse. *Discourse & Society*, **10**, 191–224.
Sapiro, V. (2004). Not your parents' political socialization: introduction for a new generation. *Annual Review of Political Science*, **7**, 1–23.
Satter, D. (2012). *It was a long time ago, and it never happened anyway: Russia and the communist past*. New Haven, CT: Yale University Press.
Schäffner, C. (2010). Political communication mediated by translation. In U. Okulska and P. Cap (eds.) *Perspectives in politics and discourse* (pp. 255–78). Amsterdam: John Benjamins.
Schatz, R., and Lavine, H. (2007). Waving the flag: national symbolism, social identity, and political engagement. *Political Psychology*, **28**, 329–55.
Schatz, R., Staub, E., and Lavine, H. (1999). On the varieties of national attachment: blind versus constructive patriotism. *Political Psychology*, **20**, 151–74.
Scheufele, D. (1999). Framing as a theory of media effects. *Journal of Communication*, **49**, 103–22.
Scheufele, D., and Tewksbury, D. (2007). Framing, agenda setting, and priming: the evolution of three media effects models. *Journal of Communication*, **57**, 9–20.
Scheufele, D., and Iyengar, S. (in press). The state of framing research: a call for new directions. In K. Kenski and K. H. Jamieson (eds.) *The Oxford handbook of political communication theories*. New York: Oxford University Press.
Schiffrin, D., Tannen, D., and Hamilton, H. (eds.) (2003). *The handbook of discourse analysis*. Oxford: Blackwell.
Schmid, K., and Hewstone, M. (2010). Combined effects of intergroup contact and multiple categorization: consequences for intergroup attitudes in diverse social contexts. In R. Crisp (ed.) *The psychology of social and cultural diversity* (pp. 299–321). Oxford: Wiley-Blackwell.
Schmid, K., Hewstone, M., Tausch, N., Jenkins, R., Hughes, J, and Cairns, E. (2010). Identities, groups and communities: the case of Northern Ireland. In M. Wetherell and C. T. Mohany (eds.) *The Sage handbook of identities*. (pp. 455–75). London: Sage.
Schmitt, M., Branscombe, N., and Kappen, D. (2003). Attitudes toward group-based inequality: social dominance or social identity? *British Journal of Social Psychology*, **42**, 161–86.
Schütz, A. (1973). *Collected papers I. The problem of social reality* (ed. M.A. Natanson and H. L. van Breda). Dordrecht, The Netherlands: Martinus Nijhoff.

(1976). *Collected papers II. Studies in social theory* (ed. and with an introduction by A. Brodersen). Dordrecht, The Netherlands: Martinus Nijhoff.

Schwartz, S. H. (1992). Universals in the content and structure of values: theoretical advances and empirical tests in 20 countries. In M. Zanna (ed.) *Advances in social psychology* (vol. XXV) (pp. 1–65). New York: Academic Press.

(2006). Basic human values: theory, measurement, and applications. *Revue Française de Sociologie*, **47**, 249–88.

(2009). Basic values: how they motivate and inhibit prosocial behavior. In M. Mikulincer and P. Shaver (eds.) *Prosocial motives, emotions, and behavior: the better angels of our nature* (pp. 221–41). Washington, DC: American Psychological Association Press.

Schwartz, S. H., and Bardi, A. (2001). Value hierarchies across cultures: taking a similarities perspective. *Journal of Cross Cultural Psychology*, **32**, 268–90.

Schwartz, S. H., and Bilsky, W. (1987). Toward a universal psychological structure of human values. *Journal of Personality and Social Psychology*, **53**, 550–62.

Schwartz, S., Caprara, G. V., and Vecchione, M. (2010). Basic personal values, core political values, and voting: a longitudinal analysis. *Political Psychology*, **31**, 421–52.

Sears, D., Huddy, L., and Jervis, R. (2003). The psychologies underlying political psychology. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 3–16). New York: Oxford University Press.

Shin, D. (2009). Democratization: perspectives from global citizenries. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 259–82). New York: Oxford University Press.

Shin, D., and Wells, J. (2005). Is democracy the only game in town? *Journal of Democracy*, **16**, 88–101.

Sibley, C. G., and Duckitt, J. (2010). The ideological legitimation of the status quo: longitudinal tests for a social dominance model. *Political Psychology*, **31**, 109–37.

Sibley, C. G., and Liu, J.H. (2010). Social dominance orientation: testing a global individual difference perspective. *Political Psychology*, **31**, 175–207.

Sidanius, J. (1993). The psychology of group conflict and the dynamics of oppression: a social dominance perspective. In S. Iyengar and W. McGuire (eds.) *Explorations in political psychology* (pp. 183–219). Durham, NC: Duke University Press.

Sidanius, J., and Kurzban, R. (2003). Evolutionary approaches to political psychology. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 146–81). New York: Oxford University Press.

Sidanius, J., and Pratto, F. (1999). *Social dominance: an intergroup theory of social hierarchy and oppression*. New York: Cambridge University Press.

(2003). Social dominance theory and the dynamics of inequality: a reply to Schmitt, Branscombe, & Kappen and Wilson & Liu. *British Journal of Social Psychology*, **42**, 207–13.

Sidanius, J., Feshbach, S., Levin, S., and Pratto, F. (1997). The interface between ethnic and national attachment: ethnic pluralism or ethnic dominance. *Public Opinion Quarterly*, **61**, 102–33.

Sidanius, J., Pratto, F., van Laar, C., and Levin, S. (2004). Social dominance theory: its agenda and method. *Political Psychology*, **25**, 845–80.
Siegman, A. W. (1961). A cross-cultural investigation of the relationship between ethnic prejudice, authoritarian ideology and personality. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, **63**, 654–55.
Shotter, J. (1977). *Images of man in psychological research*. London: Methuen.
Simon, B., and Grabow, O. (2010). The politicization of migrants: further evidence that politicized collective identity is a dual identity. *Political Psychology*, **31**, 717–38.
Simon, B., and Klandermans, B. (2001). Politicized collective identity: a social psychological analysis. *American Psychologist*, **56**, 319–31.
Simon, B., Loewy, M., Stürmer, S., Weber, U., Freytag, P., Habig, C., Kampmeier, C., and Spahlinger, P. (1998). Collective identification and social movement participation. *Journal of Personality and Social Psychology*, **74**, 646–58.
Skinner, D., and Squillacote, R. (2010). New bodies: beyond illness, dirt, vermin and other metaphors of terror. In U. Okulska and P. Cap (eds.) *Perspectives in politics and discourse* (pp. 43–60). Amsterdam: John Benjamins.
Skultans, V. (1998). *The testimony of lives: narrative and memory in post-Soviet Latvia*. London: Routledge.
(2001). Arguing with the KGB Archives: archival and narrative memory in post-soviet Latvia. *Ethnos*, **66**, 320 –43.
Smith, D. (1974). The social construction of documentary reality. *Sociological Inquiry*, **44**, 257–68.
(1978). 'K is mentally ill': the anatomy of a factual account. *Sociology*, **12**, 23–53.
(2005). *Institutional ethnography: a sociology for people*. Cambridge, MA.: AltaMira Press.
Speer, S., and Potter, J. (2000). The management of heterosexist talk: conversational resources and prejudiced claims. *Discourse* and *Society*, **11**, 543–72.
Speier, H. (1998). Wit and politics: an essay on laughter and power. *American Journal of Sociology*, **103**, 1,352–401.
Staerklé, C., Sidanius, J., Green, E. G. T., and Molina, L. E. (2010). Ethnic minority-majority asymmetry in national attitudes around the world: a multilevel analysis. *Political Psychology*, **31**, 491–519.
Stan, L. (2006). The vanishing truth: politics and memory in post-communist Europe. *East European Quarterly*, **40**, 383–408.
(2007). Comisia Tismăneanu: repere internaţionale. *Sfera Politicii*, **126–7**, 7–13.
(2012). Witch-hunt or moral rebirth? Romanian Parliamentary debates on lustration. *East European Politics and Societies*, **26**, 274–95.
Stanyer, J. (2007). *Modern political communication*. Cambridge: Polity Press.
Stein, J. G. (2002). Political learning and political psychology: a question of norms. In K. Monroe (ed.) *Political psychology* (pp. 107–20). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
Stelzl, M., and Seligman, C. (2009). Multiplicity across cultures: multiple national identities and multiple value systems. *Organization Studies*, **30**, 959–73.

Stenner, K. (2005). *The authoritarian dynamic.* Cambridge University Press.

Stewart, P. (2011). The influence of self- and other-deprecatory humor on presidential candidate evaluation during the 2008 US election. *Social Science Information*, **50**, 201–22.

Stokoe, E. (2009). Doing actions with identity categories: complaints and denials in neighbour disputes. *Text & Talk*, **29**, 75–97.

Stokoe, E., and Edwards, D. (2007). 'Black this, black that': racial insults and reported speech in neighbor complaints and police interrogations. *Discourse & Society*, **18**, 337–72.

Stott, C. J., and Drury, J. (2000). Crowds, context and identity: dynamic categorization processes in the 'poll tax riot'. *Human Relations*, **53**, 247–73.

Stott, C. J., Hutchison, P., and Drury, J. (2001). 'Hooligans' abroad? Intergroup dynamics, social identity and participation in collective 'disorder' at the 1998 World Cup Finals. *British Journal of Social Psychology*, **40**, 359–84.

Stürmer, S., and Simon, B. (2009). Pathways to collective protest: calculation, identification, or emotion? A critical analysis of the role of group-based anger in social movement participation. *Journal of Social Issues*, **65**, 681–705.

Subasic, E., Reynolds, K. J., and Turner, J. C. (2008). The political solidarity model of social change: dynamics of self-categorization in intergroup power relations. *Personality and Social Psychology Review*, **12**, 330–52.

Subasic, E., Schmitt, M. T., and Reynolds, K. J. (2011). Are we all in this together? Co-victimization, inclusive social identity and collective action in solidarity with the disadvantaged. *British Journal of Social Psychology*, **50**, 707–25.

Suedfeld, P. (1994). President Clinton's policy dilemmas: a cognitive analysis. *Political Psychology*, **15**, 337–49.

Suedfeld, P., Conway, L. G., and Eichhorn, D. (2001). Studying Canadian leaders at a distance. In O. Feldman and L. O. Valenty (eds.) *Profiling political leaders: cross-cultural studies of personality and political behavior* (pp. 3–19). Westport, CT: Praeger.

Suedfeld, P., Tetlock, P. E., and Ramirez, C. (1977). War, peace, and integrative complexity: UN speeches on the Middle East problem, 1947–1976. *Journal of Conflict Resolution*, **21**, 427–42.

Suedfeld, P., Tetlock, P. E., and Streufert, S. (1992). Conceptual/integrative complexity. In C. P. Smith, J. W. Atkinson, D. C. McClelland and J. Veroff (eds.), *Motivation and personality: handbook of thematic content analysis* (pp. 393–400). New York: Cambridge University Press.

Suedfeld, P., Wallace, M. D., and Thachuk, K. L. (1993). Changes in integrative complexity among Middle East leaders during the Persian Gulf crisis. *Journal of Social Issues*, **49**, 183–199.

Sykes, M. (1985). Discrimination in discourse. In T. A. van Dijk (ed.) *Handbook of discourse analysis* (vol. IV). London: Academic Press.

Sztompka, P. (1994). *The sociology of social change.* Chichester: John Wiley & Sons.

(2000). Cultural trauma: the other face of social change. *European Journal of Social Theory*, **3**, 449–66.

(2004). The trauma of social change: a case of postcommunist societies. In J. C. Alexander, R. Eyerman, B. Giesen, N. J. Smelser and P. Sztompka (eds.) *Cultural trauma and collective identity* (pp. 155–95). Berkeley, CA: University of California Press.

Taber, C. (2003). Information processing and public opinion. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 433–76). New York: Oxford University Press.

Taber, C., and Lodge, M. (2006). Motivated skepticism in the evaluation of political beliefs. *American Journal of Political Science*, **50**, 755–69.

Tajfel, H. (1969). Cognitive aspects of prejudice. *Journal of Social Issues*, **25**, 79–97.

(1972). Experiments in a vacuum. In J. Israel and H. Tajfel (eds.) *The context of social psychology: a critical assessment*. London: Academic Press.

(1978). *Differentiation between social groups: studies in the social psychology of intergroup relations*. London: Academic Press.

(1981a). Cognitive aspects of prejudice. In H. Tajfel, *Human groups and social categories* (pp. 127–42). Cambridge University Press.

(1981b). Social stereotypes and social groups. In J. C. Turner and H. Giles (eds.) *Intergroup behaviour* (pp. 144–67). Oxford: Blackwell.

Tajfel, H., and Turner, J. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. G. Austin and S. Worchel (eds.) *The social psychology of intergroup relations*. Monterey, CA: Brooks-Cole.

Tajfel, H., and Turner, J. (1986). The social identity theory of intergroup behaviour. In S. Worchel and W. G. Austin (eds.) *Psychology of intergroup relations* (pp. 7–24). Chicago, IL: Nelson Hall.

Tajfel, H., and Wilkes, A. L. (1963). Classification and quantitative judgment. *British Journal of Psychology*, 54, 101–14.

Tajfel, H., Flament, C., Billig, M., and Bundy, R. P. (1971). Social categorization and intergroup behaviour. *European Journal of Social Psychology*, **1**, 149–78.

Tănăsoiu, C. (2007). The Tismăneanu report: Romania revisits its past. *Problems of Post-Communism*, 54, July/August.

Tarde, G. ([1969] 2010). *On communication and social influence: selected papers* (ed. and with an introduction by Terry N. Clark). Chicago, IL: Chicago University Press.

Taylor, C. (2004). *Modern social imaginaries*. Durham, NC: Duke University Press.

te Molder, H., and Potter, J. (eds.) (2005). *Conversation and cognition*. Cambridge University Press.

Tetlock, P. E. (1981a). Personality and isolationism: content analysis of senatorial speeches. *Journal of Personality and Social Psychology*, **41**, 737–43.

(1981b). Pre- to postelection shifts in presidential rhetoric: impression management or cognitive adjustment? *Journal of Personality and Social Psychology*, **41**, 207–12.

(1983). Cognitive style and political ideology. *Journal of Personality and Social Psychology*, **45**, 118–26.

(1984). Cognitive style and political belief systems in the British House of Commons. *Journal of Personality and Social Psychology*, **46**, 365–75.
(1985). Integrative complexity of American and Soviet foreign policy rhetoric: a time-series analysis. *Journal of Personality and Social Psychology*, **49**, 565–85.
(1988). Monitoring the integrative complexity of American and Soviet policy rhetoric: what can be learned? *Journal of Social Issues*, **44**, 101–31.
(2003). Thinking the unthinkable: sacred values and taboo cognitions. *Trends in cognitive science*, **7**, 320–4.
(2005). *Expert political judgment: how good is it and how can we know?* Princeton University Press.
Tetlock, P. E., and Boettger, R. (1989). Accountability: a social magnifier of the dilution effect. *Journal of Personality & Social Psychology*, **57**, 388–98.
Tetlock, P. E., Hannum, K. A., and Micheletti, P. M. (1984). Stability and change in the complexity of senatorial debate: testing the cognitive versus rhetorical style hypotheses. *Journal of Personality and Social Psychology*, **46**, 979–90.
Thoemmes, F., and Conway, L. (2007). Integrative complexity of 41 US presidents. *Political Psychology*, **28**, 193–226.
Thompson, J. (2009). Apology, historical obligations and the ethics of memory. *Memory Studies*, **2**, 195–210.
Tileagă, C. (2005). Accounting for extreme prejudice and legitimating blame in talk about the Romanies. *Discourse & Society*, **16**, 603–24.
(2006). Representing the 'other': a discursive analysis of prejudice and moral exclusion in talk about Romanies. *Journal of Community and Applied Social Psychology*, **16**, 19–41.
(2007). Ideologies of moral exclusion: a critical discursive reframing of depersonalization, delegitimization and dehumanization. *British Journal of Social Psychology*, **46**, 717–37.
(2008). What is a revolution? National commemoration, collective memory and managing authenticity in the representation of a political event. *Discourse & Society*, **19**, 359–82.
(2009a). The social organization of representations of history: the textual accomplishment of coming to terms with the past. *British Journal of Social Psychology*, **48**, 337–55.
(2009b). 'Mea culpa': the social production of public disclosure and reconciliation with the past. In A. Galasinska and M. Krzyzanowski (eds.) *Discourse and transformation in Central and Eastern Europe* (pp. 173–87). London: Palgrave.
(2010). Cautious morality: public accountability: moral order and accounting for a conflict of interest. *Discourse Studies*, **12**, 223–39.
(2011a). (Re)writing biography: memory, identity, and textually mediated reality in coming to terms with the past. *Culture & Psychology*, **17**, 197–215.
(2011b). Context, mental models and discourse analysis. *Journal of Sociolinguistics*, **15**, 124–34.

(2012). The right measure of guilt: moral reasoning, transgression and the social construction of moral meanings. *Discourse & Communication*, **6**, 203–22.

Tilly, C. (2002). *Stories, identities and political change*. Lanham: Rowman & Littlefield.

Tilly, C., and Tarrow, S. (2006). *Contentious politics*. Boulder, Colo.: Paradigm.

Tismăneanu, V. (2007). Confronting Romania's past: a response to Charles King. *Slavic Review*, **66**, Winter.

(2008). Democracy and memory: Romania confronts its Communist past. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, **617**, 166–80.

(2010a). Despre nostalgia comunismului, peronism şi spaima de libertate. Available at http://tismaneanu.wordpress.com/2010/12/15/despre-nostalgia comunismului-peronism-si-spaima-de-libertate/ (last accessed January 2011).

(2010b). Plâng românii după comunism? Amintirea dictaturii şi anxietătile prezentului. Available at http://tismaneanu.wordpress.com/2010/09/23/amintireacomunismului-si-anxietatile-prezentului/ (last accessed January 2011).

Todorova, M., and Gille, S. (eds.) (2010). *Post-communist nostalgia*. Oxford: Berghahn Books.

Tsirogianni, S., and Gaskell, G. (2011). The role of plurality and context in social values. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, **41**, 441–65.

Turner, J. (1999a). The prejudiced personality and social change: a self-categorization perspective. The Tajfel Lecture at the European Association of Experimental Social Psychology. Oxford, 7–11 July.

(1999b). Some current themes in research on social identity and self-categorization theories. In N. Ellemers, R. Spears and B. Doosje (eds.) *Social identity: context, commitment, content* (pp. 6–34). Oxford: Blackwell.

Turner, J., and Reynolds, K. (2003). Why social dominance theory has been falsified. *British Journal of Social Psychology*, **42**, 199–206.

Turner, J., Hogg, M. A., Oakes, P. J., Reicher, S., and Wetherell, M. (1987). *Rediscovering the social group: a self-categorization theory*. Oxford and New York: Basil Blackwell.

Valentine, G., and Sporton, D. (2009). The subjectivities of young Somalis: the impact of processes of disidentification and disavowal. In M. Wetherell (ed.) *Identity in the 21st century: new trends in changing times* (pp. 157–74). London: Palgrave.

Valentino, N. (1999). Crime and the priming of racial attitudes during evaluations of the President. *Public Opinion Quarterly*, **63**, 293–320.

Valentino, N., Hutchings, V., and White, I. (2002). Cues that matter: how political ads prime racial attitudes during campaigns. *American Political Science Review*, **96**, 75–90.

Valsiner, J. (2007). *Culture in minds and societies: foundations of cultural psychology*. London: Sage.

Valsiner, J., and van der Veer, R. (2000). *The social mind: the construction of an idea*. Cambridge University Press.

van der Eijk, C., and Franklin, M. (2009). *Elections and voters*. London: Palgrave.

van der Noll, J., Poppe, E., and Verkuyten, M. (2010). Political tolerance and prejudice: differential reactions towards Muslims in the Netherlands. *Basic and Applied Social Psychology*, 32, 46–56.

van der Valk, I. (2003). Right-wing parliamentary discourse on immigration in France. *Discourse & Society*, 14, 309–48.

van Dijk, T. A. (1984). *Prejudice and discourse*. Amsterdam: Benjamins.

(1987). *Communicating racism: ethnic prejudice in thought and talk*. London: Sage.

(1988). *News as discourse*. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.

(1989). Mediating racism: the role of media in the reproduction of racism. In R. Wodak (ed.) *Language, power and ideology*. Amsterdam: Benjamins.

(1991). *Racism and the Press*. London: Routledge.

(1992). Discourse and the denial of racism. *Discourse & Society*, 3, 87–118.

(1993a). *Elite discourse and racism*. Newbury Park, CA: Sage.

(1993b). Principles of critical discourse analysis. *Discourse & Society*, 4, 249–83.

(1997). Political discourse and racism: describing others in western parliaments. In S. H. Riggins (ed.) *The language and politics of exclusion*. London: Sage.

(2001). Critical discourse analysis. In D. Schiffrin, D. Tannen and H. E. Hamilton (eds.) *The handbook of discourse analysis* (pp. 352–71). Oxford: Blackwell.

(2006). Discourse and manipulation. *Discourse & Society*, 17, 359–83.

(2008). *Discourse and context: a sociocognitive approach*. New York: Cambridge University Press.

(2009). *Society and discourse: how social contexts influence text and talk*. New York: Cambridge University Press.

van Dijk, T. A., and Kintsch, W. (1983). *Strategies of discourse comprehension*. London: Academic Press.

van Dijk, T. A., Ting-Toomey, S., Smitherman, G., and Troutman, D. (1997). Discourse, ethnicity, culture and racism. In T. A. van Dijk (ed.) *Discourse as social interaction* (Discourse studies: a multidisciplinary introduction, vol. II) (pp. 144–80). London: Sage.

van Leeuwen, T. (1995). Representing social action. *Discourse & Society*, 6, 81–106.

(2000). Visual racism. In M. Reisigl and R. Wodak (eds.) *The semiotics of racism* (pp. 333–50). Vienna: Passagen Verlag.

van Leeuwen, T., and Wodak, R. (1999). Legitimising immigration control: a discourse-historical approach. *Discourse Studies*, 1, 83–118.

van Stekelenburg, J., and Klandermans, B. (2010). Individuals in movements: a social psychology of contention. In B. Klandermans and C. Roggeband (eds.) *Handbook of social movements across disciplines* (pp. 157–204). New York: Springer.

van Stekelenburg, J., Klandermans, B., and van Dijk, W. W. (2009). Context matters: explaining how and why mobilizing context influences motivational dynamics. *Journal of Social Issues*, **65**, 815–38.

van Zomeren, M., and Iyer, A. (2009). Introduction to the social and psychological dynamics of collective action. *Journal of Social Issues*, **65**, 645–60.

van Zomeren, M., and Klandermans, B. (2011). Towards innovation in theory and research on collective action and social change. *British Journal of Social Psychology*, **50**, 573–4.

van Zomeren, M., and Spears, R. (2009). Metaphors of protest: a classification of motivations for collective action. *Journal of Social Issues*, **65**, 661–79.

Vecchione, M., and Caprara, G. V. (2009). Personality determinants of political participation: the contribution of traits and self-efficacy beliefs. *Personality and Individual Differences*, **46**, 487–92.

Velikonja, M. (2009). Lost in transition: nostalgia for socialism in post-socialist countries. *East European Politics and Societies*, **23**, 535–1.

Verhulst, B., Eaves, L., and Hatemi, P. (2012). Correlation not causation: the relationship between personality traits and political ideologies. *American Journal of Political Science*, **56**, 34–51.

Verkuyten, M. (1997). Discourses of ethnic minority identity. *British Journal of Social Psychology*, **36**, 565–86.

(2001). 'Abnormalization' of ethnic minorities in conversation. *British Journal of Social Psychology*, **40**, 257–78.

(2003). Discourses about ethnic group (de-)essentialism: oppressive and progressive aspects. *British Journal of Social Psychology*, **42**, 371–91.

(2004). *The social psychology of ethnic identity*. Hove and New York: Psychology Press.

(2005). Immigration discourses and their impact on multiculturalism: a discursive and experimental study. *British Journal of Social Psychology*, **44**, 223–41.

(2010). Multiculturalism and tolerance: an intergroup perspective. In R. Crisps (ed.) *The psychology of social and cultural diversity* (pp. 147–70). Oxford: Blackwell.

Verkuyten, M., and de Wolf, A. (2002). Being, feeling and doing: discourses and ethnic self-definitions among minority group members. *Culture & Psychology*, **8**, 371–99.

Verkuyten, M., and Hagendoorn, L. (1998). Prejudice and self-categorisation: the variable role of authoritarianism and in-group stereotypes. *Personality and Social Psychology Bulletin*, **24**, 99–110.

Wallace, C., Pichler, F., and Haerpfer, C. (2012). Changing patterns of civil society in Europe and America 1995–2005. Is Eastern Europe different? *East European Politics and Societies*, **26**, 3–19.

Wallace, M., Suedfeld, P., and Thachuk, K. A. (1996). Failed leader or successful peacemaker? Crisis, behavior, and cognitive processes of Mikhail Sergeyevitch Gorbachev. *Political Psychology*, **17**, 453–71.

Wallwork, J., and Dixon, J. (2004). Foxes, green fields and Britishness: on the rhetorical construction of place and national identity. *British Journal of Social Psychology*, **43**, 21–39.

Walster, E., and Festinger, L. (1962). The effectiveness of 'overheard' persuasive communications. *Journal of Abnormal and Social Psychology*, **65**, 395–402.

Waśkiewicz, A. (2010). The Polish home army and the politics of memory. *East European Politics and Society*, **24**, 44–58.

Watson, R. (2009). *Analyzing practical and professional texts: a naturalistic approach*. Aldershot: Ashgate.

Way, L. (2008). The real causes of the color revolutions. *Journal of Democracy*, **19**, 55–69.

Welzel, C. (2009). Individual modernity. In R. J. Dalton and H.-D. Klingemann (eds.) *The Oxford handbook of political behavior* (pp. 185–205). New York: Oxford University Press.

Welzel, C., and Deutsch, F. (2011). Emancipative values and non-violent protest: the importance of 'ecological' effects. *British Journal of Political Science*, **42**, 465–79.

Wertsch, J. (2002). *Voices of collective remembering*. Cambridge University Press.

(2007). Collective memory. In J. Valsiner and A. Rosa (eds.) *The Cambridge handbook of sociocultural psychology* (pp. 645–60). Cambridge University Press.

(2008). Collective memory and narrative templates. *Social Research*, **75**, 133–56.

(2011). Beyond the archival model of memory and the affordances and constraints of narratives. *Culture & Psychology*, **17**, 21–9.

Wertsch, J., and Karumidze, Z. (2009). Spinning the past: Russian and Georgian accounts of the War of August 2008. *Memory Studies*, **2**, 377–91.

Wetherell, M. (1998). Positioning and interpretative repertoires: conversation analysis and post-structuralism in dialogue. *Discourse & Society*, **9**, 387–412.

(2003). Racism and the analysis of cultural resources in interviews. In H. van den Berg, H. Houtkoop-Steenstra and M. Wetherell (eds.) *Analyzing race talk: multidisciplinary perspectives on the research interview* (pp. 11–30). Cambridge University Press.

(ed.) (2009a). *Theorizing identities and social action*. London: Palgrave.

(ed.) (2009b). *Identity in the 21st century: new trends in changing times*. London: Palgrave.

Wetherell, M., and Potter, J. (1986). Discourse analysis and the social psychology of racism. *British Psychological Society Social Psychology Section Newsletter*, **15**, 24–9.

(1992). *Mapping the language of racism: discourse and the legitimation of exploitation*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

White, H. (1992). Historical emplotment and the problem of truth. In S. Friedlander (ed.) *Probing the limits of representation: Nazism and the Final Solution* (pp. 37–53). Cambridge, MA: Harvard University Press.

White, J. (2011a). Left and Right as political resources. *Journal of Political Ideologies*, **16**, 123–44.

(2011b). Community, transnationalism, and the Left-Right metaphor, *European Journal of Social Theory*, **15**, 197–219.

Widdicombe, S., and Wooffitt, R. (1995). *The language of youth subcultures: social identity in action*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

Wiggins, S., and Potter, J. (2003). Attitudes and evaluative practices: category vs. item and subjective vs. objective constructions in everyday food assessments. *British Journal of Social Psychology*, 42, 513–31.

(2008). Discursive psychology. In C. Willig and W. Stainton Rogers (eds.) *The Sage handbook of qualitative research in psychology* (pp. 72–89). London: Sage.

Willinger, I. (ed.) (2007). *N/Osztalgia – ways of revisiting the socialist past*. Budapest, Hungary: Anthropolis.

Wills, J. (2009). Identity making for action: the example of London citizens. In Wetherell, M. (ed.) *Theorizing identities and social action* (pp. 157–76). London: Palgrave.

Wilson, J. (1990). *Politically speaking: the pragmatic analysis of political language*. Oxford: Blackwell.

(2001). Political discourse. In D. Schiffrin, D. Tannen and H. E. Hamilton (eds.) *The handbook of discourse analysis* (pp. 398–415). Oxford: Blackwell.

Winter, D. G. (2003). Personality and political behavior. In D. O. Sears, L. Huddy and R. Jervis (eds.) *Oxford handbook of political psychology* (pp. 110–45). New York: Oxford University Press.

(2006). Authoritarianism: with or without threat? *International Studies Review*, 8, 524–27.

(2011). Philosopher-king or polarizing politician? A personality profile of Barack Obama. *Political Psychology*, 32, 1,059–81.

Wittgenstein, L. (1953). *Philosophical investigations*. Oxford: Blackwell.

Wodak, R. (1990). The Waldheim affair and antisemitic prejudice in Austrian public discourse. *Patterns of Prejudice*, 24, 18–33.

(1991). Turning the tables: antisemitic discourse in post-war Austria. *Discourse* and *Society*, 2, 65–83.

(1996). The genesis of racist discourse in Austria since 1989. In C. Caldas-Coulthard and M. Coulthard (eds.) *Texts and practices: readings in critical discourse analysis* (pp. 107–28). London: Routledge.

(1997a). Das ausland and anti-semitic discourse: the discursive construction of the Other. In S. H. Riggins (ed.) *The language and politics of exclusion* (pp. 65–87). London: Sage.

(1997b). Others in discourse: racism and anti-semitism in present day Austria. *Research on Democracy and Society*, 3, 275–96.

(2002). Friend or foe: the defamation or legitimate and necessary criticism? Reflections on recent political discourse in Austria. *Language & Communication*, 22, 495–517.

(2011). *The discourse of politics in action: politics as usual*. London: Palgrave.

(ed.) (1989). *Language, power and ideology: studies in political discourse*. Amsterdam: Benjamins.

Wodak, R., and Matouschek, B. (1993). 'We are dealing with people whose origins one can clearly tell just by looking': critical discourse analysis and the study of neo-racism in contemporary Austria. *Discourse & Society*, 4, 225–48.

Wodak, R., and Meyer, M. (eds.) (2002). *Methods of critical discourse analysis*. London: Sage.

Wodak, R., and van Dijk, T. A. (eds.) (2000). *Racism at the top. Parliamentary discourses on ethnic issues in six European states*. Klagenfurt, Austria: Drava.

Wodak, R., de Cillia, R., Reisgl, M., and Liebhart, K. (1999). *The discursive construction of national identity*. Edinburgh University Press.

Wolfe, A. (1998). *One nation, after all*. New York: Penguin.

Yumul, A., and Özkirimli, U. (2000). Reproducing the nation: 'banal nationalism' in the Turkish press. *Media, Culture & Society*, 22, 787–804.

Zaller, J. ([1992] 2005). *The nature and origins of mass opinion*. New York: Cambridge University Press.

Zaller, J., and Feldman, S. (1992). A simple theory of the survey response: answering questions versus revealing preferences. *American Journal of Political Science*, **36**, 579–616.

Zerubavel, E. (2004). *Time maps: collective memory and the social shape of the past*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

المؤلف في سطور

الدكتور كريستيان تيليغا

- محاضر أول في قسم علم النفس الاجتماعي ومدير برنامج، بجامعة لوفبره البريطانية.
- حصل على بكالوريوس في علم النفس من جامعة ياسي في رومانيا.
- في العام 2005 نال الدكتوراه من جامعة لوفبره، في موضوع الوطنية والانحياز في الكلام على الأقليات الإثنية. وقد حاضر في جامعة شرق لندن قبل العودة إلى لوفبره في 2008.

المترجم في سطور

أسامة محمد الغزولي

- ليسانس الآداب في اللغة الإنجليزية من جامعة القاهرة 1968.
- رئيس المؤسسة العربية للهجرة وحوار الثقافات بالقاهرة.
- عمل بالصحافة والترجمة منذ العام 1968 وحتى اليوم.
- ترجم لسلسلة «عالم المعرفة» كتابي «الثقافة في عصر العوالم الثلاثة» تأليف مايكل دينينغ (العدد 401)، و«مشروع الديموقراطية» تأليف ديفيد غريبر (العدد 418).

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل

نسـخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية ، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب ، وكذلـك يجب أن تـدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلـي المقابلة للنص المترجم على جانـب الصفحـة المترجمـة ، والسلسـلة لا يمكنهـا النظـر في أي ترجمة مـا لم تكن مسـتوفية لهذا الشـرط . والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالـة الاعتذار عن عدم نشـرها . وفـي جميع الحالات ينبغي إرفاق سـيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفـي حـال الموافقة والتعاقـد على الموضوع ــ المؤلـف أو المترجم ـ تصـرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسـا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي) .

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د . ك
للمؤسسات	25 د . ك

دول الخليج

للأفراد	17 د . ك
للمؤسسات	30 د . ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152

تنويــه

للاطـلاع علـى قائمـة كتـب السلسـلة انظـر عدد ديسـمبر (كانـون الأول) مـن كل سـنة، حيـث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

كشف بأسماء وأرقام وكلاء التوزيع - أولاً: التوزيع المحلي - دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	الإيميل
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية	00965 24826820/1/2	00965 24826823	im_grp50@yahoo.com
ثانياً: التوزيع الخارجي					
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966 /14419933 - 14418972	009661 12121766 - 1212774	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	00973 /17617733 - 36616168	00973 17617744	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501/2/3	00971 43918354 - 43918019	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	00968 24492936 - 24496748 - 24491399	00968 24493200	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	00974 44621942 / 44622182	00974 44621800	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	00202 25782540	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314/5	00961 1653259 00961 1653260	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	00216 71322499	00216 71323004	sotupress@sotup.com.nt
10	المغرب	الشركة العربية الأفريقية	00212 522249200	00212 522249214	s.wardi@sapress.ma
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	00962 6535885 - 797204095	00962 65337733	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	00970 22980800	00970 22964133	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	00967 1240883	00967 1240883	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع	002491 83242702	002491 83242703	daralryan_cup22@hotmail.com daralryan_12@hotmail.com

اتحاد الموزعين العرب
ARAB DISTRIBUTORS UNION



قسيمة اشتراك في إصدارات

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سلسلة عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون		المسرح العالمي	
د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
25		12		12		20		12		20	
15		6		6		10		8		10	
30		16		16		24			36	24	
17		8		8		12			24	12	
	100		50		40		100		48		100
	50		25		20		50		36		50
	50		30		20		50		36		50
	25		15		10		25		24		25

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:	
العنوان:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدا / شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: / / 20م

هذا الكتاب...

يُؤمّن هذا الكتاب مدخلا إلى علم النفس السياسي بالتركيز على سياسات وقضايا أوروبية. فهو يوصّف أسلوب إنتاج علم النفس السياسي في أوروبا، ذلك الأسلوب الذي تخلق عبر الحوار مع المقاربات الأمريكية الشمالية ونقدها. وبالتأكيد على التنوع النظري والمنهجي لعلم النفس السياسي، فالكتاب يُراد له أن يُسهم في تحقيق فهم أفضل لقوة هذا الحقل وجدواه:

- بأن يحقق انفتاحا في دراسات علم النفس السياسي ويوسعها، لتشمل عديدا متنوعا من سياقات السلوك السياسي وتمظهراته.
- بأن يرسم صورة عامة وواضحة للمنافع المتوخاة والموعودة للمقاربات النقدية المميزة في علم النفس الاجتماعي والسياسي.
- بأن يتدبر دور اللغة، والاتصال، والتمثيلات الهُويّاتية والاجتماعية، في إنشاء الدلالات السياسية، تدبرا واضحا.

وسوف يخاطب كتاب «علم النفس السياسي» طلاب الدراسات العليا والباحثين الساعين إلى توسعة معرفتهم بالعلاقات المركبة بين علم النفس والسياسة والمجتمع.

وكريستيان تيليغا محاضر أول في علم النفس الاجتماعي وعضو في جماعة الخطاب والبلاغة بجامعة لوفبره، وتشمل اهتماماته البحثية تحليل الخطاب السياسي، والذاكرة الجماعية، وعلم النفس النقدي للعنصرية، والتمثيلات الاجتماعية للتاريخ، تحليلا موضوعيا.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 501 - 3